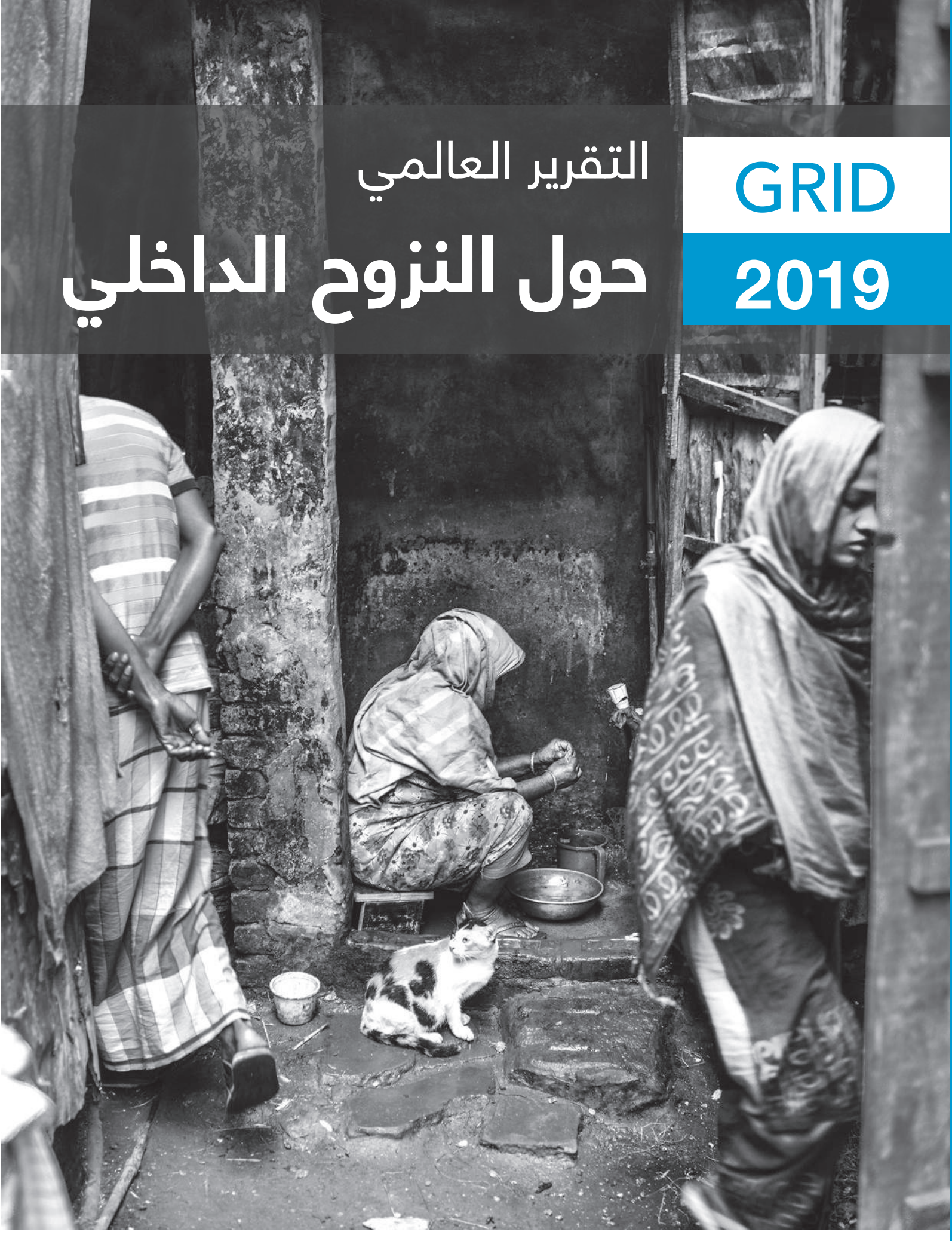

التقرير العالمي
حول النزوح الداخلي

GRID
2019

iDMC internal displacement monitoring centre

NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL NRC

شكـــر

أصدر مركز رصد النزوح الداخلي التقرير العالمي حول النزوح الداخلي للعام 2019 بتبرع كريم من شركاء التمويل: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، ووزارة الخارجية الألمانية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، ومكتب السكان واللاجئين والهجرة بوزارة الخارجية الأمريكية، والمفوضية الأوروبية، والمنظمة الدولية للهجرة، ووزارة الشؤون الخارجية السويسرية، ووزارة الشؤون الخارجية في ليخنيشتاين.

USAID FROM THE AMERICAN PEOPLE

Sida

german humanitarian assistance
DEUTSCHE HUMANITÄRE HILFE

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

Australian Government
Department of Foreign Affairs and Trade

European Commission

IOM • OIM

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

REGIERUNG
DES FÜRSTENTUMS LIECHTENSTEIN

صورة الغلاف: سيدة نازحة من جزيرة بهولا تعيش في أحياء بهولا الفقيرة في مدينة داكا ببنغلاديش. وقد اضطر العديد من الناس لمغادرة بيوتهم نتيجة تآكل الشواطئ وبعض التأثيرات المناخية على المناطق الجنوبية لبنغلاديش. يعيش غالبية النازحين الآن في الأحياء الفقيرة في داكا.

تصوير: محمود حسين أوبو – لصالح مركز رصد النزوح الداخلي – فبراير

النزوح الجديد الناجم عن النزاع والكوارث في 2018

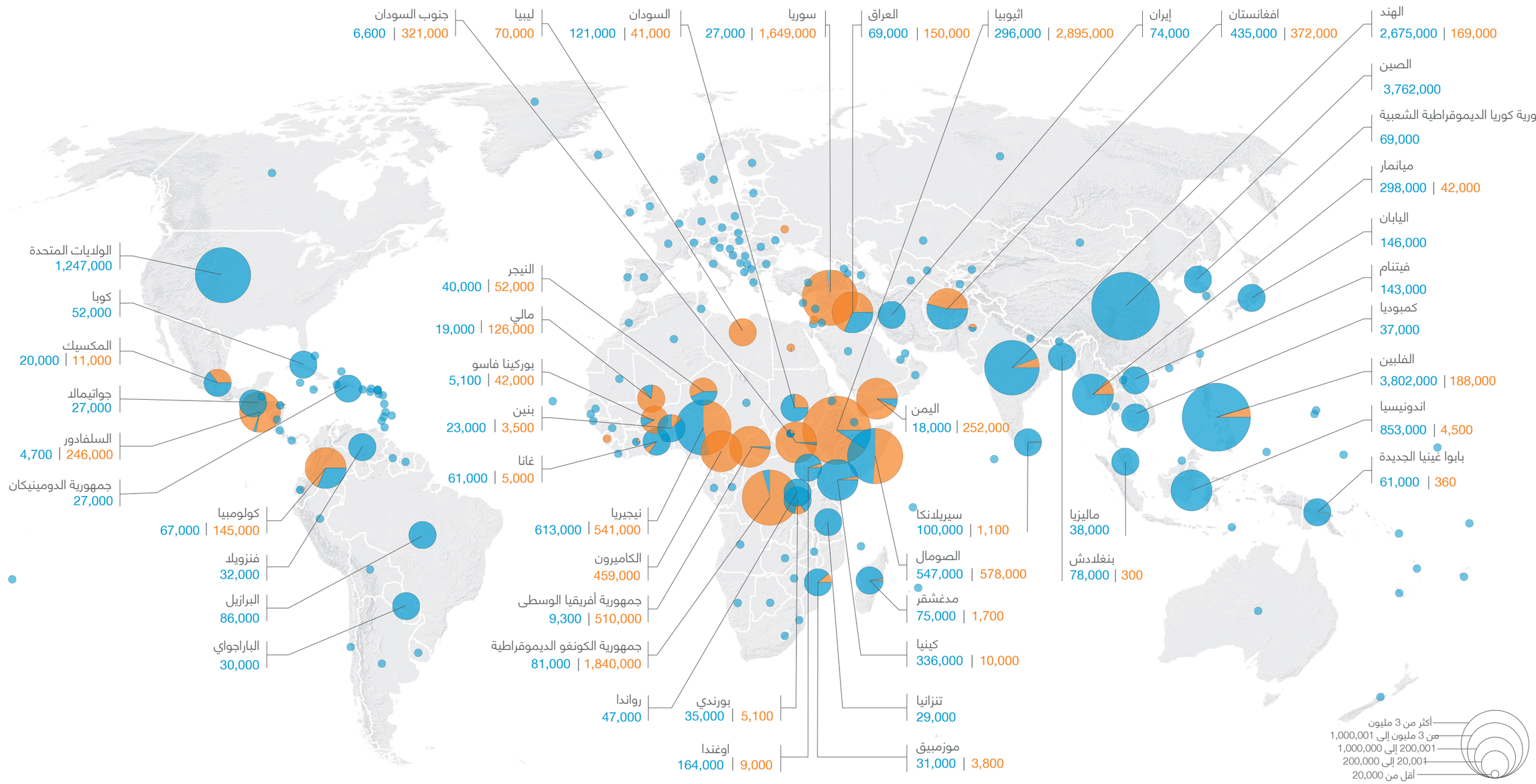

تظهر أسماء الدول وإحصاءاتها فقط عندما يتجاوز عدد حالات النزوح الجديد 20,000. نتيجة لتقريب الأرقام اجمالي بعض الأرقام قد لا تتوافق مع الأرقام الفردية بالضبط.

لا تعني الحدود وأسماء الدول الواردة على هذه الخارطة أي اعتراف رسمي أو قبول من طرف مركز رصد النزوح النزوح الداخلي.

التقرير العالمي

حول النزوح الداخلي

مايو 2019

الفهرس

تمهيد vi
النتائج الرئيسية v
الرسائل الرئيسية iv
مقدمة 1
الجزء الأول: المشهد العالمي للنزوح 4
النزوح الداخلي في العام 8102: نزوح جديد 5
حالات النزوح الجديدة بسبب النزاع والعنف والكوارث 6
نظرات عامة إقليمية 8
إفريقيا - جنوب الصحراء 9
أثيوبيا في دائرة الضوء 41
الكاميرون في دائرة الضوء 61
نيجيريا في دائرة الضوء 81
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 02
سوريا في دائرة الضوء 42
ليبيا في دائرة الضوء 62
شرق آسيا والمحيط الهادئ 82
اليابان في دائرة الضوء 03
الفلبين في دائرة الضوء 23
جنوب آسيا 43
أفغانستان في دائرة الضوء 63
الهند في دائرة الضوء 83
الأمريكتين 93
الولايات المتحدة الأمريكية في دائرة الضوء 24
كولومبيا في دائرة الضوء 44
أوروبا وآسيا الوسطى 64
الأشخاص الذين يعيشون في وضعية نزوح نتيجة للنزاعات والعنف 84
تقييم التقدم نحو إيجاد حلول مستدامة 05
الجزء الثاني: بيانات النزوح الداخلي : من التحدي إلى الفرصة 25
لماذا هي مهمة بيانات النزوح الداخلي؟ 35
التنسيق والتعاون: منظومة بيانات النزوح الداخلي 45
من يستخدم بيانات النزوح الداخلي وماهي أوجه استخدامها؟ 45
الوصول إلى بيانات أفضل حول النزوح الداخلي 55
الفجوات الحرجة في البيانات وطرق التغلب عليها 85
منهجيات غير متسقة 85
تسليط الضوء على المقارنة الثلاثية للبيانات في جمع البيانات 06

تجزئة البيانات: من نزح؟ أين؟ ولماذا؟ 16
النزوح في المناطق الحضرية في دائرة الضوء: الخطوات الأولى لرسم صورة عالمية عن النزوح في المناطق الحضرية . . . 36
طرق أخرى لتتبع تدفقات النزوح 56
تحديد مدة النزوح 86
تقييم أثر النزوح وحدته 07
النزوح صعب الرصد. 27
الاستعداد للمخاطر المستقبلية 47
الطريق مستقبلاً 57
الجزء الثالث : النزوح في المناطق الحضرية : المخاطر والآثار والحلول 67
«تعريف مصطلحات «حضري» و «النزوح 87
النزوح في المناطق الحضرية في سياق النزاع والكوارث والتنمية 97
أهمية الظروف الريفية 97
النزاع الحضري والعنف والنزوح 97
ميدلين وسان سلفادور في دائرة الضوء: النزوح في المناطق الحضرية وجرائم العنف 18
الكوارث الحضرية والنزوح 28
مخاطر النزوح بسبب الفيضانات في دائرة الضوء من منظور حضري. 48
مشاريع التنمية الحضرية والنزوح. 68
نيروبي في دائرة الضوء: التنمية والنزوح 88
آثار وظروف النزوح في المناطق الحضرية 98
في دائرة الضوء، توصيف النزوح في المناطق الحضرية 09
الوظائف والإسكان والخدمات الأساسية: الحوكمة الحضرية والنزوح 19
الوظائف وسبل كسب العيش 19
الإسكان والأراضي والممتلكات 39
سوريا في دائرة الضوء: إعادة الإعمار والتحديات التي تواجه الإسكان، والأرض والممتلكات 69
الخدمات الأساسية والبنية التحتية المرنة 89
نحو مقاربة تنموية للنزوح الحضري . . . . . 101.
الخاتمة: من الحلول العالمية إلى المحلية . . . . . 301.
قائمة المصطلحات . . . . . 501.
ملاحظات . . . . . 701.
جدول رقم 1: النزوح الجديد والنزوح الكلي للعام 8102 . . . . . 811.
جدول رقم 2: أكبر الكوارث التي تدفع نحو النزوح حسب المنطقة في العام 8102 . . . . . 121.
النزوح المرتبط بالنزاع في العام 8102 . . . . . 321.
أوراق مرجعية . . . . . 441.
شكر عرفان . . . . . 741.

تمهيد

يغدو النزوح الداخلي ظاهرة حضرية طويلة الأمد بشكل متزايد، ويمكن للوتيرة الحالية للتحضر السريع أن تزداد تسارعاً مع نزوح الفارين من النزاعات والكوارث، الأمر الذي تترتب عليه تداعيات خطيرة فيما يتعلق بمواجهة السلطات البلدية والمجتمعات الحضرية لهذا التدفق السريع لحالات النزوح، حيث يؤدي ذلك إلى التحضر السريع والغير مخطط له، في سياق المجتمعات الهشة ذات أنظمة التخطيط والإمكانات الضعيفة، مما يزيد من تفاقم حدة أوجه عدم المساواة وتوليد المزيد من خطر النزوح وعدم الاستقرار.

يبرز التقرير العالمي حول النزوح الداخلي (GRID) لهذا العام العديد من التحديات والفرص التي تواجه المدن اليوم عند التعامل مع النزوح الداخلي. كما يلقي الضوء أيضاً على مشهد إنساني متغير، يشكل فيه النزوح الداخلي خطراً سواء على صعيد الأزمات الحالية أو تلك المستقبلية. وبالنظر للعبء الإضافي الملقى على كاهل المدن التي تفتقر للموارد والإمكانات الكافية، فإن إيجاد حلول مستدامة يتطلب من الجهات المسؤولة المحلية والوطنية والدولية دمج ظاهرة النزوح الداخلي في استراتيجيات التنمية الحضرية والتمويل المخصص لها.

إن زيادة الطلب على السكن الملائم والعمل اللائق والرعاية الصحية ذات الجودة والتعليم والحماية الإجتماعية والمشاركة في الحياة العامة كل ذلك يتيح الفرص أمام المدن والمجتمعات المضيفة. ويمكن للاستثمار في البنية التحتية المرنة بما في ذلك شبكات الطرق المتاحة ووسائل النقل العام والخدمات مثل الماء والكهرباء وإدارة النفايات كجزء من استراتيجيات النمو الحضري، أن يسهم في تحقيق رفاهية الأفراد إضافة إلى النمو الاقتصادي في المناطق الحضرية، وبالتالي تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أن توفير البنية التحتية الملائمة وتقديم الخدمات للعائدين من اللاجئين والنازحين داخلياً يمكن أن يسهم في التماسك الاجتماعي والاستقرار ومرونة المدن وصمودها بشكل عام.

تواجه المدن اليوم مخاطر لا تتوقف عن الارتفاع مرتبطة بالكوارث والعنف والنزاعات، ومع ذلك يظل في متناول المدن أن توفر ملجأً لأولئك الذين فقدوا بيوتهم وسبل كسب عيشهم، كما يمكنها أن تسهل الوصول إلى حلول مستدامة.

يظهر التحليل الذي أجراه مركز رصد النزوح الداخلي أن الطريق ما زال طويلاً أمامنا، فالفجوات الكبيرة في البيانات تعني أننا مازلنا لا نعلم عدد النازحين في المدن، إضافة إلى عدم إحاطتنا بالعوامل التي تجذب النازحين إلى المدن أو تدفعهم عنها. كما يُعتقد أن الفهم المحدود للعلاقة بين التغير الحضري وخطر النزوح يمكن أن يؤدي إلى الملايين من عمليات الإخلاء القسري غير المحسوبة كل عام. وعلى الرغم من وجود أطر معيارية لإدارة النزوح في المناطق الحضرية والحد منه على الصعيدين الدولي والوطني، إلا أن التقدم ما زال بطيئاً.

وفي الأجندة الحضرية الجديدة، يوفر الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة حول المدن المرنة، وإطار عمل سينداي، واتفاقية باريس حول التغير المناخي خارطة طريق مشتركة لجهودنا الجماعية. يجب أن نسعى جاهدين وبشكل جماعي إلى الوفاء بالتزاماتنا الواردة في هذه الأجندة العالمية لكيلا نخذل ملايين النازحين داخلياً في جميع أنحاء العالم، ولكي نعمل على إنشاء مدن يمكنها أن تزدهر، وبذلك نوفر مستقبل حضري وعادل للجميع. ويمثل هذا التقرير العالمي حول النزوح الداخلي خطوة هامة نحو تحقيق هذه الرؤية.

ميمونة محمد شريف
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
والمدير التنفيذي UN HABITAT

النتائج الرئيسة

- يعتبر النزوح تحدياً عالمياً، إلا أنه يتركز بكثافة في دول محددة، وهو ناتج عن أحداث قليلة. وقد تم تسجيل 28 مليون حالة نزوح جديدة مرتبطة بالنزاع والكوارث في 148 دولة ومنطقة عام 2018، كانت حصة تسع دول منها أكثر من مليون حالة نزوح لكل دولة.

- يقدر عدد من يعيشون في حالة النزوح بحوالي 41.3 مليون شخص حتى نهاية العام 2018، نزحوا نتيجة للنزاع والعنف في 55 دولة، وهو أكبر عدد تم تسجيله على الإطلاق. كما يتواجد ثلاث أرباعهم، أي ما يقدر ب 30.9 مليون شخص في عشر دول فقط.

- تُعتبر الأزمات الطويلة الأمد والعنف بين المجتمعات ونزاعات الحكم عوامل رئيسة تسببت بحدوث 10.8 مليون حالة نزوح جديدة مرتبطة بالنزاع والعنف. وقد شكلت حالات النزوح من دول إثيوبيا والكونغو الديموقراطية وسوريا أكثر من نصف حالات النزوح في العالم.

- أجبرت الأزمات الناشئة حديثاً الملايين على الفرار، بدءاً من النزاع في الكاميرون الناطقة بالإنجليزية، مروراً بموجات العنف في منطقة الحزام الأوسط في نيجيريا، وصولاً إلى النزاع الغير مسبوق في إثيوبيا. كما استمرت حالات النزوح على الرغم من جهود السلام المبذولة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وكولومبيا.

- لا يزال العديد من الأشخاص النازحين داخلياً غير محتسبين ضمن أرقام النزوح الداخلي، حيث لا تعكس الإحصائيات في جمهورية الكونغو الديموقراطية وميانمار وباكستان والسودان واليمن الأرقام الحقيقية لحالات النزوح الداخلي، كما أن هناك شحاً في البيانات الخاصة بغواتيمالا والسلفادور وهندوراس وروسيا وتركيا وفنزويلا، مما يعوق التقدير الدقيق لحجم النزوح الداخلي الحقيقي في هذه البلدان.

- لا يزال تقدير عدد العائدين يشكل تحدياً كبيراً، إذ تم رصد أعداد كبيرة من النازحين العائدين إلى دولهم في إثيوبيا والعراق ونيجيريا في حين لم تكن الظروف مواتية لإعادة دمجهم على المدى البعيد.t

- تسبب الصراع الحضري بموجات نزوح كبيرة، كما أوجد المزيد من العقبات أمام إيجاد الحلول الدائمة. وقد أجبرت الضربات الجوية والقصف عدة آلاف على الهروب من الحديدة في اليمن، وطرابلس في ليبيا، ودرعا في سوريا. كما استمر التدمير واسع النطاق والذخائر غير المنفجرة في منع الناس من العودة إلى بيوتهم في الموصل بالعراق ومراوي بالفليبين.

- كما أسفرت زيادة الهشاشة والتعرض للمخاطر المفاجئة لا سيما للعواصف عن نزوح 17.2 مليون شخص في 144 دولة ومنطقة. ويبقى عدد النازحين بسبب الكوارث البطيئة الوتيرة في جميع أنحاء العالم مجهولاً، كما هو الحال بالنسبة لحالات النزوح المتعلقة بالجفاف والتي تم تسجيلها في بعض الدول فقط، وبصورة جزئية.

- سلطت القوة المدمرة للظواهر والأحداث المناخية المتطرفة الضوء مرة أخرى على آثار التغير المناخي حول الأرض. وقد كانت حرائق الغابات على وجه الخصوص مثالاً جلياً لآثار التغير المناخي كتلك التي شهدتها الولايات المتحدة وأستراليا مروراً باليونان وغيرها من المناطق في جنوب أوروبا عام 2018، مما أسفر عن نزوح مئات الآلاف من الناس، والتسبب في أضرار جسيمة، وبالتالي منع عودة النازحين العاجلة إلى مناطقهم.

- تظل النسبة العالمية لخطر النزوح بسبب الفيضانات عالية بشكل عال جداً، كما أنها متركزة في المدن والبلدات، حيث أن أكثر من 17 مليون شخص معرض لخطر النزوح بسبب الفيضانات كل عام. ويعيش أكثر من 80 في المائة من هؤلاء الأشخاص في المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمدن.

- سبّب تداخل النزاع والكوارث في نزوح الناس في عدد من الدول، فقد تسبب الجفاف والنزاع في نزوح أعداد مماثلة في أفغانستان، وأدت مواسم الأمطار الأطول من المعتاد إلى نزوح ملايين الناس في نيجيريا والصومال المتضررتين أصلاً من الصراع. كما أن العديد من النازحين من العراق وسوريا بسبب الكوارث كانوا أصلاً نازحين داخليين في مخيمات غمرتها المياه.

- تُظهر تطورات السياسيات الواعدة في العديد من المناطق زيادة الاهتمام بمخاطر النزوح. وتعد النيجر أول دولة تطبق اتفاقية كمبالا محلياً عبر تبني قانون النزوح الداخلي، كما اعترفت كوسوفو بأهمية دعم العائدين من اللاجئين والنازحين داخلياً عبر تحديث سياساتها لتحقيق هذه الغاية. وقد وضعت فانواتو سياسة حول الكوارث والنزوح المرتبطين بالمناخ. إضافة إلى ذلك فقد أظهرت فيجي قدرتها على الاستشراف وذلك بتبنيها مبادئ توجيهية جديدة حول إعادة التوطين في سياق آثار التغير المناخي.

- تسببت المستويات العالية والمطردة لحالات النزوح

الرسائل الرئيسية

الجديدة كل عام جنباً إلى جنب مع الأزمات طويلة الأمد المتزايدة في جميع أنحاء العالم في تسجيل 2018 لأعلى نسبة نزوح داخلي تم تسجيلها على الإطلاق. وعلى الرغم من تطور سياسات النزوح الذي أحرزته العديد من الدول، إلا أن الأسباب الجذرية للنزوح الداخلي لا يتم معالجتها بصورة كافية.

- يستمر عدم الاستقرار السياسي والفقر المزمن وعدم المساواة والتغير البيئي والمناخي في التسبب بالنزوح الدوري وطويل الأمد. ويعود العديد من الأشخاص النازحين داخلياً إلى مناطق غير آمنة بها شح في الفرص الاجتماعية والاقتصادية. هذا ما يعيد خلق الظروف الخطرة وبالتالي يزيد من احتمال اندلاع الأزمات مرة أخرى في المستقبل بدلاً من تهيئة الظروف أمام حلول مستدامة.

- ولا يزال القضاء على النزوح مسعى بعيد المنال، تتوفر معلومات قليلة وثمينة حول متى وكيف يتم إنجاز حلول مستدامة وكيف تتقدم الشعوب والدول صوب تلك الحلول. وتوجد أدلة متزايدة على أن أغلب العقبات أمام اندماج النازحين محلياً هي عقبات سياسية، وهو ما يعكسه الغياب شبه التام للتقارير حول قصص نجاح متعلقة بالدمج المحلي للنازحين.

- تقع المسؤولية الأساسية لمعالجة النزوح الداخلي على عاتق الحكومات الوطنية. ويجب اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية النازحين داخلياً والحد من خطر النزوح وذلك على الصعيدين الوطني والمحلي. كما يجب أن يتم اتخاذ هذه الإجراءات بصورة متزايدة في المدن والبلدات بالنظر إلى العدد المطرد للنازحين داخلياً في المراكز الحضرية في جميع أنحاء العالم.

- كما سيتطلب التغيير إشراك وقيادة النازحين بأنفسهم والمجتمعات الحضرية المضيفة. وسيلزم المزيد من الاستثمار على مستوى المدينة لتعزيز قدرة المجتمعات والسلطات المحلية على التحليل والتخطيط وتآزرهم وعملهم سوياً علاوة على ذلك، يجب اعتبار التشريعات الشاملة وتوفير السكن وتقديم الخدمات جزءاً لا يتجزأ من الحكامة الحضرية إذا ما أردنا أن نُخرج النازحين داخلياً في المناطق الحضرية من بوتقة النزوح الطويل الأمد والدوري.

- ومع تحول النزوح إلى ظاهرة حضرية بشكل مطرد، أصبحت المقاربات المتكاملة متعددة القطاعات إضافة إلى زيادة الاستثمار في التنمية البشرية والتطوير وبناء السلام ضرورة حتمية. كما يجب على المجتمع الدولي أن يدعم العمل المحلي بصورة فاعلة، وذلك عبر معالجة العوائق المؤسسية أمام الاتساق، والتخطيط وحشد التمويل المشتركين، مع تجدد الحس بأهمية الموضوع وغايته.

- إن الطريق نحو المستقبل يبدو جلياً. وسد الفجوة في الحصول على البيانات والتحليل والتغلب على ضعف القدرات هي متطلبات أساسية لابد منها للمضي قدماً. لا تتعدى نسبة بيانات النزوح الداخلي محددة الموقع جغرافياً حوالي ربع البيانات، وتكاد تنعدم المعلومات المتعلقة بمدة النزوح وحدته في السياقات والمجموعات الديموغرافية المختلفة. إن هذه الفجوات تحول دون تطوير استراتيجيات تهدف إلى القضاء على خطر النزوح أو الحد منها، كما وتدلل على أن هناك عددا كبيراً من النازحين داخلياً الذين لا يزالون يعانون دون الحصول على الحماية والمساعدة التي يحتاجونها.

- إن اتباع مقاربة ممنهجة لسد النقص في البيانات هي أمر ممكن. كما أن المعايير المتعارف عليها والمقبولة والتعاون والتنسيق الأفضل هي أمور في المتناول لرسم السياسات والقيام بعمليات التخطيط التنموي والإنساني المبني على الحقائق المثبتة. كما تتوفر الأدوات الملائمة لتقييم الاحتياجات وتحليل المخاطر والتخطيط للاستثمار ومتابعة التقدم، والتي تسمح للدول بأن تطور مقاربات مستدامة للنزوح، وتكمن الأولوية حالياً في تزويد السلطات الوطنية والمحلية بالدعم المالي والفني اللازم لتطبيق هذه المنهجيات.

مقدمة

أصبح ميناء الحديدة، وهو الميناء الرئيسي الحديدة هي رابع أكبر مدن اليمن - مسرحاً لنزاع حضري شديد ونزوح جماعي داخلي كبير في عام 2018. شنت القوات اليمنية المدعومة من التحالف الذي تقوده السعودية هجوماً في 13 يونيو بهدف السيطرة على المدينة التي تعد نقطة الدخول لحوالي 70% من واردات اليمن من الطعام والأدوية والوقود، بهدف انتزاع المدينة من جماعة الحوثي. وإدراكاً منهم بقرب وقوع المعركة، فر الكثير من السكان قبل اندلاع المعركة، كما لحق بهم آلاف آخرين خلال أسابيع قليلة بعد اندلاع النزاع.[1]

أدى القتال إلى منع وصول السكان للبضائع والخدمات الأساسية. وتسببت الخنادق التي حفرها مقاتلو الحوثي في منع وصول إمدادات المياه والكهرباء إلى المناطق المجاورة.[2] كما تسببت الغارات التي شنتها القوات السعودية في أكتوبر ونوفمبر بضرر جسيم في عدد من المرافق الصحية ومرافق أخرى مثل الطرق والجسور والمصانع، وفي بعض الأحيان تم تدميرها بشكل كامل، وقامت إحدى الغارات بقصف سوق مزدحم.[3]

اتجه العديد ممن فروا من الحديدة والمناطق المحيطة بها إلى مدن أخرى مثل صنعاء وعدن وتعز بحثاً عن الأمان والخدمات والمساعدات الإنسانية.[4]

تم تسجيل أكثر من 64,000 حالة نزوح جديدة بين شهري يونيو ونوفمبر.[5] ولم يتمكن العديد من الفارين من العودة أو الاندماج محلياً أو الاستقرار في مكان آخر في الدولة، وبهذا حكم عليهم بالبقاء في حالة النزوح. ومع حلول نهاية عام 2018، بات أكثر من 2.3 مليون شخص في اليمن يعيشون في حالة نزوح بعد سنوات من الحرب الأهلية. إن نقص البيانات الموثوقة حول النزوح في الدولة يؤدي إلى التحفظ الشديد حول هذه التقديرات مما سيقود إلى مضاعفات خطيرة بخصوص الاستجابة لما قد يعد أسوأ أزمة إنسانية في العالم.[6]

وعلى الرغم من الوضع المأساوي في اليمن، إلا أن حالات النزوح فيها لا تشكل إلا جزءاً صغيراً من إجمالي 10.8 مليون حالة نزوح جديدة مرتبطة بالنزاع تم تسجيلها حول العالم في العام 2018. كما تم تسجيل 17.2 مليون حالة نزوح مرتبطة بالكوارث.

إن هذه الأرقام العالمية تتوافق مع ما تم تسجيله في الأعوام السابقة من حيث الدول والمناطق الأكثر تأثراً، حيث كان العدد الكلي المسجل لحالات النزوح الجديدة أقل بقليل عن العام 2017، إلا أنه ظل متسقاً مع متوسط عدد النازحين في العقد الأخير (أنظر الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1: حالات النزوح الجديدة المرتبطة بالنزاع أو العنف أو الكوارث

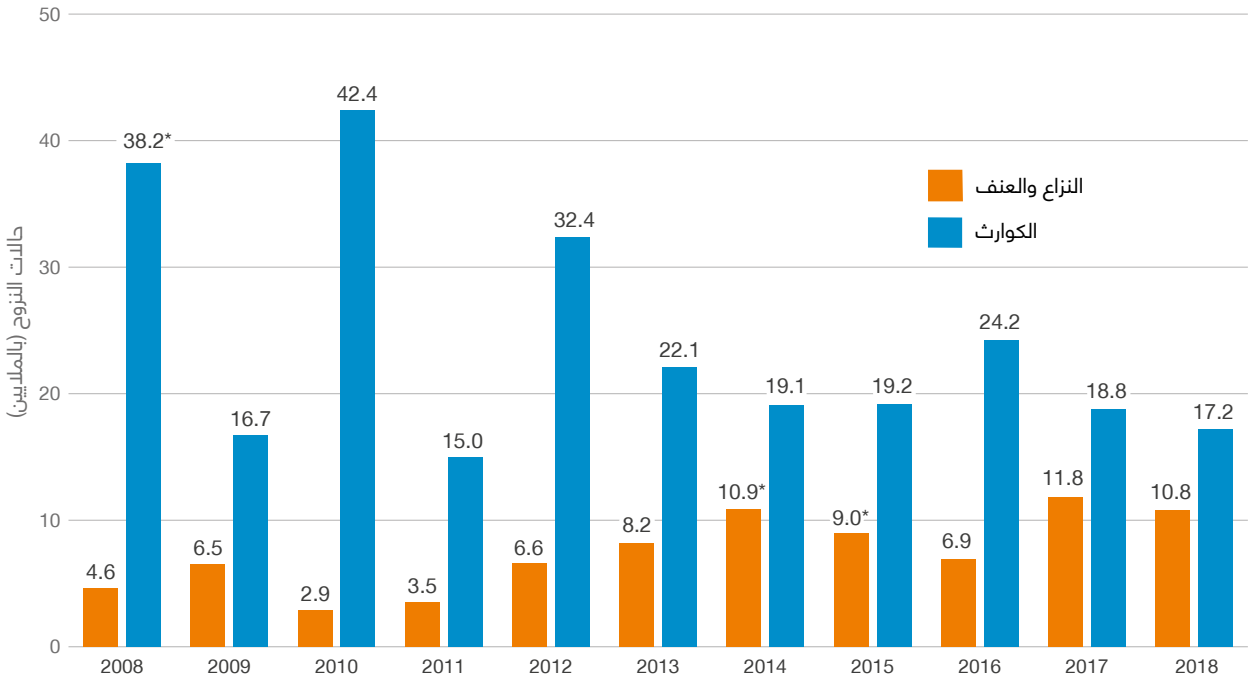

أرقام محدثة. لمزيد من التفاصيل، يرجى الإطلاع على الملحق المنهجي المتوفر عبر الإنترنت*.

شهد العام 2018 الذكرى العشرين لوضع المبادئ الإرشادية للنزوح الداخلي، ما يذكرنا بأنه على الرغم من مرور عقدين من الزمن على التطوير في السياسات الوطنية والممارسات المحلية، إلا أن الإحصائيات الخاصة بحالات النزوح الداخلي ما تزال مرتفعة. أما ما يدعو للتفاؤل فهو أن دولاً ومناطق باتت تدرك أكثر من ذي قبل حجم التحدي وتجمع الجهود من أجل معالجة والحد من هذه الظاهرة.

كما يوافق هذا العام الذكرى السنوية العاشرة على إبرام اتفاقية كمبالا، وهي العهد الإقليمي الوحيد في العالم الملزم قانونياً فيما يتعلق بالنزوح الداخلي. كما أنها خطوة هامة من المؤمل أن تشجع دولاً أكثر على تبني أحكام هذا العهد محلياً وتحويلها إلى قوانين وسياسات وطنية. كما أن تطوير سياسات جديدة في المنطقة وأبرزها في النيجر يحمل وعوداً بتجديد العمل على تقليل النزوح الداخلي.

إن الجهود الدولية مهمة لإثارة الإرادة السياسية وجلب التمويل لتحقيق هذه الغاية، لكن الحديدة وقصص أخرى كثيرة عن النزوح في المناطق الحضرية حول العالم تظهر بأن مخاطر النزوح وآثاره ليست متساوية التوزيع. إن التركيز المتزايد للنزوح الناتج عن النزاع والكوارث في المدن له تداعيات على كل من السياسات والممارسات، كما يعني أنه ينبغي تسريع الجهود على الصعيدين الوطني والمحلي على حد سواء. وهنا تلعب الحكومات المحلية دوراً محورياً لأنها وإن كانت أول من يستجيب للأزمات، لكنها غالباً ما يتم تجاهلها في عمليات صناعة القرار والمستويات العليا من النقاشات الخاصة بالنزوح الداخلي.

لماذا التقرير الدولي حول النزوح في المناطق الحضرية؟

بالنظر إلى الدور الحيوي والمتنامي للمدن في هذه الألفية التي تتسم بالازدياد المطر للسكان في الأوساط الحضرية، فقد تم تكريس التقرير العالمي للنزوح الداخلي لهذا العام لاستكشاف أبعاد ظاهرة النزوح في المناطق الحضرية. هناك فجوة كبيرة في المعرفة وفي السياسات وفي القدرات، ولكن في الوقت ذاته هناك فرص لمنع النزوح من أن يستمر في كونه تحدياً إنسانياً وتنموياً يعكس انتكاسة كبيرة على المستويين المحلي والوطني كما في مدينة الحديدة.

كثيراً ما يتردد أن 80% من النازحين داخلياً حول العالم يعيشون في مناطق حضرية، لكن الحقيقة أنه لا توجد بيانات متاحة كافية لرسم صورة عالمية دقيقة حول النزوح.[7] صحيح أن تطوراً حدث في جمع المعلومات، لكن لا تزال هناك بعض التحديات لتقييم هذه الظاهرة المعقدة والديناميكية مثل النقص في البيانات التفصيلية والتعريفات الواضحة.

إن قياس حجم هذه الظاهرة ليس كافياً في حد ذاته. تُوفر معرفة عدد النازحين داخلياً الذين يعيشون في المدن الأساس لحوارٍ حول الكيفية التي تشجع بها المناطق الحضرية أو تعيق تحقيقها لحلول مستدامة، ولكنه لا يفسر العوامل التي تزيد من مخاطر النزوح أو التي تشجع عمليات النزوح الجديدة والثانوية. كما يجب الأخذ في الحسبان ظروف الذين يجبرون على الفرار من مناطقهم ومكامن الهشاشة لديهم. ويعني ذلك ضرورة فهم الطريقة التي تتفاوت بها التأثيرات وفقاً للجنس أو العمر أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي أو الخلفية العرقية والثقافية إضافة إلى تأثير مرور الزمن. علاوة على ذلك، هي تعني أيضاً فهم الكيفية التي تفاقم المناطق والأنظمة الحضرية من هذه المشاكل أو تحد منها، حيث لا يتوفر الآن سوى أدلة قولية لا ترقى إلى مستوى الحقائق المثبتة.

يفر مئات الآلاف من الناس من المناطق الحضرية أو إليها أو بينها أو خلالها بغض النظر عن كون النزوح مدفوعاً بالنزاع أو العنف أو الكوارث أو مشاريع التنمية. إن حصر هذه الظاهرة كماً وكيفاً بحيث يتم فهم ديناميكياتها ومخاطرها وتأثيراتها سوف يسمح للحكومات المحلية والوطنية بالتخطيط والاستثمار لتقليل آثارها الإنسانية والاقتصادية بفاعلية مع مرور الوقت. كما أنها سوف تكون عنصراً أساسياً في الجهود التي تسعى لتحقيق أجندة أهداف التنمية المستدامة للعام 2030، ويشمل ذلك برنامج حضري جديد وأطر أخرى تهدف لجعل التنمية مستدامة وأن تكون المدن متاحة بشكل مستدام للجميع.

عن التقرير العالمي حول النزوح الداخلي 2019

ينقسم هذا التقرير إلى ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: يقدم بيانات النزوح الداخلي التي قام مركز رصد النزوح الداخلي بجمعها وتوثيقها والتحقق منها في العام 2018. تشمل هذه البيانات أعداد النازحين الجدد نتيجة النزاعات والكوارث التي تم رصدها، وتقديراً لعدد الأشخاص الذين يعيشون في وضعية نزوح داخلي نتيجة لنزاعات حتى نهاية العام. كما تم تقديم البيانات وتحليل السياق والمنظور الحضري لكل منطقة إضافة إلى تسليط الضوء على حالات معينة في بلدان مختلفة.

الجزء الثاني: يناقش أهمية الاهتمام بمراقبة النزوح الداخلي بشكل منتظم ومستقل على المستوى المحلي والوطني والعالمي. كما يحدد الفجوات الرئيسية في الممارسات الحالية، ويشير إلى الحلول المستقبلية، والسعي لمزيد من الاستثمار في تحسين توفر البيانات وجودتها. يقترح هذا الجزء من التقرير مساراً مستقبلياً من أجل تعاون أكبر لتطوير المعايير وجمع البيانات التي من شأنها أن تلبي احتياجات جميع الأطراف ذات العلاقة التي تعمل على فهم وتقليل مخاطر وآثار النزوح الداخلي.

الجزء الثالث: ويتناول المحاور المواضيعية الأساسية للتقرير ويفصّل بشيء من التحليل الخصائص والمخاطر والتأثيرات والتحديات والفرص الرئيسية المتعلقة بالنزوح الداخلي الحضري حول العالم. كما يعكس السياقات المختلفة التي ينتشر من

خلالها النزوح الداخلي في المدن، ويسلط الضوء على مناطق مختارة ذات أهمية كبيرة للتنمية الحضرية والحوكمة وأيضاً معالجة النزوح الداخلي وتقليله.

توفِّر العديد من الجداول في نهاية هذا التقرير إضافة إلى ملحق منهجي منشور على الإنترنت شرحاً تفصيلياً عن الطريقة المنهجية التي يستخدمها مركز رصد النزوح الداخلي في احتساب أرقامه وتحليل بياناته. يستفيد أيضاً التقرير العالمي حول النزوح الداخلي للعام 2019 من مساهمات الكثير من الشركاء والمؤسسات البحثية والخبراء المستقلين. لقد استقطبت دعوة مركز مراقبة النزوح الداخلي لتقديم أوراق عن النزوح الداخلي الحضري في منتصف عام 2018 المساهمات والتحليلات التي تم تقديمها كأوراق استند عليها التقرير الرئيسي. يوجد ملخص لهذه الأوراق في نهاية التقرير والنسخ الكاملة متاحة على الإنترنت.[8]

كيف نقرأ أرقام التقرير العالمي للنزوح الداخلي

يقدم التقرير العالمي للنزوح الداخلي الأرقام الأساسية التالية:

يتوافق عدد **حالات النزوح الجديد** مع العدد التقريبي لتحركات النزوح الداخلي التي حدثت خلال العام. تشمل هذه الأرقام الأفراد الذين نزحوا أكثر من مرة، وبهذا فإن عدد حالات النزوح الجديدة لا يساوي عدد الأشخاص الذين نزحوا خلال العام.

يتوافق **العدد الكلي للأشخاص النازحين داخلياً** مع العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعيشون في حالة نزوح حتى 31/12/2018.

تتعلق **الحلول الجزئية أو غير المدقَّقة** بالحالات أو الأفراد الذين عادوا أو استقروا مرة أخرى أو اندمجوا محلياً دون وجود دليل كاف يشير بوضوح إلى حصولهم على حلول مستدامة.

الشكل رقم 2: يوضح نموذج بيانات مركز مراقبة النزوح الداخلي.

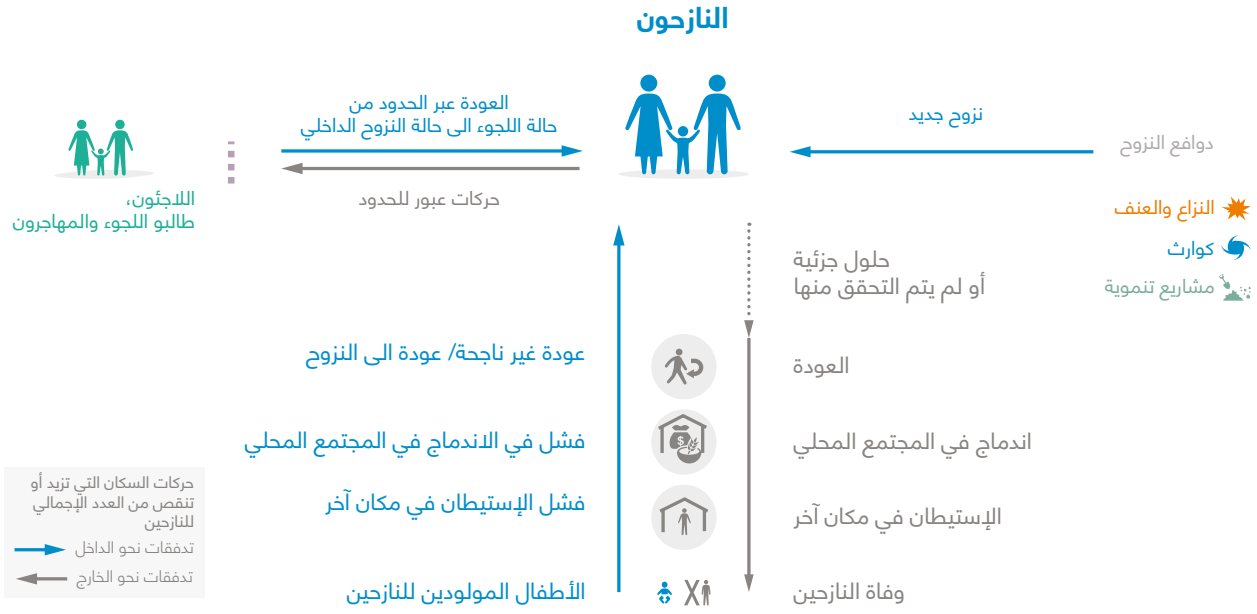

الجزء الأول

مشهد النزوح العالمي

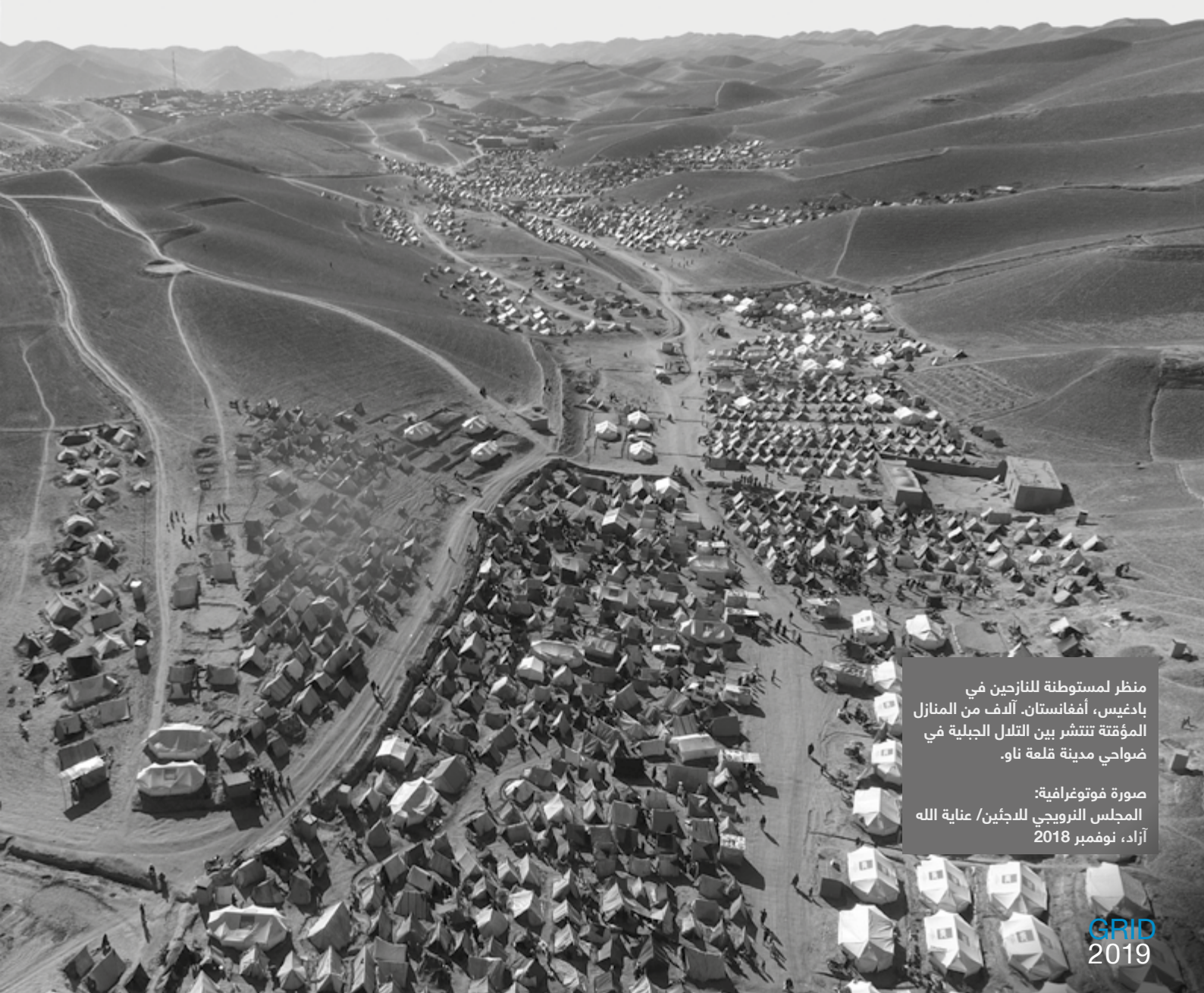

منظر لمستوطنة للنازحين في بادغيس، أفغانستان. آلاف من المنازل المؤقتة تنتشر بين التلال الجبلية في ضواحي مدينة قلعة ناو.

صورة فوتوغرافية:
المجلس النرويجي للاجئين/ عناية الله آزاد، نوفمبر 2018

النزوح الداخلي في العام 2018: النزوح الجديد

تم تسجيل 28 مليون حالة نزوح جديدة مرتبطة بالكوارث أو النزاعات في العام 2018 في حوالي 148 دولة ومنطقة. وفي تسع من أصل عشر دول من الدول الأكثر تضرراً تم تسجيل أكثر من مليون حالة نزوح جديدة لكل دولة منها. كما تأثرت العديد من الدول بالنزوح المرتبط بالنزاع والكوارث مثل إثيوبيا ونيجيريا وأفغانستان. كما أن العديد من الأشخاص الذين فروا من الكوارث في دول مثل سوريا والصومال والعراق واليمن هم أصلاً كانوا نازحين بسبب الصراع.

هذه هي أفضل التقديرات لتلك الظاهرة العالمية المعقدة والدينامية والتي تتجلى بطرق مختلفة عبر مختلف الدول والحالات، بيد أنه لم يتم تسجيل حدة النزوح ومدته. وقد تمت مناقشة الحاجة إلى فهم أكثر دقة لدوافع النزوح وآثاره في هذا التقرير.

الشكل رقم 3: الدول الخمسون الأعلى تسجيلاً لحالات النزوح عام 2018.

وتبقى الحاجة قائمة إلى معلومات موثوقة حول كل هذه الأبعاد لتشكيل أسس مبنية على الحقائق يُعتمد عليها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات والتخطيط والاستجابة للقرارات والإجراءات، وليعتمد عليها من يعملون لتوفير حلول مستدامة للنازحين داخلياً وتقليل مخاطر النزوح مستقبلاً.

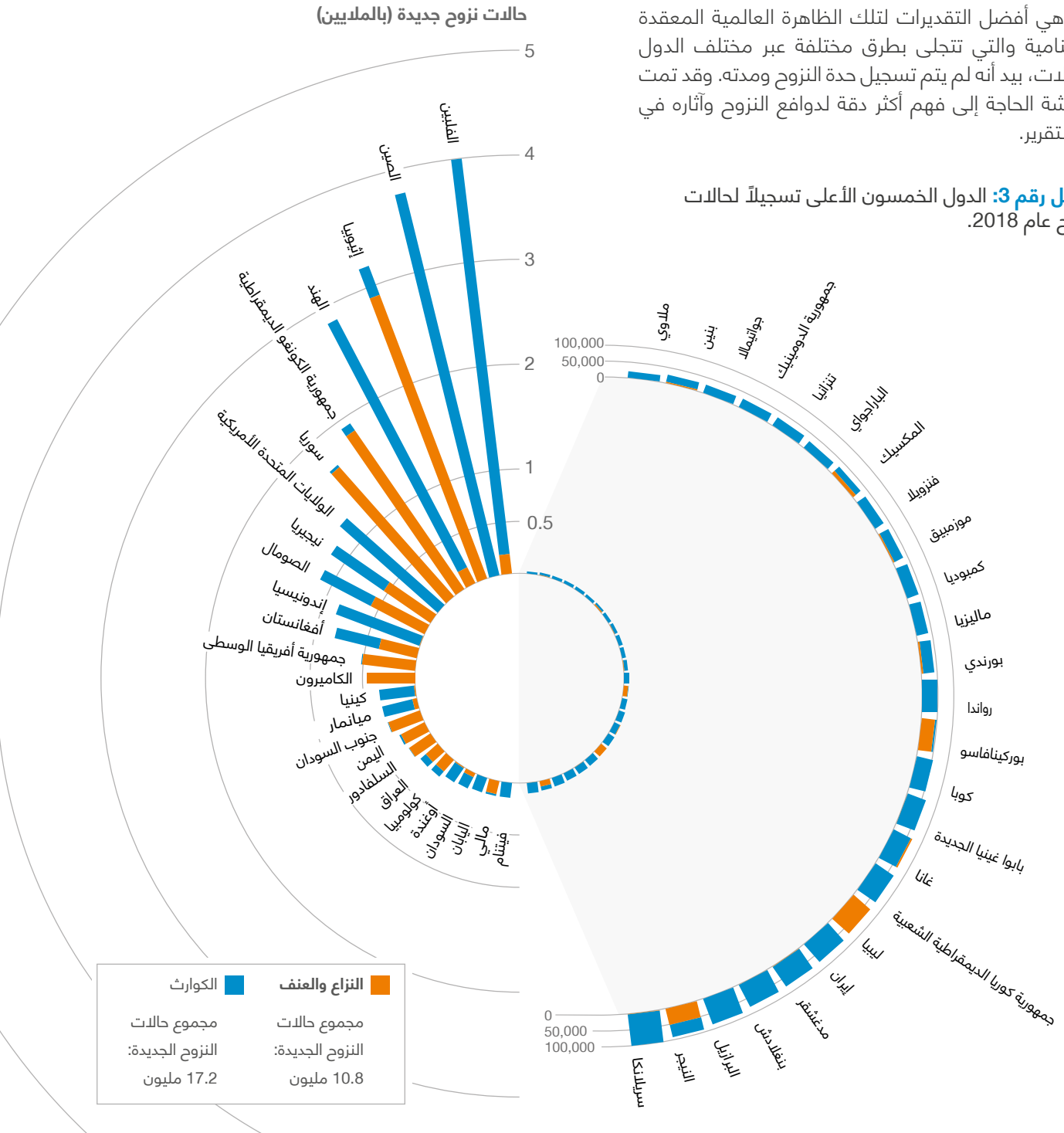

الشكل رقم 4: النزوح الجديد في 2018: تفاصيل حالات النزوح الجديدة بسبب النزاع والعنف والكوارث خلال 2018

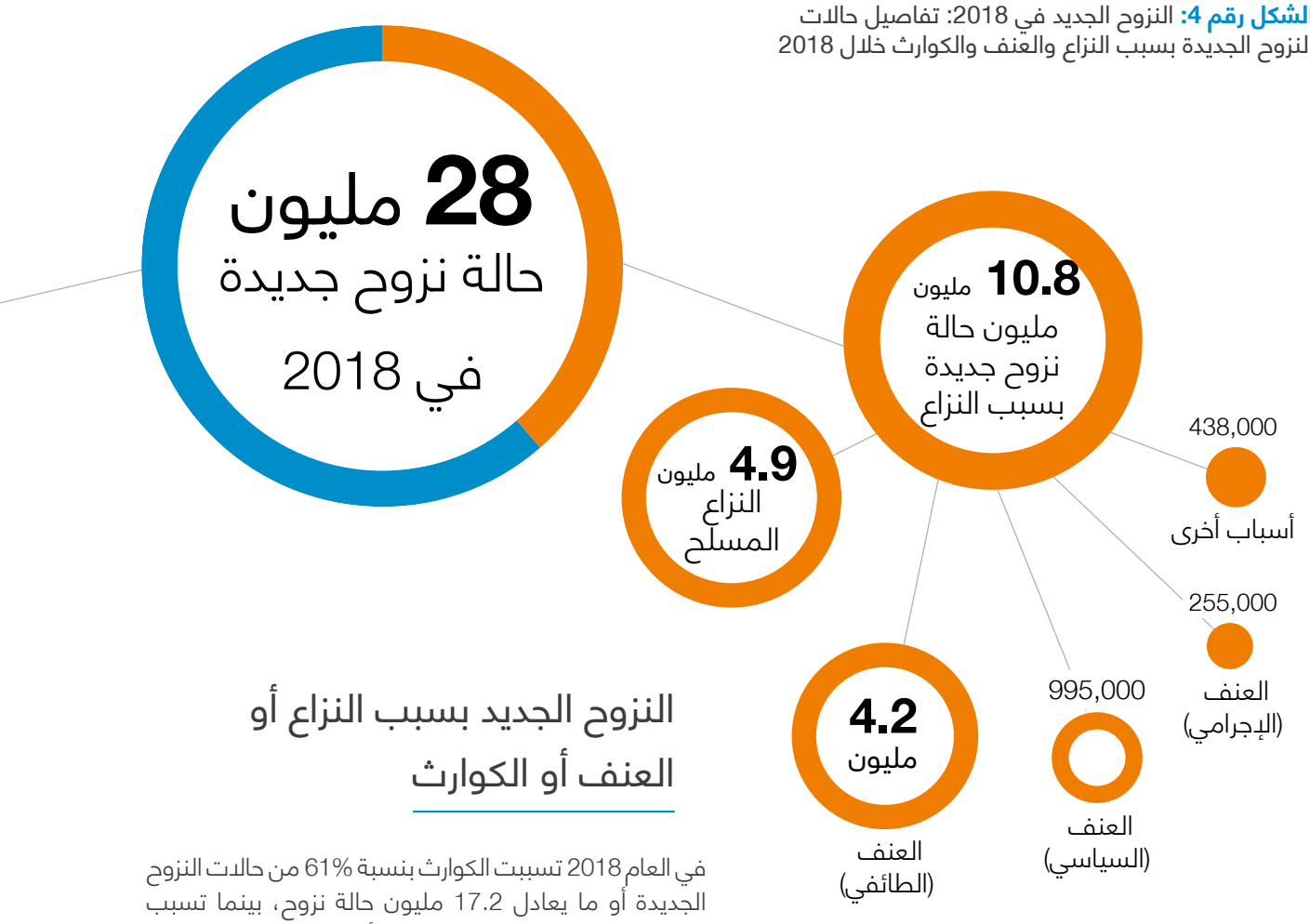

النزوح الجديد بسبب النزاع أو العنف أو الكوارث

في العام 2018 تسببت الكوارث بنسبة 61% من حالات النزوح الجديدة أو ما يعادل 17.2 مليون حالة نزوح، بينما تسبب النزاع بنسبة 39% من حالات النزوح أي ما يعادل 10.8 مليون شخص. وقد ازداد النزوح الناتج عن العنف بين المجتمعات مقارنة مع العام 2017، كما استمر العنف المتعلق بالجريمة في التسبب في النزوح، لكن الأعداد المسجلة أقل من الأعداد الحقيقية.

أنظر المعجم ص: 105

ومن الدول الأعلى تسجيلاً لحالات النزوح الجديدة المرتبطة بالنزاع جمهورية الكونغو الديموقراطية وسوريا والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى وأفغانستان. كما سببت موجات النزاع والعنف الحديثة النزوح في نيجيريا والكاميرون حيث كانت الدولتان تعدان من الدول العشر الأكثر تضرراً حول العالم.

أما إثيوبيا فقد تصدرت القائمة بتسجيلها لعدد 2.9 مليون حالة نزوح جديدة، مما يعتبر زيادة كبيرة أثرت في الاتجاهات العالمية. وخلال العام، تسَّبب ما يقارب 1,600 كارثة بحالات نزوح جديدة، ارتبط أغلبها بالأخطار المرتبطة بالمناخ. وقد كان

حالات النزوح الجديدة
(بسبب النزاع والعنف)

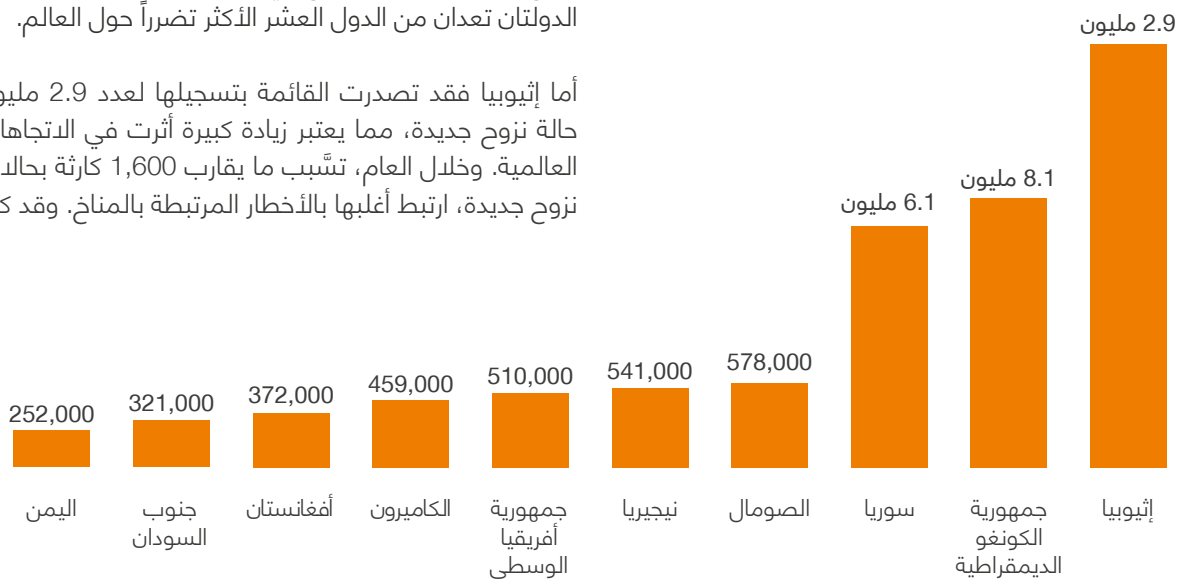

الشكل رقم 5: البلدان العشرة التي عرفت معظم حالات النزوح الجديدة المرتبطة بالنزاع والعنف في عام 2018.

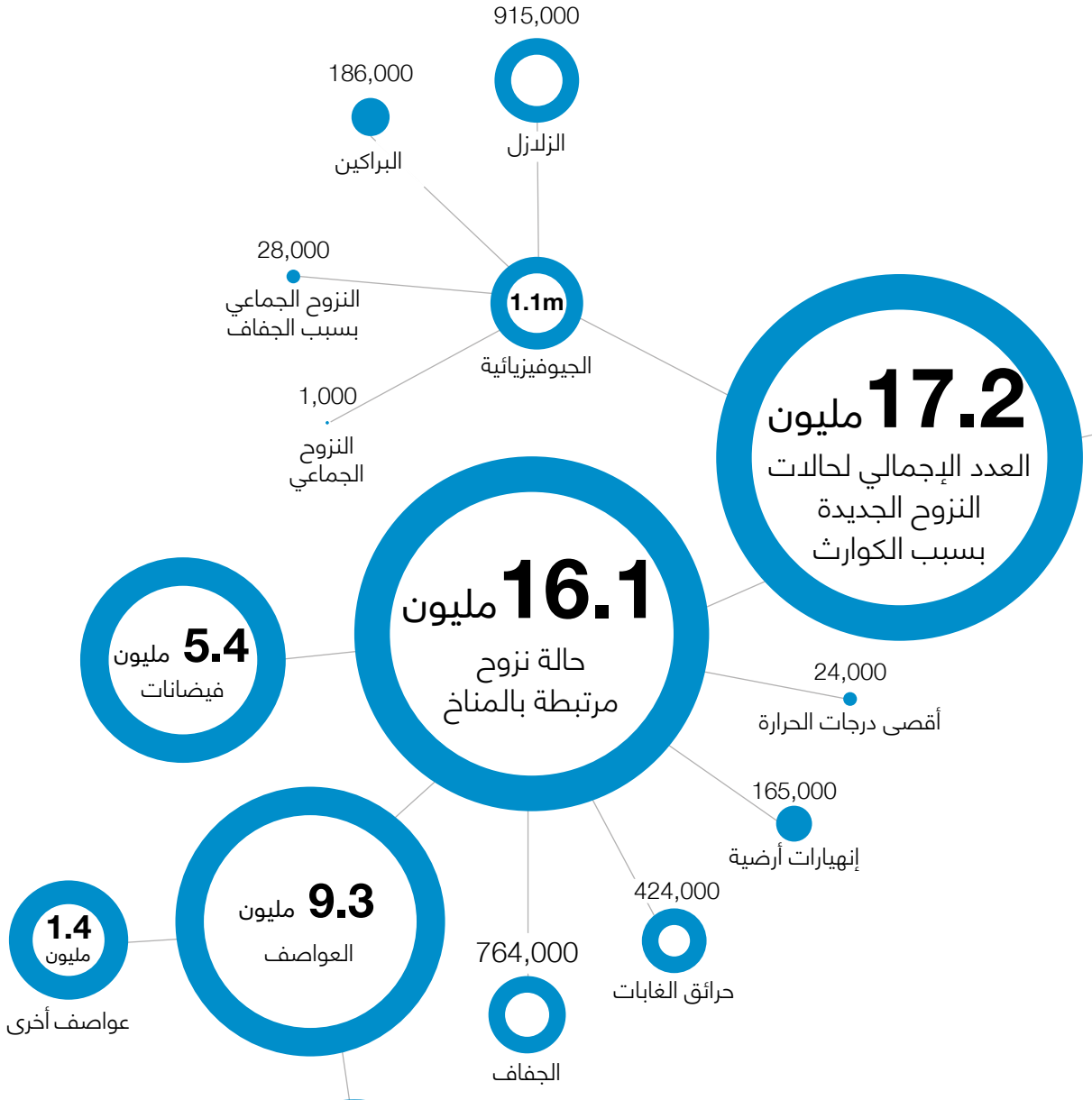

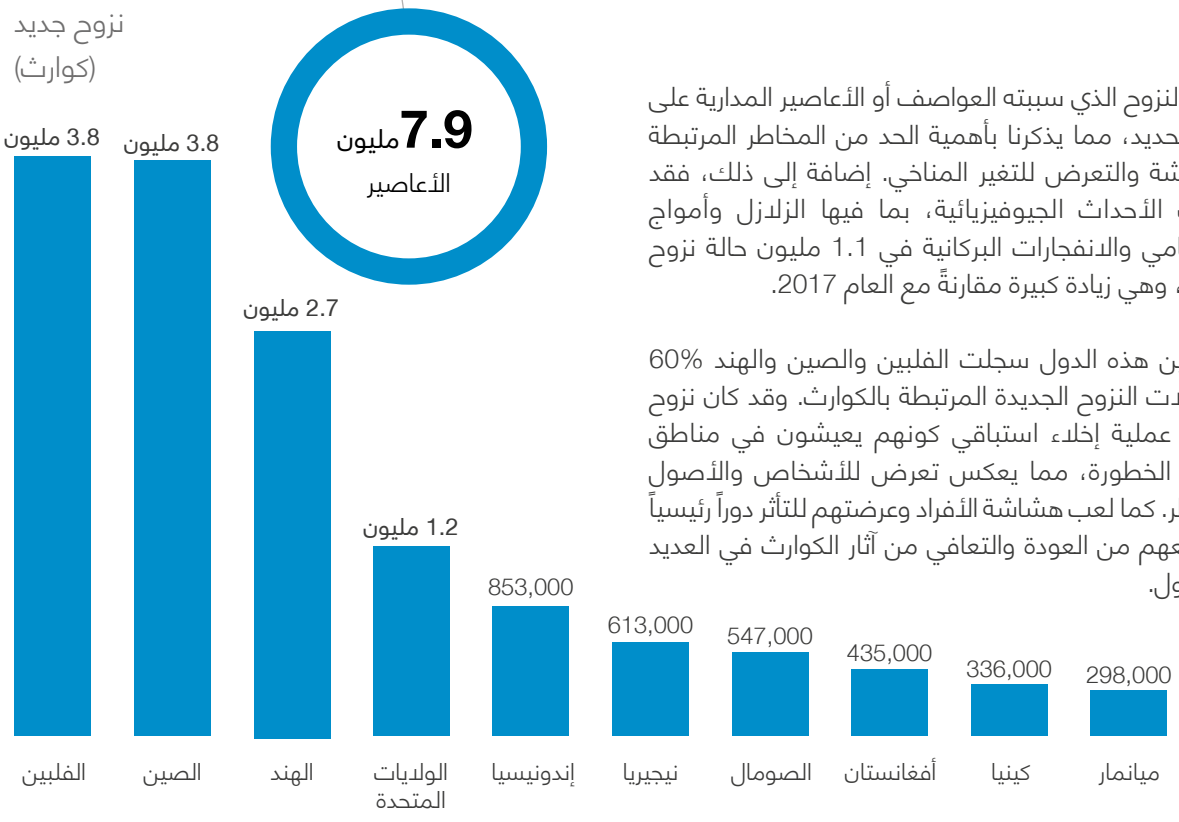

أعلاها النزوح الذي سببته العواصف أو الأعاصير المدارية على وجه التحديد، مما يذكرنا بأهمية الحد من المخاطر المرتبطة بالهشاشة والتعرض للتغير المناخي. إضافة إلى ذلك، فقد تسببت الأحداث الجيوفيزيائية، بما فيها الزلازل وأمواج التسونامي والانفجارات البركانية في 1.1 مليون حالة نزوح جديدة ، وهي زيادة كبيرة مقارنةً مع العام 2017.

ومن بين هذه الدول سجلت الفلبين والصين والهند 60% من حالات النزوح الجديدة المرتبطة بالكوارث. وقد كان نزوح أغلبهم عملية إخلاء استباقي كونهم يعيشون في مناطق شديدة الخطورة، مما يعكس تعرض للأشخاص والأصول للمخاطر. كما لعب هشاشة الأفراد وعرضتهم للتأثر دوراً رئيسياً في منعهم من العودة والتعافي من آثار الكوارث في العديد من الدول.

الشكل رقم 6: البلدان العشرة التي عرفت معظم حالات النزوح الجديدة المرتبطة بالكوارث في العام 2018.

نظرة عامة إقليمية

تأثرت كل من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط بصورة غير متكافئة في النزوح المرتبط بالعنف في عام 2018، إضافة إلى تسجيل موجات نزوح جديدة في جنوب آسيا. أما الإحصائيات في الأمريكتين فقد عكست إحصائيات السنوات السابقة. وقد تأثر كلاً من شرق آسيا والمحيط الهادي، وجنوب آسيا بشكل رئيسي بالنزوح المرتبط بالكوارث. ويذكر أن تلك المنطقتين ذات كثافة سكانية عالية ومعرضة للمخاطر.

أما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والأمريكتين فقد تأثرتا بشكل طفيف، لكن مازالت الفيضانات والعواصف تدفع بالملايين للنزوح.

يعرض هذا الجزء البيانات وتحليل السياق والمنظور الحضري لكل منطقة.

كما تم عرض التحليل عن طريق تسليط الضوء على بعض الدول في "دول في دائرة الضوء".[9]

الكوارث والعنف: النزوح الجديد بحسب الإقليم

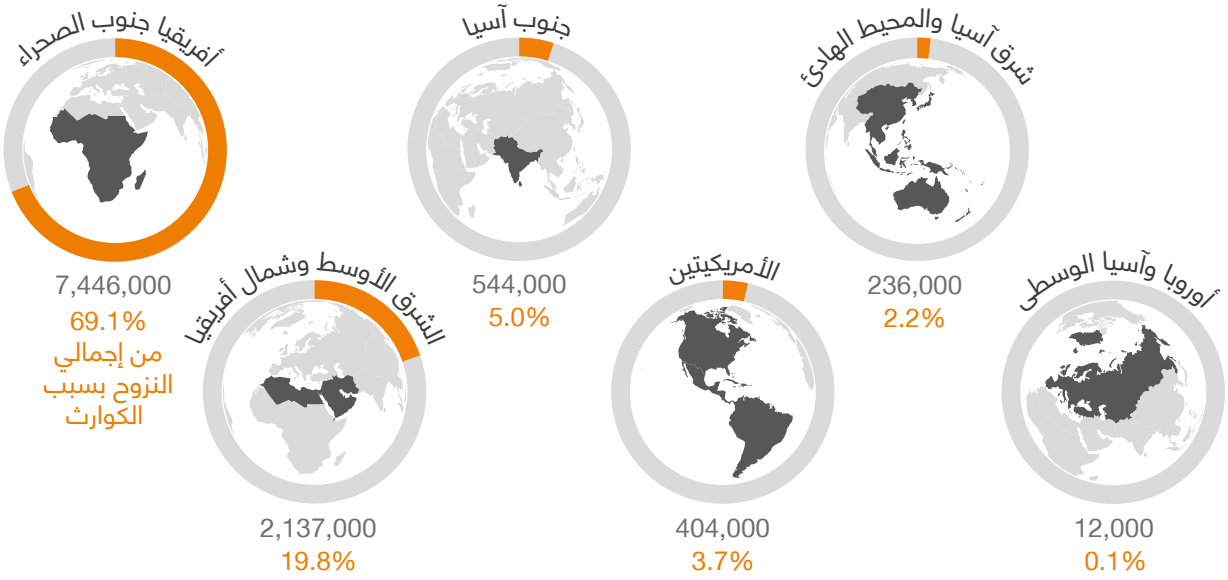

الكوارث: النزوح الجديد بحسب الإقليم

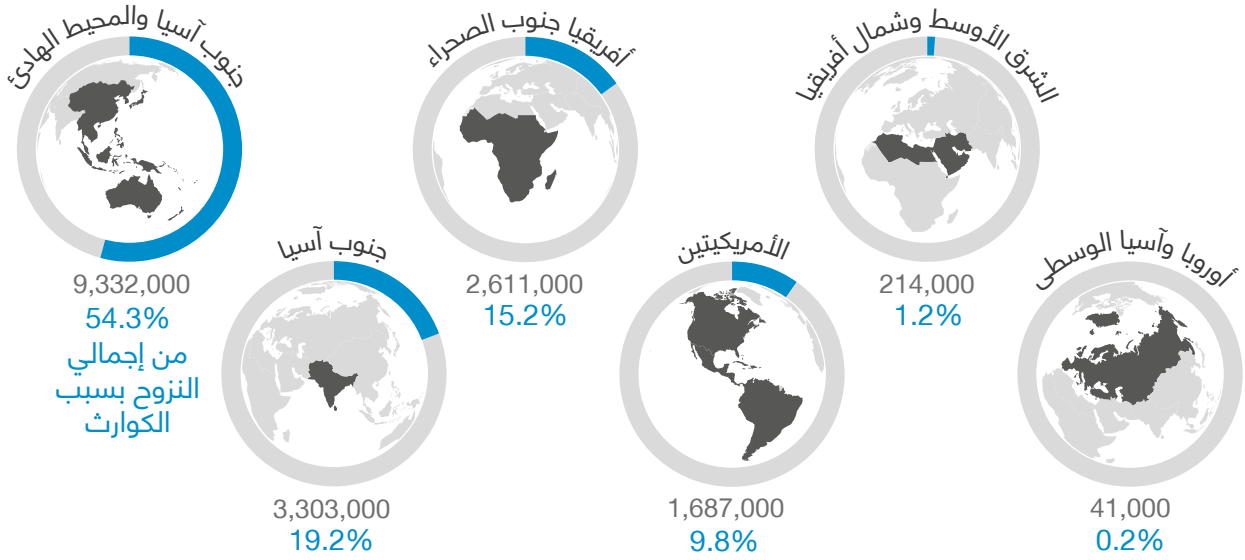

أفريقيا جنوب الصحراء

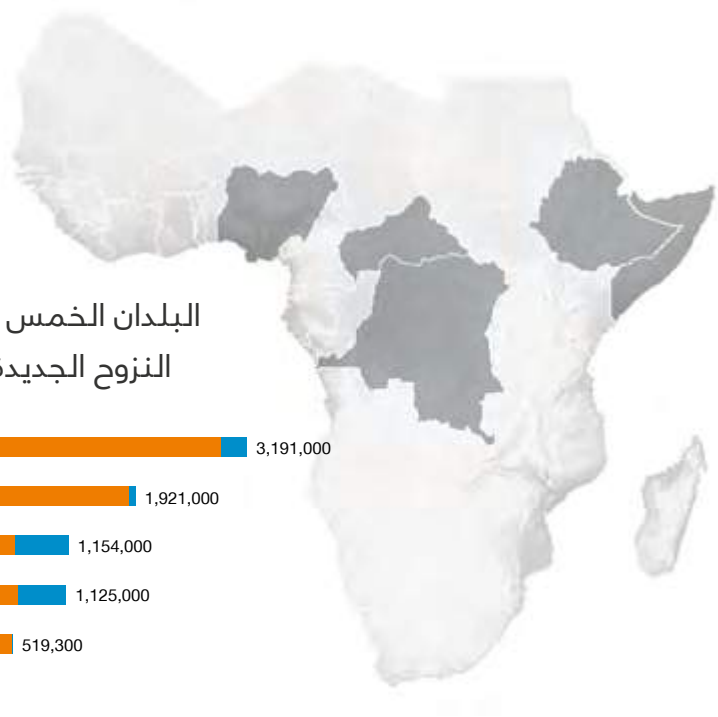

النزاع 7,446,000

الكوارث 2,611,000

36% من إجمالي العدد العالمي

البلدان الخمس التي عرفت معظم حالات النزوح الجديدة (النزاع، العنف والكوارث)

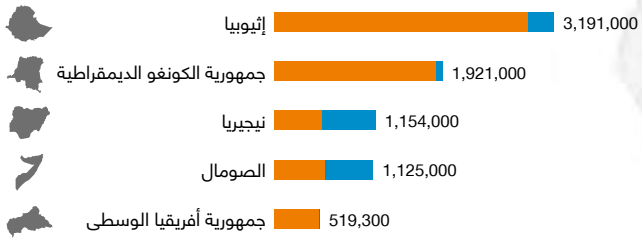

شهدت أفريقيا جنوب الصحراء نزاعاً وعنفاً جديداً ومستمراً طوال عام 2018، كما عانت من الجفاف والفيضانات والعواصف التي أجبرت بدورها الملايين من الأشخاص على الفرار من منازلهم. تم تسجيل 7.4 مليون حالة نزوح جديدة بسبب النزاع والعنف، و2.6 مليون حالة بسبب الكوارث، وهو ما يفوق العدد في أي منطقة أخرى في العالم ما يجعلها تسجل 36% من حالات النزوح حول العالم. كانت إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجمهورية إفريقيا الوسطى هي أكثر الدول تأثراً. وقد عاش حوالي 16.5 مليون شخص في حالة نزوح داخلي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء نتيجة للنزاع بنهاية عام 2018. ويظهر هذا الرقم مجدداً أهمية مشكلة النزوح طويل الأمد للعديد من البلاد.

كما تم تسجيل 2.9 مليون حالة نزوح جديدة بسبب النزاع في إثيوبيا رغم وجود العديد من التغييرات السياسية الهامة والإيجابية، وهو الرقم الأعلى في العالم، كما أنه أربعة أضعاف الرقم المسجل في عام 2017. وأصبحت النزاعات القديمة مستحكمة وتصاعدت النزاعات الجديدة على حدود الدولة المختلفة، مما دعا الحكومة لإنشاء وزارة السلام استجابةً للعنف المتصاعد. (انظر تسليط الضوء على إثيوبيا، صفحة رقم 14).[10] كما تسببت الكوارث أيضاً في 296,000 حالة نزوح جديدة، ارتبط الكثير منها بالفيضانات في منطقة الصومال.[11]

علاوة على ذلك، فقد تم تسجيل 1.8 مليون حالة نزوح جديدة بسبب النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أغلبها في شمال وجنوب كيفو وتنجانيقا وإقليم وسط كاساي، وهي المناطق التي استمر فيها النزاع وانعدام الأمن. انزلق إقليم إيتوري في النزاع بين عامي 1999 و2007 حيث عاش الإقليم بعدها في سلام نسبي. لكن عاد العنف الطائفي إلى الاشتعال في ديسمبر 2017 مما أدى إلى مقتل 60 شخصاً ونزوح أكثر من 576,000 شخصاً. إن السبب وراء إضرام فتيل النزاع مرة أخرى غير واضح، ولكن ربما تكون الأزمة السياسية الوطنية، وتفكك سلطة الدولة، والنشاط المتزايد للميليشيات المدفوعة سياسياً جميعها عواملاً متسببة في ذلك.[12] كما عانى إقليم ماي ندومبي الذي يقع في الغرب من اندلاع عنف طائفي بين 16 و18 ديسمبر 2018، حيث قتل ما لا يقل عن 535 شخص في مذبحة ونزح حوالي 12,000 شخصاً إلي مدينة يومبي.[13]

ويُعتقد أن أكثر من ثلاثة ملايين شخص يعيشون في حالة نزوح داخلي بنهاية العام 2018 في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو رقم متحفظ جداً لا يغطي كامل الدولة. وهناك أمل بأن الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 30 ديسمبر بعد عامين من التأجيل سوف تساعد على استقرار الوضع السياسي.[14]

كما تم تسجيل أكثر من 578,000 حالة نزوح جديد مرتبط بالنزاع والعنف في الصومال، وهو الرقم الأعلى خلال عقد، وكان نتيجة لثلاثة عوامل رئيسية هي الإجلاء من المراكز الحضرية وخاصة النازحين داخلياً حيث احتل نسبة 44% من هذا الرقم، فقد سجل عدد حالات الإجلاء رقماً قياسياً مدفوعاً بالنقص في المساكن المناسبة واتفاقيات الحيازة الغير رسمية في المناطق التي تشهد اكتظاظاً متزايداً بشكل مطرد.[15] كما ازدادت حدة التوترات بين أرض الصومال وبونتلاند على مناطق سول وساناج المتنازع عليها. واصطدم مقاتلو الشباب مع القوات الحكومية وقوات الاتحاد الإفريقي، خصوصاً في المناطق الجنوبية من منطقة شبيلي الوسطى والسفلى.[16]

بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل حوالي 547,000 حالة نزوح جديدة مرتبطة بالكوارث في الصومال. ارتبط حوالي نصف هذا الرقم أي ما يعادل، 249,000 حال نزوح بالجفاف وخصوصاً في المناطق الجنوبية في باي وشبيلي الوسطى وباكول، حيث نزح الناس من المناطق الريفية بحثاً عن الماء وسبل كسب العيش. كما تسببت الأمطار التي زادت عن المتوسط العام في سيول في المناطق الجنوبية والوسطى من الدولة خلال موسم الأمطار في أبريل ومايو، الأمر الذي تسبب في، 289,000 حالة نزوح جديدة. وقد انقطعت بعض العائلات في القرى البعيدة عن بقية البلد لأشهر، مما جعل السكان يعيشون في ظروف هشة.[17]

أجبر النزاع والعنف في منطقة الحزام الشمالي الشرقي والأوسط في نيجريا حوالي، 541,000 شخصاً على النزوح في العام 2018، كما تسببت الفيضانات التي غمرت 80% من البلد في، 600,000 حالة نزوح جديدة أخرى. وقد اشتعلت الاشتباكات بين الرعاة في الشمال والمزارعين في الجنوب بسبب التنافس على الموارد النادرة في الحزام الأوسط خلال عام 2014، كما أن العنف المتصاعد بشكل كبير في العام السابق تسبب في حوالي 200,000 حالة نزوح جديد. وقد تم إحراق قرى كاملة ومستوطنات للرعاة بشكل كامل وقتل المئات من الناس، مما جعل هذا النزاع أكثر فتكاً من تمرد جماعة بوكو حرام.[18]

دخل القتال بين الحكومة وجماعات المعارضة المسلحة في شمال شرق البلاد عامه العاشر، الأمر الذي تسبب في، 341,000 حالة نزوح جديدة. على الرغم من الانعدام المستمر للأمن، تصر الحكومة على أن هزيمة جماعة بوكو حرام باتت وشيكة، وتشجع على عودة المئات إلى بعض المناطق في شمال شرق البلد. وقد تم تسجيل عودة، 311,000 حالة على الأقل من النازحين داخلياً في عام 2018، بالإضافة إلى عودة 30,000 لاجئ نيجيري من الكاميرون.[19] وبناء على بيانات ظروف السكن للعائدين، فقد عاد ما لا يقل عن 86,000 شخص إلى منازل متضررة جزئياً أو ملاجئ مؤقتة. ويُعتقد بأن حوالي مليوني شخص يعيشون في حالة نزوح نتيجة للنزاع بنهاية العام. (نيجيريا في دائرة الضوء صفحة رقم 18).

استمر تأثر بلاد أخرى حول حوض بحيرة تشاد بتمرد جماعة بوكو حرام، مع تسجيل 52,000 حالة نزوح جديدة في النيجر و22,000 حالة في الكاميرون. ولم تكن هناك معلومات موثوقة كافية لتقدير أعداد النازحين الجدد في تشاد في عام 2018، ولكن يعتقد أن النزوح ما زال مستمراً في هذا البلد.

يتجسد تأثير تمرد جماعة بوكو حرام على الكاميرون في نزوح 437,000 حالة جديدة في المناطق الشمالية الغربية والجنوب الغربية، حيث تطورت التوترات الناشئة عن التحركات الحكومية لفرض اللغة الفرنسية على السكان الناطقين باللغة الإنجليزية والتي كانت تغلي على نار هادئة منذ عام 2016 إلى نزاع مسلح بين الانفصاليين والجيش. (الكاميرون في دائرة الضوء صفحة 16).

وتسبب القتال المستمر بين الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في نزوح 510,000 حالة جديدة في عام 2018. مما يرفع عدد الذين يعيشون في حالة نزوح داخلي في هذا البلد بنهاية العام إلى 641,000. كما تمخض عن النزاع في ولايات أوهام – بيندي وأواكا وهوت - كوتو غالبية حالات النزوح. ويشمل ذلك المراكز الحضرية في بامباري وبريا. وقد وقعت الحكومة صفقة سلام مع 14 فصيل مسلح في فبراير 2019، الأمر الذي ينعش الآمال بانخفاض مستويات العنف والنزوح في المستقبل.

كما أسفر النزاع في جنوب السودان عن تسجيل أكثر من 321,000 حالة نزوح جديد خلال العام، وبذلك يكون عدد النازحين داخلياً في ديسمبر قد بلغ 1.9 مليون شخص. وقد وقع الحزبان الرئيسيان طرفا النزاع صفقة سلام في ديسمبر 2018، إلا أنه لم يحدث انخفاض فوري في مستوى العنف.[20]

وفي السودان المجاور، تسببت الاشتباكات بين الحكومة وجيش حركة تحرير السودان في 41,000 حالة نزوح جديد في جبل مرة عند ملتقى ولايات شمال ووسط وجنوب دارفور. كما تسببت الأمطار الجارفة والانهيارات الأرضية في 420 حالة نزوح جديد في مطلع سبتمبر.[21] وقد أعلن جيش حركة تحرير السودان عن وقف إطلاق نار أحادي الجانب لمدة ثلاثة أشهر في نفس الشهر للسماح بمرور المساعدات الإنسانية إلى المتضررين.[22]

كما تم تسجيل حوالي 5,600 حالة عودة من النزوح إلى الولايات الخمس التي تشكل منطقة دارفور عام 2018، إلا أن نقص المعلومات حول ظروف الناس والتقارير التي تفيد بأن العائدين قد تعرضوا للهجوم تثير أسئلة جدية حول استمرارية عودتهم.[23] كما تعمل الحكومة السودانية مع المجتمع الدولي من أجل تحويل عدد من مخيمات النزوح إلى مناطق سكنية. مما سيقود النازحين داخلياً، بحكم الأمر الواقع، إلى الاندماج مع المجتمع المحلي، وهي خطوة إيجابية، بيد أنها ليست مؤكدة بعد.[24]

وفي مالي، تم تسجيل حوالي 126,000 حالة نزوح مرتبطة بالنزاع والعنف و42,000 في بوركينا فاسو 5,000 في غانا و3,500 في بنين و3,000 في سيراليون. الأمر الذي تسبب في زيادة كبيرة في العدد الإجمالي للنازحين في غرب أفريقيا مقارنة بالعام 2017. حميَ وطيس الاشتباكات الطائفية في مالي بين رعاة الفولاني من جهة ومزارعي الدوجون والبامبارا من جهة أخري خلال العام، كما أضاف العنف داخل مجتمع الفولاني

عاد النازحون إلى منازلهم في كيبسي، مدينة صغيرة تقع في شمال محافظة كيفو والتي تأثرت بالنزاع المسلح في 2018. الصورة: المجلس النرويجي للاجئين/ مارتن لوكونقو، يوليو 2018

والهجمات التي يقوم بها المتطرفون إلى عدم الاستقرار. وقد سلبت وأحرقت الكثير من القرى مما يجعل عودة النازحين أمراً أكثر صعوبة. كما زادت الجماعات الإسلامية المسلحة من وجودها في بوركينا فاسو منذ العام 2016، الأمر الذي استدعى البدء في عمليات لمكافحة الإرهاب بين العامين 2017 و2018، والتي قادت بدورها إلى الكثير من الادعاءات بالقتل خارج القانون والاعتقال التعسفي وسوء معاملة المتهمين قيد الاحتجاز.[25]

كما أثرت الكوارث الصغيرة والمتوسطة الحجم على عدد من الدول في المنطقة خلال العام 2018، وهي أحداث لم تلق الاهتمام الكافي أو الموارد على الرغم من تبعاتها القاسية على السكان وعلى الاقتصاد المحلي. وقد تم تسجيل حوالي 336,000 حالة نزوح جديدة في كينيا بسبب الأمطار الغزيرة التي أدت إلى فيضانات في جميع مقاطعات البلد السبع وأربعون. غُمرت آلاف الهكتارات من المزارع بالمياه ونفقت آلاف المواشي، الأمر الذي هدد سبل كسب العيش لكل من الرعاة والمزارعين.[26] كما انهارت ستة سدود على الأقل مما أدى إلى 12,000 حالة نزوح جديدة، وأدت الفيضانات بدورها إلى 158,000 حالة نزوح جديد في أوغندا و121,000 في السودان و56,000 في غانا و15,000 في ليبيريا و3,000 في ساحل العاج.

حدثت هذه المستويات العالية من النزوح بالرغم من تقدم السياسات المتعلقة بهذا الوضع في المنطقة. وقد شهد العام 2019 الذكرى السنوية العاشرة لميثاق الاتحاد الأفريقي لحماية الأشخاص النازحين داخلياً في أفريقيا ومساعدتهم.[27] والذي يعرف أيضاً باسم اتفاقية كمبالا، وهي الأداة الإقليمية الوحيدة في العالم الملزمة قانونياً بخصوص النزوح الداخلي. إن تجديد التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ببنود هذه الاتفاقية هو أمر ضروري رغم استمرار النزوح الجديد والطويل الأمد في كونه تحدياً رئيسياً.

سوف تكون النيجر هي الدولة الأولى التي قامت بدمج هذه الاتفاقية في نظامها التشريعي بعدما وافق البرلمان بالإجماع على تبني قانون وطني بخصوص النزوح الداخلي في ديسمبر 2018.[28]

المنظور الحضري

يحدث النزوح الداخلي في أفريقيا جنوب الصحراء على الرغم من التأثير الغير مسبوق للتمدن. وما تزال المنطقة ريفية بشكل كبير مع استقرار 40% من السكان في المدن، ولكن من المتوقع أن يحدث تغير كبير في السنوات المقبلة.[29] تعد المدن الأفريقية من أسرع المدن نمواً حول العالم ومن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان مدنٍ من بينها دار السلام في تنزانيا، وكمبالا في أوغندا، وأبوجا في نيجريا، وواجادوجو في بوركينا فاسو، وباماكو في مالي بحلول العام 2035. [30]

سيزيد هذا التمدن السريع والغير مخطط التحديات القائمة، كما وسيخلق تحديات أخرى جديدة، فبالكاد يستطيع الكثير من سكان المناطق الحضرية الوصول إلى المياه والصرف الصحي،[31] كما أن الملايين من الناس يعيشون في منازل غير ملائمة وتتواجد في أحياء مكتظة ومحرومة ومهمشة، وهم معرضون بشكل كبير للمخاطر ولخطر النزوح.[32] وفي الوقت ذاته تحاول بعض المدن التعامل مع التدفقات الكبيرة للنازحين داخلياً من المناطق الريفية.

تمثل الفيضانات في المناطق الحضرية تحدياً كبيراً. إن ستة من أكبر عشر فيضانات من التي تسببت في النزوح الداخلي عام 2018 حدثت في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وتحملت المناطق الحضرية وطأة هذا النزوح وتأثيراته. نزح الآلاف من الناس خلال موسم الأمطار في مدن من بينها بلدوين في الصومال ولاجوس في نيجيريا. يرجح نموذج خطر النزوح بسبب الفيضانات الذي أصدره مركز رصد النازحين داخلياً بأن الفيضانات سوف تسهم في نزوح 2.7 مليون شخص في المنطقة خلال أي عام في المستقبل حيث أن ثلثي هذا العدد سوف يكونون في مناطق حضرية او مناطق تحيط بها.

وتكافح السلطات المحلية للاستجابة لاحتياجات المتضررين عند وقوع الأزمات ويشمل هذا الأشخاص النازحين داخلياً.[33] تعاني السلطات المحلية عادة من نقص في الموارد البشرية والمالية وتعتمد على الموارد التي توفرها السلطات الوطنية وفي بعض الحالات تعتمد على المساعدات الإنسانية الدولية. كما تتفاوت القدرة على الاستجابة بين المدن الصغيرة والكبيرة، وهو الأمر الذي يجب أخذه في الاعتبار عند التدخل مستقبلاً أو عند تقديم الاستثمارات التي تهدف إلى مجابهة التحديات المرتبطة بالنزوح في المناطق الحضرية.[34]

قامت السلطات البلدية في مدوجوري في نيجيريا، ومقديشيو في الصومال باتخاذ بعض الخطوات الإيجابية في هذا الصدد، حيث يواجه الأشخاص النازحين داخلياً في كلتا المدينتين بعض المشكلات المحددة والمتعلقة بنزوحهم، ويشمل ذلك عدم قدرتهم على الحصول على الوظائف وسبل كسب العيش، ومخاطر الإخلاء القسري. وقد تعاونت الحكومة المحلية في مدوجوري مع البنك المركزي النيجيري لإنشاء مراكز مشروعات من أجل الشباب العاطلين والأشخاص النازحين داخلياً استجابة لهذه المشكلات. كما عملت سلطات إقليم بانادير في مقديشيو مع الأمم المتحدة والقطاع الخاص لإنشاء وحدة الحلول المستدامة لدعم خلق وظائف جديدة وبرامج مشروعات ريادية للأشخاص النازحين داخلياً.[35]

إن مثل هذه المبادرات هي بمثابة أمثلة للحكومات المحلية الأخرى لإظهار قدرتها على تسهيل حلول مستدامة. وسوف يستمر التمدن في أفريقيا جنوب الصحراء في لعب دور رئيسي في تشكيل مستقبل التنمية في المنطقة. حيث أن للتمدن القدرة على جلب الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الهامة، بما فيها تخفيف حدة الفقر وعدم المساواة، والحد من مخاطر النزوح وآثاره،[36] ولتحقيق هذه الغاية، فإنه من الضرورة بمكان الاستفادة من دور السلطات المحلية.

تعيش الأسر الصومالية التي فرت من النزاع والجفاف في ازدحام وحياة غير صحية بمخيمات اللاجئين في كسمايو جنوبي الصومال. تتكون المخيمات فقط من البلاستيك، القماش والعيدان، الأسر هنا عرضة للفيضانات وعدم الأمن. الصورة: المجلس النرويجي للاجئين/جيبسون، فبراير 2019

في دائرة الضوء

إثيوبيا

موجات جديدة من العنف تسبب نزوحاً غير مسبوق

تصدرت إثيوبيا عدد حالات النزوح الداخلي الجديد المرتبط بالنزاع في العام 2018. ما زالت الأزمة في البلاد تتفاقم منذ العام 2016، إلا أن النزاع والعنف الطائفي تصاعد بشدة وتوسع إلى مناطق جديدة العام الماضي، الأمر الذي دفع حوالي 2.9 مليون شخص إلى النزوح، أي ما يعادل أربعة أضعاف حالات النزوح في العام 2017. كما تم تسجيل النزاع وحالات النزوح في ثلاث جهات من حدود منطقة أوروميا وهس منطقة الأمم الجنوبية في الجنوب الغربي، ومنطقة بني شنقول - قماز في الشمال الغربي ومنطقة الصومال في الشرق. كما تأثرت المراكز الحضرية بما فيها أديس أبابا وجيجيجا عاصمة منطقة الصومال.[37]

جاءت هذه الزيادة غير المسبوقة على الرغم من التغيرات السياسية الهامة في البلد مع تولي رئيس وزراء جديد مقاليد السلطة في أبريل 2018. حيث أنهت الحكومة الجديدة حالة الطوارئ في البلاد، وأطلقت سراح المعتقلين السياسيين، وعقدت اتفاقية سلام مع إريتريا.[38] كما تم الإشادة بها لنبذها الممارسات القديمة بما فيها الاستخدام المفرط للقوة لقمع المتظاهرين، ولتعاونها مع وكالات الإغاثة للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الملحة. وبذلك تكون الحكومة قد اعترفت بوجود نزوح تولد عن النزاع داخل حدودها، وهي خطوة حاسمة تجاه معالجة معاناتها.[39]

بعد عقدين من الهدوء النسبي، تسبب العنف الطائفي بين مجموعات الجوجي والجيديو الذي اندلع في أبريل ومرة أخرى في يونيو في منطقة غرب جوجي في أوروميا ومنطقة جيديو في الأمم الجنوبية في أكبر عمليات نزوح. وقد ظهرت التوترات العرقية المتجذرة على السطح بسبب المنافسة على الأرض والموارد النادرة.[40] وقد خلف النزاع مئات الآلاف من اللاجئين في مراكز جماعية مكتظة، حيث كافحت وكالات الإغاثة لتقديم الطعام والخدمات الصحية والمياه وخدمات الصرف الصحي للأعداد المتزايدة من النازحين. وقد تعاونت الحكومة مع هذه الوكالات التي لم يكن لها وجود قبل ذلك في المناطق الجنوبية في البلاد، وذلك للإعداد والتنسيق لاستجابة واسعة النطاق.[41]

كما اندلع العنف العرقي بين الأوروميين والأمهريين والجوموز في بني شنقول قوماز في أكتوبر وذلك بعد مقتل ثلاثة رجال شرطة محليين.[42] وقد تم تسجيل، 62,000 حالة نزوح جديد في الفترة بين أكتوبر وديسمبر. يذكر أنه كانت هناك حاجة ملحة للمساعدات الإنسانية، إلا أن انعدام الأمن أعاق وصول الوكالات التي تقدم المعونات الإنسانية، ولم تتمكن إلا قافلة مساعدات واحدة من الوصول إلى المناطق المتضررة.[43]

استمر القتال والنزوح الذي بدأ على طول الحدود بين أوروميا ومنطقة الصومال في عام 2017، بلا هوادة في العام الماضي. وقد تفاقم الخلاف على الحدود المتنازع عليها بسبب الجفاف الذي أدى إلى زيادة التنافس والتدافع على الموارد الطبيعية، الأمر الذي أسفر عن نزوح عرقية الأورومو الذين يعيشون في منطقة الصومال والصوماليين الذين يعيشون في أوروميا. وتم تسجيل مئات الآلاف من حالات النزوح الجديدة. كما أدى القتال العنيف في المدينة الأورومية مويال بين الرعاة الصوماليين وقبائل البوران المنحدرة من عرقية الأورمو إلى نزوح، 80,000 شخص خلال أسبوعين في شهر ديسمبر. وقد عانت المدينة من أضرار بالغة حيث أحرق مستشفى المدينة ونهبت محلاتها وبنوكها.[44]

قاد العنف الطائفي في مدينة جيجيجا، تلك المدينة التي كانت مفعمة بالهدوء والحياة إلى نزوح، 140,000 شخص في غضون أيام قليلة في أغسطس، بقي منهم. 35,000 شخص في المدينة ولجأوا داخل الكنائس وحولها. ولم يكن بالإمكان الدخول إلى جيجيجا لمدة أسابيع نتيجة لانعدام الأمن، لكن عادت عجلة النشاط الاقتصادي إلى الدوران في منتصف الشهر، كما عاد العديد من النازحون بمجرد أن استقرت الأوضاع.[45] وقد تسببت الاشتباكات على مشارف أديس أبابا في نزوح. 15,000 شخص في سبتمبر عندما توافد شباب الأورومو إلى العاصمة للترحيب بمقاتلي جبهة تحرير أورومو العائدين من إريتيريا.[46]

نساء نازحات يحضرن حلقة نقاش مركزة حول رضاء المستفيدين في غوجي، إقليم أوروميا. الصورة: ريكا توباز/المنظمة الدولية للهجرة 2017.

وقد وضعت حكومة إثيوبيا الجديدة عدداً من الإجراءات استجابة لأزمة النزوح في الدولة، شملت أنشطة لبناء السلام وذلك لتعزيز عودة النازحين الطوعية، إضافة إلى برامج لدعم الراغبين في الاندماج في المجتمعات المضيفة أو الاستقرار في مكان آخر.[47] كما تم تعيين وزير للسلام، وتطوير استراتيجية للحلول المستدامة للمنطقة الصومالية في عام 2017، متماشية مع المبادئ التوجيهية لاتفاقية كمبالا، وهي المعاهدة الإقليمية الخاصة بحماية ودعم النازحين داخلياً.[48]

ومع ذلك، فقد انتُقدت الحكومة لتشجيعها عودة النازحين إلى مناطق غير آمنة بعد، ولعدم اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين.[49] كما لم تصادق إثيوبيا على اتفاقية كمبالا بعد. وفي ضوء أزمة تزايد عدد النازحين داخلياً في الدولة إضافة إلى الرغبة في تطوير سياسات للتعامل مع ظاهرة النزوح، فإن الذكرى السنوية العاشرة لتبني الاتفاقية في العام 2019 تمثل فرصة مناسبة للقيام بما يلزم على هذا الصعيد.

في دائرة الضوء

الكاميرون

أزمة عميقة لكن مهملة

استمر تمرد جماعة بوكو حرام في كونه سبباً للنزوح في الكاميرون خلال العام 2018، كما تصاعدت وتيرة الأحداث في المنطقة الشمالية بسبب النزاع الداخلي الذي اندلع في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، وهي المناطق التي تقطنها الأقلية الناطقة باللغة الإنجليزية. حيث تطورت حركة الاحتجاج التي بدأت في العام 2016 لتتحول إلى قتال بين المسلحين الانفصاليين والجيش النظامي للدولة، الأمر الذي تسبب في حوالي 437,000 حالة نزوح جديدة وهروب، 30,000 آخرين عبروا الحدود إلى نيجيريا.

وكانت المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، والتي يقطنها 4 ملايين شخص، مهمشة منذ وقت طويل، وقد عانت من اندلاع العنف في أكثر من مرة عندما قامت الحكومة بقمع المتظاهرين. وقد كان سبب النزاع الأخير إضراب دعت إليه نقابات المحامين والمعلمين اعتراضاً على قرار الحكومة بفرض اللغة الفرنسية على قطاعي الحقوق والتعليم. كما قامت قوات الأمن الكاميرونية بقمع المتظاهرين الداعمين للإضراب، وتم اعتقال عدد من النشطاء الناطقين بالإنجليزية، منهم 47 شخص في نيجيريا.

أدى القمع بدوره إلى قيام عناصر من المعارضة بحمل السلاح، وشاركت جماعات انفصالية تدعو إلى استقلال جمهورية أمبازونيا في المواجهات المسلحة ضد الجيش منذ شهر يناير عام 2018. قامت الحكومة بالرد من خلال شن عمليات كبيرة مضادة للتمرد. وقد تم توجيه اتهامات للحكومة بتورطها في عمليات إعدام خارج القانون والاستخدام المفرط للقوة، وتعذيب وإساءة معاملة المشتبهين الانفصاليين والمعتقلين الآخرين وحرق المنازل والممتلكات.[50]

تم تسجيل العمليات العسكرية في أكثر من 100 قرية في المناطق الجنوب غربية والشمال غربية منذ أكتوبر 2017. [51] وقد فر أغلب - إن لم يكن جميع سكان القرى المستهدفة - ويعتقد أن حوالي 80% من الفارين لجأوا إلى الغابات، حيث لا يمكنهم الوصول إلى المأوى والماء ومرافق الصرف الصحي.[52] وقد تحمّل قطاع ميمي الواقع في المنطقة الجنوبية الغربية العبء الأكبر للأزمة حيث قام بتصدير واستضافة العدد الأكبر من النازحين داخلياً.

أما بالنسبة للتعليم فقد تعطل حيث أغلقت العديد من المدارس كجزء من الاحتجاجات، ومنعتها الجماعات المسلحة من متابعة العمل، كما أحرقوا بعض المدارس، وهددوا من لم يلتزم بقرار

الحظر. نتيجة لذلك، يعتقد أن 42,500 طفل حرموا من الدراسة ومن المتوقع أن يرتفع العدد إلى 311,000 في عام 2019. [53]

لقد قوَّض العنف وانعدام الأمن سبل كسب عيش الناس، وتعتمد غالبية السكان على الزراعة والتجارة البسيطة لسبل كسب العيش، وقد تمخض عن عدم قدرة الناس على الوصول إلى أراضيهم وأسواقهم نتيجة للنزوح نقص حاد في الطعام.[54]

رغم أن الحاجة ملحة للمساعدات الإنسانية في كل من المناطق الجنوبية الغربية والشمالية الغربية، إلا أن الاستجابة كانت محدودة. وقد تم الإبلاغ عن حالات من النزوح الجديد في مناطق كويست وليتورال المجاورة حيث تفشى النزاع إلى المناطق المجاورة. وقد دعت خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة التي نشرت في مايو 2018 إلى جمع 15.2 مليون دولار أمريكي للوصول إلى 160,000 شخص إلا أن عدد الأشخاص النازحين داخلياً وغيرهم من ذوي الحاجة إلى المساعدات قد ازداد بشكل كبير منذ ذلك الوقت. إن للقليل من الوكالات الدولية وجود على الأرض، وقد اضطر من له وجود هناك إلى تحديد أولويات التمويل القليل الذي يحصلون عليه لإنفاقه على الاحتياجات الأساسية لمن نزحوا حديثاً.[55] بدأت الاستجابة في النصف الثاني من العام، إلا أنه لم يتم تأمين سوى 40% من التمويل اللازم.[56]

يقع التعليم في قلب النزاع الجديد في الكاميرون، حيث استمرت الحكومة في فرض اللغة الفرنسية على المدارس الناطقة بالإنجليزية على الرغم من المعارضة الواسعة والشديدة. زادت هذه الممارسات من التوترات وأججت العنف والنزوح. وقد استُهدف قطاع التعليم على وجه الخصوص بشدة، إلا أن التمويل المحدود والأولويات المتنافسة أعاقت الاستجابة.[57] إن المزيد من المساعدات الإنسانية سوف تقلل من آثار الأزمة على المتضررين، خاصة الأطفال، لكن يبقى الحل السياسي هو الأساس لمنع حالات نزوح إضافية.

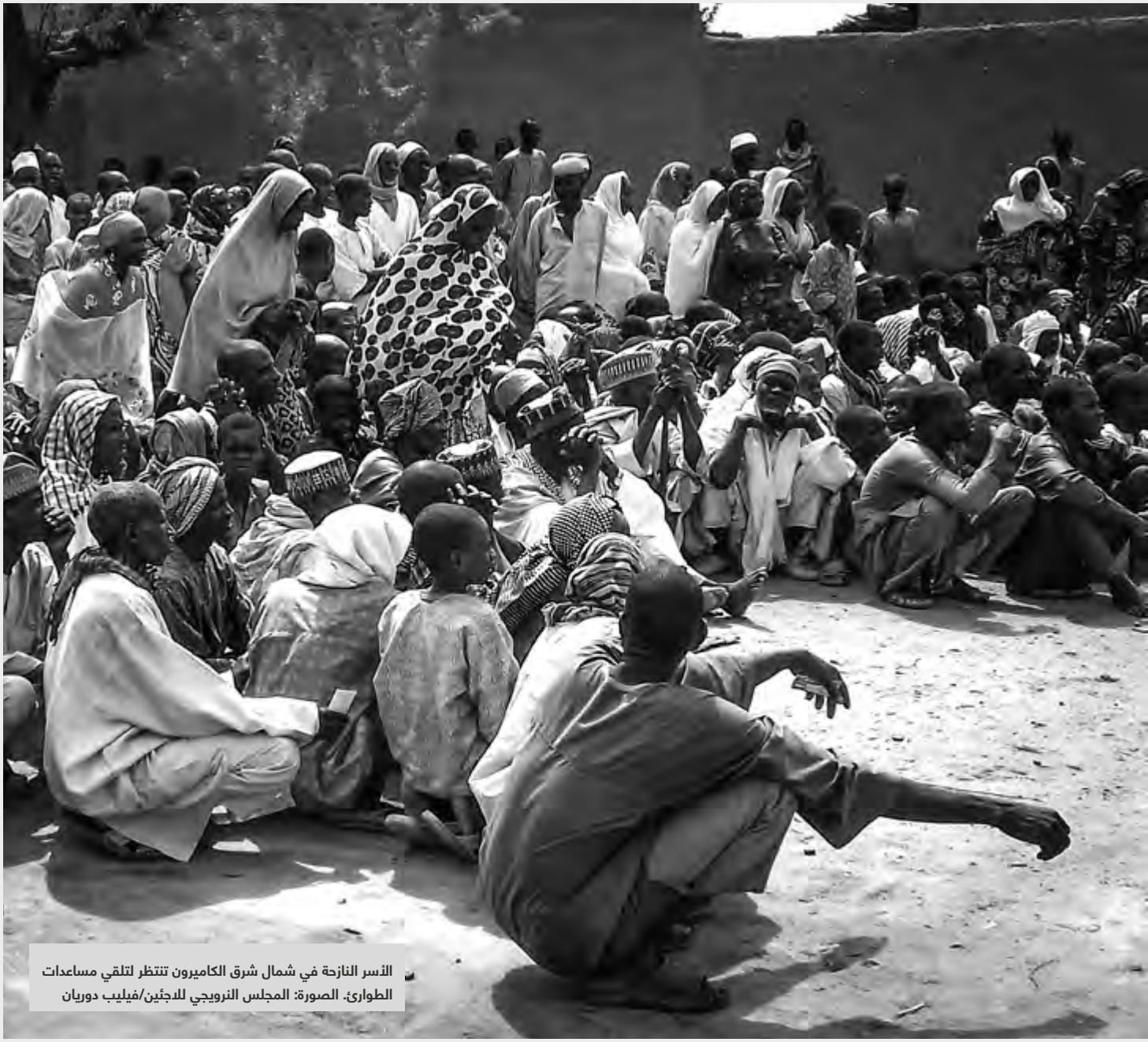

الأسر النازحة في شمال شرق الكاميرون تنتظر لتلقي مساعدات الطوارئ. الصورة: المجلس النرويجي للاجئين/فيليب دوريان

في دائرة الضوء

نيجيريا

تآزر الفيضانات والنزاع لتعميق الأزمة الموجودة

تم تسجيل أكثر من 541,000 حالة نزوح جديدة بسبب النزاع والعنف في نيجيريا في عام 2018. وبذلك يصل عدد النازحين بنهاية العام إلى 2.2 مليون شخص. تسبب النزاع المستمر في الولايات الشمالية الشرقية والنزاع الجديد بين الرعاة والمزارعين على الموارد النادرة في الحزام الأوسط في 341,000 و200,000 حالة نزوح جديد على التوالي. كما تأثرت 34 ولاية من ولايات نيجيريا التي يبلغ عددها 36 بالفيضانات حيث غُمرت ضفتي نهري النيجر وبنوي مسبباً 600,000 حالة نزوح جدية وغُمرت آلاف المنازل بالمياه.[58]

وعلى الرغم من إصرار المسؤولين الحكوميين في نيجيريا على أن هزيمة جماعة بوكو حرام باتت وشيكة، إلا أن الهجمات التي تقوم بها جماعات المعارضة المسلحة استمرت خلال العام الماضي، خاصة في ولايات بورنو وأداماوا ويوبي التي تقع شمال شرقي البلاد.[59] وقد كان يعيش حوالي 90% من الأشخاص النازحين داخلياً، أي أكثر من مليوني شخص بقليل في شمال شرقي البلاد بنهاية عام 2018. استمر حوالي 832,000 شخص في العيش في مناطق تحت سيطرة الجماعات المسلحة في شمال شرقي البلاد حيث لا يتمكن عمال الإغاثة من الوصول إليهم.[60] وقد كان وصول المساعدات الإنسانية مقيداً بشدة خلال عشر سنوات من النزاع على الرغم من الجهود المبذولة من المؤسسات في التفاوض حول نقاط الدخول.

هناك أكثر من 311,000 حالة عودة في 2018 وفقاً للبيانات الموجودة، إلا أنها لا تعد حالات نزوح دائم بسبب عودة النازحين داخلياً إلى منازل سواء كانت متضررة أو مدمرة، أو أنهم ما زالوا يواصلون العيش في مناطق محفوفة بالمخاطر الأمنية. تستثمر الحكومة النيجيرية في إعادة صياغة مبادرات تشجع عودة النازحين داخلياً.[61] وقد قامت الحكومة ببناء أو تجديد حوالي 10,000 منزل، وأكثر من 150 فصل دراسي، وما يفوق 50 مضخة مياه يدوية في منطقة باما في ولاية بورنو. وافقت الحكومة على عودة 120,000 شخص نازح داخلياً في مارس 2018، إلا أن الجماعات المسلحة مازالت تنشط في المنطقة.[62] وقد دفعت المخاوف بخصوص الوضع الأمني المتفجر بالأمم المتحدة وحاكم ولاية بورنو إلى توقيع إطار سياسة لعودة النازحين، والذي ينص على أنه يجب استعادة الخدمات الأساسية واستتباب الأمن في المناطق الأصلية التي كان يعيش فيها النازحين داخلياً قبل عودتهم إليها. ويعد هذا خطوة ضرورية باتجاه تأمين عودة آمنة ودائمة وكريمة للنازحين.[63]

كان وميض جمر يختبئ تحت الرماد يتعلق التوترات بين الرعاة الشماليين والمزارعين الجنوبيين في منطقة الحزام الأوسط لمدة أربع سنوات، حتى تحول هذا الوميض إلى اشتعال نزاع مسلح في 2018، الأمر الذي أدى إلى عنف ودمار كبيرين. وكان التصحر المرتبط بالتغير المناخي أحد العوامل حيث تسبب في تدهور جودة المراعي المستنزفة أصلاً مما دفع الرعاة للتحرك جنوباً بحثاً عن أراضي الكلأ، كما دفع النزاع الدائر في المناطق الشمالية الشرقية أيضاً بالرعاة جنوباً. أدت هذه العوامل مجتمعة مع غيرها من العوامل إلى اشتعال التوترات في العام 2018. وقد أثارت القوانين الجديدة لمكافحة الرعي غضب الرعاة الذين اندفعوا إلى الولايات المجاورة واشتبكوا مع المزارعين. فاقمت ثقافة الإفلات من العقوبات التي كانت سائدة في الجرائم السابقة بما فيها جرائم القتل وتدمير القرى الوضع بشكل أكبر، حيث حفزت الناس على أخذ القانون بأيديهم. وقد تم محاكمة وإصدار حكم الإعدام في حق خمسة أشخاص فقط بتهم قتل في المنطقة منذ العام 2017. إن قلة رفع التقارير عن الأزمة ونقص حضور المؤسسات الإنسانية في المنطقة يرجحان أن تكون أعداد النازحين المسجلة أقل بكثير من الأعداد الحقيقية.[64]

سُجلت غالبية حالات النزوح الجديد المرتبطة بالنزاع في الحزام الأوسط في ولايات بنوي وناساراوا وبلاتو. وقد استجابت وكالات إدارة الطوارئ المحلية للأزمة، فعلى سبيل المثال، وفرت وكالة إدارة الطوارئ في ولاية بلاتو الطعام والماء للنازحين داخلياً الذين لجأوا إلى معسكرات داخل الولاية، إلا أنه ما زال يتم الإبلاغ عن وجود عجز،[65] حيث يشكو اللاجئون المقيمون في المعسكرات من قلة المياه. إن أكثر من 60% من النازحين في المنطقة هم أطفال خارج مقاعد الدراسة.[66] كان هناك استجابة دولية كبيرة لأزمة النزوح في شمال شرق نيجيريا، لكن لا يوجد حضور دولي كبير حول الأزمة الدائرة في منطقة الحزام الأوسط.[67]

إن نيجيريا هي إحدى الدول المعرضة للفيضانات والتي حدثت على نطاق واسع في 2018، حيث غمرت المياه 80% من البلاد

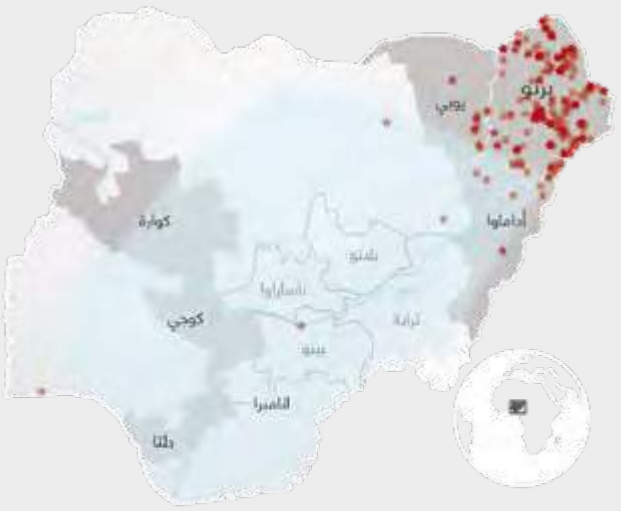

- هجمات بواسطة بوكو حرام في 2018
(المصدر: مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة ACLED)
- الولايات الأكثر تضرراً بالفيضانات والنزاع.
- المناطق التي تضررت بالفيضانات في 2018
(المصدر: النظام العالمي لتنسيق إنذار الكوارث GDACS)
- ولايات الحزام الأوسط التي أبلغ عن وجود نزوح فيها في 2018.

ازدحام في مخيم قرية المعلمين في مايدوقوري، ولاية بورنو نتج لنقص في المأوى وأكثر من 10,000 نازح كان عليهم أن يرحلوا إلى موقع جديد. الصورة: المنظمة الدولية للهجرة/جورج قاليندو، مارس 2019

في وقت ما خلال العام. وقد أعلنت الحكومة حالة الطوارئ في الولايات الأكثر تضرراً وهي أنامبرا ودلتا وكوغي والنيجر.[68] كما غمرت المياه مئات آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية، مما ألحق الضرر بمصدر رزق المزارعين الذين فقدوا محاصيلهم.[69] أما في المناطق الحضرية فقد بنيت مناطق سكنية كثيرة على ضفاف النهر والسهول المعرضة للفيضانات نتيجة سوء التخطيط وسوء تقسيم المناطق. يضاف إلى هذه الأسباب سوء حالة أنظمة تصريف المياه مما يجعل المنازل في وضع سيء عند مواجهة الفيضانات المعتادة.[70] وقد كان الصليب الأحمر النيجيري في طليعة المبادرين بالاستجابة للنازحين بسبب الفيضانات.[71]

تملك نيجيريا أكبر عدد من السكان وأكبر اقتصاد في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، إلا أن النزاع والكوارث ومشاريع التنمية تتسبب في حالات نزوح كبيرة كل عام.[72] لقد تقدمت الحكومة بمسودة السياسة الوطنية حول النزوح الداخلي التي تتوافق مع المبادئ الإرشادية ومعاهدة كمبالا في العام 2011. إلا أنه وبعد مرور ثماني سنوات لم يتم تبني هذه السياسة من قبل الحكومة النيجيرية.[73] يجب على الحكومة أن تضع على سلم أولوياتها رسم وتنفيذ السياسات التي تقلل من هشاشة الناس وتعرضهم للنزوح والتي توجه الاهتمام أيضاً لحاجات النازحين.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

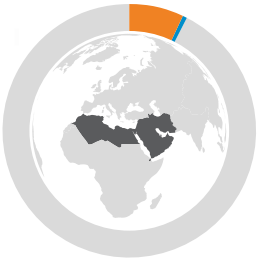

النزاع 2,137,000

الكوارث 214,000

8.4٪ من إجمالي العدد العالمي

الدول الخمس الأكثر تسجيلاً للنزوح الجديد (النزاع، العنف والكوارث)

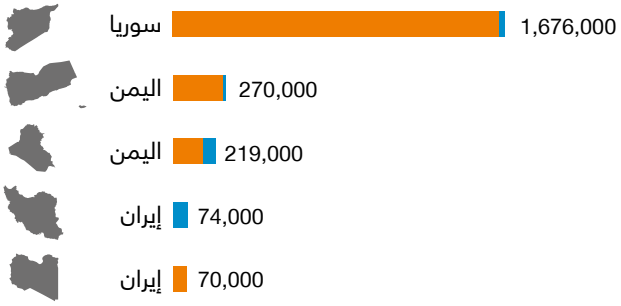

استمر النزاع والعنف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتحفيز النزوح الداخلي. وقد سجل هذا العام 2.1 مليون نازح جديد، أي أقل بنسبة 50% من العام المنصرم. مع ذلك فإنه ما يزال هناك 11 مليون شخص يعيشون في حالة نزوح في المنطقة بحلول نهاية العام، وهو ما يمثل أكثر من ربع عدد النازحين حول العالم. يعزى هذا الانخفاض في حالات النزوح الجديد إلى تراجع حدة النزاعات في العراق وسوريا حيث أحكم جيشا البلدين قبضتيهما على المناطق التي تم استعادتها من الدولة الإسلامية في العراق والشام والمجموعات المسلحة الأخرى. أما الكوارث فقد أدت إلى 200,000 حالة نزوح جديد.

على الرغم من تراجع حدة الصراع والنزوح في سوريا في عام 2018، استمرت الحرب الأهلية التي دخلت عامها الثامن لتكون دافعاً لأكبر التحركات السكانية في العالم. وقد تم تسجيل 1.6 مليون حالة نزوح جديد وهو الرقم الأعلى في المنطقة للعام الرابع على التوالي. كما أدت الهجمات التي يشنها الجيش الحكومي لإستعادة السيطرة على محافظات إدلب ودرعا وعلى ضواحي دمشق إلى غالبية حالات النزوح الجديد. وسببت المعركة في درعا في، 285,000 حالة نزوح، وهو الحدث المُسبب لأعلى حالات النزوح خلال الحرب.

علاوة على ذلك، فقد تم تسجيل حالات عودة على نطاق كبير بمجرد انتهاء كل هجوم، ومن المرجح أن تستمر حالات عودة النازحين في الشهور القادمة. ومن المهم أن يتم مراقبة مثل هذه التحركات عن قرب من أجل فهم أفضل للظروف التي يعود إليها النازحون (انظر سوريا في دائرة الضوء : صفحة 24). تسببت الفيضانات والأمطار التي كانت غزيرة بشكل خاص في 2018 في نزوح ما يقارب، 27,000 شخص في محافظات الحسكة وإدلب وحلب والرقة. ويذكر أن جميعهم من الأشخاص النازحين داخلياً الذين يعيشون بالفعل ظروفاً غير مستقرة في مخيمات اللجوء.

تصاعد النزاع في اليمن بشكل خطير في النصف الثاني من 2018، حيث صعَّد التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية من هجماته للسيطرة على ميناء الحديدة الذي تسيطر عليه جماعة الحوثي. بدأ السكان في الفرار من المدينة استباقاً للأحداث، حين بدا القتال وشيكاً في بداية يونيو، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تحركات سكانية كثيفة. وقد تم التأكد من 64,000 حالة نزوح جديد على الأقل، ولكن ذكرت العديد من التقارير الإعلامية التي لم يتم التأكد من صحتها أن هناك مئات الآلاف من حالات النزوح، ومن المرجح أن الرقم الحقيقي أكبر من ذلك بكثير. تلى ذلك فترة مؤقتة من الهدوء إلى أن تصاعد القتال من جديد في أكتوبر ونوفمبر أثار مخاوف جدية حول الأوضاع الإنسانية.

اجتمعت أطراف النزاع في ستوكهولم في ديسمبر وتم الاتفاق على إعادة نشر القوات بشكل متبادل، وتبادل الأسرى ومناقشة خفض التصعيد على جبهة تعز.[74] بقيت العديد من التفاصيل التي لم يتم الاتفاق عليها اعتباراً من العام 2019، كما استمر تبادل النيران في تهديد الهدنة الهشة، إلا أن الاتفاق نجح في منع أزمة إنسانية كبيرة.

تم تسجيل 252,000 حالة نزوح جديدة مرتبطة بالنزاع والعنف في اليمن، حيث يعيش ما لا يقل عن 2.3 مليون شخص في حالة نزوح داخلي بنهاية العام. وتعتبر هذه الأرقام أقل من الأعداد الحقيقية لحالات النزوح، ويعزى ذلك إلى التحديات الخاصة بجمع البيانات بسبب قيود الوصول إلى هذه البيانات، كما تم تسجيل 18,000 حالة نزوح جديد بسبب الكوارث، حيث ضربت الأعاصير المحافظات الجنوبية في مايو وأكتوبر.

كما تم تسجيل ما يقارب 1.1 مليون عائد في العراق في 2018، وهو الرقم الذي يفوق عدد النازحين الجدد. وقد كان عدد النازحين الجدد خلال هذا العام الذي وصل إلى 150,000 حالة نزوح هو العدد الأقل منذ عام 2014، حين بدأت الحرب

على الدولة الإسلامية في العراق والشام. وما يزال مليوني شخص يعيشون في حالة نزوح بنهاية العام 2018، على الرغم من الإعلان الرسمي لانتهاء النزاع في 9 ديسمبر 2017 والعدد الكبير من العائدين. إن ظروفهم المعيشية صعبة بشكل عام حيث أن الكثير من هذه المخيمات مجبرة على العيش في مأوى غير مناسب وشُح في الخدمات، والمكافحة من أجل الوفاء بأبسط الاحتياجات الأساسية.[75]

من غير الواضح إن كان أولئك الذين حاولوا العودة قادرين على تحقيق حلول مستدامة أم لا. يعد حوالي 9,000 شخص من الذين عادوا عائدين فعلياً إلى النزوح، إلا أنه لا تتوفر معلومات كافية لتحديد وضع الغالبية العظمى من العائدين. اجتمعت عدة عوامل منها الإجراءات البيروقراطية والضرر الواقع على المنازل والبنية التحتية ونقص سبل كسب العيش ووجود الألغام وبقايا الذخائر الغير منفجرة لتتسبب في إضعاف وتيرة عودة الأشخاص النازحين داخلياً،[76] وذلك لاختيارهم البقاء في النزوح إلى حين توافر ظروف أفضل لهم للعودة إلى مناطقهم الأصلية.

تسببت الفيضانات والجفاف في غالبية حالات النزوح الجديد المتعلقة بالكوارث التي سجلت العام الماضي في العراق والتي بلغ عددها 69,000 حالة نزوح. وقد تأثرت الأجزاء الشمالية من البلاد على وجه الخصوص بالفيضانات بصورة كبيرة، مما دفع 35,000 شخص في محافظات نينوى وصلاح الدين ودهوك وكركوك إلى النزوح في أواخر نوفمبر وأوائل ديسمبر. وقد تشرد عدد كبير من النازحين داخلياً مجدداً من المعسكرات التي يعيشون فيها عندما دمرت الفيضانات خيامهم. كما دفع الجفاف بحوالي 20,000 شخص إلى النزوح الجديد في جنوب البلاد عندما هرب الناس من منازلهم بحثاً عن سبل كسب العيش، خصوصاً في محافظات ذي قار وميسان والقادسية.[77]

تدهور الوضع بشدة في ليبيا في العام 2018، كما تم تسجيل 70,000 حالة نزوح جديد مرتبطة بالنزاع والعنف، وهو ما يفوق ضعف عدد النازحين في العام المنصرم. وأدى النزاع الجديد في المراكز الحضرية مثل ضواحي طرابلس ودرنة وسبها إلى تدمير البنية التحتية وانقطاع الخدمات الرئيسية بالتالي تسبب في أكثر من 63,000 حالة نزوح جديد. تأثر أيضاً المهاجرون واللاجئون حيث تأثرت مراكز احتجازهم التي كانت في مرمى النيران (انظر ليبيا في دائرة الضوء، صفحة 26). وقد وقع قتال ونزوح في مقاطعات الجفرة والمرقب ومدينة سرت وصبراتة ومناطق واسعة في الجنوب، حيث تحصل الجماعات الأجنبية المسلحة على ملاذ آمن لها، وبالتالي تعزز من حالة انعدام الأمن.

أدت الهجمات المسلحة التي يشنها الجيش المصري ضد التنظيمات التابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام إلى عمليات إجلاء ودمار واسع للمنازل والمباني التجارية والمزارع في محافظة شمال سيناء. وقد تم تسجيل أكثر من 15,000 حالة نزوح جديد، ولكن من المرجح أن يكون العدد أكبر من

أطفال يلعبون بمعسكر الحباري غير الرسمي للنازحين في صنعاء، اليمن. صورة: المجلس النرويجي للاجئين/ بيكي بكر عبد الله، أغسطس 2018

ذلك بالنظر إلى أنه لا يمكن الدخول إلى منطقة الأحداث، وأن الرقم قد تم تقديره بناء على صور الأقمار الصناعية وتقديرات شهود العيان.[78]

تم تسجيل عدد أكبر من حالات النزوح بسبب الكوارث المفاجئة في المنطقة في عام 2018 عن السنوات السابقة. كانت إيران هي الأكثر تأثراً كونها معرضة بشكل كبير لمجموعة متنوعة من المخاطر الطبيعية. وقد تسببت العواصف الثلجية في يناير وفبراير في 24,000 حالة نزوح جديدة، بينما تسببت الفيضانات في أكثر من 1,400 حالة نزوح أخرى خلال العام. أما الزلزال الذي ضرب مقاطعة كرمانشاه التي تقع في الغرب وخصوصاً مدينة ساربول الزهاب فقد تسبب بأكثر من 47,000 حالة نزوح جديد في نوفمبر.

الآفاق الحضرية

يعيش أكثر من 65% من سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مناطق حضرية، حيث كانت المدن تاريخياً هي المركز الرئيسي للتجارة والتنمية في المنطقة.[79] كما وقعت الكثير من حالات النزاع والنزوح في السنوات الأخيرة في المدن.[80] مثل حلب ودرعا وإدلب والرقة في سوريا، وعدن والحديدة وتعز في اليمن، وبني غازي وطرابلس في ليبيا، والموصل في العراق.[81] ما زالت بعض هذه النزاعات مستمرة، ومنها ما انتهى أو استقر، ورغم ذلك فإن تحديات إعادة البناء والتعافي أعاقت تحقيق حلول مستدامة.

تضمنت بعض النزاعات فرض حصار على أحياء بأكملها أو محاصرة المدنيين في منازلهم أو في محيطهم المباشر. الغوطة الشرقية في سوريا والتي هي موطن لمليون شخص مثال واضح على هذا الوضع حيث فُرض عليها الحصار لمدة خمس سنوات. لقد عطلت الغارات الجوية المتكررة وقذائف المورتر تقديم الخدمات الأساسية، ومنعت دخول الغذاء والمساعدات الإنسانية. بمجرد أن تم فك الحصار في مارس 2018، نزح من المنطقة أكثر من، 158,000 شخص.[82]

لوحظت أنماط نزوح بين المناطق الحضرية في مدن مثل حلب والموصل وتعز، حيث انتقل السكان إلى مناطق مجاورة أكثر أمناً وذلك بحثاً عن الأمان والخدمات.[83] أما في حلب وبغداد ودمشق، فقد أثر الصراع على السلطة على مثل هذه التحركات، حيث استغل النزاع والعنف لإعادة توزيع السكان حسب المجموعات العرقية والدينية، وفرض الأماكن التي يمكن للناس الذهاب إليها، وإذا ما كان بإمكانهم العودة أم لا.[84]

ورغم أن النزاع الحضري ظاهرة ليست بجديدة، إلا أنه يخلق تحديات معينة للأشخاص النازحين. تشكل الذخائر غير المنفجرة والألغام الأرضية والفخاخ تهديدات أمنية كبيرة للأشخاص الذين يريدون العودة إلى مناطقهم التي كانت مزدحمة بالسكان في السابق.[85] إن تدمير البنية التحتية وانقطاع الخدمات الأساسية له آثار مباشرة وغير مباشرة، وتراكمية من الممكن أن تجعل أحياء ومدن كاملة غير صالحة للسكن.[86] حجم الدمار والأضرار يعني أننا بحاجة إلى سنوات للتعافي عند انتهاء القتال. يذكر أن معظم مناطق الرقة لازالت ترزح في الأنقاض والذخائر غير المنفجرة تملأ المدينة بعد مرور أكثر من عام على تحريرها من تنظيم الدولة الإسلامية.[87]

يُعد تخفيف حدة النزاع الحضري المستمر منذ سنوات عاملاً مهماً لتحقيق الاستقرار طويل الأمد والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إن إعادة الإعمار ضرورية لبناء السلام ولضمان قدرة المتضررين على استئناف حياتهم. وقد يزعزع التأخير استقرار المدن والبلدان، مما يغذي النزاع والنزوح في المستقبل. لن يتم التغلب على النكسات التي سببها النزاع الحضري والنزوح دون مشاركة قطاع التنمية في تنفيذ مبادرات طويلة الأمد للتعافي، وليس فقط المساعدات الإنسانية العاجلة والضرورية. إن تنشيط الاقتصاد المحلي هو المفتاح اللازم للحد من الفقر، كما أن التخطيط الحضري القوي ضروري كذلك لدعم التعافي والحد من دوافع انعدام الأمن والنزاع في المنطقة كلها.[88]

تضرر النازحون في معسكر الريشة في سوريا بشكل كبير من الأمطار الغزيرة والفيضانات الواسعة النطاق في ديسمبر 2018. الصورة: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هشام عرفات.

سوريا

عام حاسم للنزاع لا للنازحين

استعادت الحكومة السورية السيطرة على مناطق واسعة في 2018، مما يجعل هذا العام حاسماً بالنسبة للحرب الأهلية الدائرة هناك. وقد تكبدت الجماعات المسلحة غير الحكومية خسائر فادحة مع استعادة القوات الحكومية والقوات المتحالفة معها لمحافظة الغوطة الشرقية ودرعا والقنيطرة وضواحي دمشق الجنوبية ومدينة حمص وريفها. بقيت محافظة إدلب فقط في أيدي المعارضة.

بدأت النقاشات حول إعادة الإعمار وعودة النازحين في الوقت الذي يوشك فيه النزاع على الانتهاء. وقد مررت الحكومة قانوناً جديداً في أبريل يحدد المواقع التي سيعاد إعمارها في البلاد. يمنح القانون رقم 10 ملاك الأراضي في تلك المناطق مدة عام واحد لإثبات ملكيتهم للأراضي، وإلا فإنهم سيتعرضون لخطر خسارة أراضيهم دون تلقي تعويضات.[89] وقد تم انتقاد هذا القانون لاحتمال خلقه عقبات كبيرة أمام العودة (انظر تقرير سوريا في دائرة الضوء، الصفحة 96).[90]

بدأ العام بتقدم القوات الحكومية تجاه المناطق الشمالية من ريف حماة والمناطق الغربية من ريف حلب، في المناطق الشمالية من ريف حماة والمناطق الغربية في ريف حلب، مما أدى إلى أكثر من، 325,000 حالة نزوح جديدة خلال فترة ستة أسابيع.[91] وقد شُن هجوم في فبراير لإعادة الاستيلاء على جيب الغوطة الشرقية المحاصرة واستمر الهجوم سبعة أسابيع الأمر الذي أدى إلى، 158,000 حالة نزوح جديدة في الفترة بين 9 مارس إلى 22 أبريل.[92] كما نزح حوالي، 66,000 شخص إلى مناطق في شمال غرب سوريا من بينها إدلب وحلب، والتي كانت ماتزال تحت سيطرة الجماعات المسلحة غير الحكومية. وقد استقبلت هذه المناطق على مدار السنوات عدداً كبيراً من المقاتلين النازحين وعائلاتهم نتيجة لاتفاقيات وقف إطلاق النار المحلية.[93]

اندلع قتال عنيف أيضاً في محافظات درعا والقنيطرة جنوبي سوريا في يونيو ويوليو، وقد انتهى بتوقيع اتفاقية استعادت الحكومة بموجبها السيطرة على تلك المناطق. ونجم عن هذا الهجوم أكبر حالات نزوح يسببها حدث واحد خلال الحرب،[94] حيث تسبب هذا القتال الذي استمر لمدة شهر في نزوح جديد لما لا يقل عن، 285,000 شخص، وقد نزح الغالبية منهم في فترة لا تتجاوز أسبوعين.[95]

كما بدا أن نفس المصير كان في انتظار محافظة إدلب في أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر، حيث أثارت تعزيزات القوات الحكومية والقوات الموالية لها على طول خط النزاع في شمال محافظة حماة وغرب محافظة حلب، وما تلى ذلك من زيادة القصف الجوي، ضجة ونداءات على المستوى الدولي لضبط النفس. وقد حذرت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والحكومات حول العالم من أن أي تصعيد سيقود إلى كارثة إنسانية.[96] ويذكر أن هذه المنطقة يقطنها 2.3 مليون شخص، نصفهم تقريبًا من النازحين، ليس لديهم مكان يفرون إليه بسبب إغلاق السلطات التركية لحدودها مع سوريا.

تعد إدلب أكبر مستضيف للنازحين في البلد قياساً بعدد سكانها. وتشمل هذه الأعداد النازحين داخل المعسكرات وخارجها، كما أن النزوح المتكرر داخل المحافظة هو أمر معتاد. تفيد وكالات الإغاثة العاملة في المنطقة بأن متوسط عدد مرات النزوح للعائلات هو ثلاث إلى أربع مرات، ويصل بعضها أحياناً إلى عشرات المرات.[97] وقد كان من الممكن لكثير من النازحين اختيار الهروب إلى الخارج لولا أن تركيا أغلقت حدودها. زاد انتشار المجموعات المسلحة من حالة عدم الاستقرار في المنطقة والاشتباكات العرضية بين الفصائل في المنطقة، إضافة إلى انتشار الجرائم التي تعيق الحياة اليومية وتعيق وصول المساعدات الإنسانية.

توصلت تركيا وروسيا لاتفاقية في 17 سبتمبر لإنشاء منطقة منزوعة السلاح بعرض من 14 إلى 19 كيلومتر بمحاذاة خط التماس، وتمتد إلى شمال شرق ريف اللاذقية. تمركزت

مستويات عالية من الضرر، التدمير والنزوح في حلب. الصورة:
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنطوان شنقدجي.

الشرطة العسكرية التركية في المنطقة لمراقبة الالتزام ببنود الاتفاقية التي تشمل سحب الأسلحة الثقيلة. قد تكون هذه الاتفاقية سبباً لتجنب كارثة إنسانية في الوقت الراهن، إلا أن الخروقات التي تقوم بها جميع الأطراف هي مدعاة للقلق.[98] يجب البناء على الاستقرار النسبي الذي حققته هذه الاتفاقية من أجل تأسيس حل دائم من شأنه أن يوفر حماية حقيقية لمدنيي إدلب.

عاد الكثير من النازحين الذين فروا من بيوتهم في 2018 إلى مناطقهم الأصلية، خاصة في الجنوب. وتفيد التقارير بأن حوالي 695,00 شخص قد عادوا إلى ديارهم في 2018، ولكن نظراً لحجم الدمار الكبير الناتج عن القتال وانعدام الأمن ونقص الخدمات الأساسية وفرص الرزق، فإنه من غير الواضح عدد العائدين الذين توصلوا لحلول مستدامة. هناك عدد غير معلوم من النازحين الذين لا يرغبون في العودة ويفضلون الانتظار ليروا كيف ستكون الحياة في مناطقهم الأصلية وهي تحت سيطرة القوات الحكومية.[99]

وقد طلبت الحكومة من سكان الجنوب الذين يريدون البقاء في بيوتهم بمن فيهم المقاتلين السابقين أن يقوموا بتسوية أوضاعهم مع الحكومة، وذلك عن طريق زيارة مركز تسجيل محلي لبدء عملية المصالحة ومنحهم العفو. ومن غير المعروف ماذا سيعني ذلك للأشخاص الذين كانوا يعيشون سابقاً في مناطق خارج سيطرة الحكومة، ولكن هناك تقارير مبدئية تفيد بأنه قد تم القبض على مقاتلين سابقين وآخرين من الشباب.[100]

تشير أدلة قولية بأن الوضع الأمني في الجنوب قد تحسن بعض الشيء. ومع ذلك ما زال هناك شح في الخدمات الأساسية خصوصاً في ريف درعا والقنيطرة، كما أن القيود المفروضة على إدخال المساعدات الإنسانية تعني أنه تم تقديم مساعدات قليلة. تمثل البطالة أيضاً مشكلة، خاصة للعمال ذوي المهارات المتدنية، إضافة إلى أولئك المشتبه بهم في كونهم ناشطين مناهضين للحكومة، والمقاتلين السابقين أو المسؤولين السابقين في الجماعات المسلحة غير التابعة للحكومة.[101] ويذكر أن العديد من الموظفين الحكوميين غير المرتبطين بصورة مباشرة بالجماعات المسلحة قد عادوا إلى وظائفهم.

في الوقت الذي تبدو فيه نهاية النزاع وشيكةً، تبقى أسئلة هامة حول مرحلة ما بعد النزاع تدور في الأفق. إنه من غير الواضح الجهة التي ستقوم بتمويل إعادة إعمار المراكز الحضرية الرئيسية مثل حلب والرقة بحيث يتمكن النازحون من العودة بأمان وكرامة.[102] كما أنه ليس من الواضح كيف سيُدار شمال شرق سوريا ومحافظة إدلب، وهو وضع من الممكن أن يتسبب في إعادة اشتعال النزاع.

إن النجاح في تأمين عودة آمنة ودائمة للاجئين والنازحين يمثل تحدياً هائلاً في بلد يعتبر حوالي نصف سكانه من النازحين. يجب ممارسة الضغوط على الحكومة السورية من أجل معالجة أزمة النزوح عبر سياسات شاملة تتوافق مع (المبادئ الإرشادية) لمنع البلاد من السقوط في النزاع مجدداً.[103]

ليبيا

نزوح حضري مدفوع بالنزاع المتصاعد وانعدام الأمن

تصاعدت الاشتباكات في عدة مناطق في ليبيا في عام 2018، الأمر الذي بدد الأمل الذي كان سائداً في عام 2017 بأن حدة القتال والنزوح سوف تقل. وقد وقع القتال على وجه الخصوص في المراكز الحضرية في طرابلس ودرنة وسبها مما أدى إلى 70,000 حالة نزوح جديدة. يذكر أن هناك حوالي 221,000 نازحاً في ليبيا بنهاية العام، وهم يعانون ظروفا قاسية، وغير قادرين على العودة بسبب منازلهم المدمرة والانعدام المستمر للأمن بالإضافة الى النقص في الموارد.[104]

أدى تدهور الوضع الاقتصادي في طرابلس وهي مقر الحكومة المعترف بها دولياً إلى نشوء نزاع جديد، فقد هاجمت ميليشيات من خارج المدينة الأحياء الجنوبية لطرابلس في نهاية أغسطس، واستمرت الاشتباكات العنيفة حتى بداية أكتوبر. كان الهجوم مدفوعاً بالرغبة في فرض سيطرة أكبر على المؤسسات الاقتصادية، وذلك بناء على التصور القائم على أن عدداً صغيراً من الميلشيات المعادية وجماعات المصالح في العاصمة لديها القدرة على الوصول إلى ثروات البلد بشكل لا يتناسب مع حجمها وعددها.[105]

نتيجة لذلك، نزح حوالي 33,000 شخص، وحوصر الكثير في منازلهم دون القدرة على الوصول إلى الحاجيات والخدمات الأساسية. وقد تلقى الهلال الأحمر الليبي أكثر من 2,000 اتصال هاتفي من عائلات تطلب إخلاءها من المنطقة، حيث تمكن الهلال الأحمر الليبي من الاستجابة لنسبة 10% فقط من هذه الاستغاثات. تسبب استخدام الأسلحة الثقيلة في ضرر كبير للمنازل والطرق ووسائل الاتصال والبنية التحتية للمرافق العامة والمؤسسات الصحية والتعليمية. وقد لجأ معظم هؤلاء النازحين إلى منازل أقاربهم أو أصدقائهم، بينما لجأت نحو200 عائلة إلى 5 مدارس في طرابلس.[106]

ما تزال ليبيا هي نقطة المغادرة الرئيسية للأشخاص الراغبين في عبور البحر المتوسط إلى أوروبا، الوجهة النهائية للمهاجرين الاقتصاديين من غرب أفريقيا، لذلك فقد أثر هذا النزاع على حياة حوالي 8,000 من المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء السياسي، حيث تم وضعهم في مراكز احتجاز في المدينة. كان وصول المساعدات الإنسانية إلى تلك المناطق أمراً مقيداً بشدة، مما ترك آلاف المحتجزين بدون طعام أو ماء لعدة أيام.[107] كما تم إجلاء مئات آخرين إلى أماكن أكثر أمناً، أو أطلق سراحهم ليبحثوا بأنفسهم عن الأمان وسط منطقة النزاع.

علاوة على ذلك، فقد انتزعت الميليشيات عدداً آخر من مراكز الاحتجاز، وأجبرتهم على المشاركة في القتال.[108]

حاصر الجيش الوطني الليبي المرتبط بالحكومة شرق ليبيا مدينة درنة الساحلية منذ يوليو 2017. وقد كانت المدينة تحت سيطرة تحالف مكون من مقاتلين محليين وإسلاميين يعرفون باسم مجلس شورى درنة. ويذكر أنها المدينة الوحيدة في الشرق الليبي التي قاومت سيطرة الجيش الوطني الليبي.[109] بدأ هجوم متجدد للسيطرة على المدينة في مايو2018، واستمر القتال العنيف والقصف المدفعي في يونيو، مما أدى إلى حوالي 24,000 حالة نزوح جديدة. كما قطعت إمدادات المياه والكهرباء والخدمات الأساسية، وحدث نقص في الأسواق في السلع الغذائية وغير الغذائية، ولم يعمل في المدينة إلا مشفى واحد فقط بأدنى الإمكانات. أغلقت نقاط الدخول إلى المدينة، مما أعاق تسليم المساعدات الضرورية لإنقاذ الحياة، إلا أن السلطات قامت بفتح ممر إنساني آمن وسمحت للعائلات بمغادرة المدينة في نهاية مايو.[110]

يندلع النزاع بين فترة وأخرى في مدينة سبها الجنوبية بين قبيلتي التبو وأولاد سليمان للسيطرة على ممرات التهريب. وقد تسبب القتال في عام 2018 في حوالي 7,000 حالة نزوح جديدة. وقد تم في البداية احتواء الهاربين من المناطق الجنوبية والشرقية في المدارس التي كانت مغلقة بسبب فترة الإجازة، إلا أنه تم إجلائهم من المدارس بعد ذلك للسماح ببدء الدراسة.[111] وقد كانت حرية المدنيين في الحركة مقيدة، كما تم الإبلاغ عن نقص شديد في السلع والخدمات الأساسية.[112] تحدثت تقارير قليلة عن محنة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء السياسي، ومن المحتمل جداً أن تكون هذه الفئات قد تضررت بالنظر إلى أنه تمت تسمية سبها عاصمة لتهريب البشر في العالم العام الماضي. وقد أظهرت التقييمات في مقاطعات سبها تواجد اللاجئين والمهاجرين في كل منطقة تم تقييمها.[113]

كان العنف في سبها دليلاً آخر على ضعف سيطرة الحكومة على جنوب ليبيا، حيث تزيد الحدود التي يمكن اختراقها من انعدام الأمن، مما يسمح للمجموعات الأجنبية المسلحة باتخاذ ملاذات آمنة في المنطقة، ويسهل الإتجار في البشر المتجهين إلى الشمال. إن مزيج الفوضى المتصاعدة وتدهور الخدمات الأساسية يعني أن الظروف قاسية على السكان في الجنوب بما في ذلك النازحين،[114] الذين هم بحاجة ماسة إلى المستلزمات المنزلية الأساسية، إلا أن انعدام الأمن يعني أن إمكانية وصول المساعدات سوف يكون متقطعاً في أفضل الظروف.[115]

في سبتمبر عام 2018، تبنت الحكومة المعترف بها دولياً في طرابلس الحزمة الأولى من الإصلاحات الاقتصادية منذ سقوط نظام معمر القذافي في سبتمبر 2011، إلا أنه من المرجح أن يظل القتال على الموارد سمة أساسية للأزمة في ليبيا، خصوصاً في المناطق الساحلية والحضرية، حيث يتركز النشاط الاقتصادي.[116] تعترف الحكومة أيضاً بأهمية تعزيز الأمن في الجنوب، إلا أن المساحة الشاسعة للمنطقة تجعل ذلك مهمة شاقة مع أمل قليل في تحقيق مردود سياسي.[117]

يؤمل أن تكسر الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي من المقرر أن تجري في 2019 حالة الجمود السياسي في ليبيا، إلا أن البلاد ما زالت منقسمة بين حكومتي الغرب والشرق، وتأجّلت مؤتمرات المصالحة الوطنية مما يمهد الطريق لاستمرار القتال.[118] ومن المرجح أن يستغرق الأمر وقتاً قبل أن يسود الأمان لليبيين وللمهاجرين واللاجئين المستمرين في المرور عبر ليبيا.

أفراد من أقلية عرقية الطوارق يجمعون أمتعتهم بعد هدم منازلهم بواسطة مليشيا محلية قرب طرابلس. الصورة: مفوضية شؤون اللاجئين، طارق أرجاز، أغسطس 2018.

شرق آسيا والمحيط الهادئ

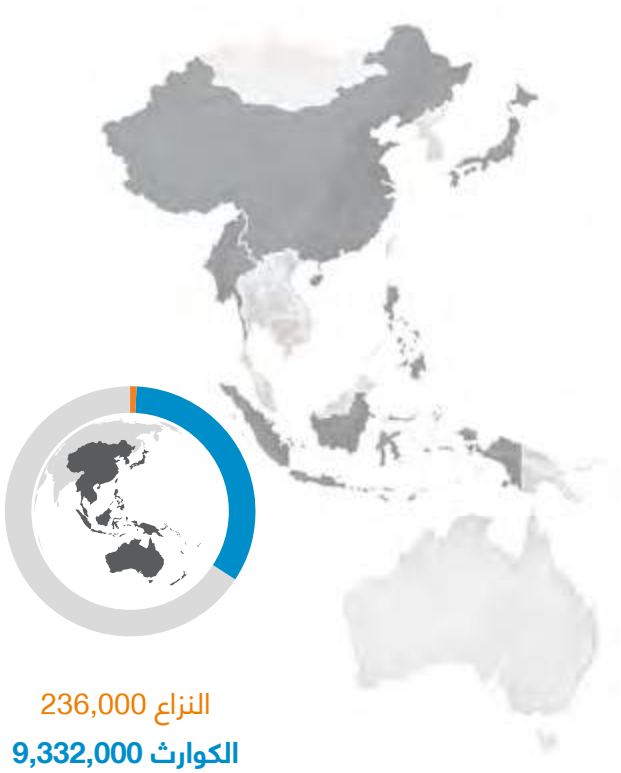

النزاع 236,000

الكوارث 9,332,000

34.2٪ من المجموع الكلي عالمياً

الدول الخمس الأكثر تسجيلاً لحالات النزوح الجديد (النزاع، العنف، والكوارث)

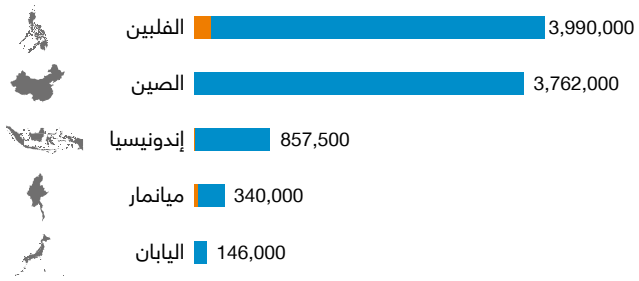

كما في السنوات السابقة، استأثرت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بمعظم حالات النزوح المرتبطة بالكوارث التي سجلت في جميع أنحاء العالم في عام 2018، حيث تسببت الكوارث مثل الأعاصير والأمطار الموسمية والفيضانات والزلازل وموجات التسونامي والثورات البركانية في 9.3 مليون حالة نزوح جديدة. وقد تفاوتت الآثار الناجمة عن الكوارث عبر هذه المنطقة الشاسعة من دول معرضة للكوارث بصورة كبيرة مثل الفليبين، الصين، إندونيسيا واليابان، إلى دول جزرية وأقاليم صغيرة مثل غوام وجزر ماريانا الشمالية وفانواتو.

فقد سجلت الفلبين وحدها 3.8 مليون حالة نزوح جديدة مرتبطة بالكوارث، وبذلك تكون الفليبين قد فاقت أي دولة في العالم أجمع في عدد حالات النزوح المرتبطة بالكوارث. وقد استأثرت عمليات الإخلاء الاستباقية التي قامت بها الحكومة لتخفيف آثار الأعاصير في الفترة ما بين يوليو وديسمبر بالنصيب الأكبر من حالات النزوح. تسبب إعصار مانكوت وهو أقوى إعصار يضرب الفلبين في 1.6 مليون حالة نزوح جديدة، أي حوالي 40% من حالات النزوح على المستوى الوطني. كما تسبب الأمطار الموسمية وثورات البراكين والانهيارات الأرضية في حالات نزوح جديدة أخرى خلال العام.[119]

من جهة أخرى، تسبب النزاع المسلح بين الجيش الفلبيني والجماعات الإسلامية، وأحداث عنف أخرى مثل العنف العشائري والنزاع على الأراضي في 188,000 حالة نزوح جديدة في العام 2018، أغلبها في منطقة مندناو. كان هناك أيضاً تقدم إيجابي في جهود إحلال السلام في المنطقة بتوقيع قانون بانغسامورو الأساسي في يوليو. ويهدف التشريع الجديد إلى معالجة المظالم المستمرة منذ وقت طويل والتي غذت النزاع في مندناو لعقود.[120]

عاش 301,000 شخص في حالة نزوح نتيجة للنزاع في الفلبين بنهاية عام 2018. يشمل هذا العدد حوالي 65,000 نازحاً في مدينة مراوي من الذين لم يتمكنوا من العودة إلى منازلهم بعد مرور أكثر من عام على استعادة القوات الحكومية للمدينة من تنظيمات تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، وذلك بسبب حجم الدمار والذخيرة غير المنفجرة (انظر إلى الفلبين في دائرة الضوء صفحة 32)

تم تسجيل حوالي 3.8 مليون حالة نزوح جديدة مرتبط بالكوارث في الصين، خاصة في مقاطعات الجنوب الشرقي التي ضربتها الأعاصير. وقد نجحت سلطات إدارة الأزمات بالتقليل من الخسائر في الأرواح عن طريق إخلاء الناس من المناطق مرتفعة الخطورة بالرغم من شدة قوة بعض هذه الأعاصير مثل إعصار ماريا الذي صنف من الدرجة الخامسة. ساهمت الصين والفلبين بنسبة كبيرة في رفع عدد النازحين بسبب الكوارث في كل من المنطقة والعالم ككل.

وفي إندونيسيا، ارتبطت أغلب حالات النزوح الجديدة بسبب الكوارث التي وصل عددها إلى 853,000 حالة بالأحداث الجيوفيزيائية، حيث تسببت مجموعة من الزلازل التي ضربت جزيرة لومبوك في يوليو وأغسطس في 445,000 حالة نزوح جديدة، كما تسبب زلزال وتسونامي ضربا مقاطعة سولاويسي الوسطى بعد ذلك بشهر في 248,000 حالة نزوح جديدة. نجم عن هذه الكوارث تميّع التربة وخراب واسع وتدمير للمنازل، خاصة في مدينة بالو الساحلية والمنطقة المحيطة بها حيث قتل ما لا يقل عن 1,754 شخص. وفي ديسمبر نتج عن تسونامي آخر تلى ثوراناً بركانياً في مضيق سوندا 47,000 حالة نزوح جديدة في إقليم لامبونج.

في ميانمار، تسببت الأمطار الموسمية والفيضانات في 298,000 حالة نزوح جديدة مرتبطة بالكوارث سجلت خلال العام. وقد تأثرت جميع ولايات الدولة ومناطقها الأربعة عشرة. أدى تصدع سد بسبب ارتفاع منسوب مياه النهر في منطقة باغو في أغسطس إلى حوالي 79,000 حالة نزوح جديدة.[121] كما تم تسجيل 42,000 حالة نزوح جديدة بسبب النزاع والعنف حيث نزح غالبية هذا العدد نتيجة لتصاعد القتال بين الجيش وجيش استقلال كاشين في ولايتي كاشين وشان الشمالية.[122] أدى النزاع العرقي على المناطق الغنية بالموارد في ولاية شان إلى حالات نزوح، كما فعلت أحداث أخرى في ولايات كارن وتشن وراخين.[123]

كما سُجلت حوالي 146,000 حالة نزوح جديدة في اليابان نتيجة للأعاصير والعواصف والأمطار الموسمية والفيضانات والزلازل والانهيارات الأرضية. فقد ضرب اليابان عدد كبير من الكوارث بشكل غير عادي في عام 2018. ورغم جاهزية اليابان، تجلت بعض نقاط الضعف في إدارة مخاطر الكوارث المحلية وفي أنظمة الإنذار المبكر خاصة تلك المتعلقة باستجابة المواطنين (انظر إلى اليابان في دائرة الضوء صفحة 30)

أما في المحيط الهادئ، فقد تسبب زلزال في 58,000 حالة نزوح جديدة في بابوا غينيا الجديدة، كما سُجل نزوح 13,000 شخص في فانواتو نزح أغلبهم بسبب النشاط البركاني 12,000 في فيجي نزح أغلبهم بسبب الفيضانات. كما نجم عن سلسلة من حرائق الغابات الفتاكة التي تفاقمت بسبب ظروف الجفاف الشديد في أستراليا أضراراً جسيمة ونزوح حوالي 10,000 حالة جديدة.[124]

لقد حقق عدد من الدول تقدماً ملحوظاً في تقليل خطر النزوح الناجم عن الكوارث، كما قامت بتعزيز مبادرات الرصد الإقليمي والتأهب والاستجابة.[125] وضعت العديد من الدول مشكلة النزوح الناجم عن الكوارث على سلم أولوياتها في أجندتها السياسية مثل اليابان والفليبين وإندونيسيا، وذلك عن طريق تطوير وتنفيذ قوانين وسياسات تتعلق بإدارة مخاطر الكوارث.[131] ويعتبر الإخلاء الاستباقي الذي تنفذه السلطات القومية والمحلية من الإجراءات التي تساهم في إنقاذ الأرواح والحد من الآثار المترتبة على الكوارث رغم تسبب هذا الإخلاء بالنزوح.

قامت بعض الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ بتكييف قوانينها وسياساتها لتهتم بالمخاطر الناجمة عن التغير المناخي. فعلى سبيل المثال، طورت فيجي من إرشادات إعادة التوطين المخطط لها والتي تضع في الحسبان المخاطر المستقبلية.[126] كما طورت فانواتو سياسة قومية حول النزوح المرتبط بالتغير المناخي والكوارث في العام الماضي، وهي مبادرة سيكون من الجيد أن تقوم دول أخرى تواجه نفس التحدي بمحاكاتها.[127]

الآفاق الحضرية

خضعت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ للتحضر السريع في العقود الأخيرة،[128] ورغم الإشادة بنجاح النمو الحضري كونه ساهم في الحد من الفقر وتحسين وصول الناس للأسواق والخدمات الرئيسية، إلا أنه أخرج إلى السطح تحديات تشمل عدم المساواة التي من شأنها أن تغذي التوتر الإجتماعي.[129]

ساهم توسع المدن في المنطقة في زيادة مخاطر النزوح بسبب الكوارث، وخاصة في المناطق التي لم يتم تخطيطها لتحتمل الآثار المترتبة عن هذه المخاطر.[130] ويقع العديد منها في حزام الأعاصير المدارية والحزام الناري في المحيط الهادئ، وهي المنطقة الزلزالية والبركانية الأكثر نشاطاً في العالم.[131] ونظراً لدرجة تعرض هذه المدن للمخاطر، فإن تقليل المخاطر، في ظل استمرار هذه المدن في التوسع، يكمن حله في الجمع بين أنظمة الإنذار المبكر والتخطيط الحضري المحكم ولوائح البناء وإدارة الأراضي.

يشير نموذج مخاطر النزوح العالمي بسبب الكوارث الذي وضعه مركز رصد النزوح الداخلي أن متوسط ما يزيد عن 5.4 مليون شخص معرضين للنزوح بسبب الفيضانات في المنطقة في أي سنة في المستقبل، وهو أعلى مستوى نزوح ناجم عن الفيضانات في العالم (انظر الجزء الثالث). تحتل العديد من الدول الجزرية الصغيرة والمناطق في المحيط الهادئ مثل فانواتو وكاليدونيا الجديدة وبالاو التصنيف الأعلى في العالم من حيث المخاطر المتعلقة بعدد السكان. لقد توسعت العديد من المدن في المحيط الهادئ في السنوات الأخيرة بما في ذلك المستوطنات غير الرسمية على ضفاف ومصبات الأنهار والمناطق المحيطة بالمدن ومواقع التخلص من النفايات ومستنقعات المانجروف. ولم يقتصر أثر هذا التوسع على زيادة التعرض للمخاطر، بل امتد إلى زيادة هشاشة السكان والممتلكات، وهو بدوره ما سيعزز من المخاطر والآثار المحتملة الناجمة عن النزوح.[132]

يصب التطوير في مجال السياسات المذكور أعلاه في الاتجاه الصحيح، بيد أنه من الضرورة بمكان تعزيز القدرة على تطبيق تلك السياسات. إن تخطيط التطوير الحضري الذي يأخذ بالاعتبار مخاطر الكوارث والنزوح هو العامل الأهم، وخاصة أنه من المتوقع أن يبلغ معدل النمو الحضري السنوي في منطقة جنوب آسيا والمحيط الهادئ 3%، أحد أعلى المعدلات في العالم.[133]

في دائرة الضوء

اليابان

إخلاءات الكوارث وأهمية المرونة

إن وقوع اليابان عند تقاطع ثلاث صفائح تكتونية، وفي مسار الأعاصير الموسمية يجعلها عرضة لمجموعة من المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى عمليات نزوح واسعة النطاق، وتتسبب في أضرار كبيرة للمنازل والبنية التحتية. لم يكن العام الماضي استثناء من هذه القاعدة، فقد تسببت العواصف والفيضانات والسيول والانهيارات الأرضية والزلازل وثورات البراكين مجتمعة في 146,000 حالة نزوح جديدة.

طورت اليابان قدرة كبيرة على مواجهة المخاطر التي يمكن أن تسببها الكوارث الطبيعية.[134] كانت أغلب حالات النزوح الجديدة المسجلة هي عمليات إخلاء استباقية. ويعد هذا إجراءً فعالاً لتقليل الخسائر في الأرواح الناجم عن تعرض الناس لهذه المخاطر. إن قدرة اليابان على إدارة مخاطر الكوارث عن طريق أنظمة الإنذار المبكر وخطط الإخلاء هي فعالة بشكل عام في تقليل الآثار المترتبة على الكوارث، إلا أن العام الماضي أظهر أن استجابة المواطنين ليست دائماً على المستوى المطلوب.

تراوحت أحداث النزوح المرتبطة بالكوارث عام 2018 بين شخصين اثنين نزحا بسبب انهيار أرضي في محافظة أويتا في أبريل إلى أكثر من 30,000 شخص نزحوا بسبب إعصار برابيرون في بداية يوليو.[135] بعد أقل من ثلاثة أسابيع من تسبب الأمطار المصاحبة لإعصار برابيرون في فيضانات واسعة وانهيارات أرضية في جنوب غرب اليابان، ضرب إعصار جونجداري نفس المنطقة. وقد أصدرت الحكومة أوامر إخلاء استباقية بسبب إعصار جونجداري إلا أن البحث الذي أجري في مدينة هيروشيما أظهر أن أقل من 4% فقط من السكان هم من استجابوا.[136] حوصر بعض الذين قرروا البقاء نتيجة الانهيارات الأرضية وارتفاع مياه الفيضان، مما تسبب في فقدان أكثر من 170 شخصاً لحياتهم، الأمر الذي يجعل من إعصار جونجداري أكثر الكوارث المرتبطة بالطقس تسبباً في الوفيات في اليابان منذ عقود.[137]

كانت استجابة المواطنين على نفس المستوى من الضعف عندما ضرب الإعصار جيبي اليابان في أغسطس. أمر مجلس الوزراء الياباني حوالي 30,000 شخص بالإخلاء، إلا أن الدراسات التي قامت بها محافظة كوبي بعد الكارثة أظهرت أن أقل من 10% فقط هم من استجابوا لهذا الأمر. حيث منع انقطاع الكهرباء بعض الناس من تلقي الأمر، بينما لم يتمكن آخرون من سماع أمر الإخلاء بسبب ارتفاع صوت الرياح والأمطار.

صدر الأمر بالإخلاء في بعض المناطق بعد أن بدأ الفيضان بالفعل.[138] كان إعصار جيبي أقوى إعصار يضرب اليابان منذ 25 عاماً. وقد ساهم حجم الكارثة على رفع وعي المجتمعات المتضررة بأهمية عمليات الاخلاءات الإستباقية.[139] ذكر حوالي نصف المشاركين في دراسة كوبي أنهم سيستجيبون لطلب الإخلاء في المرات القادمة.[140]

ترسم عمليات الإخلاء المتعلقة بالزلازل صورة مغايرة تماماً، حيث استجاب 12,000 شخص[141] لأمر إخلاء إستباقي صدر لمائة شخص قبل زلزال ضرب هوكايدو بقوة 6.6 في سبتمبر. تسببت الإنهيارات الأرضية الناتجة عن الزلزال في إصابات وأضرار فادحة بما فيها انقطاع الكهرباء عن 5.3 مليون شخص.[142] وقد صدر أمر الإخلاء في مدينة سابورو عاصمة محافظة هوكايدو في وقت مبكر كان كافياً ليسمح للسكان بالهرب إلى أماكن آمنة قبل وقوع الزلزال. يشير هذا إلى أن الجمهور الياباني أصبح أكثر وعياً بالمخاطر الناجمة عن الزلازل عن تلك الناجمة عن الفيضانات، وربما يعزى ذلك إلى الاهتمام الذي تحظي به الزلازل إعلامياً.

اتخذت الحكومة خطوات لتحسين استجابتها للكوارث في عام 2018، حيث قامت بتزويد مراكز الإخلاء بالمؤن مسبقاً وليس عند طلب السلطات البلدية لها بعد وقوع الكارثة كما كان يحدث من قبل.[143] كما اعترفت بظاهرة "النازحين داخل منازلهم" وهم الأشخاص الذين يبقون في منازلهم المتضررة بعد الكوارث، إلا أنهم يستخدمون مرافق مراكز الإخلاء بسبب انقطاع الماء والكهرباء وخدمات أساسية أخرى. قد يضطر بعضهم أيضاً للاعتماد على المساعدات الإنسانية الغذائية وغير الغذائية.[144]

رجل في مركز الإخلاء في محافظة أوكاياما، الذي ينظمه الصليب الأحمر الياباني.
الصورة: جمعية الصليب الأحمر الياباني، يوليو 2018

يوجد آخرون يبحثون عن مأوى خارج مناطق الإخلاء التي تخصصها السلطات. هؤلاء "النازحين ذاتياً" لا تشملهم جهود التعافي من الكارثة عادة. فعلى سبيل المثال، واجه بعض الذين قاموا بالإخلاء الذاتي أثناء الزلزال الكبير الذي ضرب شرق اليابان عام 2011 تحديات كبيرة للوصول إلى مساكن وخدمات أخرى أساسية مخصصة للأشخاص الذين تم إخلائهم لأنهم لم يظهروا في السجلات الحكومية الرسمية.[145] إن معالجة مسألة "النازحين الذاتيين" و"النازحين في بيوتهم" خطوة هامة لضمان وصول النازحين لحلول مستدامة. إن عدم توفر أحكاماً لأولئك النازحين ذاتياً قد يخلق عدم مساواة في آلية التعويضات ويزيد من احتمال النزوح طويل الأمد.

أظهرت الكوارث التي ضربت اليابان في عام 2018 أنه حتى في دولة مستعدة بشكل جيد للكوارث، فإنه مازال هناك مجال للتحسين. مع ارتفاع نسبة تعرض الأشخاص والممتلكات للمخاطر، سوف تحتاج اليابان إلى الاستثمار المستمر في تقليل مخاطر الكوارث، والاستجابة بشكل أكثر شمولية لاحتياجات النازحين. تبقى مجموعة من التحديات منها زيادة الوعي بمخاطر الكوارث على المستوى المحلي لضمان فعالية نظم الإنذار المبكر بحيث يتم إصدار أوامر الإخلاء والاستجابة لها في الوقت المناسب. كما أن هناك حاجة لبيانات أكثر شمولاً عن حركة الناس خلال الكوارث وبعد الكوارث بشهور أو حتى بسنوات. على الجانب الآخر من عمليات الإخلاء الاستباقي، يوجد نقص في المعلومات حول فترة استمرار النزوح، وموعد عودة الناس إلى مناطقهم والأماكن التي يستقرون فيها أو يندمجون فيها محلياً.

الفلبين

بعد مضي عام، لا تزال الحلول بعيدة المنال في مراوي

يقطن مدينة مراوي ذات الأغلبية المسلمة وعاصمة مقاطعة لداناو ديل سور والمركز الاقتصادي لجنوب الفلبين 200,000 نسمة. بين مايو وأكتوبر من العام 2017، كانت مراوي أيضا مسرحاً لأطول نزاع حضري في البلاد حيث قتل خلاله أكثر من 1,000 شخص ونزح أكثر من 350,000 شخصاً. بعدها بعام، بدأت إعادة إعمار المدينة وعاد أغلبية النازحين، لكن بقي حوالي 65,000 نازحاً، من بينهم 14,000 شخص ما زالوا يعيشون في ملاجئ الإخلاء الانتقالية.[146]

اندلع النزاع في 23 مايو2017 عندما هاجمت قوات الأمن الفليبينية منزل قائد جماعة أبوسياف، وهي جماعة محلية موالية لتنظيم الدولة الإسلامية. تم طلب الدعم من جماعة ماؤوتي وهي جماعة إسلامية راديكالية أخرى وحليف لجماعة أبوسياف. وقد شن المسلحون إحدى أشد حروب المدن حيث لم تشهد المنطقة لها مثيلاً من قبل، بيد أنها شبيهة بما يقوم به تنظيم الدولة في الموصل ومدن عراقية وسورية أخرى. أنشأ المسلحون متاهة من الأنفاق العشوائية داخل مركز المدينة المكتظ بالمباني لتفادي الغارات الجوية، واشتبكوا مع قوات الأمن، وقاوموا الحصار لخمسة أشهر. اكتظت شوارع المدينة بالمرور خلال الأيام الثلاثة الأولى من المعركة بينما كان السكان يحاولون الخروج من المدينة. وهرب في نهاية المطاف من 80% إلى 90% من سكان المدينة حيث يذكر أن بعضهم هرب سيراً على الأقدام.[147]

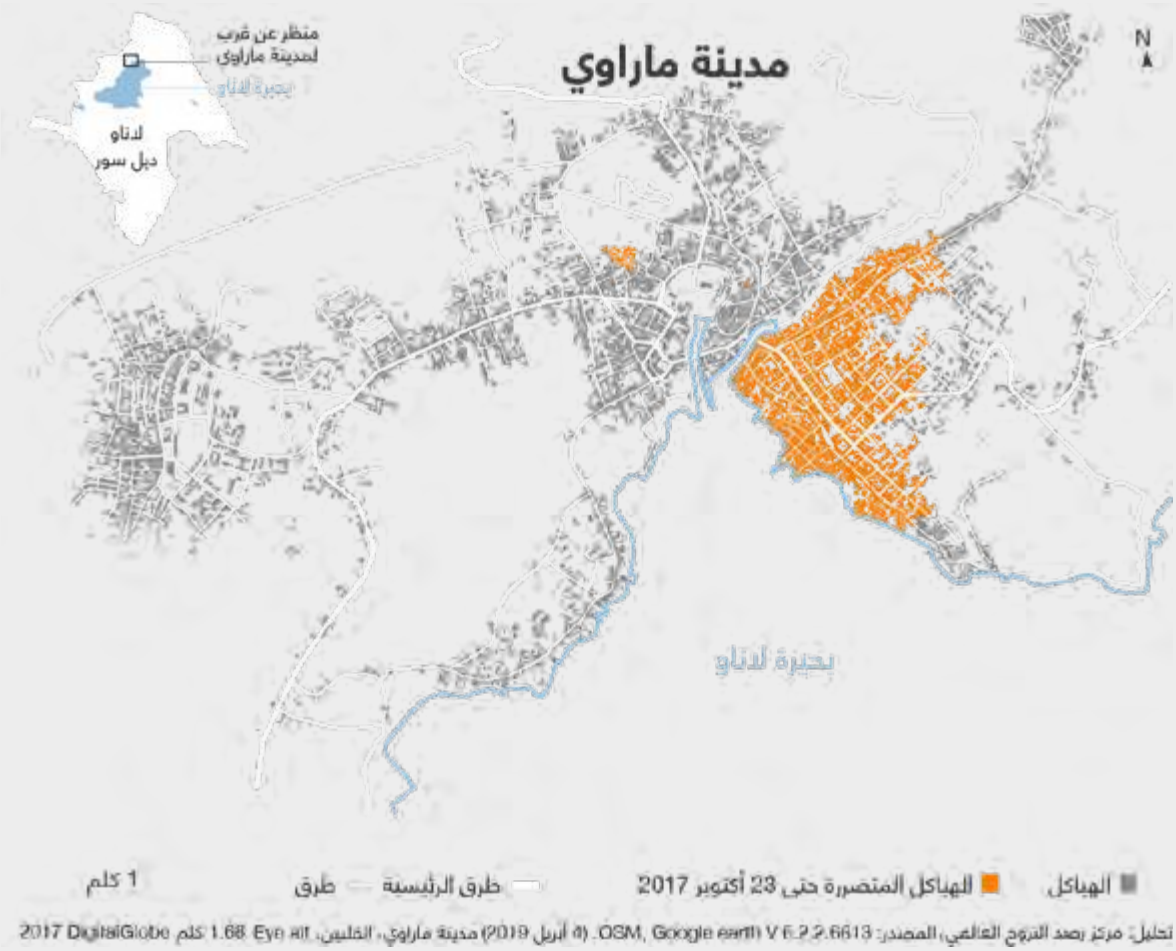

في أبريل ومايو 2018، سمحت حكومة الفلبين للمقيمين بمدينة ماراوي بزيارة منازلهم التي تركت في حالة خراب بعد خمسة شهور طويلة من النزاع. صورة: مفوضية شؤون اللاجئين/ألكس أونجكال، أبريل 2018

عانت المدينة من دمار كبير بحلول وقف القتال رسمياً بعد مقتل قادة جماعتي أبوسياف ومؤواتي، حيث تم تدمير الحي المالي والتجاري بالكامل حيث أنهما يشكلان 30% من المنطقة الحضرية.[148] قام الجيش بمرافقة السكان لاستعادة ما يمكن من ممتلكاتهم من بين ركام منازلهم قبل تطويق المنطقة. ما زالت المنطقة غير صالحة للسكن، ولن تبدأ إعادة الإعمار إلا بعد إزالة الركام وإعادة تأهيل الطرق والتي من المتوقع أن تستغرق 18 شهراً على الأقل.[149]

من المعتقد أن 70% من النازحين، أي أكثر من 270,000 شخص قد عادوا بنهاية عام 2018. [150] ومع أن بعض المناطق اعتبرت صالحة للسكن، فإن العائدين مازالوا يعانون من عدم توفر الكهرباء والمياه والتعليم وسبل كسب العيش، الأمر الذي يمنعهم من إعادة بناء حياتهم.[151] بينما اضطر آخرون للعودة إلى مراكز الإخلاء في انتظار إصلاح منازلهم. غالبية الذين ما زالوا نازحين يعيشون مع أفراد من أسرهم أو أصدقائهم. وما زال هناك حوالي 2,000 عائلة تعيش في 21 مركز إخلاء تديرها الحكومة، حيث تعاني من مشاكل في إدارة الصرف الصحي والمخلفات.[152]

تعتزم الحكومة نقل الأشخاص الذين ما زالوا يعيشون في مراكز الإخلاء إلى ملاجئ مؤقتة، إلا أن أولئك الذين تم نقلهم بالفعل يقولون إن العائلات التي تتكون من ستة أشخاص أو أكثر يتشاركون غرفة واحدة، مما لا يشكل أي تقدم على حالتهم السابقة في مراكز الإخلاء.[153] ويشكل الأمن الغذائي قلقاً كبيراً آخر لأن الكثير من النازحين لم يتمكنوا من إيجاد فرص للعمل منذ أن هربوا. يعتبر إقليم لاناو ديل سور أكثر أقاليم البلاد فقراً حتى قبل أن يبدأ القتال، ومستويات سوء التغذية فيه هي الأعلى، حيث يعاني من سوء التغذية نصف سكانها من فئة صغار السن.[154]

إن حل مشكلة النزوح في المدن التي أهلكتها الحرب عملية طويلة ومعقدة لا زالت تصارعها الحكومات في العديد من المناطق. تم تقدير تكلفة إعادة إعمار مراوي بحوالي 1.2 مليار دولار. وقد تعهد المجتمع الدولي بتقديم 670 مليون دولار من هذا المبلغ اعتباراً من شهر نوفمبر من العام 2018. [155] من المتوقع أن تستغرق عملية إعادة الإعمار سنوات، وفي غضون ذلك، سيترك آلاف من الناس نازحين. إن طول مدة النزوح قد تؤجج النزاع مجدداً لأن الشباب والذين هم في سن العمل على الخصوص قد يضيقون ذرعاً من التقدم البطيء وغير الملائم. إن أي عملية إعادة إعمار شفافة تتضمن التشاور المجتمعي هي المفتاح لكبح مخاوف السكان والقضاء على إحباطهم.

جنوب آسيا

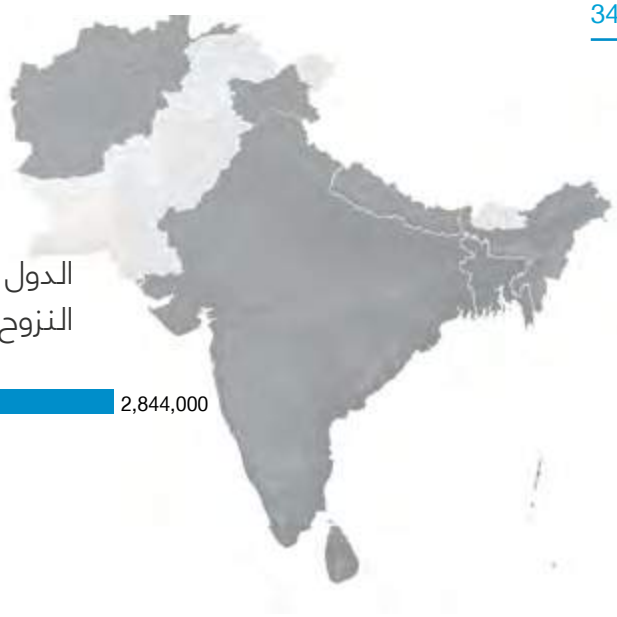

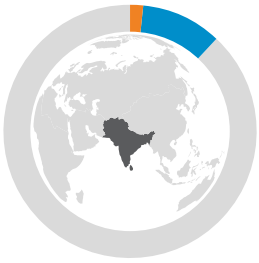

النزاع 544,000

الكوارث 3,303,000

13.8% من العدد الكلي العالمي

الدول الخمس الأكثر تسجيلا لحالات النزوح الجديد (الصراع، العنف والكوارث)

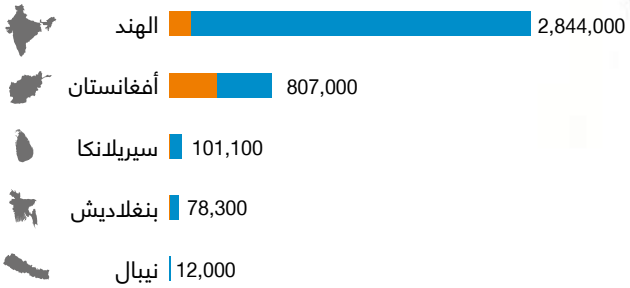

تسببت سلسلة من الفيضانات والأعاصير وموجات الجفاف بالإضافة إلى النزاع والعنف في عمليات نزوح واسعة النطاق من جديد في جنوب آسيا. ما زالت دول المنطقة تكافح من أجل مواجهة الأحداث الموسمية والمتكررة المتعلقة بالأحوال الجوية القاسية، والتي تسببت في أكثر من 3.3 مليون حالة نزوح جديدة، بالإضافة إلى الأعاصير المدارية والفيضانات في الهند وباكستان. وقد تسببت الرياح الموسمية في خسائر فادحة في بنغلاديش وسريلانكا مثلما فعل الجفاف في أفغانستان. كما نجم عن موجات جديدة من النزاع والعنف في الهند وباكستان والقتال المستمر في أفغانستان حوالي 544,000 حالة نزوح جديدة.

حدثت أغلب حالات النزوح الجديدة في منطقة جنوب آسيا في دولة الهند. كان العدد الكلي للنازحين فيها 2.8 مليون، وهومن بين الأعداد الأعلى في العالم. تسببت الكوارث وحدها في 2.7 مليون حالة نزوح في 15 ولاية في الهند. ضربت الرياح الموسمية البلاد بشدة، بينما دمر الفيضان ولاية كيرالا التي تقع جنوب غرب البلاد.[156] وقد سُجل ما يقارب 1.5 مليون حالة نزوح جديدة في كيرالا فيما وصف بأنه أسوأ الفيضانات خلال القرن. كما ضرب الإعصار تيتلي ولايات أوريسا وأندرا براديش في أكتوبر الأمر الذي تسبب في 400,000 حالة نزوح جديدة، ونجم عن الإعصار جاجا الذي ضرب تاميل نادو في نوفمبر 249,000 حالة نزوح جديدة أخرى.[157]

إضافة إلى ذلك، سجلت أكثر من 160,000 حالة نزوح جديدة بسبب النزاع والعنف في الجزء الذي تسيطر عليه الهند من كشمير. وساهم العنف الطائفي في كشمير والبنغال الغربي في امتداد العنف إلى ماهاراشترا، كما تسبب العنف السياسي في تريبورا في حالات نزوح محدودة. (انظر الهند في دائرة الضوء، صفحة 36)

أدت عدة سنوات متواصلة من فترات الجفاف وانخفاض معدلات هطول الأمطار الى أقل من المتوسط في أفغانستان إلى ظروف الجفاف في عام 2018، وخاصة في الجزء الريفي من شمال غرب البلاد. وقد سُجلت أكثر من 371,000 حالة نزوح جديدة نظراً لأن فرص كسب العيش أصبحت متعذرة وظروف حياة الناس غير محتملة. كما أدى النزاع إلى نفس عدد النازحين تقريباً، تاركاً حوالي 2.6 مليون شخص يعيشون في حالة نزوح بنهاية العام، وهو واحد من أعلى أرقام النزوح في العالم. (انظر إلى أفغانستان في دائرة الضوء، صفحة 38)

لم يقتصر النزاع المستمر منذ أربعة عقود في أفغانستان على الجيش الحكومي والقوات الدولية وحركة طالبان وتنظيم الدولة، بل شارك فيه أيضاً عدد من الميليشيات العرقية والطائفية والإسلامية.[158] من الصعب الوصول إلى الرقم الدقيق إلا أن العمليات العسكرية التي تقوم بها الحكومة تسببت في جزء كبير من حالات النزوح الجديدة المتعلقة بالنزاع التي تم تسجيلها بمجموع 372,000 شخص.

تسبب العنف الطائفي في حالات نزوح محلية ومحدودة في دولة باكستان المجاورة لأفغانستان. لا يتم الإبلاغ عن حالات النزوح بانتظام، لذا فإنه من المرجح أن الرقم 1,800 أقل من الرقم الحقيقي. لا تتوفر إحصائيات واضحة في الجزء الذي تسيطر عليه باكستان من كشمير، إلا أن الانتهاك المتكرر لوقف إطلاق النار والقصف المدفعي الحدودي في 2018 يدلل بصورة جلية بأن حالات نزوح لابد وأنها قد وقعت. أما بالنسبة لحالات النزوح المرتبطة بالكوارث، فقد تم تسجيل أكثر من 2,100 حالة نزوح جديدة أغلبها بسبب الفيضانات المحلية.

جلبت الرياح الموسمية فيضانات كبيرة إلى كل من سريلانكا وبنغلاديش. وقد تم تسجيل حوالي، 75,000 حالة نزوح جديدة في سريلانكا في النصف الثاني من مايو. وما يقارب 16,000 في النصف الأول من أكتوبر، على الرغم من أن الرقم الأخير يبدو على الأغلب متحفظاً. في بنغلاديش، تسببت الفيضانات

النهرية في 12,000 حالة نزوح جديدة في مقاطعة مولفي بازار، ونجم عن تآكل شاطئ النهر في حوالي 44,000 حالة في شاريابتور وتحديداً في سبتمبر. كما تم الإبلاغ عن حدوث فيضانات في مقاطعة كوكس بازار والتي يقيم فيها مئات الآلاف من لاجئي الروهينجا الذين هربوا من العنف في ميانمار.

رغم أنه لم يُسجل إلا عدد قليل نسبياً من النازحين الجدد بسبب الفيضانات في بنغلاديش عام 2018، يظهر نموذج مخاطر النزوح المتعلق بالفيضانات في مركز رصد النزوح الداخلي بأن لدى بنغلاديش ثالث أعلى مخاطر نزوح مرتبطة بالفيضانات في العالم. من المرجح أن ينزح أكثر من 1.8 مليون شخص خلال أي عام في المستقبل، مع تركيز أكثر من 96% من هذه المخاطر في المناطق الحضرية وشبه الحضرية (أنظر الجزء الثالث).

الآفاق الحضرية

جعلت الهجرة من الريف إلى الحضر ومعدل النمو السكاني الطبيعي في مدن وبلدات جنوب آسيا منطقة جنوب آسيا واحدة من أعلى معدلات النمو الحضري السنوية في العالم بنسبة 2.5%. [159] بيد أن هذا المعدل لا يتساوى مع معدل النمو الاقتصادي والمستويات الأعلى في التنمية البشرية.[160] المدن الكبرى مثل دلهي ومومباي وكالكتا في الهند، ودكا في بنغلاديش، وكاراتشي في باكستان هي من بين أعلى مدن العالم من حيث الكثافة السكانية، إلا أن عدداً كبيراً من هؤلاء الأشخاص يعيشون في مستوطنات غير رسمية في مناطق شبه حضرية تفتقر الى شروط السكن اللائق والبنية التحتية والخدمات.[161] تفيد البيانات الأخيرة بأن 30% من سكان المناطق الحضرية في المنطقة يعيشون في مستوطنات غير رسمية.[162]

إن تطوير البنية التحتية في المناطق الحضرية غير قادر على مواكبة معدلات النمو السكاني في المنطقة. تسهم البنية السياسية المعقدة والفجوات في القدرات والفساد ونقص التمويل في إعاقة تطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات الأساسية في دول مثل الهند.[163] تخلق مثل هذه التحديات عدم مساواة اجتماعية واقتصادية مستمرة وواسعة النطاق.[164]

وضعت كثير من الخطط الحضرية بدون مشاركة المحليين في صناعة القرار. كما قد تؤدي الاستثمارات الجديدة في البنى التحتية وتطوير المستوطنات الغير رسمية إلى دفع الأفراد الأكثر ضعفاً إلى النزوح وعزلهم عن سبل كسب عيشهم.[165] ومع ذلك، كانت المبادرات لتطوير المستوطنات غير الرسمية والمحرومة من الخدمات في العديد من المدن الهندية في موقعها الطبيعي فعالة في تقليل مخاطر الإخلاء والنزوح.[166]

إن الحجم الحقيقي للنزوح الداخلي الحضري في جنوب آسيا – كما في باقي أنحاء العالم – هو بالأساس غير معلوم، مما يجعل من الصعب تقدير مدى مساهمة هذه الظاهرة في اتجاهات التحضر. ومع ذلك، يشير الدليل المتوفر لدينا إلى أن عوامل مثل الكوارث والتغير المناخي والنزاع تؤدي جميعاً إلى النزوح إلى المناطق الحضرية وبينها. كما تقترح دراسة أجريت في بنغلاديش أنه ربما يكمن سبب نزوح نسبة كبيرة من الناس الذين يعيشون في مستوطنات حضرية غير رسمية من المناطق الريفية هو تآكل ضفاف الأنهار الذي يشكل خطراً كبيراً في البلد، ومن المتوقع أن يزداد في السنوات القادمة.[167]

ينجذب النازحون أيضاً إلى المناطق الحضرية أملاً في حياة أفضل وفرص أكثر للدخل. يكافح الكثير منهم من جهة أخرى للتأقلم،[168] ويجدون أنفسهم في فقر متفاقم. كما أنهم معرضون للنزوح الثانوي بسبب الكوارث في الحضر وعمليات الإجلاء.[169]

تعتبر دكا عاصمة بنغلاديش الوجهة الرئيسية في البلاد للأشخاص الفارين من الكوارث ومن آثار التغير المناخي، وتعجز السلطات المحلية هناك على مواكبة تدفقات النازحين. إن المنهجيات الجديدة المستخدمة لدراسة إمكانية تطوير مدن ثانوية من أجل استضافة النازحين تحمل وعوداً بإيجاد حلول مستدامة بديلة وتقليل مخاطر النزوح المتكرر.[170]

يواجه الأشخاص الذين يفرون إلى المناطق الحضرية هرباً من النزاع تحديات مشابهة لأولئك الذين ينزحون بسبب الكوارث. يكافح النازحون في العاصمة الأفغانية كابول من أجل تأمين سكن مناسب، مما يجعلهم دائماً عرضة لمخاطر النزوح الثانوي، وغالباً ما يأتي هذا النزوح في شكل إجلاء. يميل النازحون في كابول إلى حمل مخاوف كبيرة متعلقة بالحماية وغالباً ما يعيشون في مساكن أقل من المستوى في المناطق المهمشة من المدينة.[171] تسلط المبادرات السياسية الضوء في الاتجاه الصحيح مثل التقرير الحكومي الصادر عام 2006 حول تأمين حيازة الممتلكات والتطوير المجتمعي، إضافة إلى السياسة الصادرة عام 2013 والتي تدور حول تطوير المستوطنات غير الرسمية، بيد أن تبني هذه المبادرات وتنفيذها يبقى تحدياً قائماً.[172]

يمثل معدل ارتفاع التحضر في منطقة جنوب آسيا تحديات وفرص كبيرة.[173] سوف تكون المشاركة الفاعلة وانخراط المجتمعات المحلية في التخطيط والتطوير الحضري ذات أهمية قصوى إذا أرادت المنطقة أن تحقق أهداف التنمية المستدامة داخل الأطر الدولية وتقلل من مخاطر النزوح المستقبلي.[174]

في دائرة الضوء

أفغانستان

على غرار النزاع، الجفاف يتسبب في النزوح

ابتليت أفغانستان بأربعة عقود من النزاع المسلح، مما أدى إلى تعطيل جهود التنمية في البلاد والتسبب في حالات نزوح كل عام. زاد الجفاف الذي ضرب البلاد في عام 2018 من حدة الأزمة الموجودة، حيث أدى إلى نزوح 371,000 حالة جديدة، وهو نفس عدد النازحين بسبب النزاع. أصبح الوضع حرجاً بسبب نقص الأمطار وذوبان الثلوج مما تسبب في هلاك المحاصيل ونفوق الماشية، وذلك بعد أربع سنوات من انخفاض معدلات هطول الأمطار عن المتوسط في مقاطعة بادغيس وغور وهيرات الواقعة شمال غرب البلاد. بدأت أعداد كبيرة من الناس في التحرك من الريف إلى المدن في أبريل بحثاً عن سبل كسب العيش والخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية.

في الواقع، تتداخل دوافع النزوح في أفغانستان، فقد كان الجفاف هو القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة للعديد من الأسر التي عاشت في المناطق الريفية المفتقرة إلى الخدمات بعد سنوات من النزاع المسلح. تآكلت موارد هؤلاء الناس وقدرتهم على مسايرة الظروف بمرور الوقت. وكان عام 2018 نقطة تحول، حيث أصبحت الظروف لا تطاق الأمر الذي أدى إلى أكبر حالة نزوح مرتبطة بالكوارث في البلد خلال عقد على الأقل.

إن شمال غرب أفغانستان هو ريفي في المقام الأول، وقد دمر الجفاف مصادر كسب عيش عشرات الآلاف من الذين يعتمدون في قوتهم على الماشية والزراعة المطرية.[175] وقد ذكر 84% من ملاك الأراضي المشاركين في مسح في المناطق الأصلية للنازحين بأن الإنتاج قل إلى النصف مقارنة بعام 2017. إذ فقد مربو المواشي تقريباً كل ما يمتلكون من دواجن وجمال وخيول، إضافة إلى حوالي 90% تقريباً من المجترات الكبيرة والصغيرة. كما ذكر المشاركون في المسح أن نقص المياه المخصصة للاستخدام المنزلي كان مصدر قلق كبير. ويذكر أن أحواض تخزين مياه الأمطار لا يقتصر استخدامها على الري فقط، وإنما تستخدم كمياه للشرب أيضاً، لأن المياه الجوفية التي يتم استخراجها باستخدام المضخات اليدوية والآبار غير صالحة للشرب.

اعتباراً من سبتمبر 2018، وعلى التوالي، أصبح أكثر من 250,000 نازحاً يعيشون في مخيمات غير رسمية متناثرة على مشارف قلعه نو عاصمة مقاطعة بادغيس وبلدة هيرات عاصمة إقليم هيرات.[176] كانت ظروف المخيمات بائسة، وقضايا الحماية منتشرة، كما كانت الملاجئ مكتظة ولا توفر سوى القليل من الخصوصية. ومع قدوم الشتاء وانخفاض درجات الحرارة إلى ما دون الصفر، تكدست العائلات المختلفة معاً في خيمة واحدة في محاولة للحصول على الدفء. كانت العائلات بائسة ولجأت إلى آليات تكيف مضرة مثل عمالة الأطفال والزواج المبكر. لقد سُجلت 161 حالة زواج أطفال في مقاطعتي هيرات وبادغيس في الفترة بين يوليو وأكتوبر 2018.[177]

يوجد اعتقاد خاطئ بأن لدى الفارين من الكوارث البطيئة الوقت لجمع متعلقاتهم وتنظيم مغادرتهم، ما يجعلهم في وضع أفضل من النازحين بسبب الكوارث المفاجئة والنزاعات، بيد أن الوضع في أفغانستان يدحض ذلك. لقد باع الأشخاص الفارين من الجفاف بالفعل الكثير من أصولهم وتركوا مناطقهم الأصلية بدون أي شيء تقريباً.

تتمتع فرق الاستجابة الإنسانية في البلاد بخبرة واسعة في التعامل مع النزوح الناجم عن النزاع، والذي يؤثر على البلد بأكمله ولكنه يميل إلى أن يكون محليًا وفي نطاق ضيق نسبياً. لم تكن آليات الاستجابة المعتادة قادرة على مجاراة التحركات المهولة المتمركزة في شمال غرب البلاد والتي يسببها الجفاف. وقد تأثر موظفو المنظمات الإنسانية أيضاً بعدم رغبة المجتمعات المضيفة والسلطات في السماح للنازحين بالإقامة في مناطقهم بسبب الاختلافات العرقية والقبلية وبسبب المخاوف الأمنية، مما تسبب في تأخر الاستجابة المبدئية للنازحين.

ونظراً إلى أن الجفاف قد أثر في الغالب على المناطق المتنازع عليها أو الخارجة عن سيطرة الحكومة، تخشى السلطات أن يشمل الوافدون الجدد أعضاء في جماعات مسلحة غير تابعة للدولة.

ومما زاد من تعقيد الاستجابة قيام الناس الذين يعيشون في نزوح طويل الأمد وأعضاء المجتمع المضيف الضعاف بإعداد ملاجئ مؤقتة للنازحين الجدد في محاولة لتأمين المساعدات الإنسانية لهم، مما يضع تحديات أمام العاملين في المؤسسات

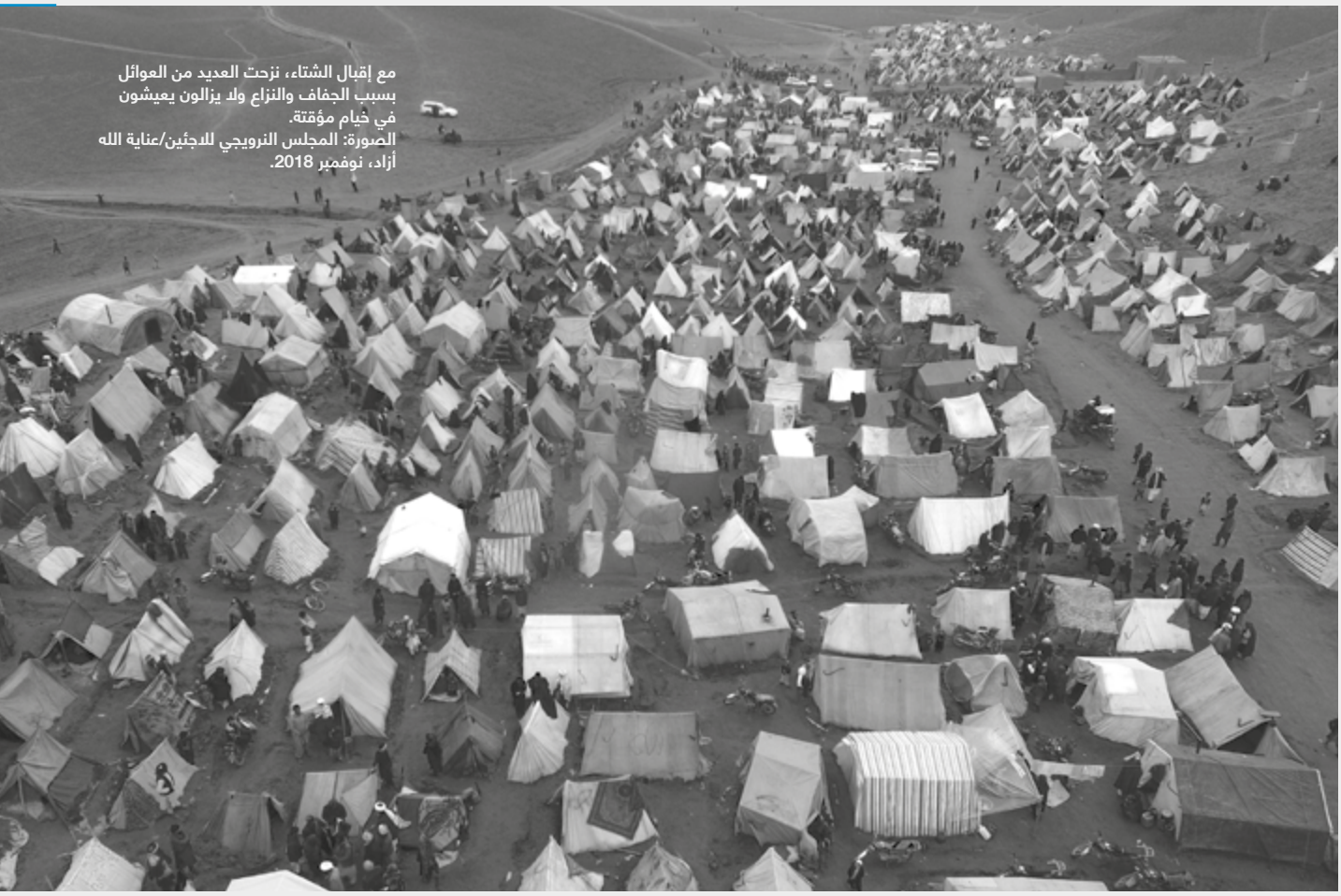

مع إقبال الشتاء، نزحت العديد من العوائل بسبب الجفاف والنزاع ولا يزالون يعيشون في خيام مؤقتة.
الصورة: المجلس النرويجي للاجئين/عناية الله أزاد، نوفمبر 2018.

الإنسانية لاستهداف الأسر النازحة حديثاً والتي هي في أمس الحاجة إلى المساعدات. ولكون الجفاف ظاهرة بطيئة النشوء، فإنه من غير الواضح أيضاً من الذي يتحمل مسؤولية الاستجابة: في بداية أزمة النزوح الناجم عن الجفاف، كان هناك الكثير من النقاش حول أي الوكالات لديها تفويض للاستجابة، مع العديد من الوكالات الإنسانية التي تشير إلى أنه يجب أن يكون التركيز على تنمية المناطق الأصلية للنازحين، وهذا يعتبر من اختصاص وكالات التنمية لا الوكالات الإنسانية.

ورغم تحفظ السلطات المحلية والمجتمعات المضيفة على ترك النازحين ليستقروا، إلا أن العديد منهم ينوي البقاء. وقد صرح 1% فقط من النازحين الذين أجريت معهم مقابلات في هيرات و8% في بادغيس أنهم قد يفكرون في العودة في حال قدمت لهم المساعدة وكانت العودة طوعية. ومن جهة أخرى ذكر 71% في هيرات أنهم لم يفكروا بالعودة بغض النظر عن المساعدة المعروضة عليهم.[178] وقد عزوا ذلك إلى عدة عوامل مثل انعدام الأمن وقلة الغذاء وسبل كسب العيش وصعوبة الوصول إلى الماء والخدمات الأساسية.[179]

ويظهر هذا بعض التساؤلات حول كيفية تأمين مسكن مناسب وطويل الأمد إضافة إلى الأراضي وسبل كسب العيش بسبب الجفاف،[180] إذ نصب أغلبهم ملاجئهم على أراضٍ خاصة، حيث قبل مالكو هذه الأراضي تواجدهم على مضض، وهذا ما يجعلهم عرضة للإجلاء. وقعت سلطة الأراضي الأفغانية مذكرة تفاهم مع وزارة اللاجئين والعودة إلى الوطن لتخصيص أراضٍ حكومية للنازحين لمدة خمس سنوات، لكن هذه المذكرة قائمة على افتراض عودة النازحين في نهاية المطاف إلى مناطقهم الأصلية، وبهذا فإنه لا يمكن اعتبارها تؤسس لحل دائم.

تكافح الحكومة الأفغانية بالفعل لتقديم حلول مستدامة للنازحين بسبب النزاع في الدولة والبالغ عددهم 2.8 مليون شخص. إن الإرادة السياسية القوية والدعم الكبير من المجتمع الدولي لازمان لتحقيق تطور حقيقي صوب إيجاد حلول مستدامة للنازحين بسبب النزاع والجفاف في البلد.[181]

الهند

نزوح جراء الرياح الموسمية والأمطار

إن الهند معتادة على الأمطار الموسمية الغزيرة والفيضانات، إلا أن موسم الأمطار عام 2018 كان شديداً بشكل بارز. تسبب سقوط الأمطار فوق المتوسط الطبيعي في حدوث الفيضانات وانهيارات التربة في أنحاء البلاد في الفترة ما بين يونيو وأغسطس. كما ضربت الأعاصير الاستوائية الساحل الشرقي للهند في الفترة بين أكتوبر وديسمبر، مما أدى إلى إلحاق أضرار بالغة بالمنازل وأثر على ملايين الأشخاص في ولاية أندرا براديش وأوديشا وتاميل نادو ومنطقة بودوتشيري. من جهة أخرى، تسببت الكوارث في عدد كبير من حالات النزوح الجديدة والتي وصلت إلى 2.7 مليون نازح خلال العام، أي حوالي ضعف عدد النازحين في العام 2017. وقد كان الفقر وهشاشة المنازل المتضررة عاملاً أساسياً في تفاقم حجم الخسائر والدمار والنزوح الناجم عن ذلك.

تعتبر الرياح الموسمية ثاني أكبر حدث مرتبط بالكوارث يتسبب في النزوح على مستوى العالم في العام 2018، حيث تأتي في الترتيب الثاني بعد إعصار مانكوت. وقد تسببت الرياح الموسمية في نزوح حوالي 2 مليون شخص في الفترة ما بين مايو وأكتوبر. ورغم انتشار الآثار الناجمة عن هذه الكارثة، إلا أن الاهتمام الإعلامي تركز على ولاية كيرالا حيث ضربت الفيضانات الشديدة 13 إقليماً من أصل 14 إقليماً فيما وصف بأنه الفيضان الأسوأ في هذا القرن.[182]

وقد نجم عن فيضانات كيرالا أكثر من نصف حالات النزوح في الهند في العام 2018، فقد سجل عدد كبير من حالات النزوح وصل إلى 1.5 مليون شخص في حوالي 5,600 مخيم أقامته السلطات. ويعد هذا الرقم تقديرياً وأقل من حالات النزوح الكلية بكثير نظراً إلى العدد المجهول من النازحين الذين أقاموا مع أصدقائهم أو عائلاتهم أو في مساكن مستأجرة.[183] وبحلول نهاية موسم الرياح، تدمر ما يقرب من 2,000 منزلاً، وتضرر ما يقرب من 22,000 منزلاً، مما يعيق عودة العديد من النازحين.[184]

من جهة أخرى، ضربت ثلاثة أعاصير الساحل الشرقي للهند خلال العام. وقد تسبب إعصار تيتلي في حوالي 33,000 حالة إخلاء استباقي في أوديشا، وحوالي 100,000 حالة نزوح في أندرا باديش في أكتوبر. تم حساب العدد الأخير تقديرياً وذلك عن طريق حساب المنازل المدمرة.

وتنزع الجماعات التي تقطن في المناطق الساحلية المتضررة إلى السكن في منازل مصنوعة من الوحل والخيزران أو مساكن مغطاة بألواح القصدير المموجة. لم تحتمل هذه المواد العاصفة

عندما ضرب الإعصار فيثاي بعد ذلك بشهرين. استمر العديد في العيش في منازلهم المتضررة.[185] وقد سبب الإعصار فيثاي ما يصل إلى 32,000 حالة نزوح في الولايتين في ديسمبر. إضافة إلى ذلك، نجم عن إعصار جاجا نزوح 249,000 شخص في تاميل نادو وبودوتشيري في نوفمبر، كما دمر المنازل وسبل كسب العيش، معيقاً بذلك عودة الكثير من النازحين.[186]

من جهة أخرى، أسهم النزاع في الهند في حركة النزوح في العام 2018 رغم أنها أعداد لا تذكر مقارنة بالأعداد السابقة. وقد أدى القصف عبر الحدود إلى أكثر من 160,000 نازحاً في الجزء الهندي من كشمير.[187] في يناير تسببت النيران الكثيفة من القوات الباكستانية في تأثر 54,000 عندما هجر الناس القرى الحدودية، وأيضاً ما يصل إلى 100,000 من مقاطعات جامو وسامبا وكاثوا في مايو.[188] ورغم أن حدة القصف عبر الحدود والنزوح المترتب عليه زادت في السنوات الأخيرة، لكنها ظلت تعيد في الوقت عينه أنماطاً سابقة من التحركات قصيرة الأمد لكنها متكررة تعطل الحياة اليومية والتعليم وتقديم خدمات أساسية أخرى.[189]

إن الأحداث التي وقعت في العام 2018 بمثابة تذكير أن النزوح هو واقع يومي في الهند. كما أنه قادر على شل اقتصاد الدولة الناشئ إذا لم يتم تنفيذ الإجراءات التي تحد من مخاطر النزوح. لقد بذلت السلطات جهوداً جديرة بالثناء في تحسين أنظمة الإنذار المبكر وإدارة الكوارث، إلا أنها ما زالت تواجه تحديات فيما يخص منع الأزمات الإنسانية والاستجابة لها. وقد أظهر الاثنا عشر شهراً الأخيرة أنه يجب معالجة الفقر والهشاشة اللذين يعتبران المحركين الأساسيين للمخاطر. وقد يزداد حجم هذه التحديات مستقبلاً بالنظر إلى الأحداث المتكررة والحادة المتعلقة بالطقس، إضافة إلى التوتر المستمر عبر حدود الدولة المتنازع عليها مع باكستان.

الأمريكتين

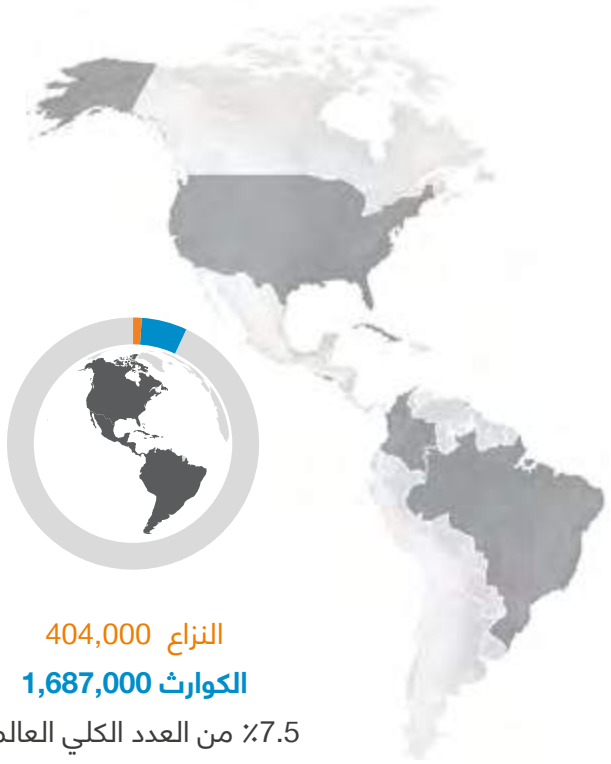

النزاع 404,000

الكوارث 1,687,000

7.5٪ من العدد الكلي العالمي

الدول الخمس الأكثر تسجيلاً لحالات النزوح الجديد (العنف، الصراع والكوارث)

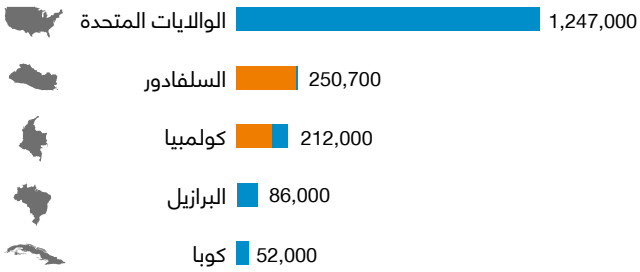

ضربت الكوارث المرتبطة بالطقس مرة أخرى عدة دول في الأمريكتين خلال 2018. كما واصلت النزاعات القائمة والعنف الجنائي والأزمات الاجتماعية والاقتصادية في دفع الناس للهرب. وقد تسببت الكوارث في غالبية حالات النزوح الجديدة في المنطقة، بحيث وصلت إلى حوالى 1.7 مليون حالة نزوح. علاوة على ذلك، سُجلت حوالي 404,000 حالة نزوح جديدة مرتبطة بالنزاع والعنف.

نجم عن الأعاصير والحرائق الهائلة نزوح ما يزيد عن 1.2 مليون حالة نزوح جديدة في الولايات المتحدة، وهو أعلى عدد حالات نزوح في المنطقة. ضرب إعصاران هائلان ولاية فلوريدا خلال العام، بينما تسبب الإعصار مايكل في 375,000 حالة نزوح في أكتوبر. كما أن الحرائق الهائلة غير المسبوقة والمدمرة أسفرت عن 354,000 حالة نزوح جديدة في كاليفورنيا، وذلك في النصف الثاني من العام، بما يعادل 30% من إجمالي عدد حالات النزوح الجديدة في الولايات المتحدة (انظر إلى الولايات المتحدة في دائرة الضوء، صفحة 42).

وقد حفزت المواجهات بين جماعات مسلحة مختلفة إضافة إلى التهديد والابتزاز في 145,000 حالة نزوح جديدة في كولومبيا في العام 2018، مما يشكل زيادة مقارنة بالأعوام السابقة. وقد وقعت الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) اتفاقية سلام عام 2016، لكن جيش الدولة ما زال غير قادر على تأمين المناطق التي كانت تحكمها العصابات سابقاً. وقد تم ملء هذا الفراغ في السلطة من طرف جماعات مسلحة أخرى تتنافس للسيطرة على الأراضي والتعدين الغير قانوني وزراعة المخدرات وطرق التهريب. وقد حدثت أغلب حالات النزوح الجديدة نتيجة الصراع بين مجموعتين صغيرتين من محاربي العصابات وهي جيش التحرير الوطني وجيش التحرير الشعبي.

كانت نورت دي سانتاندر هي المنطقة الأكثر تضرراً. وقد تم تسجيل حوالى 30,000 حالة نزوح جديدة، وهو أعلى رقم منذ عام 2002، إذ أنه يمثل 20% من الإجمالي الوطني للنزوح للعام الماضي. كما أن نورت دي سانتاندر تتشارك مع فنزويلا في الحدود من جهة. وتعتبر عاصمتها كوكوتا نقطة العبور الرئيسية للاجئين والمهاجرين الهاربين من الأزمة السياسية والاقتصادية في فنزويلا. (انظر إلى كولومبيا في دائرة الضوء صفحة44).

أيضاً تم تسجيل أكثر من 67,000 حالة نزوح جديدة مرتبطة بالكوارث في كولومبيا، حيث تسببت الفيضانات في منطقة أنتيوكيا الشمالية في أكثر من 26,000 حالة إخلاء في أبريل ومايو، وذلك نتيجة مشاكل في البناء في مجمع إتوانغو الكهرومائي، وهو أكبر مشروع تنموي وأحد أكثرها إثارة للجدل في كولومبيا. وقد انضافت هذه المشاكل الى مشكل ارتفاع منسوب المياه في المنبع لتثير المخاوف من احتمال انفجار السد.[190] من جهة أخرى، تسببت الأمطار الغزيرة في فيضان ضفاف النهر في منطقة بوتومايو الجنوبية، مما أدى إلى نزوح أكثر من 30,000 شخص في أغسطس.

وقد تم تسجيل حوالي ثلاثة ملايين شخص من الفارين من فنزويلا في الثمانية أشهر الماضية، إلا أن عدم رغبة الحكومة في الاعتراف بالحاجات الإنسانية المتنامية للسكان يؤدي إلى شح في المعلومات المؤكدة حول أي حالة من حالات النزوح.[191] ومع ذلك تظهر الأدلة وجود النزوح بصورة واضحة خاصة في اتجاه المناطق الحدودية، حيث يسعى الناس للحصول على الخدمات الأساسية بصورة أسهل في البلدات الحدودية في كولومبيا والبرازيل.[192] وقد تفاقمت أزمة فنزويلا بشكل كبير في عام 2018، حيث ازدادت حدة نقص الغذاء وتدهور تقديم الخدمات الأساسية بما فيها الكهرباء والرعاية الصحية.[193]

حافلة المدينة التي أحرقها أعضاء العصابة في أبوبا، 19 كيلومتراً من مدينة سان سالفادور، السلفادور.
صورة: شتر ستوك/ES جيمس

وقد تم تسجيل 420 حالة نزوح جديدة على الأقل مرتبطة بالنزاع والعنف في الأكوادور، حيث أجبر وجود المنشقين عن القوات الثورية المسلحة الكولومبية (فارك) ومجموعات تجارة المخدرات مثل عصابة سينالوا المكسيكية في مقاطعة إسمرالدز الناس على الهروب.[194] وتعتبر إسمرالدز موقع استراتيجي لتلك الجماعات لأنها تتشارك في الحدود براً وبحراً مع توماكو، وهي أكبر بلدية منتجة للكوكايين في كولومبيا.[195] وقد تم تنفيذ عمليات عسكرية مشتركة في كلا الجانبين من الحدود. ويظهر الوضع الناشئ أن إنتاج المخدرات والإتجار بها يبقى الباعث الرئيسي على النزاع وانعدام الاستقرار والنزوح في المنطقة.

من جهة أخرى، تسبب العنف المرتبط بتجارة المخدرات بنزوح 11,000 شخص على الأقل في المكسيك، حيث كانت تشياباس وجيريرو وميكوكان وواهكساكا وسينالوا من أكثر الولايات تضرراً. وتعتبر الأعداد المتوافرة حول النزوح والسياسات التي تعالج هذه المشكلة أبعد ما يكون عن الشمولية، إلا أن التعديل الذي أجري على قانون الضحايا العام في الدولة، ليضم النازحين تحت فئة المجموعات المهمشة، إضافة إلى اقتراح مجلس الشيوخ لسن قانون خاص بحماية النازحين في عام 2018 يعتبران خطوات إيجابية للأمام.[196]

كما شهدت المكسيك، 13,000 حالة نزوح جديدة ناجمة عن إعصار ويلا الذي سلك مساراً عبر ست ولايات بسرعة رياح تصل إلى 220 كيلومتر في الساعة وذلك في شهر نوفمبر. ويمكن عزو العديد من حالات النزوح للاخلاءات التي نظمتها السلطات كجزء من أنظمة إدارة مخاطر الكوارث المتطورة في البلاد.

وقد استمرت المستويات المرتفعة من العنف خاصة في المناطق الحضرية في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس التي تشكل معاً المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى في التسبب في النزوح. من جهة أخرى، تعاضدت عوامل مثل نشاط العصابات والعنف الهيكلي وانتشار عدم الأمان والاستخدام المفرط للقوة في الاستجابات الأمنية في الدول والفساد وثقافة الحصانة لتشكل دوافع للنزوح الداخلي والنزوح العابر للحدود في المنطقة.[197]

كما تم تسجيل 246,000 حالة نزوح جديدة مرتبطة بالنزاع والعنف في السلفادور و950 حالة في هندوراس. كما يظهر العنف المستمر في غواتيمالا وجود نزوح هناك أيضاً، لكن لا توجد بيانات كافية لتقدير عددها. وليس كل هذه الدول الثلاث تعترف بالنزوح المرتبط بالعنف، ناهيك عن جمع البيانات حول النزوح بشكل منتظم، مما يجعل الظاهرة غير مرئية. ومع ذلك، فإنه من الجلي أن العديد من النازحين قد فشلوا في إيجاد الأمن والسلامة في دولهم، مما دفعهم إلى التحرك بأعداد كبيرة عبر الحدود في المنطقة وخارجها.[198] تعتبر البيوت المتنقلة على عجلات والتي انتشرت في عام 2018 مثالاً على هذه النقطة.

الآفاق الحضرية

خضعت العديد من الدول في الأمريكتين لتحضر سريع على مدار الخمسين عاماً الأخيرة. واصطحب هذا التحضر تركيز النمو الاقتصادي في المدن الكبرى وحولها. وقد جذب النمو التجاري وتوافر فرص العمل المهاجرين الاقتصاديين من المناطق الريفية ومن المدن الثانوية والأقل نشاطاً اقتصادياً نحو العواصم والمراكز الحضرية الكبرى الأخرى.[199] ويميل النزوح الى اتباع نفس هذه الأنماط.[200] تضافرت هذه التدفقات مع النمو الديموغرافي الحضري الطبيعي ليجعل الأمريكتين أكثر المناطق تحضراً في العالم حيث يعيش حوالي 80% من سكانها في البلدات والمدن.[201]

وتتسم مراكز الأمريكتين الحضرية بتركز الثروات مع فئات معينة وبين مجموعات محددة، مما يخلق عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والمكانية، والتي من شأنها أن تسبب الفقر الحضري والتمييز والتهميش. ويعيش العديد من الفقراء بمن فيهم النازحين في مستوطنات تتوسع بصورة سريعة، ولكن بصورة غير مخططة وغير منظمة وتفتقر للخدمات في المناطق شبه الحضرية.[202]

تعتبر هذه القضية من بين أهم التحديات الحضرية في المنطقة. لقد زادت التنمية الحضرية سيئة التخطيط في الولايات المتحدة من مخاطر الكوارث في العديد من المدن، مما يدلل على أن الكوارث تؤثر بشكل غير متناسب على الأسر الفقيرة التي تعيش في المناطق المعرضة مما يدفعهم في الغالب الى النزوح.[203] كما تظهر التقديرات أن أكثر من 20% من سكان المناطق الحضرية في أمريكا اللاتينية يعيشون في مستوطنات غير منظمة ومحرومة. كما أن أغلب هذه المستوطنات مبنية في مناطق عرضة للمخاطر وغالباً غير آمنة.[204] هذا ما يؤدي إلى تعريض فقراء المناطق الحضرية على وجه الخصوص لخطر النزوح بسبب الكوارث والعنف الجنائي والإخلاء.

وتعتبر العديد من مدن المنطقة من بين أخطر المدن في العالم. لقد تم توثيق لحالات أفراد وعائلات أجبرت على الهرب من العنف المعمم والمستهدف الذي مارسته العصابات.[205] كما كان العنف الذي ارتكبته المجموعات الإجرامية المرتبطة بتجارة المخدرات في المكسيك سبباً في النزوح في العديد من المدن بما فيها سيوداد خواريز وكولياكان وتيجوانا.[206] وقد لوحظت تهديدات أمنية مباشرة وغير مباشرة من شأنها أن تبعث على النزوح داخل المدن، حيث ينتقل الناس من حي إلى آخر في مدينة سان سلفادور في دولة السلفادور، وميديلين في كولومبيا (انظر إلى ميديلين وسان سلفادور في دائرة الضوء، صفحة 81).[207] ومع ذلك، فإن حجم النزوح في المناطق الحضرية المرتبط بالعنف الإجرامي وديناميكاته لا يتم إدراك وجودها وفهمها في جميع انحاء المنطقة.

وقد قامت العديد من الدول بتنفيذ إجراءات ناجحة للحد من الفقر في المناطق الحضرية، تحديداً عبر تطوير المستوطنات الغير رسمية. وقد قامت العديد من المبادرات في البرازيل بدمج المكونات المادية والمعمارية مع الاجتماعية والتشاركية للتصدي للطرد القسري أو النزوح.[208] لقد استفاد مئات الآلاف من الفقراء القاطنين في المناطق الحضرية من مشاريع التجديد الحضري في كولومبيا والتي تجمع بين تحسين وسائل النقل والأمن والدعم الاجتماعي، بمن فيهم النازحين القاطنين في المناطق شبة الحضرية المهمشة.[209] من جهة أخرى، ساعدت مبادرات الحد من مخاطر الكوارث في تخفيف خطر النزوح في مدن مثل (سانتا في) في الأرجنتين ومونتيغوباي في جامايكا، وليما في البيرو.[210]

سوف تلعب المدن في الأمريكتين دوراً كبيراً في دعم الحلول الدائمة وتقليل خطر النزوح. كما سيكون من المهم وجود تخطيط حضري قوي يركز على تقليل المخاطر ومنع النزاع من أجل فهم أعمق لدوافع النزوح والعمل على الحد من آثاره.[211]

الولايات المتحدة

حرائق كاليفورنيا: التوسع الحضري وخطر النزوح

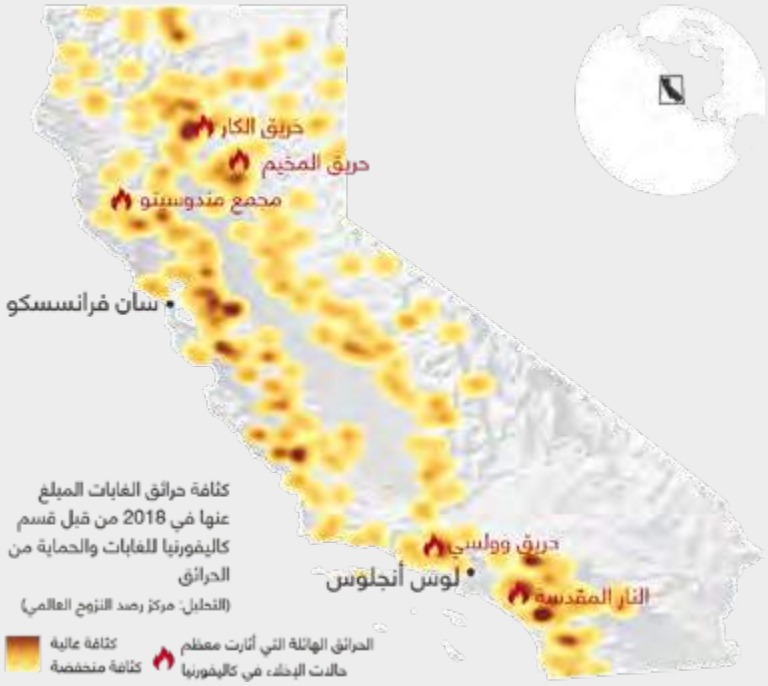

تتعرض ولاية كاليفورنيا الواقعة غرب الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير للحرائق. وقد أصبحت مواسم الحرائق أطول وأكثر تدميراً باجتماع التغير المناخي مع الهشاشة وزيادة تعرض الناس للمخاطر في السنوات الأخيرة. إن امتداد موسمي الحرائق بحيث يمتد الموسم الأول من شهر يونيو حتى سبتمبر، ويمتد الموسم الثاني من أكتوبر حتى أبريل، سوف يزيد من احتمال تحويل الحرائق إلى تهديد على مدار العام.[212] لقد تسببت فترات الجفاف الطويلة ودرجات الحرارة المرتفعة وشدة الرياح والإسراف في استخدام المياه لأغراض الزراعة في ضرر كبير على النظام البيئي المحلي، مما ترك الغابات جافة ومليئة بالأشجار الميتة.[213] إن زيادة المساكن في واجهة البراري الحضرية حيث تلتقي المساكن وتتداخل مع الغطاء النباتي في البراري يعني أيضاً أن هذه المساكن معرضة بصورة أكبر لخطر الحرائق، وهوما سيزيد بدوره من خطر النزوح.[214]

وفي النصف الثاني من عام 2018، تعرضت الولاية لموجة من حرائق الغابات تعد الأكثر فتكاً ودماراً في تاريخها. وقد تسببت هذه الحرائق في إحراق حوالي 355,000 هكتاراً من الأراضي، وهو ما يعادل أربعة أضعاف المتوسط السنوي للحرائق على مدار السنوات الخمس السابقة.[215] ويعتقد أن أكثر من 100 شخص لقوا حتفهم في هذه الحرائق. وقد تسببت 22 من حرائق الغابات في 354,000 حالة نزوح جديدة، ما يعادل 30% من العدد الإجمالي لحالات النزوح الذي تم تسجيله العام الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أجبرت حرائق كار وهولي ومجمع مندوسينو التي سميت على أسماء الأماكن التي اندلعت فيها 90,000 شخص على الإخلاء في شهري يوليو وأغسطس، كما تسببت حرائق وولزي وكامب في إخلاء 235,000 شخصاً آخرين في شهر نوفمبر.

تسبب حريق كامب وحده في مقتل 85 شخصاً، ونزوح 53,000 شخص على الأقل، وتدمير حوالي 14,000 منزلاً.[216] كما أحرقت النيران، 62,000 هكتاراً من الأراضي وتسببت في خسائر اقتصادية وسكنية تقدر بين 11 مليون دولار و13 مليون دولار. لم يكن حريق كامب هو الأكبر، حيث تسبب حريق مجمع موندسينو في اندلاع النيران في مساحة تعادل أربعة أضعاف حريق كامب. من جهة أخرى لم يكن حريق كامب مختلفاً في سرعة انتشاره، فقد انتشر حريق تابس عام 2017 بنفس السرعة. إن ما جعل حريق كامب مختلفاً، والأكثر فتكاً ودماراً هوما حدث في بلدة بارادايس الواقعة في مساره.[217]

بارادايس هي بلدة خلابة في مقاطعة بوتي الواقعة في سفوح سييرا نيفادا، وقد كانت نسبة كبيرة من منازلها تقع في واجهة البراري الحضرية، مما زاد من تعرض سكانها لحرائق الغابات.[218] وقد انتشرت النيران ودمرت معظم البلدة بعد اندلاع الحريق ببضع ساعات، مما تسبب في نزوح حوالي 30,000 شخص. هذا الحريق هو مثال على الحرائق الحضرية الهائلة، وهي ظاهرة حدثت آخر مرة قبل قرن، حيث انتقلت النيران من مبنى إلى آخر إلى أن أتت على كل شيء.[219]

لقد اشتملت التصاميم الحضرية والتطوير الحضري على مواد أفضل ومساحات أمان أكبر، وهي المساحات بين المباني والأعشاب أو الأشجار أو الشجيرات لمنع النيران من الانتشار بسرعة وذلك منذ حريق سان فرانسيسكو عام 1906. [220] ومع ذلك، بنيت الملايين من المنازل في المناطق غير المطورة على مشارف المدن والبلدات منذ التسعينيات. أدى هذا بدوره إلى زيادة التقارب بين البراري والمناطق الحضرية، كما أن بناء المنازل في هذه الأماكن أصبح شائعاً حيث ما يزال الناس ينتقلون للعيش في مثل هذه الأماكن للعيش أقرب إلى الطبيعة وتقليل تكاليف المعيشة.[221]

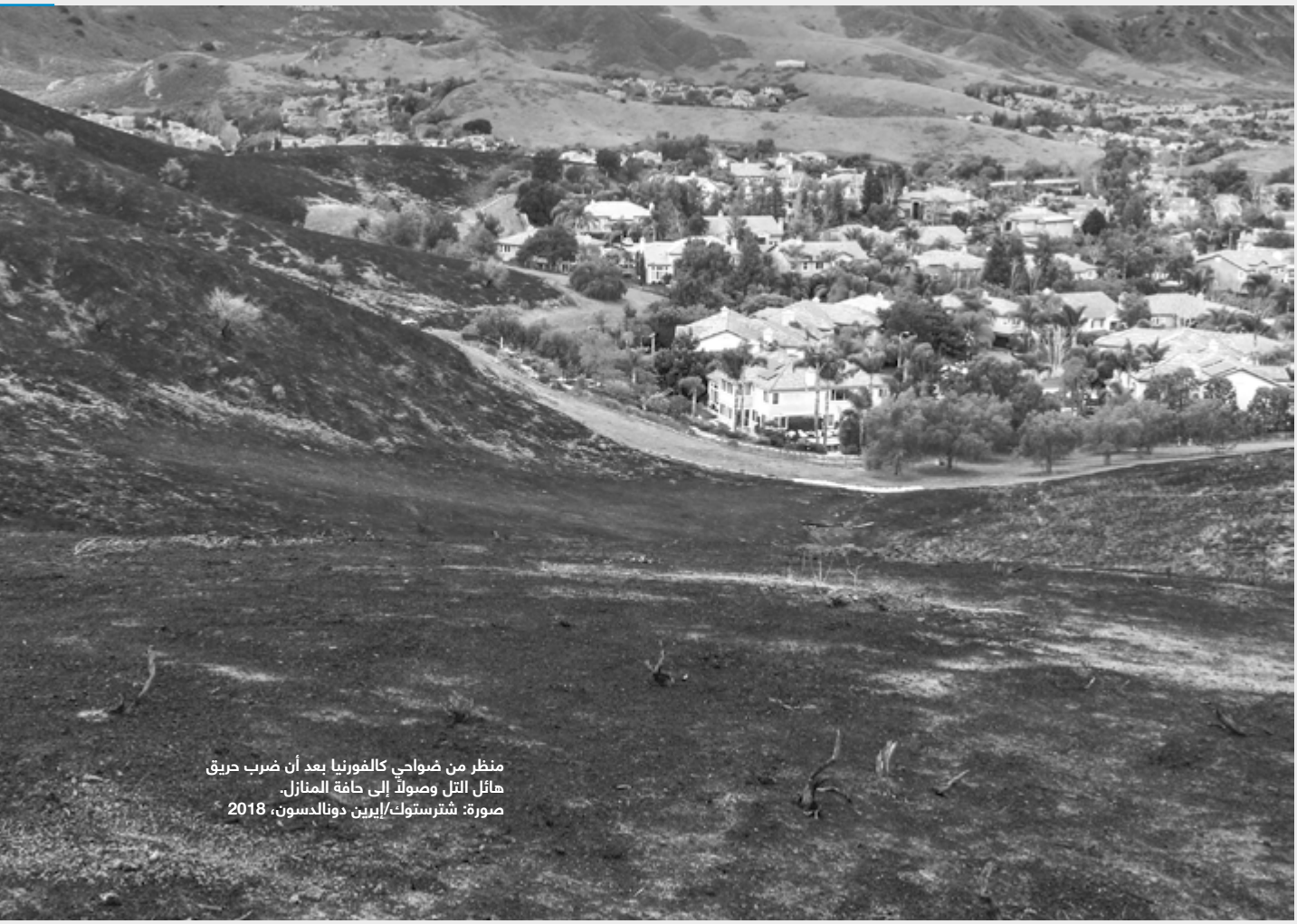

منظر من ضواحي كالفورنيا بعد أن ضرب حريق هائل التل وصولاً إلى حافة المنازل.
صورة: شترستوك/إيرين دونالدسون، 2018

يمكن منع الحرائق الهائلة في المناطق الحضرية مستقبلاً في حال تم بناء المنازل في واجهة البراري الحضرية باستخدام مواد مقاومة للحرائق والحرص على ترك مساحات أمان أكبر بين المنازل والبراري للإبطاء من انتشار النيران.[222] ويوصي مجلس كاليفورنيا للغابات والحماية من الحرائق ترك مساحة أمان ما بين 30 إلى 100 قدم، أي من 10 إلى 30 متراً، لكن هذه التوصية لم تقترن بإنفاذ الولاية لقوانين بشأن الملكية الخاصة، وبالتالي فإنه غالباً ما يتم تجاهل هذه الإرشادات.[223]

خلَّف حريق كامب آلاف من الناس مشردين دون منازل في منطقة تعاني أصلا ً من النقص في عدد المساكن. قامت الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ (FEMA) بتوزيع ملايين الدولارات لمساعدة أولئك الذين فقدوا منازلهم، إلا أن العديد من النازحين لازالوا يكافحون من أجل إيجاد مكان للسكن محلياً. وتشجع الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ (FEMA) الناس على البحث عن منازل في ساكرامنتو التي تبعد 135 كيلومتراً عن باراديس، أو أماكن أبعد من ذلك، لكن هذا من شأنه أن يفصل الناس عن سبل كسب عيشهم وشبكاتهم الاجتماعية.[224] ومن المحتم أن نقص المساكن المتاحة وبأسعار معقولة في المنطقة سيؤثر بصورة أكبر على ذوي الدخل الأقل.

يُظهر موسم حرائق الغابات في عام 2018 في كاليفورنيا كيف تضافر التغير المناخي مع التوسع الحضري لتكثيف الحرائق وتغيير أنماطها وتمديد فصولها. ويستمر متوسط درجات الحرارة في الارتفاع، والكثافة السكانية في واجهة البراري الحضرية في الازدياد، مما يعرض المزيد من الناس لخطر النزوح. وتعتبر كارثة بلدة باراديس مثالاً على ما قد يخبئه المستقبل في حال لم تقم السلطات بفرض تشريع للتخطيط الحضري وتعزيز الوقاية من الكوارث والاستجابة لها.[225]

في دائرة الضوء

كولومبيا

اجتماع أزمتا نزوح في نورتي دي سانتاندير

مما زاد من معدلات الجريمة والإجرام. انتهاكات حقوق الإنسان وتفاقم النقص في الأغذية وتدهور توفير السلع والخدمات.

اجتمعت أزمتا نزوح في كولومبيا في العام 2018. بدأت جذور الكارثة التي حازت على اهتمام كبير من وسائل الإعلام في دولة فنزويلا المجاورة، حيث يُعتقد أن أكثر من 3.4 مليون شخص فروا من البلاد هرباً من الانهيار الاقتصادي والتضخم المفرط، مما زاد من معدلات الجريمة وانتهاكات حقوق الإنسان وفاقم من نقص الغذاء وقلل من إمدادات السلع والخدمات.[226] استقبلت كولومبيا أكثر من نصف عدد اللاجئين والمهاجرين من فنزويلا. استمر بعضهم في رحلته إلى الإكوادور ودول أخرى في المنطقة،[227] إلا أن أكثر من مليون شخص بقوا في كولومبيا. كما عاد أيضاً ما بين 300,000 و500,000 كولومبي من فنزويلا منذ بداية الأزمة.[228]

صرفت هذه الأحداث اهتمام المجتمع الدولي وموارده عن أزمة النزوح المستمرة في كولومبيا. يخصص الكثير من مقدمي المساعدات في الوقت الحالي أقل من 30% من مواردهم لهذه القضية.[229] وقد ارتفع عدد حالات النزوح بسبب النزاع والعنف في العام 2018 بأكثر من 145,000 شخص[230] مقارنة بالعام السابق على الرغم من توقيع اتفاقية سلام بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) في العام 2016. بالإضافة إلى ذلك، يوجد 5.8 مليون نازح في كولومبيا بنهاية العام.

يظل الوضع في منطقة نورتي دي سانتاندير التي تقع على الحدود مع فنزويلا محل اهتمام خاص. سجلت حوالي 30,000 حالة نزوح جديدة متعلقة بالنزاع والعنف في عام 2018، وهو الرقم الأعلى منذ عام 2002.[231] وقد كانت كاتاتومبو أكثر المناطق تضرراً داخل هذه المنطقة. استعادت قوات جيش التحرير الوطني (ELN) وجيش التحرير الشعبي (EPL) كاتاتومبو بعد أن كانت تحت سيطرة قوات (فارك)، وهما مجموعتا حرب عصابات موجودتان في المنطقة منذ عقود. اشترك في القتال أيضاً مجموعات منشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) ومجموعات مسلحة أخرى.[232]

تصاعدت حدة الاشتباكات المسلحة بعد انهيار الاتفاقية بين المجموعات المسلحة لإدارة الأعمال الغير مشروعة ومن بينها تهريب المخدرات. لم تزدد زراعة الكوكايين فقط في كاتاتومبو بنسبة 145% بين عامي 2015 و2017، بل إن توسع تجارة المخدرات مقترنة بعودة العنف أدت إلى عدد متزايد من

الهجمات ضد المدنيين.[233] وقد اغتيل ما لا يقل عن 31 من قادة المجتمع في نورتي دي سانتاندير من أصل 172 تم اغتيالهم في جميع أنحاء البلاد في عام 2018.[234]

أدى القتال بين قوات جيش التحرير الوطني (ELN) وجيش التحرير الشعبي (EPL) في يناير ومارس إلى تقييد حركة حوالي 18,000 مدنياً أُعيقوا عن الوصول إلى السلع الأساسية وسبل كسب العيش والخدمات الصحية. كافحت المنظمات الإنسانية للوصول إلى هؤلاء المتضررين.[235] كما انقطع الأطفال عن الدراسة عندما علقت 80 مدرسة عملها بسبب العنف وانتشار الألغام الأرضية.[236]

إن التدفق المصاحب للفنزويليين يهدد سبل كسب العيش للنازحين وللمجتمعات المضيفة الفقيرة في هذه المنطقة. يبرز الوضع في العاصمة كوكوتا بعض التحديات المتعلقة بالتحركات الداخلية وعبر الحدود، فهي ليست مقصد للنازحين الفارين من النزاع والعنف في المناطق الريفية من المقاطعة فقط، بل هي أيضاً أكثر نقاط العبور نشاطاً بين فنزويلا وكولومبيا، وتستضيف من الفنزويليين أكثر من أي بلدية أخرى في البلاد. يعبر آلاف الأشخاص الحدود يومياً بحثاً عن الطعام والدواء والخدمات الأساسية،[237] كما تكافح المشافي ومقدمو الخدمات الاجتماعية الأخرى من أجل الوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان الآخذين في الزيادة، وبهذا اقتربت السلطات المحلية من مرحلة العجز.[238]

اللاجئون والمهاجرون الفينزوليون يعبرون جسر سيمون بوليفار، واحد من سبعة نقاط دخول قانونية على حدود كولمبيا-فينزويلا، أكبر نقطة دخول مع ما يزيد عن 30,000 شخص يعبرون إلى كولمبيا يومياً. صورة: مفوضية شؤون اللاجئين/سيغفرايد مويولا، يناير 2019

تعتبر معدلات البطالة في كوكوتا هي الأعلى في الدولة. وصل هذا المعدل إلى 15.8% بين سبتمبر ونوفمبر عام 2018، [239] كما أن لديها أعلى معدل من العمالة غير الرسمية بنسبة تزيد على 68% من القوى العاملة إذ زاد تدفق الفنزويليين من المنافسة على هذا النوع من العمل.[240] يوجد عدد قليل من البدائل، ويجد بعض النازحين صعوبة في الحصول على وظيفة.[241] إن اندماج الفنزويليين في القوى العاملة يعد تحدياً غير مسبوق لكولومبيا.[242]

أدى ذلك بدوره إلى ازدياد مشاعر الكراهية تجاه الفنزويليين. فقد تم توزيع منشورات تهديد في كوكوتا، وألقيت عبوات مولوتوف في الأماكن التي يعيشون فيها وتم السطو عليهم وابتزازهم.[243] وأدت قلة الفرص والبيئة المعادية إلى انتقال بعض الذين يعبرون الحدود باتجاه المدينة إلى التوجه مباشرة إلى مناطق أخرى في كولومبيا، أو حتى الانتقال بعيداً إلى الإكوادور أو بيرو أو تشيلي.[244] قدمت المنظمات الإنسانية الدولية والوكالات الحكومية والقطاع الخاص مبادرات لكبح كراهية الأجانب وإعادة تركيز الانتباه على الأولويات الحقيقية للمنطقة التي تواجه أزمة نزوح غير مسبوقة.[245]

تبنت الحكومة في بوجوتا نهجاً منفتحاً وداعماً في التعامل مع تدفق الفنزويليين الذين عبر، 770,000 شخص منهم إلى كولومبيا في عام 2018. وقد أقرت الحكومة بأن الكولومبيين قد تدفقوا في الماضي إلى فنزويلا من أجل فرص أفضل أو فراراً من النزاع والعنف. وهكذا فإنه على أساس المعاملة بالمثل، تم تسجيل أكثر من 574,000 فنزويلي رسمياً لدى كولومبيا في فبراير 2019، بينما 240,000 قيد التسجيل و218,000 ليس لديهم وضع قانوني.[246] إن دعم هؤلاء اللاجئين والمهاجرين هو أولوية حقيقية للمنطقة، لكن لا ينبغي أن يكون ذلك على حساب النازحين خصوصاً في الوقت الذي يعتبر فيه بناء السلام والمصالحة أولويات رئيسية في كولومبيا.

أوروبا
وآسيا الوسطى

النزاع 12,000

الكوارث 41,000

0.2% من العدد الكلي العالمي

الدول الخمس الأكثر تسجيلاً لحالات النزوح الجديد (النزاع، العنف والكوارث)

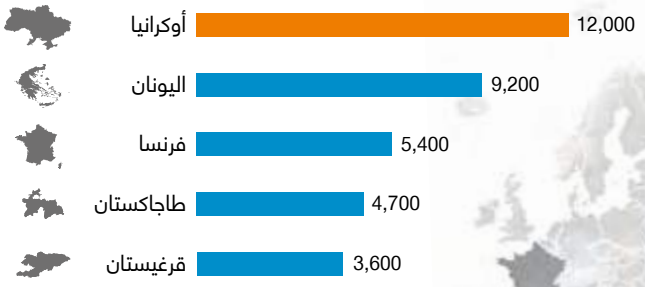

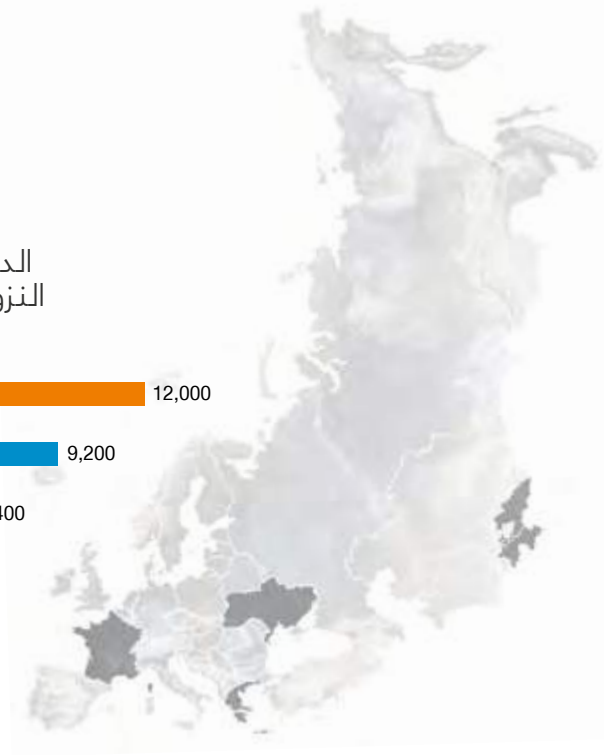

كل عام، تسجل أوروبا وآسيا الوسطى عدداً أقل من حالات النزوح الجديدة مقارنة بالمناطق الأخرى وبالتالي عدد أقل من الأشخاص الذين يعيشون في نزوح. ومع ذلك، تم تسجيل 53,000 حالة نزوح جديدة في عام 2018 منهم 41,000 بسبب الكوارث، وأكثر من 12,000 بسبب النزاعات. وقد عاش حوالي 2.9 مليون شخص في حالة نزوح بنهاية العام بسبب النزاعات القديمة التي لم تحل والخلافات الإقليمية في عدة بلدان.

يشمل الرقم الأخير 800,000 نازح داخلي في أوكرانيا، حيث دخل النزاع في البلاد عامه الخامس. سجلت حالات نزوح جديدة في أكتوبر عندما اضطر 12,000 شخص للإخلاء بعد انفجار مستودع للذخيرة شرق كييف، فيما تعتقد الحكومة أنه كان نتيجة عمل تخريبي. وقد استطاع الغالبية العودة إلى منازلهم بعد أسبوعين. كما سجلت حوالي 200 حالة نزوح جديدة في المستوطنات المقامة بطول خط التماس حيث تستمر خروقات وقف إطلاق النار كالقصف المدفعي.

في أذربيجان يعيش حوالي 344,000 شخص في حالة نزوح طويل الأمد نتيجة النزاع القائم مع أرمينيا على منطقة ناجورنو كاراباخ. وقد حقق 301,000 نازحاً آخراً تقدماً جزئياً للوصول إلى حلول مستدامة بفضل الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل نقلهم إلى مساكن مؤقتة. من جهة أخرى، يعيش في جورجيا، 293,000 شخص في حالة نزوح بسبب الخلاف الحدودي طويل الأمد في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. كما يواجه حوالي 228,000 شخصاً نفس الظروف في قبرص، وهم مستمرون في النزوح نتيجة للجمود بين تركيا وسلطات قبرص اليونانية حول وضع شمال الجزيرة. علاوة على ذلك، يعيش الكثير من النازحين في أوروبا حالة النزوح منذ 15 عاماً أو أكثر.

لا يوجد معلومات حديثة بشأن النزوح في تركيا، ولكن تسبب تجدد القتال بين الحكومة وحزب العمال الكردستاني (PKK) في عام 2015، والعمليات العسكرية التي تلت ذلك في نزوح مئات الآلاف في جنوب شرق البلاد. بدأت الحكومة في بناء منازل جديدة في المنطقة في عام 2018 كجزء من مشروع التجديد الحضري ولتعويض ضحايا النزاع. ويعتقد أنه تم بناء حوالي 25,000 منزل حتى اللحظة، إلا أنه من غير الواضح بعد من سيكون المستفيد من تلك المنازل. ويذكر أن بعض المنازل التي عرضت على النازحين كتعويض عن منازلهم تقع بعيداً عن مراكز المدن، مما يدفع بهم بعيداً عن أماكن كسب عيشهم وعلاقاتهم الإجتماعية.[248] وقد تم إخلاء العديد من الناس الذين بقوا في منازلهم في المناطق المتضررة بسبب النزاع مثل حي سور التاريخي في ديار بكر أيضاً وذلك من أجل إفساح المجال لمبادرات إحياء المنطقة.[249]

ساهمت طاجيكستان وقيرغيزستان وروسيا بنسبة هامة من حالات النزوح الجديدة الناجمة عن الكوارث في المنطقة. لقد تسببت الأمطار الغزيرة التي استمرت لأيام في فيضانات في مقاطعة خالتون جنوبي طاجيكستان في مايو، مما أدى إلى 5,400 حالة نزوح جديدة، إضافة إلى الإضرار بالمنازل والطرق والجسور والأراضي الزراعية.[250] كما تسببت انهيارات التربة في منطقة جلال أباد في قيرغيزستان في حوالي 4،700 حالة نزوح جديدة في أبريل. وتسببت الفيضانات في 1,500 حالة نزوح أخرى في جمهوريات ألطاي وتوفا وخقاسيا في الاتحاد الروسي في شهر مارس.

من جهة أخرى، تسببت العواصف والفيضانات في 5,400 حالة نزوح جديدة على الأقل في فرنسا، ويشمل ذلك 1,500 حالة في منطقة لي دوفرانس حول باريس عندما فاض نهر السين في يناير.[251] بينما أدى فيضان نهري في حوض بياف في إيطاليا إلى حوالي 1,300 حالة نزوح جديدة في أكتوبر. وأجبرت السيول والعواصف عدد مماثل على ترك بيوتهم في اليونان في نهاية سبتمبر عندما ضربت عاصفة جزيرة إيفيا وشبه جزيرة بيلوبونيز جنوبي البلاد.

أدى الشتاء القصير والربيع الدافئ ودرجات الحرارة القياسية والأمطار تحت المعدل العام في الصيف إلى واحد من أكثر مواسم حرائق الغابات سوءاً في أوروبا في السنوات الأخيرة.[252] فقد تدمر حوالي 3,000 منزل في منطقة أتيكا في اليونان في يوليو مما تسبب بأكثر من 7,000 حالة نزوح جديدة.[253] كما نجم عن حرائق الغابات في منطقة فالنسيا في أسبانيا 2,600 حالة نزوح جديدة في شهر أغسطس.

أقر البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا خططاً في ديسمبر 2018 لتحسين إدارة الإتحاد الأوروبي لمخاطر الكوارث. سوف يكون النظام الذي يعرف باسم (rescEU) احتياطي من ضمن قدرات الحماية المدنية لدعم الإستجابة الوطنية لآثار المخاطر الطبيعية والأوبئة. كما ستتشارك الدول الأعضاء أيضاً في خطط وقاية وجاهزية محلية لتحديد ومواجهة الثغرات المحتملة.[254]

الآفاق الحضرية

تعتبر أوروبا وجنوب آسيا واحدة من أكثر المناطق تحضراً في العالم حيث يعيش 72% من سكانها في مدن وبلدات.[255] ولكونها منطقة متنوعة، فإن دوافع النزوح في المناطق الحضرية وآثاره تختلف داخلها تبعاً للمنطقة كما هو الحال في سياقات أخرى، مما يجعل من التعميم أمراً صعباً. تختلف الطريقة التي تستجيب بها السلطات الوطنية والمحلية لهذه الظاهرة بشكل كبير من إسبانيا إلى أوزبكستان.

يأتي معظم النازحين في أوكرانيا من خلفيات حضرية، وعلى الأخص مدينة دونتسك وهورليفكا وكراماتورسك ولوهانسك وسلوفيانسك.[256] كانت المراكز الحضرية في البلاد ومنها العاصمة كييف مقصداً هاماً للفارين من النزاع.[257] كما تقدم المدن والبلدات الأوكرانية وصولاً أفضل للخدمات، ويوجد بها فرص أكبر لكسب العيش مقارنة بالمناطق الريفية. وقد تمكن الكثير من النازحين من بناء حياتهم في بيئتهم الحضرية الجديدة.[258]

من جهة أخرى، يشكل الإسكان والأرض وحقوق الملكية تحديات، حيث تفتقر أوكرانيا إلى آلية محددة لمعالجة الدعاوى الخاصة بالممتلكات المتأثرة بالنزاع[259] كما أن التشريع الأوكراني لا يعتبر النازحين من الفئات التي تستحق الحصول على إسكان اجتماعي. وقد بذلت السلطات المحلية في باخماتش وكراماتورسك وسلوفيانسك جهوداً لمعالجة بعض هذه المسائل بدعم من المجتمع الإنساني الدولي.[260]

كما عملت الحكومات المحلية والوكالات الدولية معاً لمعالجة النزوح في كوسوفو. حيث تم وضع سياسات لمساعدة البلديات في دعم عودة مستدامة للنازحين بسبب النزاع الذي دار في الفترة ما بين عام 1998 إلى عام 2004. يدعو قانون "عودة النازحين والحلول الدائمة في كوسوفو" على سبيل المثال إلى خطط إجرائية للبلديات لمعالجة هذه المسألة، مع التأكيد على أهمية الدمج الاجتماعي والاقتصادي للنازحين وفقاً لمهاراتهم ونوعهم وعمرهم وإعاقاتهم.[261] كما يهدف النظام أيضاً إلى تحسين التعاون بين السلطات الوطنية والمحلية كي تكون ظروف العودة في جميع أنحاء الإقليم في نفس المستوى.[262]

ومع ذلك، يواجه النازحون التهميش وعدم المساواة في الوصول إلى الخدمات الأساسية في أجزاء كثيرة من هذا الإقليم. كما يتلقى الكثير من النازحين في بلاد ما بعد الحقبة السوفيتية خدمات أقل جودة من تلك التي تتلقاها المجتمعات المضيفة خاصة في مجال الرعاية الصحية.[263] تبقى ديناميات النزوح في المناطق الحضرية في بلدان آسيا الوسطى غير مفهومة بشكل جيد، إلا أن الأدلة تشير إلى أن التجديد الحضري ومشاريع تجميل المدن سببا نزوحا في مدن مثل عشق أباد في تركمانستان ودوشانبي في طاجيكستان وطشقند في أوزبكستان.[264]

وقد دعا مجلس أوروبا في عام 2018 إلى ضرورة تبني الدول والهيئات الإقليمية لإجراءات متجددة من أجل معالجة النزوح في المنطقة.[265] ومن بين توصياته الكثيرة، أكد مجلس أوروبا على أهمية معالجة حقوق السكن والأراضي وممتلكات النازحين، وتقديم المساعدة الإنسانية لأولئك الذين يعيشون في حالة نزوح ممتد. سوف يكون الدور المحوري المنوط بالسلطات المحلية والمدن في تقديم الحلول هو تنفيذ هذه الالتزامات الوطنية والإقليمية.

الأشخاص الذين يعيشون حالة نزوح ناجم عن النزاع والعنف

كان هناك ما يقدر بحوالي 41.3 مليون شخص يعيشون في حالة نزوح نتيجة للنزاع والعنف في 55 دولة بنهاية العام 2018، بزيادة حوالي 1.4 مليون شخص عن العام السابق. ويعيش حوالي 70% منهم في عشر دول فقط (انظر الشكل رقم 7).

شهدت إثيوبيا والصومال وأفغانستان واليمن ونيجيريا والكاميرون أعداداً متزايدة من النازحين، بينما قل عدد النازحين في نهاية العام في دول مثل سوريا والعراق والهند وميانمار، بيد أنها ما زالت من بين الدول الأعلى نزوحاً في العالم.

إن النزوح الناجم عن النزاع والعنف مركز بشكل كبير كما يظهر في الشكل 7 و8، خصوصاً في دول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي هي اليوم في خضم أزمة ممتدة.

هذه تقديرات متحفظة ينبغي التعامل معها بحرص. كما يواجه كل بلد أو منظمة تقدم تقاريرها حول أعداد النازحين في نهاية العام عدداً من التحديات والقيود المتعلقة بتجميع أعداد النازحين. تشمل هذه التحديات والقيود منهجيات غير متسقة لجمع وتحليل ومشاركة البيانات، والتقارير المتحيزة والاعتبارات السياسية، ومجموعات البيانات المتقادمة.

تظهر بيانات عام 2018 عدم قدرة الملايين من النازحين حول العالم على تحقيق حلول مستدامة كما في السنوات السابقة. ولا تكمن أهمية هذه البيانات في كونها تذكرنا فقط بوجود النازحين، ولكن أيضاً بفشلنا مجتمعين في معالجة ورطتهم.

الشكل رقم 7: الدول العشر التي بها أكبر عدد من النازحين بسبب النزاع والعنف حتى نهاية 2018.

41.3 مليون

الأشخاص الذين يعيشون في حالة نزوح بسبب النزاع و العنف في 55 دولة وأرض حتى 31 ديسمبر 2018

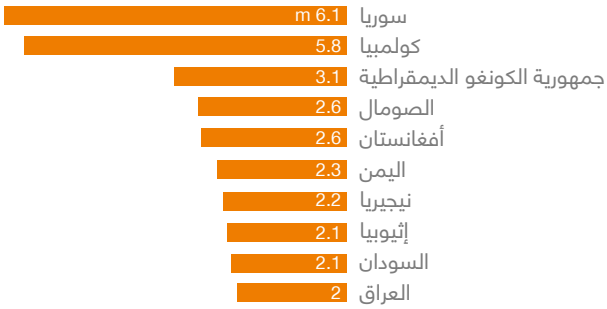

الأشخاص الذين نزحوا بسبب الصراع والعنف حتى 31 ديسمبر 2018

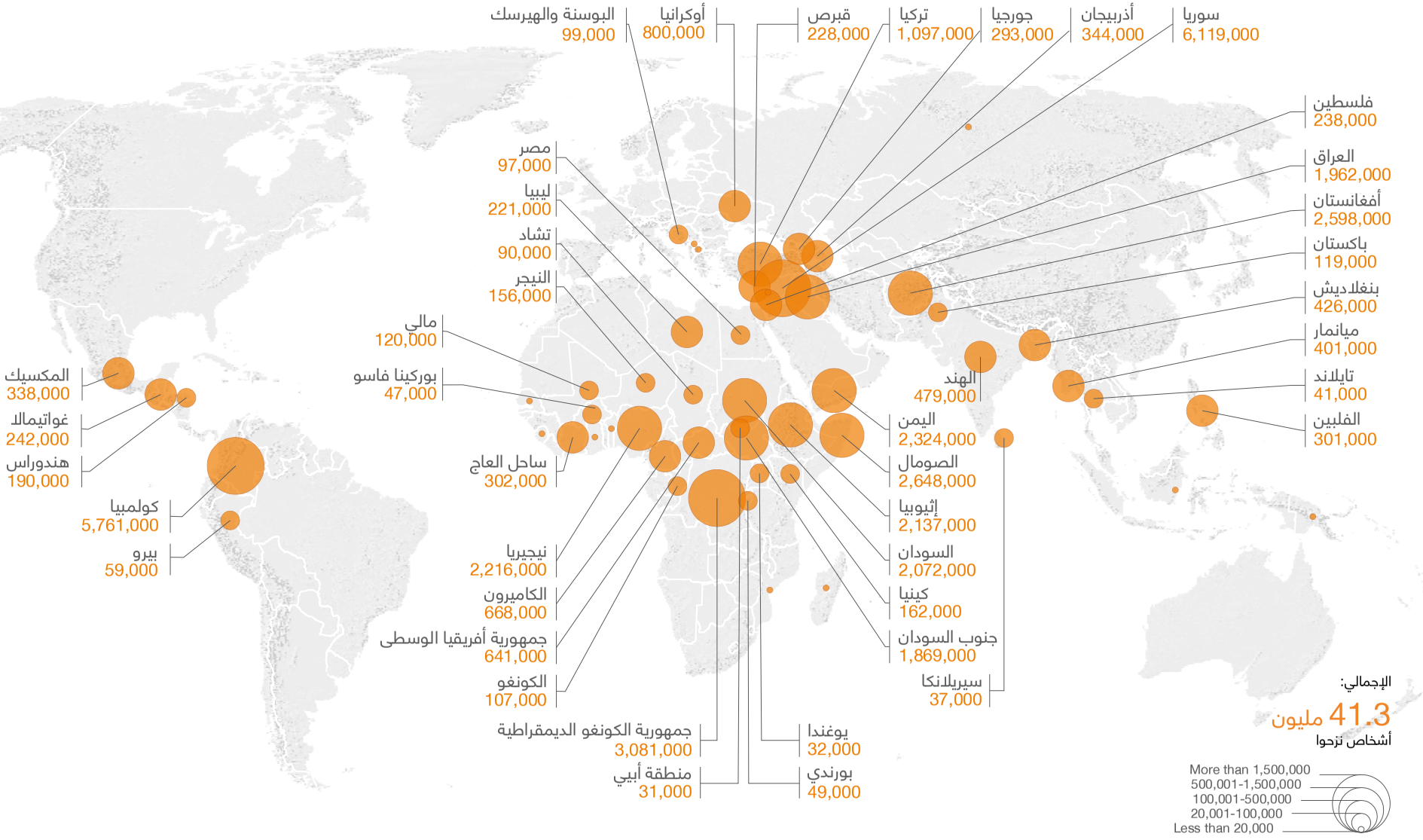

يظهر اسم الدولة والرقم فقط عندما تتجاوز القيمة 20,000 شخص نازح. الحدود،
الأسماء والتسميات المستخدمة في الخريطة لا تعني المصادقة أو القبول الرسميين من قبل مركز رصد النزوح العالمي.

الشكل رقم 8: الأشخاص الذين نزحوا بسبب الصراع والعنف حتى 31 ديسمبر 2018

تقييم التقدم صوب حلول مستدامة

لم يدخل في تقديراتنا لعدد النازحين حول العالم في نهاية العام الأشخاص الذين حققوا بعض التقدم تجاه حلول مستدامة. فلو قمنا بذلك، لخاطرنا بتضخيم العدد من ناحية وبالعد المزدوج للأشخاص الذين نزحوا لأكثر من مرة من ناحية أخرى، وذلك لأن معظم بيانات النزوح لا تتبع مسار أو ظروف النازحين أو منازلهم بمرور الوقت، كما أنها لا تميز بين النزوح الجديد والنزوح المتكرر. فعلى سبيل المثال، لا تتوفر لدينا معلومات عن النازحين بمجرد عودتهم إلى موطنهم الأصلي أو مغادرتهم معسكر اللجوء بنية العودة. وإذا قدر لهؤلاء النازحين أن يعاودوا النزوح، وتم عدهم مرة أخرى، سينتهي بنا الأمر وقد أضفناهم إلى عدد النازحين مرتين.

لقد قمنا بتطوير مقاييس إضافية تسمح لنا بتسليط الضوء على ظروف هذه الفئة من النازحين بدلاً من الاستمرار في إضافتهم إلى التعداد العالمي. كما أكدنا على حاجة الحكومات ومزودي البيانات لحصر عدد وظروف الأشخاص الذين تم الإبلاغ عن عودتهم أو توصلهم إلى حلول مستدامة (أنظر جدول 3 صفحة رقم 123). من المهم عدم السماح للناس الذين ما زالوا في قمة ضعفهم أن يسقطوا من حساباتنا.

العدد الكلي للنازحين: تقدم الخريطة المعروضة في الصفحة السابقة أفضل تقدير لعدد الأشخاص النازحين بسبب النزاع والعنف من مركز رصد النزوح الداخلي اعتباراً من 31 ديسمبر 2018. وهي تشتمل على مدى واسع من الحالات في 55 دولة، كل منها تمثل حالة متفردة. يضم العدد الإجمالي الأشخاص الذين نزحوا لفترات مختلفة الطول الى حد كبير، والذين يواجهون طيفاً متنوعاً من التحديات في سعيهم للوصول إلى حلول مستدامة فيما يتعلق بنزوحهم. وفي حال تحقق مركز رصد النزوح الداخلي من أن من عاد من النازحين أو اللاجئين ما زالوا بالفعل يعيشون في حالة نزوح، يتم إدراجهم في الرقم العالمي.

كان هذا هو الحال بالنسبة إلى 9,000 عائد في العراق، الذين كانوا يعيشون في ملاجئ جماعية أوفي مخيمات نزوح أو مع عائلات مضيفة على الرغم من عودتهم إلى مناطقهم الأصلية. وعلى هذا النحو، فإنهم ما زالوا نازحين حسب تعريف مركز رصد النزوح الداخلي. ويقوم المركز بإدراجهم في العدد الإجمالي هم وعدد من المجموعات الأخرى ممن يعتبرهم مركز رصد النزوح الداخلي نازحين، ولكن لم يعد مزودو البيانات يعتبرونهم نازحين.

عدد النازحين الذين تم التبليغ عن عودتهم، أو إعادة توطينهم، أو اندماجهم في المجتمعات المحلية، ولكنهم ما زالوا يعانون من ضعف نتيجة وضع النزوح الذي يعيشون فيه: في بعض الحالات، تقدم مصادر مركز رصد النزوح الداخلي دليلاً على أن أولئك الذين عادوا أو أعادوا الاستقرار أو اندمجوا في المجتمعات المحلية ما زالوا يواجهون مخاطر تتعلق بحالة النزوح. ولهذا اعتبرنا أن هذه التحركات هي حلول جزئية.

وقد تم الإبلاغ عن عودة 86,000 شخص إلى منازلهم في شمال شرق نيجيريا على سبيل المثال. وتفيد المعلومات المتوفرة عن ظروف سكنهم بأنهم قد عادوا إلى منازل متضررة أو مدمرة أو أنهم يعيشون في مبانٍ مؤقتة في مناطقهم الأصلية. كما ذكرت التقارير أن حوالي 1.5 مليون شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد عادوا، ولكن كان يوجد دليل قوي على أن حالتهم ليست مستدامة نظراً للمستويات العالية من انعدام الأمان. وقد اعتبر مركز رصد النزوح هذا الشكل من العودة حلاً جزئياً في كلتا الحالتين.

عدد النازحين الذين أبلغ عن عودتهم، أو إعادة توطينهم، أو اندماجهم في المجتمعات المحلية، دون القدرة على التحقق من ذلك: في حالات أخرى، وفرت مصادر مركز رصد النزوح الداخلي معلومات حول الأشخاص الذين قاموا بمغادرة ملجأ أو معسكر أو مركز لجوء أو المجتمع المضيف فقط بنية معلنة للعودة إلى الموطن الأصلي في بعض الأحيان، بدون أن تتوفر أي معلومات إضافية عما سيحدث لهم لاحقاً أو الظروف التي سوف يواجهونها بعد المغادرة. إن وصف هذه الظروف بأنها حلول مستدامة سوف يكون مضللاً وغير متوافق مع المبادئ الإرشادية التي تنص بشكل واضح بأن النازحين الذين لازالوا يواجهون المخاطر والهشاشة الناجمة عن النزوح يجب أن يستمر تصنيفهم كنازحين.

وفي بوروندي على سبيل المثال، انخفض العدد الكلي للنازحين الوارد في تقارير المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بحوالي 25,000 شخص بين عامي 2017 و2018 بسبب تحسن الوضع الأمني. صنف مركز رصد النزوح الداخلي هذا التغير على أنه حل لم يتم التأكد منه، بسبب عدم توفر أي معلومات إضافية حول هؤلاء الناس. أما في جنوب السودان، تحدثت تقارير صادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) ووسائل الإعلام المحلية عن عودة 12,000 نازح. وقد اعتبر مركز رصد النزوح الداخلي هذه العودة حل غير مؤكد لأنه لم يستطع الحصول على معلومات حول الظروف التي عاد إليها هؤلاء النازحون.

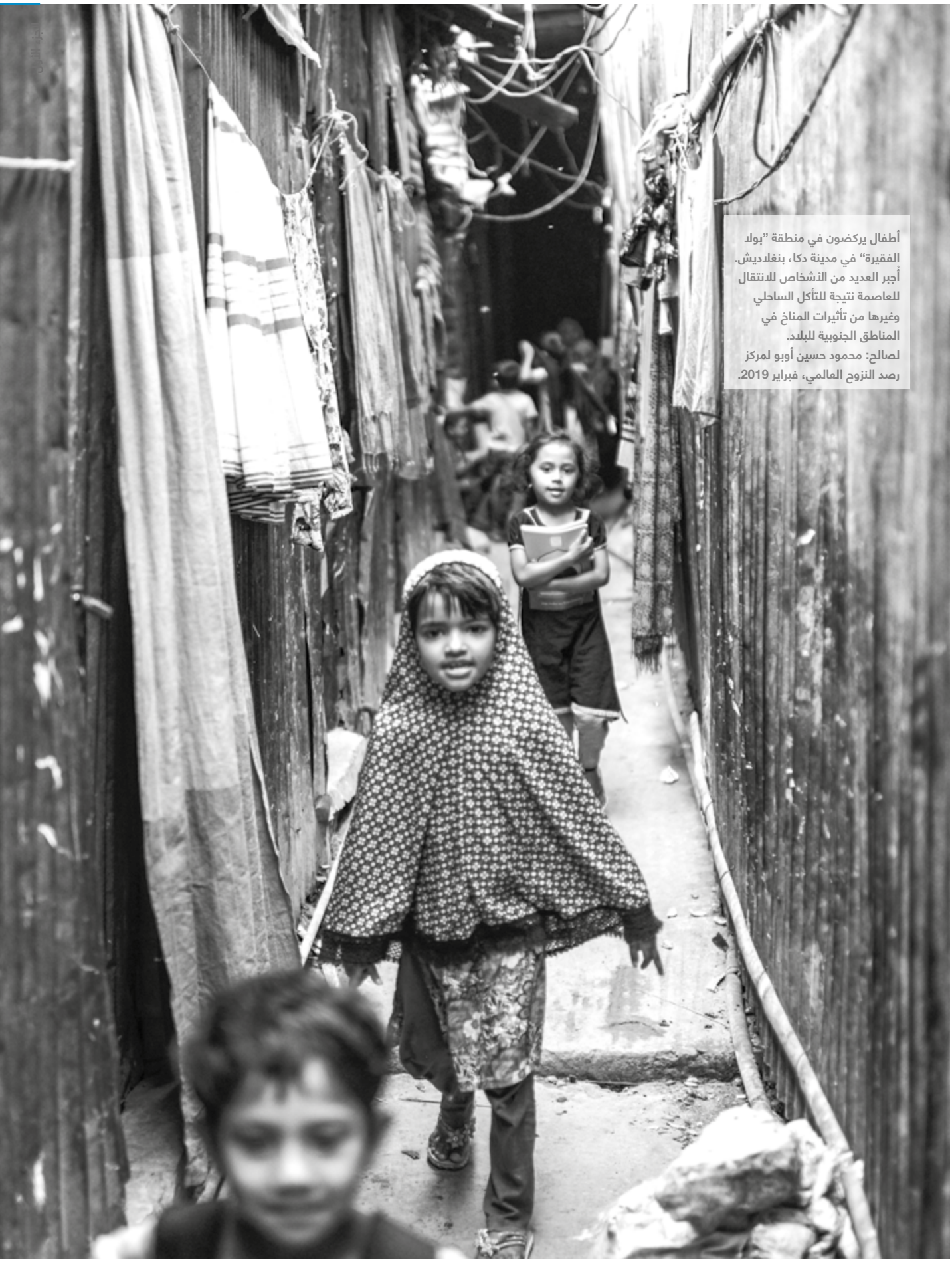

أطفال يركضون في منطقة "بولا الفقيرة" في مدينة دكا، بنغلاديش. أُجبر العديد من الأشخاص للانتقال للعاصمة نتيجة للتأكل الساحلي وغيرها من تأثيرات المناخ في المناطق الجنوبية للبلاد.
لصالح: محمود حسين أوبو لمركز رصد النزوح العالمي، فبراير 2019.

لماذا تعتبر بيانات النزوح الداخلي مهمة؟

لقد أصبح من الضروري أن تمتلك جميع الأطراف الفاعلة التي تتعامل مع النزوح الداخلي بيانات وأدلة شاملة ودقيقة في الوقت الذي يستمر فيه عدد النازحين داخلياً حول العالم في الارتفاع، والذي أصبحت فيه الأزمات طويلة وممتدة بشكل متزايد. يتوفر لدينا الآن إدراك جيد لأعداد النازحين داخلياً من بلد لآخر، ولكن يبقى الكثير مجهولاً حول حجم هذه الظاهرة وأنماطها وآثارها ودوافعها، خاصة في المناطق الحضرية. ويوجد عدد من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة حول مدى قدرة النازحين داخلياً على تحقيق حلول مستدامة.

هناك الكثير من الأسباب الجيدة للاستثمار في البيانات والأدلة ذات الجودة العالية، فهي تساعد على تحديد أولويات الاستثمار في الموارد، والإعلام حول البرمجة وصنع السياسات والمناصرة. كما تؤسس لفهم أفضل للنزوح الداخلي، الذي من شأنه أن يساعد على التنبؤ حول التوجهات ووضعها في السياق، وهذا بدوره يوجه استجابة أفضل واستعداد وتخطيط الأمد للطوارئ. كما أنها تسلط الضوء على تكاليف هذه الظاهرة وآثارها على الأفراد والمجتمعات والدول، والتي تساعد على الحد من المخاطر وتعزيز مساءلة الحكومات والأطراف الأخرى تجاه الأشخاص العرضة للنزوح.

كما يمكن للبيانات المحسنة والأدلة أن تدحض الافتراضات والمعتقدات التقليدية حول طبيعة أزمات النزوح، بما فيها النزوح في المناطق الحضرية والتي لا تزال غير مفهومة جيداً. إن وجود بيانات أساسية موثوقة وأدلة على المستويين الوطني والدولي يعتبر شرطاً مسبقاً لقياس مدى نجاح الجهود المبذولة لحماية ودعم النازحين داخلياً ومساعدتهم في تحقيق حلول مستدامة. كما أن استخدام البيانات لفهم الظاهرة على مدار الزمن بما في ذلك خطر النزوح هو أساسي من أجل تحقيق غايات التنمية المستدامة ومراقبة التطور حتى النهاية.

يجب أن تغطي بيانات النزوح المسببات والدوافع والأنماط والآثار المترتبة على النزوح بجميع أشكاله بغض النظر عن حجمه، بما في ذلك مدة النزوح وحدته، وذلك لكي يتم اعتبار هذه البيانات شاملة وقوية. كما أنه من المهم أن يتم تسجيل هذه البيانات باستخدام منهجيات تقوم بتتبع تدفق السكان وفقاً للأحداث، دون استخدام الحد الأدنى من الإمكانات لجمعها وتحليلها، وذلك لكي يتم فهم الكوارث صغيرة الحجم والتمييز بينها والأحداث الكبرى التي تسبب النزوح الهائل.

كما يجب تصنيف البيانات حسب خصائصها الجغرافية والديموغرافية والزمنية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تغطي أيضاً المجتمعات المضيفة، وذلك لضمان تحديد الفئات الهشة وعدم إهمال أي شخص.

لقد تم تحقيق تطورات هامة تشمل تطوير واستخدام تقنيات ومنهجيات مبتكرة، والتي سيتم مناقشتها لاحقاً. من جهة أخرى، يجب تعزيز الشراكة على المستويين القومي والدولي، وتحسين قدرة الوكالات الحكومية على تسجيل بيانات النزوح. كما سيساعد التعاون الأكبر على استكشاف الإمكانات الغير مستغلة للبيانات لإنشاء أدلة ورؤى حول الصورة الكاملة للتحركات البشرية، وارتباطها بالتحديات والفرص التنموية.

سوف تساعد الإرادة السياسية والموارد الملائمة والقدرات المناسبة والصورة الواضحة والشاملة لمدى حدة وحجم النزوح الداخلي العاملين على معالجة هذه الظاهرة، عبر تمكينهم من اتخاذ الإجراءات المناسبة للتخفيف من مخاطر النزوح مستقبلاً. كما أنها ستساعد المانحين والمجتمع الإنساني والتنموي عبر تحديد أولويات إنفاقهم، والحكومة على المستويين الوطني والمحلي على اتخاذ القرارات المرتكزة على الأدلة.

الجزء الثاني

بيانات النزوح الداخلي: من التحديات إلى الفرص

يتلقى النازحون للمساعدات بموقع التوزيع، منطقة غيديو، إثيوبيا. صورة: المنظمة الدولية للهجرة/أوليفيا هيدون، سبتمبر 2018

التنسيق والتعاون: منظومة بيانات النزوح الداخلي:

من يستخدم بيانات النزوح الداخلي ولأي غرض؟

تقوم مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة ذوي الأدوار المتنوعة بإنتاج بيانات النزوح الداخلي ونشرها لأسباب مختلفة، ومنهم الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الغير حكومية والمؤسسات البحثية. تركز بعض هذه الجهات على جمع البيانات، بينما تدعم جهات أخرى مشاركة هذه البيانات أو تحليلها، وتجمع بعض الجهات بين هذه الوظائف.

يتم جمع بيانات النزوح الداخلي أو تحليلها غالباً كجزء من عمليات أوسع. أو يمكن استقرائها من تقارير تركز بشكل أساسي على قضايا أخرى مثل الإسكان أو الحماية، وهي لا تغطي عادة النطاق الكامل لأزمات النزوح. ويعود سبب ذلك إما للقيود على حرية الوصول أو نقص التمويل أو قضايا أمنية أو عوامل أخرى. كما أن البيانات المجموعة لا يتم الإعلان عنها لزيادة الشفافية والمساءلة.

يمكن تقسيم مستخدمي البيانات على المستوى المحلي والقومي والإقليمي والدولي إلى الفئات الواسعة التالية:

- تستخدم الحكومات والمانحون وصناع السياسات المؤسسية البيانات لوضع القوانين والسياسات، وتحديد مواطن استثمار الموارد للوقاية والتخطيط والاستجابة وتتبع مسار التقدم على مدار الزمن.
- تستخدم الأطراف الفاعلة التشغيلية (وتضم أطراف التنسيق) البيانات لتوجيه الردود حول أزمات النزوح الداخلي، وجمع الأرقام وتجميعها، والمساعدة في مراقبة الاتجاهات وتحديد المخاطر من أجل توجيه البرمجة المستقبلية.
- يمكن أن يستخدم النازحون الأدلة لتوجيه اتخاذ قراراتهم، والمطالبة بتقديم أفضل للخدمات، وتقديم حلول جامعة والمطالبة باحترام حقوقهم المدنية والإنسانية والسياسية.
- تستخدم الهيئات البحثية البيانات لتحليل اتجاهات النزوح وأنماطه وآثاره، إضافة إلى مقارنة وجمع الأرقام، وتكوين فهم للجوانب المستجدة أو الغير مكتشفة للنزوح الداخلي.
- تستخدم مؤسسات المجتمع المدني البيانات لرفع الوعي، والمطالبة بتغييرات سياسية وتوزيع الموارد وبرمجة أكثر فاعلية.
- تستخدم المبادرات التقنية البيانات للتعرف على طرق أفضل للتقليل من النزوح وفهم آثاره.
- يستخدم الإعلام البيانات والأدلة في التقارير وإعلام العامة.

كما أن الوظائف الرئيسية التي تؤديها جهات مختلفة على الصعيد القومي والعالمي في منظومة البيانات مبينة أدناه. يتخصص البعض في وظائف محددة، لكن يشارك العديد في عدد من هذه الوظائف (انظر الشكل 9)

- جمع البيانات الأولية: وهذه هي العملية التي تقوم بها الجهات المعنية بجمع بيانات محددة حول النزوح الداخلي والكثافة السكانية المتأثرة بالأزمات، وذلك عبر استخدام منهجيات تتضمن إجراء مقابلات مع المصادر الأساسية والدراسات الاستقصائية وأشكال مختلفة من التسجيل.
- تجميع البيانات: بمجرد أن يتم جمع البيانات الأولية، يتم دمجها مع البيانات الأخرى لتسهيل التحليل، سواء كان لأغراض جغرافية أو قطاعية أو زمنية أو موضوعية.
- تحليل البيانات: عند جمع البيانات و/ أو تجميعها، يتم تقييمها وفحصها لتوجيه ودعم صناع السياسات، ومعرفة القرارات التشغيلية والتقارير والبحث.
- مستودعات البيانات: وهي منصات تخزين تقوم باستضافة البيانات والحفاظ عليها وفقاً لفئات محددة، والتي تستخدم لتسهيل التحليل والتقارير والبحوث.
- التنسيق: وهي عملية الجمع بين عمل الأطراف الفاعلة المختلفة التي تقوم بجمع البيانات وتجميعها لمشاركة المعلومات، وتوحيد جهودها متى ما كان مناسباً.

- البحث: وهو استخدام البيانات الأولية أو المجمعة لإجراء دراسات نوعية وكمية تستكشف تساؤلات معينة وتجيب عن أسئلة محددة.

- الدعم الفني وبناء القدرات: ويعني تزويد الحكومات والجهات المعنية الأخرى بالنصائح المتخصصة والتدريب وذلك لبناء أو تعزيز قدراتهم في جوانب كالتنميط ومنهجيات جمع البيانات الأخرى.

تركز عدد من العمليات والمبادرات والشبكات والأطر على البيانات الإنسانية أو التنموية، وتضم النزوح الداخلي كمكون في عملها، بيد أن التركيز على بيانات النزوح الداخلي بسيط.

الوصول إلى بيانات أفضل حول النزوح الداخلي:

إن منظومة البيانات معقدة وخصوصاً بالنظر إلى أن الجهات الفاعلة غالباً ما تقوم بتأدية أكثر من وظيفة واحدة. كما تواجه الجهات المعنية المختلفة تحديات وترتبها حسب الأولويات بطرق مختلفة، وذلك تبعاً لمجال تركيزها (مثلاً محلي أو قومي أو إقليمي أو عالمي). كما تتطلب بعض التحديات تداخل مؤسسي، أو احتمال توالد المبادرات، ولكن التحديات الرئيسية في الحصول على بيانات شاملة ونوعية وأدلة، والتي تظهر بصورة متكررة خلال النقاشات الرسمية والغير رسمية – تتعلق بشكل كبير بعدم وجود معايير مشتركة، أو التنسيق الغير فاعل، أو المشاركة المحدودة والعمل المشترك.[566]

المعايير المشتركة:

هناك إرشادات مفاهيمية وقانونية حول النزوح الداخلي، بدءاً من المبادئ الإرشادية، وتشتمل على مصادر متنوعة مثل إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) حول الحلول الدائمة للنازحين داخلياً. إضافة إلى القواعد الإرشادية التشغيلية حول حماية الأشخاص الذين يواجهون ظروفاً متعلقة بالكوارث الطبيعية، ونشرة معالجة النزوح الداخلي الصادرة عن معهد بروكينجز المعنونة "إطار المسؤولية الوطنية".

وقد ثبت أن ترجمة هذه الإرشادات إلى معايير عملية عامة لجمع البيانات وتحليلها هو أمر صعب، حيث لا يوجد اتفاق إلى الآن حول الأسئلة الرئيسية مثل كيفية قياس انتهاء النزوح بصورة منتظمة وماهي المنهجيات الأمثل لتحديد مراحل النزوح المختلفة وخصائصه بدقة. وهذا ما يعيق إتاحة وتجميع بيانات نوعية، كما يعيق وجود البيانات المقارنة والأدلة على المستويين القومي والعالمي.

لقد شرعت عمليات مثل فريق الخبراء المعني بإحصائيات اللاجئين والنازحين داخلياً (EGRIS)

الذي أنشأته اللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة (UNSC) في جلستها السابعة والأربعين عام 2016 بمعالجة بعض هذه الأسئلة لارتباطها بإحصائيات رسمية. ويضم فريق الخبراء حكومات مختلفة وخبراء دوليين ومنظمات مثل مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، والبنك الدولي والمنظمة الدولية للهجرة ومؤسسة خدمة النازحين داخلياً المشتركة (JIPS)، ومركز رصد النزوح الداخلي وغيرها من

الشكل رقم 9: الوظائف في نظام لبيانات النزوح

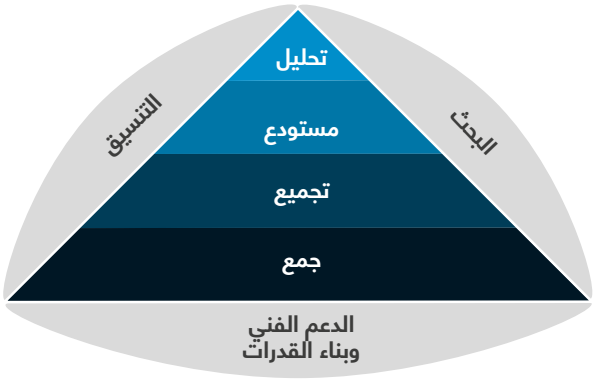

ليس المقصود من هذا الرسم أن يكون قائمة شاملة للمنظمات المساهمة في كل فئة

تحليل البيانات: المنظمات غير الحكومية المحلية، مراكز البحث، الحكومات، القطاعات، مفوضية شؤون اللاجئين، المنظمة الدولية للهجرة، REACH، منظمة الامم المتحدة للطفولة، مركز رصد النزوح العالمي برنامج الغذاء العالمي ، PDD, ACAPS ، مركز رصد النزوح العالمي، جمعيات الهلال و الصليب الاحمر و المنظمات الدولية الاخري

مستودع البيانات: الحكومات، مركز رصد النزوح العالمي، HDX، المنظمة الدولية للهجرة، مركز البيانات المشترك بين مفوضية شؤون اللاجئين-البنك الدولي، مبادرة البيانات المفتوحة بالبنك الدولي

تجميع البيانات: المراكز الإقليمية، الحكومات، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المنظمة الدولية للهجرة، REACH، مركز رصد النزوح العالمي

جمع البيانات: الحكومات، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المجلس النرويجي للاجئين، REACH، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الغذاء العالمي، جمعية الصليب والهلال الأحمر، المنظمات غير الحكومية المحلية

تنسيق البيانات: الحكومات، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

الدعم الفني وبناء القدرات: IJPS، مركز رصد النزوح العالمي، المنظمات غير الحكومية الدولية، وكالات الأمم المتحدة، القطاعات، البنك الدولي

البحث: مركز رصد النزوح العالمي، ACAPS، وكالات الأمم المتحدة، المراكز البحثية

المؤسسات. وقد قام الفريق بتطوير مجموعتين من المبادئ التوجيهية للمكاتب الإحصائية القومية وهي التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين (IRRS) والتوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين داخلياً (IRIS).[267] ويعد بناء قدرة الحكومة وتطوير هذا النوع من التوجيهات مهم، كما سوف تكون توصيات فريق الخبراء المعني بإحصائيات اللاجئين والنازحين داخلياً مصدر في غاية الأهمية بمجرد الانتهاء منه في عام 2020.

ومع ذلك، ما تزال الحكومات تفتقد إلى القدرات والدعم في العديد من حالات النزوح، أو لديها حافز ضئيل لجمع البيانات. كذلك تقوم الوكالات الإنسانية والتنموية بملء فجوات البيانات الرئيسية حالياً بشكل كبير ومن شأنها جمع الجزء الأكبر من بيانات النزوح الداخلي. إلا أن التخطيط التشغيلي في هذه الوكالات والاستجابات تتطلب معلومات تختلف عن الإحصاءات الرسمية بصورة جوهرية.

تضع المبادئ الإرشادية الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتطوير جمع البيانات العامة للإبلاغ عن الجاهزية للكوارث والاستجابة المذكورة آنفاً الخطوط العريضة لمجموعة البيانات المشتركة اللازمة للاستجابة لحالات الطوارئ.[268] كما يحدد نموذج الحوكمة هذا المساءلة والمسؤوليات في إدارة البيانات والمعايير الفنية والتوصيات لتطوير جودة البيانات والعمل المشترك. وقد قامت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بتطوير وإقرار مجموعات البيانات التشغيلية لدعم هذه التوجيهات، كما قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) بنشرها. تبين هذه المجموعات من البيانات التشغيلية وتشارك البيانات الأساسية عبر القطاعات للإعداد، ومعلومات أخرى لأغراض التخطيط.

كما تم دعم إطار الحلول الدائمة الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بمكتبة مبنية على هذا الإطار لتطوير مجموعة من مؤشرات الأداء وتوجيهات حول تحليل الحلول الدائمة لسياقات النزوح الداخلي.[269] ويمكن لمثل هذه التحليلات أن تدعم السلطات القومية والجهات المعنية الأخرى لتطوير استجابات مشتركة مبنية على الأدلة لأزمات النزوح.

ومع ذلك، ما تزال الأطراف الفاعلة القومية والدولية تحتاج للاتفاق على تعريفات واضحة للمفاهيم الأساسية، وتطوير مقاييس مشتركة ومؤشرات أداء، وذلك من أجل زيادة تحسين نوعية قاعدة بيانات الأدلة حول النزوح الداخلي. كما بإمكانهم الاستفادة من مؤشرات الأداء الموجودة في المجالات الأخرى كبيانات غير مباشرة، وذلك من أجل مراقبة وتحليل أشكال النزوح المختلفة.

التنسيق:

هنالك أمثلة على التنسيق الجيد في جمع البيانات، بيد أن أغلب أزمات النزوح تحدث في دولٍ حكوماتها ذات قدرات محدودة، أو في بعض الحالات ذات إرادة سياسية ضعيفة لجمع البيانات. وفي المجتمع الدولي، وعلى الرغم من أن لمنسق الشؤون الإنسانية دور لقيادة وتنسيق الاستجابات خلال الأزمات، ومع ذلك لا توجد وكالة واحدة لديها التفويض الوحيد لمراقبة وقيادة الاستجابة للنزوح الداخلي. وحتى في حالة عمل نظام المجموعة أو الاتحادات الأخرى قد يكون التنسيق داخلها وعبرها أمراً صعباً، مما يخلق مشكلات في جمع وتجميع البيانات والتي بالتالي تؤثر على نوعية الأدلة. وعادة عندما تقود السلطات القومية عملية جمع البيانات أو تجميعها استجابة للكوارث، فإن هناك أيضاً تحديات تواجههم مثل وجود فجوات في التغطية أو تجزئة مجموعات البيانات عبر الوزارات أو مستويات الحكومة. كما يعد غياب التنسيق قضية دولية والتي يمكنها أن تخلق لبساً حول نطاق التفويض المؤسسي. وهذا ما سيقود بدوره إلى تداخل المبادرات، وبالتالي نشر بيانات أقل شمولية ومصداقية في نهاية المطاف مقارنة بما سيؤول إليه الأمر في حال كان التنسيق أكثر فاعلية.

يجب أن يتم ربط وتراصف مبادرات البيانات الجديدة والموجودة والعمليات معاً على قدر الإمكان وذلك لتجنب التكرار وتحديد المكملات المحتملة. كما أن من الممكن أن تساعد فرص التنسيق في البحوث المواضيعية التي تتجاوز البيانات في إنشاء قاعدة أدلة أقوى حول النزوح الداخلي.

مشاركة البيانات والعمل المشترك

يتم استخلاص البيانات القابلة للتشغيل البيني من مصادر مختلفة، ولكن يمكن تحليلها تحليلاً مشتركاً أو مقارنتها لتساعد في دمج الأرقام وخلق المزيد من المعلومات السياقية الشاملة، وذلك لدعم التحليل وصنع القرار والمساءلة. لكن عملياً تُعرف المنظمات المختلفة التحركات السكانية وتراقبها وتقوم بجمع البيانات بطرق مختلفة. بل إنه يمكن إيجاد فروقات داخل المنظمات في كيفية تعريف الكثافة السكانية والتحركات السكانية واحتياجاتهم. وهذا يعني أن البيانات الناتجة تنأى عن كونها قابلة للتشغيل البيني. ويمكن لهذا أن يقوض من فاعلية البرمجة ويعيق الأفكار الهامة بخصوص الاتجاهات والأنماط والروابط بين التحركات السكانية المختلفة على الصعيد الوطني.

ويمكن لغياب العمل المشترك أن يؤثر في الجهود المبذولة لتجميع البيانات وتحليلها على المستوى العالمي بما في ذلك التنبؤ. لمعالجة هذه المشكلة، سوف تحتاج المنظمات أن تشارك المعلومات بشكل أكثر انتظاماً واتساقاً ونظاماً، مع الأخذ في الاعتبار حماية البيانات والمخاوف المتعلقة بالخصوصية. كما ستحتاج هذه المنظمات للتعرف على

المنهجيات المختلفة المستخدمة لجمع البيانات بصورة أوضح وذلك من أجل تعزيز التحليلات والتعرف على حالات التكرار المحتملة أو التداخل أو الفجوات في التغطية.

الصندوق 1: لغة التبادل الإنساني: (HXL) جعل مجموعات البيانات متبادلة ومفيدة

تعد الكمية الهائلة من البيانات المتوفرة عبر المنصات المختلفة إحدى أهم التحديات التي قد تواجه مستخدمي البيانات. ومن طرق التغلب على ذلك وضع العلامات والتخزين ومشاركة بيانات النزوح بطريقة تسمح بالوصول إلى البيانات واستخدامها بصورة أسهل وأسرع وأكثر فاعلية.

وتهدف لغة التبادل الإنساني (HXL) وتلفظ (هيكسل) للقيام بذلك على وجه التحديد،[270] وهي نوع جديد من المعايير تم تصميمه لإكمال عمليات البيانات الإنسانية الموجودة وليس لاستبدالها. كما أن هدف هذه اللغة الأساسي أن تحد من التكرار وتطور من مشاركة البيانات وشبه أتمتة إعداد وتجهيز البيانات والاستفادة من تطبيقات عرض البيانات الموجودة باستخدام العلامات والممارسات الشائعة، حيث أنها مدعومة من عدد من الشركاء ويجمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

فعلى سبيل المثال، تقوم المنظمة الدولية للهجرة (IOM) برفع وتحديث ومشاركة بيانات مصفوفة تتبع النزوح (DTM) على منصة البيانات الإنسانية (HDX)، كجزء من إجراءات التشغيل القياسية. كما أنها تقوم بإضافة الوسومات الخاصة بلغة التبادل الإنساني (HXL) وذلك لتطوير المعالجة والمشاركة. وتضم بعض الوسومات الشائعة التقسيمات الإدارية والمعلومات الجغرافية والكثافة السكانية والقطاعات والحاجات والأحداث، مما يساعد في تنسيق وتعزيز نوعية البيانات وفائدتها.[271]

إن إضافة سطر وسومات خاصة بلغة التبادل الإنساني إلى جدول البيانات الإلكتروني يطور بشكل كبير إمكانية التشغيل البيني. فعلى سبيل المثال الوسم (country+name#) يحدد العمود الذي يحتوي على أسماء الدول، بينما الوسم (adm1+name#) دائماً ما يعرف عن العمود الذي يحتوي على أسماء التقسيمات الجيوسياسية البالغة الأهمية، كما أن وسم (affected+idps+ind#) يعرف عن العمود الذي يحتوي على عدد الأفراد النازحين داخلياً. وهكذا لم يعد وجود اختلافات في ترتيب الأعمدة أو حتى عدد الأعمدة يشكل مشكلة بسبب وجود الوسومات موحدة.[272]

#HXL			
اسم الدولة	التقسيمات الجيوسياسية البالغة الأهمية	عدد النازحين داخلياً
#country+name	#adm1+name	#affected +idps +ind
بوروندي	Admin1	Nombre de PDI
جمهورية أفريقيا الوسطى	ADM1_NAME	IDP_ind
ليبيا	ADM 1 Geodivision (EN)	IDPs in Baladiya (IND)
مدغشقر	Admin 1	Total No# of IDPs Ind#
نيجيريا	State of Displacement	Number of IDP

وقد أطلق مركز رصد النزوح الداخلي جميع قواعد بياناته المعلنة المتاحة بوسومات لغة التبادل الإنساني (HXL) ليسهل ترويجها ونشرها ومشاركتها. كما تساعد الوسومات على تسهيل عرض البيانات باستخدام منصات مثل منصة البيانات الأساسية (HDX) وأدواتها.[273]

الفجوات الحرجة للبيانات وطرق التغلب عليها

يقوم مركز رصد النازحين داخلياً بجمع البيانات من مجموعة واسعة من المصادر تشمل منظمات تابعة للأمم المتحدة والحكومات الوطنية والحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر والمنظمات الغير حكومية الدولية والمحلية ووسائل الإعلام (أنظر الشكل 10). وتشترك هذه المنظمات في مجموعة واسعة من العمل الإنساني والتنموي وحقوق الإنسان وأعمال أخرى. من جهة أخرى، تختلف هذه المنظمات بصورة كبيرة من حيث النطاق الإقليمي والقومي، إضافة إلى أنواع التحركات والمقاييس التي تقدمها.

وتعد الحكومات الوطنية مصدر 75% من البيانات التي يستخدمها مركز رصد النزوح الداخلي لجمع تقديراته العالمية حول النزوح المرتبط بالكوارث. كما يعتمد المركز بصورة كبيرة على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية للحصول على بيانات حول النزوح المرتبط بالنزاع والعنف.

يستخدم مركز رصد النزوح الداخلي البيانات التي يحصل عليها من مصادر مختلفة ليقوم بتقديم أفضل التقديرات الممكنة حول النزوح الداخلي على المستويين القومي والعالمي. (انظر الشكل 11). وأثناء القيام بذلك قمنا بتحديد بعض الفجوات الحرجة في جمع البيانات مما يحول دون الحصول على تقييم شامل لمجال الظاهرة وطبيعتها واتجاهاتها وآثارها، بيد أن هناك تقدم ملموس في بعض الجوانب، كما أن التقنيات والمنهجيات الحديثة تحمل وعوداً بتقدم كبير مستقبلاً.

المنهجيات الغير متسقة:

يخلق غياب وجود المنهجيات المتسقة في جمع البيانات وتحليلها العديد من التحديات. وقد يؤدي جمع الأطراف المعنية المختلفة لبيانات حول النزوح الداخلي في نفس الدولة باستخدام منهجيات مختلفة إلى تقديرات متضاربة حول عدد النازحين داخلياً وحالات النزوح الجديدة أو العودة. ومن المحتمل أن يؤدي هذا إلى التسبب في إرباك صناع القرار والمانحين والمنظمات المتواجدة في المنطقة، إضافة إلى تقويض التدخلات الفاعلة وترتيب الأولويات في الموارد للاستجابة لأزمات النزوح الداخلي. كما تعيق القيود المفروضة على وصول المنظمات الإنسانية إلى مناطق تواجد النازحين داخلياً أو تحد بصورة كبيرة من الجهود المبذولة لجمع البيانات في بعض الأزمات.

وتتطلب حالات أخرى بذل جهود أكبر لضمان القيمة المضافة لجمع البيانات بصورة متزامنة في المواقع المتشابهة. تجعل هذه القضية من تجميع البيانات ومقارنتها على المستويين الإقليمي والعالمي أصعب، وخصوصاً إذا لم يتم تقديم شرح مناسب للمنهجيات المختلفة. هذا الشرح الذي قد يضمن تحليل أكثر شمولية. هذا بدوره يعيق الجهود لفهم ديناميات الأزمات الإقليمية. سوف يكون من المهم جمع بيانات النزوح عبر الاستمرار بإشراك عدد من الجهات المعنية. وتتطلب معالجة هذه القضية تطوير منهجيات واضحة ومتناغمة ومتسقة لجمع البيانات لصالح هذه الأطراف المعنية..

الشكل رقم 10: سير العمل بمركز رصد النزوح العالمي

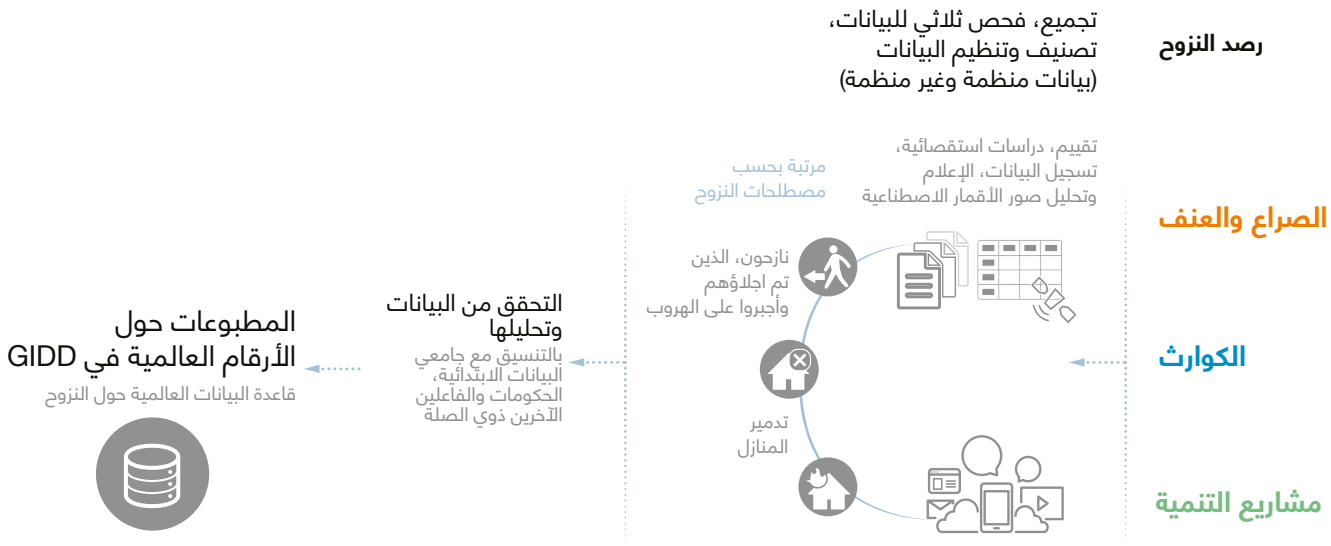

*قائمة المصطلحات المستخدمة في هذا الرسم ليست شاملة

الشكل رقم 11: مصادر المركز رصد النزوح العالمي للنزوح المرتبط بالنزاع والعنف، والكوارث، بحسب الإقليم

النزاع والعنف

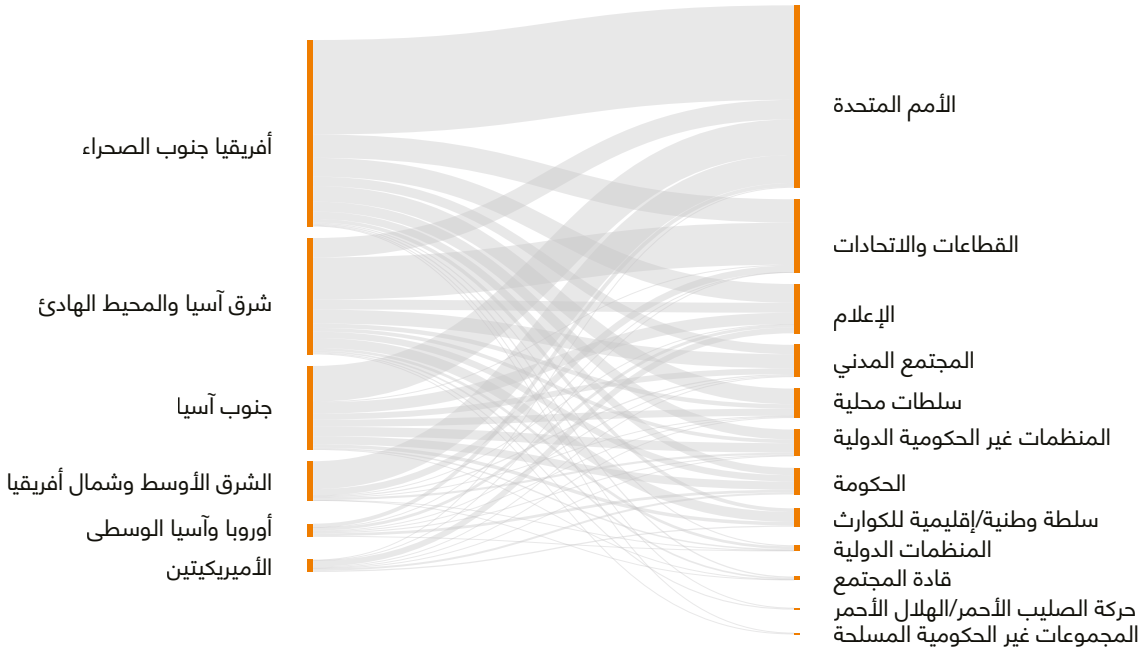

كوارث

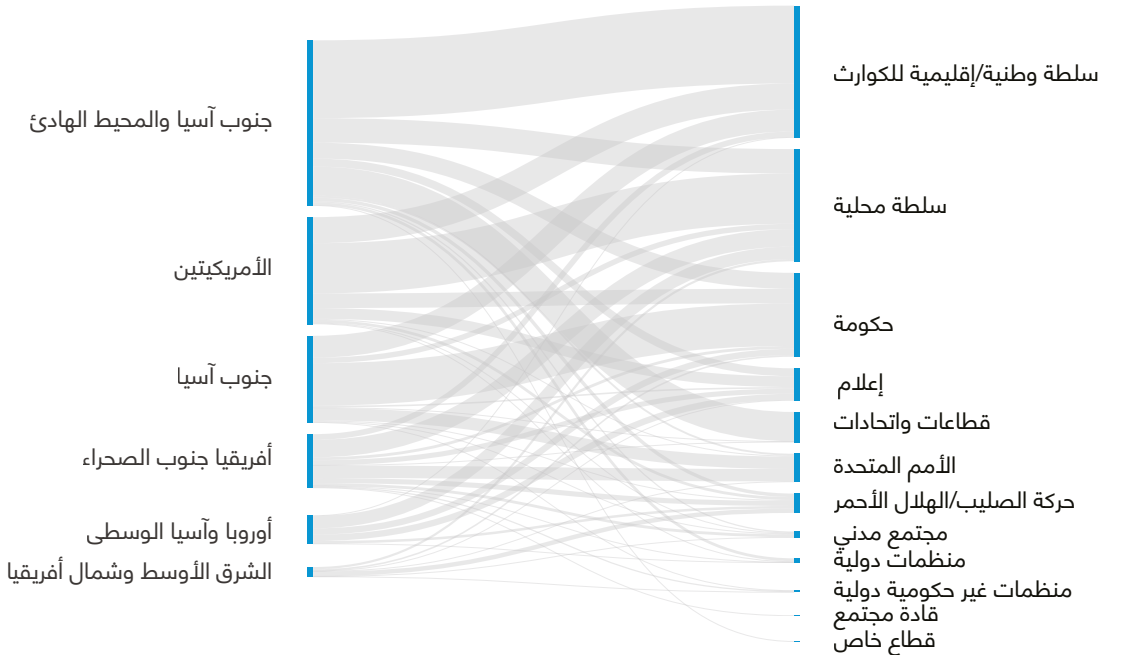

ملحوظة: يميز مركز رصد النزوح العالمي بين المصدر، من أين تأتي المعلومات، وأين تنشر. توفر المصادر أرقامها الخاصة عن النازحين.

في دائرة الضوء:

المقارنة الثلاثية للبيانات (تثليث البيانات)

ما هي؟ وما فائدتها؟

إن الغرض الأساسي من المقارنة الثلاثية للبيانات هو زيادة صحة البيانات ومصداقيتها.[274] يستخدم مركز رصد النزوح الداخلي المقارنة الثلاثية للبيانات للتحقق من صحة مجموعات البيانات التي ترد من مصادر مختلفة لوصف نفس الظاهرة. وهو الأمر الذي تزداد أهميته اليوم في ضوء الانتشار السريع للأخبار بما في ذلك الأخبار المفبركة، وحقيقة أن أي شخص يمكنه تقديم معلومات غير مؤكدة، مما قد يؤدي إلى فروقات كبيرة في الأرقام التي يتم الإبلاغ عنها وإرباكاً في الأعداد الحقيقية للنزوح. تم جمع حوالي 70% من المعلومات حول الكوارث المسجلة في قواعد بيانات مركز رصد النزوح الداخلي في 2018 لأغراض المقارنة الثلاثية للبيانات.

ظهرت أهمية استخدام المقارنة الثلاثية للبيانات عندما استخدمها مركز رصد النزوح الداخلي لتقدير عدد النازحين بسبب الكوارث في أفغانستان. وقد عملت كل من المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) عن قرب مع المنظمات الإنسانية المحلية لإنتاج مجموعتي بيانات شاملتين حول أضرار الكارثة. سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 235 حادثة كوارث في الستة أشهر الأولى من عام 2018 بينما سجلت المنظمة الدولية للهجرة 304 حالة. تداخلت قواعد البيانات جغرافياً. غطت الأولى 24 ولاية من ولايات أفغانستان الأربعة وثلاثون، بينما غطت الأخيرة 26 ولاية، وعملت المنظمتان معاً في 23 ولاية. تختلف مجموعتا البيانات في المصطلحات المستخدمة لتصنيف أحداث الكارثة أو المنازل المتضررة والمدمرة، مما يؤكد على الحاجة إلى توحيد وتطوير تعريفات ومقاييس عامة.

استخدم مركز رصد النزوح الداخلي مجموعتين من البيانات لتحليل النزوح الناجم عن الفيضانات في مايو 2018. وقد قدرت قاعدة البيانات الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الخاصة بالمنازل المدمرة العدد بعدد 24,589، بينما كان العدد 12,090 عند استخدام بيانات المنظمة الدولية للهجرة للمنازل المدمرة. اقترحت بيانات إضافية للمنظمة الدولية للهجرة حول المتضررين الذين يعيشون مع عائلات مضيفة أو أماكن مفتوحة أو في مستوطنات غير رسمية عدداً يقارب 44,884 نازحاً. وقد قارن مركز رصد النزوح الداخلي البيانات مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف في التعريف والتغطية واحتمالية تكرار حصر بعض الحالات. كما قام المركز بالمقارنة الثلاثية للبيانات مع المعلومات من وسائل الإعلام لتصل إلى رقم نهائي هو 46,380 نازحاً.

تفيد المقارنة الثلاثية للبيانات أيضاً في تجميع أفضل تقديرات النزوح الجديد المرتبط بالنزاع. كانت أثيوبيا صاحبة أعلى رقم في 2018. استخدم مركز رصد النزوح الداخلي بيانات من 16 مصدر أبلغت عن النزوح الداخلي أثناء العام. واستخدمت تقارير مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بمنظمة الهجرة الدولية كأساس المقارنة الثلاثية للبيانات. وقد أجريت العمليات الحسابية باستخدام مجموع الانحرافات الموجبة بين التقارير على مستوى الموقع للعام. نشرت تقارير مصفوفة تتبع النزوح التي غطت تسع من أصل إحدى عشر منطقة في الدولة بشكل نصف شهري وقد كانت تحركات الناس نشيطة جداً. كان هذا يعني أن استخدام مصفوفة تتبع النزوح وحدها قد يؤدي إلى المخاطرة بعدم احتساب عدد كبير من حالات النزوح قصيرة الأجل أو المتكررة. أحصى مركز رصد النزوح الداخلي حوالي 1.5 مليون حالة نزوح جديد باستخدام تقارير مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بمنظمة الهجرة الدولية لوحدها.

من جهة أخرى، استخدم مركز رصد النزوح الداخلي مصادر أخرى، تشمل تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والحكومات الوطنية والإقليمية والمديرية العامة الأوروبية للحماية المدنية وعمليات الإغاثة الإنسانية وأنواع أخرى من تقارير وتقييمات مصفوفة تتبع النزوح ووسائل إعلام محلية ودولية للتغلب على هذه المشكلة والحصول على تقديرات أكثر شمولية. سمحت هذه الطريقة بالوصول إلى 2.9 مليون حالة نزوح جديد، وهو حوالي ضعف الرقم الذي تم الحصول عليه عندما استخدمت التقارير النصف شهرية لمصفوفة تتبع النزوح. وقد أُخذ بعين الاعتبار تاريخ ونوع التحركات والمحفزات والمعلومات السياقية والتغطية الجغرافية والزمنية والوصول إلى النازحين داخلياً لتحديد الحالات التي يجب تضمينها أو استبعادها من العدد وذلك بهدف تجنب العد المزدوج والأخطاء. تضمن هذه الطريقة عدم إغفال حصر عدد كبير من حالات النزوح التي لم يبلغ عنها، وفي نفس الوقت تقلل من احتمال العد المزدوج. بالنظر إلى الكم المتزايد من المعلومات والأخبار والبيانات المتوافرة، فإن حسابات المقارنة الثلاثية للبيانات سوف تبقى أدوات هامة وضرورية بالنسبة لمركز رصد النزوح الداخلي.

تصنيف البيانات: من نزح؟ إلى أين؟ ولماذا؟

يبقى عدد من التحديات الخاصة بتحديد الأماكن الأصلية والوجهة والموقع الحالي للنازحين الداخليين. إن القصور العام في تصنيف البيانات حسب الجنس والعمر ونوع الإعاقة والخصائص الأخرى هي أيضاً مشكلة كبيرة تحتاج الدول إلى معالجتها إذا أرادت دعم النازحين داخلياً لتحقيق حلول مستدامة والإبلاغ عن التقدم مقابل الأطر الدولية.[275] يتم سد الفجوات في تصنيف البيانات حالياً بأدلة نوعية وقولية. ويحدث تقسيم البيانات ديمغرافياً وجغرافياً وزمانياً فرقاً كبيراً عند تشكيل الاستجابات والسياسات وتقييم التقدم صوب تقليل النزوح.

النزوح هو ظاهرة ديناميكية جداً، مما يجعل من مراقبتها طوال الوقت أمراً صعباً، كما أن هناك عدد من العوامل الأخرى التي تزيد هذه الظاهرة تعقيداً. يعيش جزء كبير من النازحين داخلياً في مساكن متناثرة مع عائلات وبين مجتمعات مضيفة مما يجعل من تحديد مواقع هؤلاء النازحين أمراً صعباً فضلاً عن متابعتهم. وقد ينزح بعض النازحين داخلياً أكثر من مرة وآخرون قد يتحركون جيئة وذهاباً بين مناطقهم الأصلية والملاجئ. كان من الممكن أيضاً أن تنفصل العائلات، يبقى بعض أعضاء الأسرة في حالة نزوح بينما يعود آخرون إلى مناطقهم الأصلية. بالإضافة إلى ذلك، حصر النزوح الذي يتحرك فيه الأشخاص جيئة وذهاباً أكثر تعقيداً بسبب حقيقة أنه يتم إغفاله في التقييمات التي هي أكثر ميلاً لحصر بيانات الأفراد الموجودين في المعسكرات والأماكن الشبيهة بالمعسكرات.

يهدف مركز رصد النزوح الداخلي إلى جمع والإبلاغ عن المعلومات المصنفة وفقاً للمنطقة الجغرافية، ويشمل ذلك المواقع الريفية والحضرية، لكن حتى لو كانت هذه البيانات متوفرة فإنه من الممكن ألا تكون دقيقة وليست دائما مصنفة وفقا للموقع.

إن معرفة ما يحفز الناس للنزوح هو أمر حيوي من أجل الفهم الكامل للظاهرة ونوع الاستجابة المطلوبة. لمعالجة هذه المسألة، راجع مركز رصد النزوح الداخلي تصنيف المخاطر وطور طوبوغرافيا نزاع جديدة في 2018 بهدف تحسين التقارير التي يصدرها وتوضيح نموذج البيانات الخاص به وتوسيعه ليصور بشكل أفضل الطريقة التي يتحرك بها الناس والسبب الذي يدفعهم إلى ذلك.

تصنيف البيانات حسب الجنس والعمر والخصائص الأخرى:

إن تصنيف البيانات هو أمر أساسي لضمان رصد ومعالجة المجموعات الضعيفة واحتياجاتها بشكل صحيح. تحتاج المجموعات المختلفة إلى تدابير ملائمة تستجيب لظروف نزوحهم وفقاً للدخل والعمر والنوع والموقع. إلا أنه من الصعب الحصول على بيانات شاملة حول المقاييس الأساسية مصنفة وفقاً للجنس والعمر والخصائص الأخرى مثل الوضع الاجتماعي والاقتصادي والعرق ونوع الإعاقة.

حصل مركز رصد النزوح الداخلي في عام 2018 على بيانات النزوح الناجمة عن العنف مصنفة وفقاً للجنس والعمر لاثني عشر دولة من أصل سبعة وخمسون دولة ومقاطعة بنسبة 21%، وحسب العمر لثمانية دول ومقاطعات بنسبة 23%. صنفت بعض البيانات التي تم استلامها عن دول أخرى بنفس الطريقة، إلا أن مجموعات البيانات لم تغطي البلد بالكامل أو العام بالكامل. على الرغم من بذل جهود وتحسينات كبيرة في جمع البيانات عن الأطفال النازحين خلال العقد السابق، إلا أنه لا تتوفر سوى معلومات قليلة حول عمرهم وجنسهم وأماكنهم الأصلية ووجهة نزوحهم وسبب نزوحهم، وهل نزحوا وحدهم أو مع عائلاتهم، وكيف تمكنوا من المرور، وماهي درجة هشاشتهم واحتياجاتهم بالتحديد.[276]

إن فهم هذه السمات وعوامل الشد والجذب التي تؤدي إلى النزوح وآثاره هي أساسية لتصميم الاستجابات، التي تعالج احتياجات النازحين وتوفر مساعدة وحماية متنوعة وفهم أفضل لمضاعفات النزوح على المجتمعات والدول.

المشاكل المتعلقة بالمرجعية الجغرافية والمواقع الجغرافية

الحصول على بيانات مصنفة بحسب الموقع الجغرافي لا يزال أمراً صعباً. ومن أكثر الفجوات ظهوراً في عملية رصد النزوح غياب المعلومات المتعلقة بالمرجعية الجغرافية. عادة ما يكون لدى جامعي البيانات المحليين فكرة أدق حول الأماكن التي ينتقل إليها النازحون، إلا أن الحصول على هذه المعلومات على المستوى العالمي أمر صعب. هذا يعني أن أغلب البيانات المتاحة لمركز رصد النزوح ليست جغرافية المرجع على مستوى المواقع. وفي أفضل الظروف يتم ذكر اسم المدن أو المقاطعات.

تعيق الحكومات أو الجهات المعنية الغير حكومية عملية جمع البيانات في بعض النزاعات، أو تكون الإعاقة ناجمة عن مخاطر أمنية عالية أثناء القيام بذلك. كما أن البيانات قد لا تكون متاحة بسبب بروتوكولات الحماية. ويميل الاستثمار في جمع البيانات إلى الانخفاض خاصة بعد مرحلة الطوارئ في الأزمات، مما يؤدي إلى إغفال حصر النازحين داخلياً في المناطق التي يصعب الوصول إليها أو في الأزمات طويلة الأمد. من جهة أخرى، وجود تقديرات دقيقة حول مقدار التحركات السكانية التي تشمل التحركات من المناطق الريفية إلى الحضرية، أو من المناطق الحضرية إلى مناطق أخرى حضرية، أو داخل المناطق الحضرية، أو من المناطق الحضرية إلى الريفية سوف يساعد في التغلب على فجوات البيانات المستعصية حول عدد النازحين الذين يعيشون في المدن. (انظر النزوح في المناطق الحضرية في دائرة الضوء صفحة 63)

يطبق مركز رصد النزوح الداخلي طرق مختلفة لكي يرصد الظاهرة جغرافياً وبالتالي رسم صورة أكثر دقة حول مواطن النزوح. وبهذا يأخذ المركز في الاعتبار الآثار الأخلاقية التي قد تحدث عند استخدام هذه البيانات. إن الهدف المرجو لا يتمحور حول رصد الأفراد النازحين، وإنما لفهم مسارات النزوح بصورة أوسع خلال الأزمات وبعدها، وذلك لتطوير الاستجابات والمساعدة في تقدير التحركات المستقبلية.

وقد تمكن مركز رصد النزوح عام 2018 أن يحدد جغرافياً المناطق الأصلية أو وجهة بعض تدفقات النازحين. يظهر الشكل 12 الموقع الجغرافي التقديري لتقارير النزوح المرتبط بالنزاع أو الكوارث خلال العام.

وقد كانت الطريقة المستخدمة هي الترميز الجغرافي العكسي، حيث تم تحديد الإحداثيات تلقائياً حسب أسماء المواقع المذكورة في مصادر البيانات. يتم إنشاء الإحداثيات التلقائية باستخدام مركز المناطق الإدارية، وهو ما يعكس الموقع التقريبي الذي وقع فيه النزوح. وفي حال تم تزويد المعلومات على مستوى المقاطعة، سيوجه الترميز الجغرافي العكسي فقط إلى مركز المقاطعة المعنية، بينما المعلومات على مستوى البلديات ستسمح بتحديد أدق للمواقع.

يعتبر الترميز الجغرافي العكسي بهذه الطريقة ضروري لفهم أماكن النزوح، إلا أن معظم مصادر البيانات تنزع إلى عدم تحديد الأماكن الأصلية للنازحين أو وجهات نزوحهم، مما يجعل من الصعب فهم أنماط نزوح محددة. وهذا هو الوضع بالنسبة للطوارئ سريعة الانتشار أو حالات النزوح في المناطق التي يصعب الوصول إليها، أو حالات النزوح طويل الأمد الغير ملاحظة.

الشكل رقم 12: التموقع الجغرافي لأحداث النزوح التي رصدها مركز رصد النزوح لعالمي في 2018.

ملحوظة: 11,511 عملية إدخال بيانات تم تسجيلها بسبب النزوح على قاعدة بيانات مركز رصد النزوح العالمي في 2018.

النزوح في المناطق الحضرية

الخطوات الأولى لرسم صورة عالمية

تشير بعض التقديرات إلى أن ما بين 60% إلى 80% من النازحين داخلياً يعيشون في المدن وخارج المعسكرات.[277] إلا أنه لا يوجد دليل قوي يدعم هذه الافتراضات. وهناك عدد من العوامل التي تجعل من فهم الحجم الحقيقي وخصائص النزوح الداخلي أمراً صعباً.

هناك نقص في التعريفات العامة ومناهج تصنيف المناطق الريفية والحضرية.[278] تؤكد تعريفات مختلفة على عوامل متنوعة مثل الخصائص السكانية والديناميات الاجتماعية والبنية التحتية وتوفير الخدمات وتزويدها وهيكلة استخدام الأراضي وبيئة البناء.[279] كما أن بيانات النزوح التي تتضمن معلومات حول نوع الإقامة سواء كانت داخل المعسكر أو خارج المعسكر أو مواقع تلقائية لا تحدد بالضرورة إذا ما كان الموقع حضرياً أو ريفياً.

يسهل الاستقرار في المعسكرات أو في بيئة مشابهة لها من جمع المعلومات لأن النازحين داخلياً يتجمعون معاً في مكان واحد، على العكس من المناطق الحضرية التي يميل فيها الناس للحياة في أماكن متفرقة بين السكان المحليين مما يصعب من التعرف عليهم. قد يختار البعض أيضاً الإقامة في دائرة الرصد للحفاظ على سرية هويتهم بسبب التهديدات الأمنية المحتملة.

استطاع مركز رصد النزوح الداخلي معالجة بعض من هذه التحديات لأول مرة في عام 2018، وصنف النزوح الناجم عن العنف حسب الموقع سواء كان حضرياً أو ريفياً. استخدمت طبقة المستوطنات البشرية العالمية GHSL الخاصة بالاتحاد الأوروبي كأساس للقيام بالتحليل. إن طبقة المستوطنات البشرية العالمية GHSL هي مجموعة بيانات عالمية لقياس درجة التحضر باستخدام بيانات تعداد من مؤسسات إحصاء محلية ودراسة صور الأقمار الصناعية.[280] وهي تزود ببيانات جغرافية مكانية في أوقات متعددة معروضة في شبكات كل منها عبارة عن واحد كيلومتر مربع تمكننا من عمل تقسيم متسق ومتناظر للمناطق الريفية والحضرية.[281] من الممكن تقسيم البيانات بعد تراكم المعلومات عن مواقع النزوح بواسطة طبقة المستوطنات البشرية العالمية GHSL.[282]

عاش أكثر من 41.3 مليون شخص في حالة نزوح داخلي ناجم عن النزاع والعنف بنهاية عام 2018. تم الحصول على معلومات حول مواقع النزوح من 19.8 مليون شخص، أي 48% من إجمالي النازحين. توفرت معلومات حول مواقع محددة للنزوح الداخلي في 12 دولة فقط من بين 55 دولة حدث فيها نزوح داخلي ناجم عن العنف. ومن بين هذه الدول، تم اختيار حالات معينة توفرت حولها بيانات مكانية موثوقة مثل التقييمات على مستوى الموقع. خلص تحليل مركز رصد النزوح الداخلي إلى أن 52% من النازحين داخلياً في الاثني عشر دولة كانوا يعيشون في أماكن حضرية (انظر الشكل رقم 13).

الشكل رقم 13: تصنيف أرقام المخزون لعدد 12 بلداً بحسب المناطق الحضرية والريفية باستخدام GHLS كمرجع.

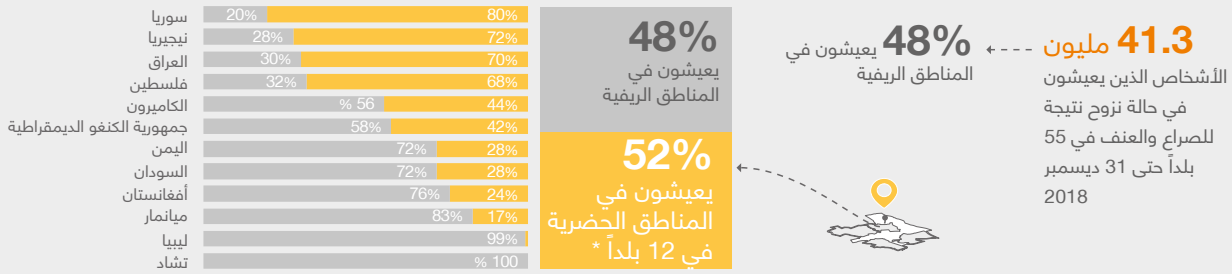

تشير النسب المئوية إلى جزء من النازحين في البلد الذي يحتوي على معلومات جغرافية مكانية. في حالة اليمن وتشاد والعراق وسوريا وأفغانستان والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تم نشر أكثر من 90% من الحالات مع الإحداثيات. هذه النسبة أقل في بلدان أخرى: ليبيا 85٪، نيجيريا 55٪، الكاميرون 37٪ وفلسطين 0.2٪.

يقدم العراق مثالاً مثيراً للاهتمام. ساعد استخدام البيانات التي توفرها مصفوفة تتبع النزوح DTM الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة IOM في رسم صورة أكثر دقة للنزوح في المناطق الحضرية إذ أن جميع هذه البيانات ممثلة جغرافياً. يظهر التحليل أن 70% من النازحين داخلياً يعيشون في أماكن حضرية حتى نهاية عام 2018. كان 62% منهم يعيشون مع عائلات مضيفة أو في مساكن مستأجرة.[283] بينما 96 % من مواقع النزوح على بعد لا يزيد عن عشرة كيلومترات من المناطق الحضرية. يوضح الشكل رقم 14 النزوح في المناطق الحضرية في الموصل كما تم كشفه بواسطة البيانات الطبقية التي يقدمها GHSL على مستوى أكثر تفصيلاً.

يعتبر ما سبق الخطوة الأولى تجاه سد فجوات البيانات الكبيرة حول النزوح في المناطق الحضرية. من الواضح أنه عندما يقوم جامعو البيانات الرئيسيون بتحديد مواقع بياناتهم مكانياً ومشاركتها، يصبح من الممكن تطبيق منهجية متسقة لتوضيح حجم هذه الظاهرة. سوف يكون من الصعب رسم صورة عالمية إذا لم يتم جمع ومشاركة هذا النوع من المعلومات بشكل متسق، أما في حالة غيابها، فإن السياسات والبرامج الخاصة بدعم النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة وبمساعدة المدن في مواكبة النزوح لن تكون فعالة كما يجب.

الشكل رقم 14: العراق: موقع النازحين عن بعد من مستوطنة حضرية

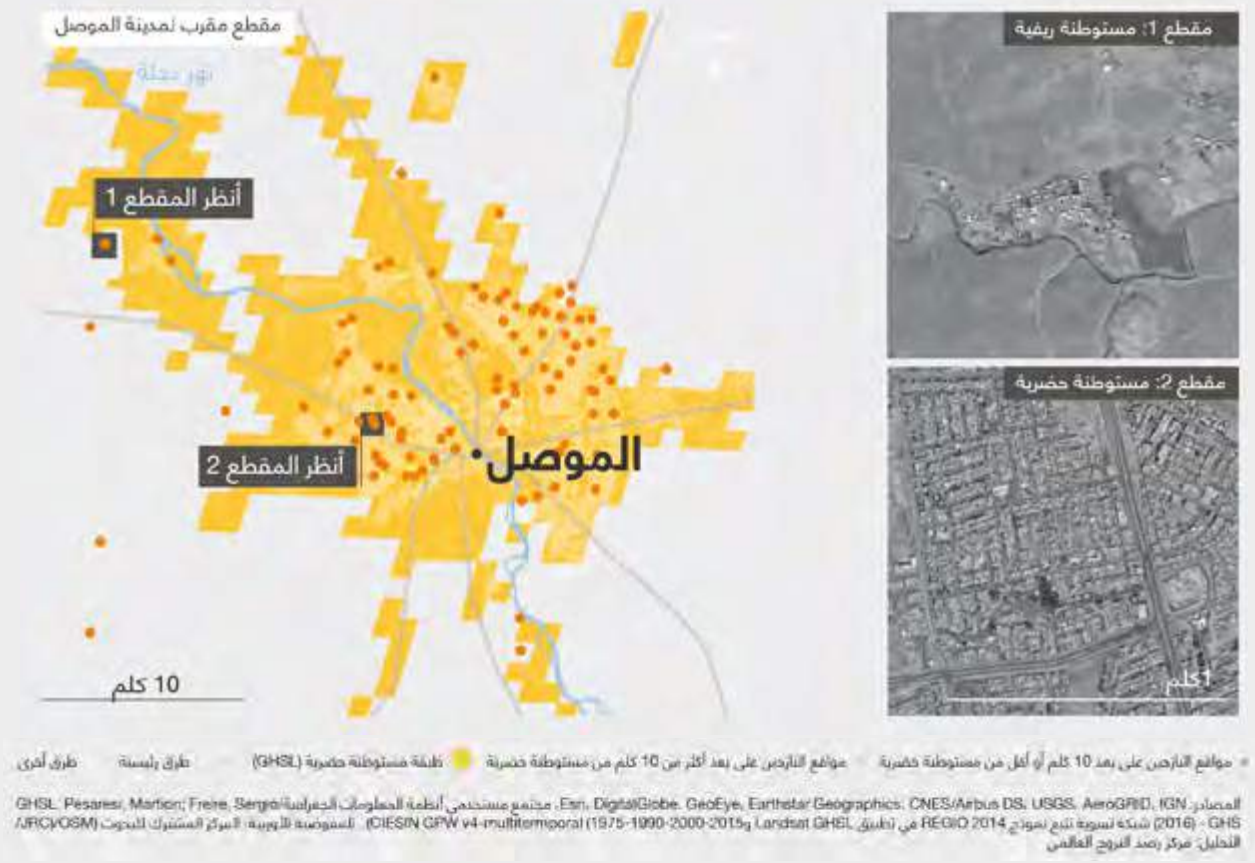

طرق أخرى لمتابعة تدفقات النزوح

يجمع مركز رصد النزوح الداخلي بيانات حول متغيرين رئيسيين هما (النازحون) و(النازحون الجدد)، بالإضافة إلى البيانات التي يجمعها حول الحلول. النازحون هو عدد النازحين في لحظة معينة، بينما (النازحون الجدد) تشمل أيضاً التحركات المتكررة. أما الحلول فتشمل العائدين والاندماج المحلي وإعادة التوطين والحلول الجزئية والتي لا يمكن التأكد منها (انظر الجزء الأول). يستخدم مركز رصد النزوح الداخلي عدداً من مصادر بيانات لرسم صورة كاملة عن أحداث النزوح الداخلي. يعتمد جزء هام من تحليل مركز رصد النزوح الداخلي على البيانات والتقارير التي لا تركز بشكل خاص على النزوح مما يشكل تحدياً فيما يتعلق بالدقة.

بيانات الهواتف الخلوية

من المتوقع أن يتخطى عدد مستخدمي الهواتف الخلوية في العالم حاجز 5 مليار مستخدم في عام 2019. تتيح بيانات الهواتف الخلوية المجهولة الهوية مصدراً لسد فجوات البيانات ومراقبة تحركات النازحين داخلياً مع مراعاة المخاوف المتعلقة بالخصوصية وحماية البيانات. لا يعد استخدام تقنيات الهواتف الخلوية في القطاع الإنساني أمراً جديداً، لكنه كان يستخدم سابقاً بشكل أساسي في دعم عمليات الطوارئ وإغاثة منكوبي الكوارث.[284] إن استخدام هذه التقنيات في أمور تتجاوز ما سبق يساعد في فهم تحركات السكان قبل وأثناء وبعد الكوارث وأحداث العنف بما في ذلك المدة الزمنية لهذه الأحداث (انظر الصندوق 2).

الصندوق 2: استخدام بيانات الهواتف الخلوية لتتبع النزوح في بابوا غينيا الجديدة.

عانت بابوا غينيا الجديدة من زلزال بقوة 7.5 على مقياس ريختر في 26 فبراير 2018، تلته هزات ارتدادية قوية في الأيام والأسابيع التالية.[285] تضرر ما يقرب من 465,000 شخص جراء الكارثة التي تركت حوالي 247,000 شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، كما تسببت في 58,000 حالة نزوح داخلي.

أظهرت دراسة أجريت بعد نهاية الهزات الارتدادية الفائدة التي يمكن جنيها نتيجة استخدام بيانات الهواتف الخلوية مجهولة الهوية في تتبع حالات النزوح. أثبتت البيانات فائدتها، على وجه التحديد، في تقييم المدى الذي تحرك فيه الفارين من الكارثة واتجاههم والطريقة التي تطورت فيها تحركاتهم بمرور الوقت. ونظراً لأن بيانات الهواتف الخلوية مفصلة بشكل كبير ومن السهل تتبعها، فهي قادرة على تزويدنا بكم كبير من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها من المصادر الأخرى بسهولة. وعلى صعيد آخر، فإنه يمكن فقط تحليل البيانات الخاصة بتنقلات مستخدمي الهواتف الخلوية، ومن غير الممكن تقييم مواطن الهشاشة للنازحين.

يبلغ معدل انتشار الهواتف الخلوية في بابوا غينيا الجديدة 54%. ديجيسيل هي المشغل الرئيسي في البلاد بحصة سوقية تزيد على 90%. وقد أكدت الدراسة التي أجريت بالتعاون بين الحكومة وفريق الأمم المتحدة في البلاد وديجيسيل، على حماية الخصوصية عن طريق إتباع إرشادات استخدام بيانات الهواتف الخلوية المنشورة بعد تفشي وباء الإيبولا في غرب إفريقيا في عام 2014.

تم تحليل البيانات من عدة زوايا. أولاً عن طريق قولبة العلاقة بين نشاط أبراج الإرسال وبعدها عن مركز الزلزال. تكشف أيضاً سجلات المكالمات والرسائل المرسلة والمستلمة عن طريق الأبراج تحركات السكان التي يمكن تتبعها طوال الوقت. يمكن للتحليل المستمر لفترات طويلة أن يزودنا بفكرة عن تحركات السكان المرتبطة بالعودة.

تسلط دراسة بابوا غينيا الجديدة الضوء على الأهمية الكبيرة لبيانات الهواتف الخلوية المجهولة الهوية في تتبع تدفقات النزوح، بما في ذلك استخدامها بالاشتراك مع أشكال أخرى لجمع البيانات وتقييم احتياجات محددة للنازحين.

الشباب السنغاليون الذين عادوا إلى ديارهم من الجزائر، مالي وليبيا يجرون مقابلات مع بعضهم البعض البعض حول خبراتهم في الهجرة. المبادرة جزء من مشروع المهاجرين كرسل المنفذ بواسطة المنظمة الدولية للهجرة، الذي يستخدم الرسائل من قرين لقرين لسد الثغرات في المعلومات ولتأكيد أن الناس على إطلاع أفضل بمخاطر الهجرة غير المنظمة. صورة: المنظمة الدولية للهجرة/ جوليا باربي، يونيو 2017.

تحليل الصور الجوية وصور الأقمار الصناعية:

تعد الصور الجوية وصور الأقمار الصناعية مفيدة في تقييم النزوح من خلال مؤشرات غير مباشرة مثل تضرر أو تدمير المنازل أو قوة الفيضان. هذه الطريقة مناسبة بشكل أكبر في المناطق الحضرية، حيث أن توفر الصور يمكن أن يساعد في تتبع عمليات الإعمار وتقدير مدة النزوح.

فعلى سبيل المثال، قام مركز رصد النزوح الداخلي بإجراء تحليل لصور الأقمار الصناعية لتقريره العالمي السابق بتعاون وثيق مع برنامج تطبيقات القمر الصناعي (UNOSAT) التابع للأمم المتحدة، وهو يهدف إلى تقييم النزوح الناجم عن مشاريع التنمية عن طريق تتبع عدد من المساكن المغمورة بالمياه نتيجة بناء سد في إندونيسيا. تم تطبيق منهجيات مشابهة لتقدير عدد المساكن المتضررة والمدمرة في جنوب تركيا لأنه لم يتوفر أي شكل آخر من البيانات حول الصراع في تلك المنطقة.[286]

إلا أن هذه الطريقة لا تخلوا من التحديات مثل زيادة المصروفات بسبب التكلفة المرتفعة للصور، ودرجة تعقيد التحليل. كما أن التأكيد البشري المطلوب حالياً يتطلب الكثير من الموارد ويمكن أن يؤدي إلى تضليل أو أخطاء.

تسمح التقنيات الجديدة، مثل التصوير الجوي والتصوير بطائرات بدون طيار اللذان ينتجان صوراً عالية الدقة إضافة إلى التقدم في مجال الذكاء الصناعي، باستخلاص معلومات ذات دقة مرتفعة جداً حتى لو لم تكن الصور عالية الجودة. يمكن أن يساعد ذلك في التغلب على بعض القيود المتعلقة باستخدام التصوير بالأقمار الصناعية المذكورة في الفقرة السابقة. مركز رصد النزوح الداخلي مستمر في العمل مع الشركاء من أجل استكشاف طرق مبتكرة لسد فجوات البيانات. يشمل هذا دراسة النزوح بسبب الكوارث في دار السلام (تنزانيا)، حيث كان تصوير الطائرات بدون طيار مكملاً للبيانات التي تم جمعها محلياً على أرض الواقع. (انظر الصندوق 3).

صندوق 3: مشروع "رماني هوريا": رسم خرائط المجتمعات المحلية لتقييم وضع النزوح

سيتركز 95% من النمو الحضري العالمي خلال العشرين سنة القادمة في الدول النامية.[287] وبينما تتوسع المدن يزداد احتمال خطر النزوح الناجم عن الكوارث حيث تبقى مسألة تقييم النزوح على الصعيد المحلي معقدة،[288] وذلك بسبب عدة عوامل:

- عدم تحديث بيانات السكان.
- عدم تحديث الخطط الحضرية.
- عدم توفر البيانات حول تعرض السكان وهشاشتهم وقدرتهم على التصدي للتحديات.
- عدم تصنيف المعلومات التي تتناول التحديات المحتملة في مواجهة كوارث معينة.
- عدم توفر بنية تحتية للبيانات الوطنية المكانية التي تتيح الوصول للمعلومات المتعلقة بالتعرض والهشاشة ونماذج الخطر.

وفي سياق الجهود المبذولة للتغلب على التحديات خضعت أدوات تشاركيه كرسم خرائط المجتمعات المحلية للتطوير لتكون قادرة على تقديم تقارير حول الوقائع التي تحدث على المستوى المحلي، حيث يخضع هذا النوع من الاستعانة بالجمهور بجانب البيانات الجغرافية لعملية تطوير مستمرة في ظل تطور التكنولوجيا وأدوات الاتصال.

يعتبر مشروع رماني هوريا- سواحيلي القائم على عمل خارطة مفتوحة نموذج على المنهجية المذكورة أعلاه، ويقع هذا المشروع في المنطقة المعرضة للفيضانات في مدينة دار السلام. تصنف مدينة دار السلام على أنها من أكثر المدن نمواً في القارة الإفريقية، حيث أنه من المتوقع أن يتجاوز تعدادها السكاني 10 مليون نسمة بحلول 2040 لتصبح من المدن الضخمة. تشكوا المدينة من عدم تخطيط عمليات التوسع الحضري، إضافة إلى التعرض للفيضانات بانتظام كل فصلين مطيرين على مدار العام. يمتد موسم الأمطار الطويلة بين شهري مارس ومايو، بينما يحل موسم الأمطار القصيرة بين شهري أكتوبر وديسمبر.[289]

يعيش حوالي 70% من سكان المدينة في مستوطنات عشوائية والتي عادة ما تكون عرضة لخطر الفيضانات، وذلك في ظل تهالك البنية التحتية وشبكات الصرف وعدم توفر نظام لإدارة النفايات الصلبة.[290] في الحقيقة، من السهل الحصول على معلومات وبيانات عن أثر الفيضانات التي تغطي مساحات واسعة من الأراضي ولكن الأمر مختلف بالنسبة للأحداث التي تقع في أماكن معينة ضمن نطاق المناطق الهشة حيث يصعب الحصول على المعلومات على الرغم من تعرض السكان للضرر. يدعم البنك الدولي وإدارة التنمية الدولية مشروع "رماني هوريا" وينفذه الفريق الإنساني لخارطة الشارع المفتوحة. تلبي هذه الخارطة الحاجة لتحديث البيانات والمعلومات التفصيلية حول مخاطر الفيضانات والتعرض والهشاشة منذ 2015، كما أنها تقوم من خلال مشاركة وانخراط المجتمعات المحلية والسلطات والقادة والمجتمع المدني والأكاديميين بتقديم خرائط للمجتمعات المحلية باستخدام التقنيات والأدوات الجغرافية المفتوحة من خلال الصورة عالية الدقة التي تقوم بجمعها طائرة بدون طيار.[291]

(جرى رسم خرائط الصرف في منطقة هاناناسف ورد في مقاطعة كنندوني في تنزانيا. الصورة بواسطة: كرس مورجان، البنك الدولي) سبتمبر 2017.

تحديد مدة النزوح:

لا زال من الصعب التنبؤ بمدة النزوح في ظل توفر القليل من التوقعات، حيث تشكل هذه المسألة ثغرة رئيسية تحتاج للكثير من الوقت والجهد لحلها، خاصة بسبب استغراق النزوح الداخلي لفترات طويلة. يقوم مركز رصد النزوح الداخلي بجمع البيانات وتحليلها من خلال قياسها على محورين: الأعداد السابقة للنازحين والنازحين الجدد، كما أنها تستخدم محور ثالث وهو الحلول التي قد يصل إليها هؤلاء النازحين.

قياس مدة النزوح المرتبط بالكوارث:

يبدو أن المعيق الرئيسي لمعرفة وقت انتهاء النزوح بعد حدوث الكوارث هو توقف العمليات المنظمة لجمع المعلومات قبل تحقيق النازحين لحلول مستدامة بفترة طويلة. يقتصر جمع المعلومات على فترة الانتعاش التي تبدأ فوراً بعد وقوع الكارثة وذلك من أجل توجيه الاستجابة الإنسانية، كما تقوم المصادر الإعلامية أيضاً بتغطية مرحلة الطوارئ من خلال تحرير التقارير. كشف مركز رصد النزوح الداخلي في وقت سابق أنه أثناء حدوث أكثر من نصف الكوارث الكبيرة المسجلة منذ 2008 لم تستمر مدة جمع المعلومات لتصل شهر واحد، مما يجعل محاولة معرفة إذا ما توصل النازحون لحلول مستدامة أو لا بعد تخطي العديد من الكوارث أمراً غاية في التعقيد ويتطلب الكثير من الموارد.

وبناءً على ما سبق أصبح من الصعب الوصول لتقدير في نهاية العام حول العدد الكلي للأشخاص الذين يعيشون نزوحاً داخلياً كنتيجة للكوارث في فترة زمنية معينة (الأعداد الإجمالية المتعلقة بالكارثة). في حال عدم الوصول لتقدير معين في نهاية العام ستكون الأرقام الإجمالية العالمية لأعداد النازحين بما فيها الأرقام التي وثقت قبيل إعداد هذا التقرير غير حقيقية. فعلى سبيل المثال تقوم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بإضافة عدد اللاجئين عالمياً للعدد الإجمالي للنازحين بسبب النزاعات الصادر عن مركز رصد النزوح الداخلي، وذلك للتوصل إلى العدد الإجمالي للنازحين على صعيد العالم والذي ينشره ويتداوله الإعلام وصانعي السياسات، وبدون هذا الرقم الإجمالي سيبقى عدد النازحين أقل مما هو عليه الحال في الواقع. تشجع هذه الفجوة أيضاً على توسيع الدائرة التي يتم من خلالها تأطير النزوح وربطه بشكل خاص بالنزاعات، بينما هو في الحقيقة أكثر تشعباً مما يجعله ظاهرة معقدة.

كما أن عدم وجود إحصائيات تجمل عدد الكوارث على الصعيد العالمي يغذي الافتراض المغلوط حول أن النزوح الناجم عن الكوارث لا يمتد إلا لفترات قصيرة، بينما في الحقيقة هنالك العديد من الأمثلة التي تبرهن على أن هذا النوع من النزوح قد يستمر لسنوات أو ربما لعقود كاملة. هذا يعني بالمقابل أن السياسات والاستجابة الفعلية للكارثة لا تعالج أسئلة رئيسية مثل تلك التي تدور حول الكيفية التي يمكن من خلالها الوصول لحلول مستدامة للنزوح الناجم عن الكوارث. يصبح من الصعب أيضاً قياس وتتبع الآثار الاجتماعية والاقتصادية على الأفراد والمجتمعات والاقتصاد في حال غياب البيانات المتسلسلة زمنياً.

كان مركز رصد النزوح الداخلي قادراً على الخروج بتقدير لإجمالي النزوح الناجم عن الكوارث عالمياً في عام 2018، حيث وفر الشركاء بيانات أفضل وأكثر وفرة، بالإضافة إلى تطبيق النماذج لسد الفجوات واستنتاج أعداد النازحين بسبب الكوارث مع مرور الوقت. في 2018 بلغ عدد النازحين بسبب الكوارث 1.6 مليون نسمة. يعتبر هذا التقدير غاية في التحفظ كما أنه لا يكشف عن أعداد النازحين بسبب الكوارث قبل حلول عام 2018، لذلك يستلزم الأمر المزيد من العمل الجاد لتعديل النموذج في عام 2019 وما بعده (أنظر صندوق 4).

لا تقتصر الاستفادة من تحديد إجمالي عدد النازحين بسبب الكوارث عالمياً على معرفة الأشخاص الذين يعيشون تجربة النزوح في نهاية سنة معينة، وإنما ستكشف عن أولئك الذين لم تسلط عليهم الأضواء أثناء عمليات الإنعاش أو خلال تقديم مبادرات لدعم تحقيق حلول مستدامة للنازحين، كما أن هذا التقدير سيساعد على تقييم آثار النزوح متوسطة وبعيدة المدى على المجتمعات والاقتصاد.[292]

إذا ما تناولنا الموضوع بشكل أوسع، يمكننا القول إن المتابعة الشاملة وتوثيق مدة ووقت انتهاء النزوح الناجم عن الكوارث سيسد فجوة كبيرة، والذي من شأنه أن يساعد القطاعات الإنسانية والتنموية على تخطيط وتنفيذ استجابات أكثر فعالية بحيث تكون قائمة على قاعدة من الأدلة.

الظروف التي يعود في ظلها النازحون إلى منازلهم

تتضمن المبادئ التوجيهية نقطة جوهرية تنص على أن تحقيق النازحين لحلول مستدامة منوط بعودتهم إلى محل إقامتهم الأصلي أو الاندماج محلياً والاستقرار في مكان آخر ضمن حدود البلد محل الإقامة أو في بلد آخر. ولكي يطلق على هذا الحل مسمى الحل الدائم يجب أن يحدث ذلك طوعاً بجانب توافر الظروف المتعلقة بالأمان والكرامة والتغلب على كافة التحديات المرتبطة بالنزوح، ولكن من الصعب تحقيق أو حتى قياس هذا النوع من النتائج تحديداً.

صندوق 4: تقدير عدد إجمالي للنازحين بسبب الكوارث في 2018:

الشكل 15 رسم توضيحي عن كيفية تقدير عدد النازحين بسبب الكوارث في نهاية عام 2018، حيث مثلت الخطوط الزرقاء المنقطة المنحنيات المتسلسلة زمنياً للأرقام الإجمالية. الرقم الإجمالي للكوارث في تاريخ معين يساوي مجموع قيم كل منحنى بنفس التاريخ.

الشكل رقم 15: توضيح مفاهيمي لمركز رصد النزوح العالمي لتقدير مخزون الكوارث

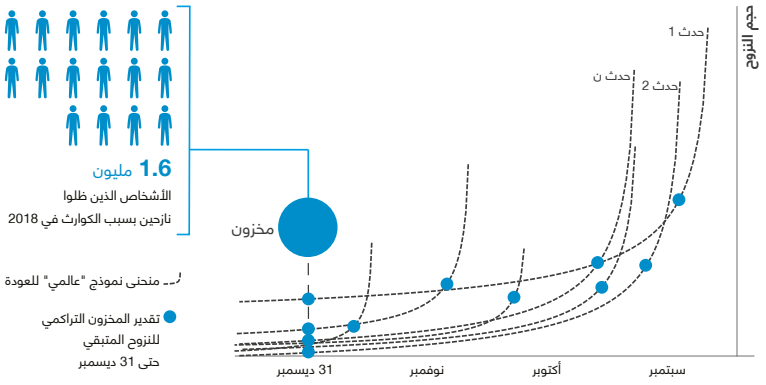

الشكل رقم 16: تقدير معدل التراجع في النزوح بسبب الكوارث

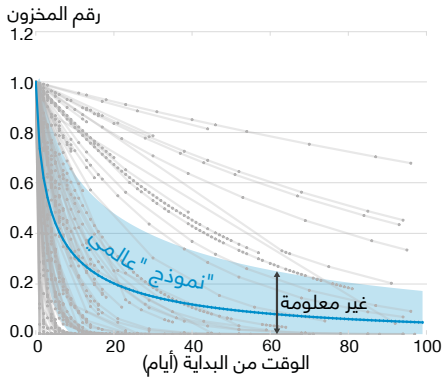

ملحوظة: سلسلة الزمن لعدد 100 حدث تقدر بالدوال الأسية. متوسط سلسلة الزمن مستخدم ليناسب النموذج "العالمي"، مصوّر بواسطة خط سميك. الخط الرمادي على الجانبين يوضح عدم اليقين في التنبوء.

طبق مركز رصد النزوح الداخلي منهجية قائمة على خطوتين ترتكزان على جمع البيانات ونمذجتها من أجل تقدير عدد الأشخاص الذين يعيشون حالة النزوح الناجم عن الكوارث اعتباراً من نهاية 2018. حصل المركز على مجموعة من البيانات من مصادر متنوعة من خلال الاعتماد على حوالي 100 كارثة مسجلة في قواعد البيانات الخاصة به خلال العام، حيث تصف كل سلسلة زمنية تزايد عدد النازحين في منطقة معينة مع مرور الوقت.

استخدمت هذه السلسلة الزمنية كنموذج لحالات النزوح المتبقية التي تشير إلى أحداث معينة، إلا أن النموذج لا يميز بين الأنواع المختلفة للكوارث وأماكن حدوثها، كما أنه يطبق على كافة الأحداث نظراً لعدم توفر البيانات. في هذا السياق استخدم المركز نموذج بسيط الذي بدوره بدا مناسب وسهل الاستخدام أثناء عمليات الرصد والتحليل. قد يقوم المركز في المستقبل بإنشاء نماذج معينة لأنواع الكوارث والدول بحيث يوفر المزيد من سلاسل البيانات الزمنية.

اشتق المركز صيغة رياضية مغلقة للتعامل مع النموذج، حيث قام من خلال استغلال الأعداد الإجمالية الأخيرة التي حصل عليها لكل من الأحداث الواقعة في 2018 بتطبيق النموذج وتقدير عدد إجمالي على مستوى العالم بلغ 1,601,150 شخص، ولكن إذا ما أخذنا عدم جاهزية النموذج للتحقق من العدد الحقيقي يمكننا القول أن العدد الفعلي قد يصل للضعف.

يعتقد المركز أن هذا التقدير يقلل مما هو عليه الحال في الواقع لأن المنحنى المعني ينحرف بشدة باتجاه تسجيل حالات الإخلاء التي هيمنت على سلسلة البيانات الزمنية المستخدمة لغرض التدريب. يميل هذا النوع من النزوح للاستمرار لفترات قصيرة نسبياً.

تم تطبيق المنحنى على كافة الأحداث بغض النظر عما إذا كانت الأرقام الموثقة تمثل حالات الإخلاء أو النزوح. يعتبر هذا الافتراض الضمني مصدر مهم لكشف الأخطاء الواردة في النماذج لأن نفس معدل الاضمحلال يطبق حتى على سلسلة زمنية تم استنتاج حالات النزوح التي حصلت خلالها بواسطة ما وثق من وقائع لمنازل مدمرة. يمكننا القول مرة أخرى وبالنظر لهذه المسائل أن العدد الحقيقي قد يصل إلى ضعف ما يوثقه النموذج.

تعتبر هذه المنهجية خطوة أولى باتجاه تقدير عدد إجمالي على صعيد العالم فيما يتعلق بالنزوح الناجم عن الكوارث. سيقوم المركز بتطوير النموذج من خلال استخدام بيانات إضافية قادرة على تمثيل الواقع بشكل أفضل وفحصها والتحقق منها في مقابل البيانات الناتجة عن عمليات الرصد، كما سيوظف المركز المزيد من النماذج المعقدة. ستساعد هذه التحسينات إذا ما أخذت جميعاً بعين الاعتبار على الوصول إلى تقدير أكثر دقة للكيفية التي يتزايد بها عدد النازحين بسبب الكوارث مع مرور الوقت.

يقدم إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مجموعة من المعايير التي تحدد كيفية الوصول إلى الحلول الدائمة،[293] وهي:

- الأمن والأمان
- مستوى المعيشة اللائقة
- فرص الحصول على سبل كسب العيش
- استعادة المساكن والأرض والممتلكات
- لم شمل العائلات
- المشاركة في الشؤون العامة
- التمتع بنظام قضائي منصف وعادل

كشفت عملية نقل إطار العمل إلى حيز التنفيذ أنه يشكل تحدياً حقيقياً، فعلى الرغم من الدعم الذي تقدمه مؤشرات الحلول الدائمة للإطار من خلال التوجيه المثمر لعمليات تحليل الحلول، إلا أن ترجمة هذا التحليل لبيانات رقمية وعالمية قابلة للمقارنة يعتبر أمر معقد، خاصة إذا ما حاولنا الوصول لرقم إجمالي على مستوى العالم.[294] فعلى سبيل المثال من الصعب الوصول إلى تقديرات رقمية فيما يتعلق بالتحديات كما هو الحال بالنسبة لتقييم التقدم الحاصل باتجاه تحقيق حلول مستدامة. يقوم حالياً فريق الخبراء المعني باللاجئين والنازحين داخلياً بوضع دليل ومجموعة من التوصيات للتوصل لإحصائيات تقيس نهاية النزوح، ومن المأمول أن توفر هذه الإحصائيات توجيهات ملموسة.

كذلك الأمر بالنسبة لصعوبة تقييم قدرة العائدين على الاستمرارية في مناطقهم بسبب عدم متابعة العديد من حالات الرجوع الموثقة مع مرور الوقت. في حال الإبلاغ عن حالات الرجوع في وقت مبكر أو دون التحقق منها قد يتم إقصاء هذه الحالات من سجلات النازحين قبل وصولهم لحلول مستدامة، مما يعني أنه لن يكون هناك إمكانية لتلبية حاجاتهم. يحدث هذا الموقف عندما يتم تصنيف النازحين في فئة العائدين فقط لأنهم غادروا المخيم أو لأنهم عادوا إلى أماكن إقامتهم الأصلية على الرغم من تعرض منازلهم للضرر أو التدمير الكامل. قام مركز رصد النزوح الداخلي في سياق جهوده للإلمام بهذه التحركات بالبدء في تسجيل هؤلاء الأشخاص ضمن فئة "الحلول الجزئية الغير مؤكدة" (أنظر الجزء الأول).

تقييم قسوة النزوح وآثاره

لا يساعد عدد النازحين كثيراً في الكشف عن الواقع الذي يعيشونه، حيث تختلف آثار النزوح واحتياجات النازحين فيما بينهم سواءً على الصعيد الفردي أو المحلي أو الوطني. قد تتباين ظروف النازحين بشكل كبير بحسب مدة النزوح والقدرات والموارد التي يتمتعون بها حتى قبل نزوحهم، بالإضافة إلى مستوى التحديات التي يواجهونها حالياً. على سبيل المثال يتساوى عدد النازحين في كولومبيا وسوريا تقريباً، ولكن احتياجاتهم تختلف بدرجة كبيرة جداً، لذلك تتطلب الاستجابة الفاعلة والموجهة فهم كامل لتجربة النزوح وآثاره بعيداً عن الأرقام.

الآثار الاقتصادية للنزوح:

يؤثر النزوح على الاقتصاد من خلال العديد من الطرق المترابطة والمتداخلة. من الممكن ملاحظة هذه الآثار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو على المدى البعيد أو القريب أو على الصعيد المحلي أو الدولي. قد تكون بعض هذه الآثار ملموسة مثل الخسائر المتعلقة بالمحاصيل والماشية أو غير ملموسة مثل تأخر المسيرة التعليمية. قد تظهر آثار النزوح حال وقوعه وتتمثل في حاجة النازحين إلى تكاليف المواصلات والمساكن المؤقتة، أو قد تظهر لاحقاً عندما يجد النازحون أنفسهم مجبرين على قبول الوظائف ذات المردود المادي المتدني التي يقدمها سوق العمل المكتظ في المناطق المستضيفة. قام مركز رصد النزوح الداخلي بتطوير منهجية جديدة لتقييم التكاليف المباشرة كجزء من الجهود البحثية التي يبذلها المركز للتحري حول الآثار الاقتصادية للنزوح الداخلي. أظهرت البحوث أن النزوح الداخلي قد يكلف الدول عبر العالم قرابة 13 مليار دولار في السنة.[295]

كان باستطاعة المركز تقدير الآثار الاقتصادية المباشرة للنزوح والمتعلقة بالفيضانات الواقعة في الصومال في عام 2018 والتي بلغت 19 مليون دولار من أجل 287,000 نازح في الفترة ما بين شهر إبريل وأغسطس. كما قام المركز بتقدير آثار النزوح الناجم عن الجفاف ما بين شهر يناير 2017 وشهر أغسطس 2018 والتي بلغت 500 مليون دولار لأجل 1.2 مليون نازح، وكذلك النزوح الناجم عن النزاعات خلال نفس الفترة والبالغة تكاليفه 110 مليون دولار لأجل، 423,000 نازح. تمثل الأرقام اللاحقة 4.7% و1% من المتوسط السنوي للناتج الإجمالي المحلي للصومال تباعاً.[296]

هنالك حاجة لفهم أفضل للآثار الاقتصادية المترتبة على النزوح طويل الأمد من أجل تزويد قطاع التنمية بالمعلومات المتعلقة بالمواقع والكيفية التي يمكنهم من خلالها التدخل في أزمة النزوح.

صندوق 5: تقييم الآثار الاقتصادية للنزوح

تمثل تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي التكاليف المرتبطة باحتياجات السكن والصحة والتعليم والأمن المرتبطة بالنازحين وفقدانهم لسبل كسب العيش. تركز هذه التقديرات على التكاليف والخسائر المباشرة والفورية التي يتم عرضها من خلال البيانات الكمية المتاحة على الصعيد العالمي. تعمل المعلومات المتاحة حول التمويل المطلوب لتوفير الطعام لعدد من النازحين بمثابة مؤشرات غير مباشرة للتكاليف اللازمة لهذه الحاجة النابعة من أزمة النزوح.

لا تمثل هذه التقديرات النتائج طويلة الأمد المترتبة على النزوح الداخلي ولا الآثار الواقعة على المجتمعات المضيفة أو المجتمعات التي نزحوا منها أو أي طرف آخر قد يتأثر بالنزوح، لذلك تعتبر أقل من مجمل التكلفة المادية.

البعد	المقياس	البنود المدرجة
الإسكان مصادر البيانات: خطة الاستجابة الإنسانية والنظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).	تكاليف الملاجئ أو المساكن المؤقتة	توفير حلول طارئة وانتقالية لقضية الملاجئ ومنها الإعانات المالية للدفع مقابل بدل الإيجار وأعمال الترميم. تسليم مواد غير غذائية لازمة لإنقاذ حياة النازحين بناءً على احتياجاتهم. توفير خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة. تنسيق وإدارة الملاجئ والمخيمات.
سبل المعيشة المصدر: المؤشرات العالمية للتنمية (ProvCalNet) بواسطة البنك الدولي، تتبع المصفوفة المنظمة الدولية للهجرة	فقدان مصدر الدخل	فقدان الحصول على الدخل من العمل
التعليم مصادر البيانات: خطة الاستجابة الإنسانية والنظرة العامة للاحتياجات الإنسانية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)	تكاليف الخدمات التعليمية المؤقتة	استئناف الأنشطة التعليمية المتعلقة بالأطفال في المرحلة الابتدائية والثانوية. تأمين بيئة صحية وضمان القدرة على التعلم والذي قد يتضمن في بعض الحالات تقديم الدعم النفسي للأطفال.
الصحة مصادر البيانات: خطة الاستجابة الإنسانية والنظرة العامة للاحتياجات الإنسانية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)	تكاليف المساعدات الغذائية	تقديم مساعدات غذائية لإنقاذ حياة النازحين تحسين الإنتاج الغذائي منع ومعالجة نقص التغذية لدى الأطفال ما دون عمر الخمس سنوات والنساء الحوامل
	تكاليف تقديم الرعاية الصحية في حالة الطوارئ.	توفير خدمات صحية أساسية أو ثانوية في حالة الطوارئ. منع الأمراض المتفشية والمعدية والتعامل معها تغطية التطعيم اللازم للأطفال ما دون الخمس سنوات.
الأمن مصادر البيانات : خطة الاستجابة الإنسانية والنظرة العامة للاحتياجات الإنسانية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)	تكاليف الإجراءات الأمنية في المناطق المضيفة	تقديم وتعزيز الحماية للاجئين منع انتهاكات حقوق الإنسان والتعامل معها. حماية النساء والأطفال

نحو فهم أفضل للنزوح وشدة التحديات

يساعد فهم الاختلاف الحاصل بين التحديات التي يواجهها النازحون من حالة لأخرى بغض النظر عن حجمها في رسم صورة واضحة عن شدة هذه الظاهرة، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه البيانات اللازمة لعمليات التخطيط والمعنيين بتقديم استجابة الإنسانية الفاعلة والموجهة. على سبيل المثال، علق النازحون في المدينة الأفغانية غازني في مرمى النيران المتبادلة بين حركة طالبان والقوات الحكومية في 2018. استطاع النازحون في جنوب السودان ممن لجئوا لأماكن حماية مدنية أن يتجنبوا هذا النوع من النزاع، ولكن بقيت النساء والفتيات عرضة بشكل كبير لخطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع. كما تعرض النازحون في ولاية غيريرو بالمكسيك للعمليات الإجرامية والابتزاز.

تمثل هذه التجارب الأمنية المتباينة جانب واحد فقط من جوانب قسوة النزوح التي تشمل الحصول على سكن لائق وتوفر الخدمات وسبل كسب العيش وتوثيق الواقع ولم شمل العائلات والشؤون العامة والقضائية،[297] فعلى سبيل المثال يتعرض النازحين في الملاجئ المؤقتة الواقعة في تانجنيقا وجنوب كيفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ظروف مناخية قاسية ومخاطر الحرائق، بينما يتمتع النازحون في المراكز الجماعية في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة في أوكرانيا كمنطقة دونيتسك ولوهانسك القريبة من خط التماس بمساكن مجانية، ولكنهم يعانون من خطر الإخلاء القسري. تتمثل هذه التناقضات أيضاً في مسألة توفر الخدمات للنازحين، فمثلا القدرة عل تحمل تكاليف العلاج والرعاية الصحية في دونيتسك ولهوانسك تعتبر من أكبر العوائق الي يواجهونها، بينما تعتبر ندرة المنشئات وسوء تأثيثها هو التحدي الأكبر الذي يعاني منه النازحين في تانجنيقا وجنوب كيفو.

يشكل تقييم شدة النزوح والتحديات المختلفة المرتبطة بالكوارث تحدياً كبيراً، وذلك بسبب نقص البيانات الموثقة عن مدته والقدرات المتباينة للأفراد والمجتمعات والدول على التكيف معه. يستطيع البعض العودة لمناطقهم بعد فترة قصيرة من وقوع الكارثة، إلا أن الكثيرين يستمر نزوحهم لأشهر أو حتى لسنوات، كما يجدون صعوبة بالغة في الوصول لآليات فاعلة تساعدهم على استعادة منازلهم أو إعادة بناءها وكذلك الحال بالنسبة لأراضيهم وممتلكاتهم.

يحاول مركز رصد النزوح الداخلي في حال وقوع أي كارثة أن يجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول المساكن المدمرة سواءً لاستخدامها كمؤشر للنزوح أو ليزيد من مصادر معلوماته، حيث يعتبر الدمار اللاحق بالمنازل مؤشر جيد لتقدير حجم النزوح. يمكن أيضاً استخدام مدة النزوح كمؤشر على التحديات التي يواجهها النازحون كما تم تناول هذا الأمر باستفاضة في الجزء الخاص بقياس المعدل الإجمالي للنزوح الناجم عن الكوارث. تعتبر الهند من الأمثلة الجلية على استخدام هذا المؤشر حيث عمدت السلطات في ولاية أندهرابرادش على توثيق حجم الدمار الحاصل تبعاً للآثار الواقعة على المساكن وذلك بعد أن ضرب الإعصار المداري تتلي ولايتي أوديشا وأندرا برداش في أكتوبر من عام 2018 متسبباً بقدر كبير من الدمار.

تقوم العائلات الهندية ببناء أنواع مختلفة وتقليدية من المنازل بحسب موقعها والموارد الاقتصادية المتاحة، فعلى سبيل المثال تعتبر "منازل بوكا" ذات بنية قوية نسبياً لاعتمادها على مواد بناء متينة مثل الإسمنت والطوب والأخشاب، وبالتالي تكون هذه المباني قادرة على مقاومة آثار الأعاصير المدارية ولكنها لا تستطيع مجابهة الزلازل. تعتمد "منازل كوتشا" في بناءها على مواد أقل تكلفة واستدامة مثل الطين والقش وسيقان البامبو مما يجعلها ضعيفة أمام مواجهة الكوارث الطبيعية، ولكن إذا تعرضت منازل كوتشا للتدمير يستبدلها السكان بمنازل بوكا.[298]

استطاع مركز رصد النزوح الداخلي من خلال استخدام السلطات تصنيف الضرر القائم على نوع البناء كما ورد أعلاه الوصول لفهم أكثر دقة بشأن آثار إعصار تتلي على السكان المحليين. كانت درجة تأثر أصحاب منازل كوتشا أكثر بأربع مرات من أولئك الذين يعيشون في منازل بوكا. يتوقع على أي حال بقاء ساكني منازل بوكا التي دمرت مشردين لفترة أطول من غيرهم.

سيواصل المركز تطوير هذا التقييم الكيفي لشدة النزوح ليصل إلى مقارنات ذات دلالة بين الدول ولمساعدتهم في متابعة تقدمهم باتجاه إيجاد حلول لهذه الظاهرة.

النزوح الذي يصعب تعقبه

هنالك أنواع معينة من النزوح يصعب تقييمها بسبب فقدان المعلومات حولها أو التعقيد الذي تتسم به محفزاته ودوافعه، ومن ضمنها النزوح المرتبط بالمشاريع التنموية والعنف الإجرامي والكوارث التي تحدث بشكل تدريجي مثل الجفاف وارتفاع منسوب مياه البحر وغيرها من العوامل المتداخلة، كما أن محدودية الحصول على المعلومات تعيق الجهود المبذولة من أجل معرفة كيفية انتقال الأشخاص من كونهم نازحين إلى لاجئين وكيف يؤول أمر المهاجرين ليعيشوا حياة النزوح الداخلي. يترتب على نقص البيانات اللازمة قصور في فهم نطاق النزوح وديناميكيته.

توفر الكثير من التقارير التي تتناول النزوح الناجم عن الكوارث بيانات حول أوامر الإخلاء بدون أي معلومات حول الكيفية التي ينصاع بها النازحين لهذه الأوامر. يترتب على هذا الأمر صعوبة تعقب نطاق النزوح الناجم عن الكارثة، ناهيك عن أن الكثيرين يرفضون الانصياع للإخلاء الإلزامي ويخاطرون ببقائهم هناك (أنظر الصندوق.6)

صندوق 6: لماذا يرفض بعض الناس المغادرة؟

يعتبر إخلاء أحدهم لمنزله هو أكثر جوانب النزوح المرتبط بالكوارث وضوحاً وقابلية للقياس. قد يأخذ الإخلاء عدة أشكال منها الإخلاء الطوعي أو الإلزامي بأمر من السلطات المحلية. يتمثل التحدي في حصر النزوح المرتبط بأوامر الإخلاء الإلزامي في أن هذه الأوامر تغطي عدد أكبر من الأشخاص الموثق تواجدهم في الملاجئ المؤقتة.

فعلى سبيل المثال، عندما وصل الإعصار المداري برابيرون إلى ذروته في اليابان وتلقى 2 مليون نسمة أوامر الإخلاء لم يتم تسجيل أكثر من 31,000 شخص ممن توجهوا للملاجئ (أنظر اليابان في دائرة الضوء ، ص 30).[299] ترجع هذه الاختلافات لعاملين على الأقل: العامل الأول يتمثل في أنه قد لا يمتثل كل من تلقى أمراً بالإخلاء للإشعار وبالتالي ينعكس ذلك على تضخيم حجم النزوح، أما العامل الثاني يتمثل في اختيار بعض المستجيبين لأوامر الإخلاء البقاء مع عائلاتهم وأصدقائهم في الفنادق أو أي مكان آخر مما يعني أن عدد من توجهوا للملاجئ قد يقلل من حجم النزوح.

لا يرغب البعض في الاستجابة لأوامر الإخلاء بسبب مجموعة من العوامل المعقدة التي تتراوح بين التحديات العملية المتعلقة بحركة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وعدم وصول المعلومات في وقتها أو القدرة على معاينتها، بالإضافة إلى مفهوم الأشخاص وتواصلهم حول مخاطر الكوارث. علاوة على ذلك قد يرتبط رفض الأشخاص برغبتهم في حماية منازلهم وحيواناتهم الأليفة ومواشيهم وأصولهم الأخرى.[300] كما تلعب العوامل الاقتصادية والاجتماعية دوراً في التأثير على استجابة الأشخاص المهددين، فبعض العائلات قد تكون غير قادرة على تحمل تكاليف الإخلاء الذاتي، وقد تكون نفس العائلات عرضة لمخاطر أخرى بسبب إقامتهم على السهول المعرضة للفيضانات أو في منازل متنقلة أو عدم توفر وسائل للنقل والمواصلات في مناطقهم.[301]

من الصعب أيضاً تعقب النزوح المرتبط بالكوارث التي تحصل تدريجياً والتدهور البيئي، فليس من السهل تمييزه عن الهجرة الداخلية والصورة التي تشمل الوضع ككل لأنها تشمل نطاق واسع من الظواهر والدوافع والمحفزات والآثار، بجانب أنواع التنقلات المختلفة. هنالك حاجة للمزيد من الأدلة الملموسة على كيفية حدوث النزوح بسبب الدوافع المختلفة التي قد تحدث على نحو تدريجي، وذلك من أجل تزويد عمليات تقييم الخطر وسياسات الاستجابة الإنسانية الملائمة بالمعلومات.

بدأ مركز رصد النزوح الداخلي- في إطار جهوده للتغلب على هذه التحديات- باستكشاف أساليب لنمذجة الأنظمة وربطها ببعضها البعض من أجل فهم تعقيدات النزوح الناجم عن الأحداث التي تجري على نحو تدريجي. قام المركز أيضاً باستخدام منهجية مشابهة لتحقيق فهم أفضل بشأن العوامل المترابطة التي تؤدي إلى وقوع النزوح والمتعلقة بالعنف الإجرامي في المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى (أنظر شكل -17 ص. 74).[302]

الشكل رقم 17: ترابط الأنظمة

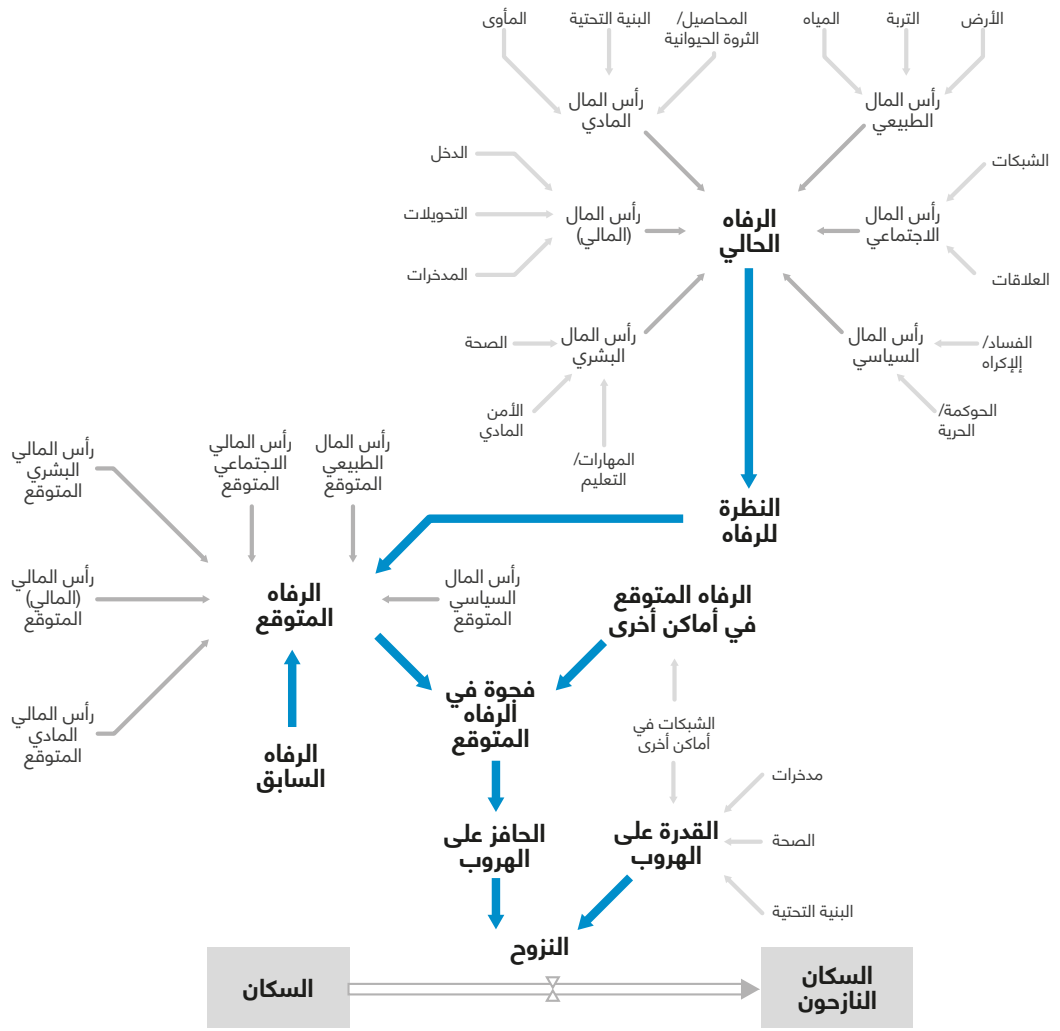

يقوم مركز رصد النزوح الداخلي بتعيين منهجيات معينة بناءً على ديناميكيات الأنظمة والمنهجيات القائمة على العوامل المؤثرة، حيث تساعد هذه المنهجيات سياسات الاستجابة الإنسانية والاستثمار طويل الأمد على تحديد مخاطر النزوح. تساهم هذه الآلية في فهم الظروف التي يحدث من خلالها النزوح ومسبباته، كما ستمكن المركز من وضع سيناريوهات لمخاطر النزوح في الظروف المختلفة التي تتطور على نحو تدريجي وسياسات تدخل مختلفة كذلك.

رصد المخاطر المستقبلية

تقر الكثير من الحكومات والهيئات التنفيذية بالحاجة لفهم مخاطر النزوح المستقبلية، لذلك يتزايد الطلب على نماذج مخاطر الكوارث والأدوات القادرة عل التنبؤ بالنزوح وتقدير حجمه وشدته بالإضافة إلى الكشف عن دوافعه الكامنة. وفي هذا السياق لا زالت عملية وتطوير هذه الأدوات تحاول تلبية المتطلبات القائمة.

يتطلب استخدام أساليب احتمالية توفر معلومات محلية غاية في التفصيل وهو ما تفتقد إليه الكثير من الحكومات من أجل التحقق من نماذج المخاطر وإجراء تقييم متكامل لها. هنالك حاجة كبيرة لبناء المزيد من القدرات قبل موائمة النماذج مع حاجات ونتائج معينة طبقت لتزويد سياسات التطوير وخطط الاستثمار بالبيانات.

أطلق مركز رصد النزوح الداخلي نموذجه الفريد لخطر النزوح العالمي الناجم عن الكوارث في 2017.[303] يستند هذا النموذج الذي يعتبر التجربة المكررة للمرة الأولى على نموذج عالمي وضعه مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر النزوح، حيث يقوم هذا النموذج على حساب متوسط عدد الأشخاص المحتمل تعرضهم لخطر النزوح سنوياً بسبب الكوارث الفجائية مثل الزلازل والتسونامي والفيضانات والأعاصير والعواصف.[304] يقوم النموذج أيضاً بحساب احتمال وقوع الكوارث وشدتها والعناصر المتعلقة بالتعرض والتحديات من اجل تقدير خطر النزوح الناجم عن الكوارث (أنظر الشكل 18). تعتمد النتائج على احتمالات الدمار الذي قد يلحق بالمنازل كمؤشر على النزوح، وتتنبأ بنزوح ما متوسطه 14 مليون نسمة عبر العالم من المحتمل أن يتعرضوا للنزوح في أي وقت في المستقبل.[305]

الشكل رقم 18: كيف يتم احتساب خطر النزوح؟

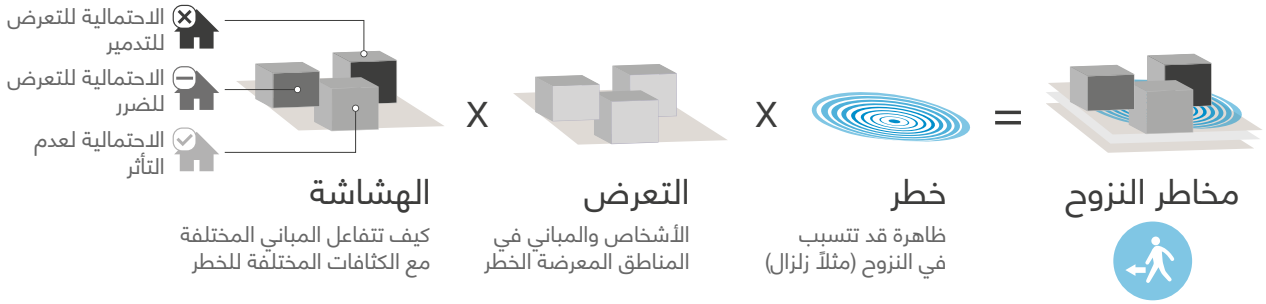

تعتبر تقديرات خطر النزوح بطبيعتها متحفظة وذلك بسبب إقصاء النموذج لحالات النزوح الناجمة عن الإخلاء الوقائي والذي يحدث عادة في البلدان القادرة بشكل كبير على التأهب للكوارث مثل بنغلادش والصين وكوبا والفلبين وفيتنام، وبالتالي يعتبر النموذج أكثر ملائمة للدول التي تتميز بقدرة أقل على التأهب للكوارث.

عمل مركز رصد النزوح الداخلي عن قرب مع المعهد الفدرالي السويسري للتكنولوجيا في زيورخ من أجل تحسين قدرة النموذج على التنبؤ بخطر النزوح الناجم عن الفيضانات. أدى تقليص المساحة المعرضة للفيضانات من 5 كيلو متر مربع لمتر مربع واحد إلى الحصول على تقييم دقيق للأشخاص والمنشئات العرضة لمياه الفيضان، كما واقترن هذا الأمر مع إعادة توظيف سيناريوهات الكوارث مستخدمين أحدث التقنيات التي ساهمت في إخراج تقديرات أكثر دقة كشفت عن أن عدد الأشخاص المعرضين لخطر النزوح الناجم عن الفيضانات أكبر بكثير مما أظهرته تقديرات سابقة. ساعد ارتفاع مستوى دقة النموذج أيضاً على تصنيف الأرقام الدالة على خطر النزوح الناجم عن الفيضانات إلى مناطق ريفية ومناطق حضرية (دائرة الضوء: خطر النزوح بسبب الفيضانات ص 84).

من الممكن استخدام ما توصل إليه نموذج خطر النزوح بسبب الكوارث كمصدر بيانات يوجه السياسات والاستثمارات التابعة لهيئات الحد من خطر الكوارث سواءً على صعيد وطني أو أخص من ذلك، كما يمكن استخدامها في الاستدلال على المناطق حيث تعاني أعداد كبيرة من الناس من خطر فقدان منازلهم وتعرضهم للنزوح. علاوة على ما سبق يساعد النموذج في تحديد الإمكانيات اللازمة لمراكز الإخلاء وحجم المساعدة المطلوبة لأجل دعم النازحين. يقدم النموذج أيضاً معيار لقياس التقدم الحاصل في مسألة الحد من مخاطر الكوارث مقابل معايير دولية أخرى مثل إطار سنداي للحد من خطر الكوارث واتفاقية باريس لتغير المناخي لعام 2015، ويمكن للنموذج أن يتكيف مع عمليات الدعم من خلال الكشف عن عدد الأشخاص المتضررين وأماكن تواجدهم ومواقع المنازل المدمرة نتيجة للكوارث الافتراضية أو الملموسة.

سبل المضي قدماً

ترتبط التحديات المستمرة المتعلقة ببيانات النزوح الداخلي ببعضها البعض بشكل واضح، وتعتبر الاستجابة الإنسانية المنظمة التي تضع معايير مشتركة وتحسن من مستوى التعاون والتنسيق والعمل المشترك في غاية الأهمية إذا ما توفر الفهم الكامل لدى الحكومات وغيرها من الهيئات المعنية لتقوم بمنع ومعالجة هذه الظاهرة من خلال رسم أفضل للسياسات والتخطيط والحد من المخاطر.

هنالك بوادر أمل تتعلق بتقنيات وأساليب جديدة قادرة على التغلب على بعض التحديات المتعلقة بالحصول على بيانات شاملة ودقيقة ومصنفة وفي حينها حول حالات النزوح المختلفة، حيث تستخدم هذه البيانات – مع ايلاء الاعتبار للأمور الشخصية وحماية البيانات – في سد ثغرات معرفية كثيرة.

في حال تسلحت الحكومات وغيرها من الجهات المعنية بالبيانات الموثقة والدلائل القاطعة ستكون قادرة على فهم المخاطر المستقبلية بشكل أفضل والتخطيط لها ورصد التقدم باتجاه تحقيق الأهداف المدرجة ضمن أطر العمل مثل أهداف التنمية المستدامة وإطار عمل سنداي للحد من خطر الكوارث واتفاقية باريس، والأهم من ذلك أنهم سيكونون أكثر قدرة على تلبية احتياجات النازحين.

الجزء الثالث

النزوح الداخلي في المناطق الحضرية: المخاطر والآثار والحلول:

الضرر والدمار في دمشق، سوريا. صورة: المنظمة الدولية للهجرة/موسى محمد، نوفمبر 2015

عرفت بوغوتا بتاريخها الطويل مع النزوح حيث تشير التقديرات بوجود 386,000 نازح داخلي يعيشون في المدينة، والذين يشكلون بدورهم 5% من التركيبة السكانية.[306] قدمت سلطات المدينة الدعم بمختلف أشكاله كما أنشأت مراكز لمساعدة ضحايا النزاع.[307] ربما استطاع النازحون مع مرور السنوات الاستقرار في بيئتهم الحضرية الجديدة، إلا أن غيرهم لا زال يعيش ظروف الفقر والحرمان من دون أن يحصلوا على خدمات أساسية أو سكنية كافية.

ظهرت أيضاً في بوغوتا آثار الأزمة السياسية والاقتصادية الحاصلة في فنزويلا خلال السنوات الأخيرة والتي تمخضت عن وصول 238,000 لاجئ ونازح إلى المدينة للبحث عن العمل وسبل كسب العيش مشكلين بذلك 20% من الفنزويليين المستقرين في كولومبيا.[308] اضطرت السلطات للتكيف بسرعة وتلبية الاحتياجات الجديدة للوافدين خاصة مع توفر الدعم من قبل السلطات المحلية والمنظمات الإنسانية الدولية.[309]

على الرغم من وجود أنظمة متطورة في كولمبيا قادرة على مراقبة والتعامل مع حالات النزوح العابرة للحدود إلا أن التغير السريع الذي يطرأ على آليات النزوح من وداخل بوغوتا جعل من الصعب تقديم صورة واضحة لظاهرة النزوح في المدينة. وبالرجوع إلى الظروف المعيشة ومقارنتها ببعضها البعض -من حيث مدة نزوحهم أو كونهم لاجئين أو نازحين داخليين- يتبين أن كلى الطرفين يشكل تحدياً على نحوٍ متساوي. وحتى الذين يتم تسجيلهم بمجرد وصولهم إلى المدينة لا تتوفر عنهم سوى معلومات محدودة حول ما إذا استقروا أو انتقلوا لمناطق أخرى أو نزحوا مجدداً بسبب الكوارث أو انعدام الأمن او مشاريع التنمية الحضرية.

تعتبر بوغوتا واحدة ضمن العديد من مدن العالم التي تأثرت وتخضع في تشكيلها إلى النزوح القسري. وتختلف دوافع ومسببات النزوح، فنرى دمشق وصنعاء اللتان دمرتهما النزاعات وجاكارتا وطوكيو المعرضتان للكوارث الطبيعية، كما وتختلف قدرة الحكومات الوطنية والمحلية على التعامل مع الحدث.

عندما يسعى عدد كبير من النازحين إلى اللجوء للمدينة فلابد أن تستشعر أثر ذلك كافة المجتمعات والأنظمة الحضرية هناك، فقد يزداد التنافس من أجل فرص العمل، إضافة إلى زيادة الطلب على المرافق السكنية والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات. وبناء عليه فإن النزوح في المناطق الحضرية يشكل تحدياً على مستوى التنمية المحلية مما يتطلب التقليل منه كمتطلب أساسي للوصول لأهداف التنمية المستدامة.[310]

يتوجه النازحون إلى المناطق الحضرية لإيمانهم بأنها ستوفر لهم الفرص، وعادة ما يكون النازحون في غاية الضعف ويفتقرون للحماية إلا أنه من المتوقع أن تقوم الشبكات الاجتماعية وفرص العمل والخدمات المتوفرة في المدن والبلدات على مساعدتهم في الوصول إلى حلول مستدامة. علاوة على ذلك، هناك القدرة على التواصل والتكنولوجيا الحديثة والحراك الاجتماعي الآخذ بالاتساع والتخطيط المتوافق مع الأجندة الحضرية لهذا القرن والتي بمجملها تبشر بتشكيل كافة المجتمعات على نحو إيجابي ودفع عجلة النمو والتنمية المحلية. كما أن التوسع الحضري والحراك البشري يشكل فرص كبيرة تعزز حياة الأفراد والرفاه الاجتماعي على حد سواء.

لم تسلم هذه المناطق الحضرية من التحديات حيث تعاني العديد من المدن من الفقر وعدم المساواة وتواجد عدد كبير من السكان الذين يعانون من أزمة السكن مع توفر القليل من الخدمات الأساسية إن وجدت. وهذه الظروف هي الحقيقة التي تشكل واقع الكثير إذا لم يكن الأغلبية العظمى من النازحين. يؤثر تفاوت مستويات المعيشة في المدن على ظروف النزوح وقدرة المراكز الحضرية على تقديم المساعدة للنازحين.[311]

إن الكيفية التي تقوم من خلالها المدن بالتكيف مع هذه التحديات تؤثر على مدى ترحيبها ودعمها لهؤلاء النازحين.[312] فإذا ما حصل النازحين على فرصة الاندماج ستستفيد المراكز الحضرية من قدرة النازحين الإنتاجية اجتماعياً واقتصادياً. يؤدي النمو الحضري السريع والذي تتم إدارته بشكل سيئ والتنقل القسري للسكان إلى المدن وداخلها إلى تمدد الأنظمة الحضرية وزيادة العبء على السلطات المحلية فيها والمجتمعات المضيفة أثناء التعامل مع حالات النزوح. قد تؤدي الأزمة الحضرية أيضاً إلى حدوث نزوح جديد أو ثانوي صانعة بذلك حلقة مفرغة من الهشاشة والتعرض للمخاطر، لذلك فإن طريقة إدارة النزوح والتغير الحضري لها أكبر الأثر في خلق الفرق بين القدرة على الصمود أو الوقوع في خطر الانهيار.

وهذ مما يدعوا إلى فهم أفضل لكيفية تشكل النزوح في المناطق الحضرية مما يساعد على معالجة الأمر بشكل أكثر فاعلية وبالتالي التقليل من الظاهرة. إن معرفة دوافع النزوح ومخاطرة وآثاره على المناطق الحضرية سيكون له دور حيوي في تنفيذ خطة 2030 للتنمية المستدامة، لا سيّما بالنظر للدور الرئيسي الذي ستستمر المدن في أدائه والمتمثل في تشكيل مجتمعات واقتصاد القرن الحادي والعشرون.[313] إلا أن بقاء النزوح في المناطق الحضرية دون التصدي لمعالجته سيعيق تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة والتي تشتمل على جعل المدن آمنة ومستدامة وقادرة على مواجهة الصعوبات وغيرها من التداعيات الثانوية المترتبة على تحقيق باقي الأهداف.

تعريف " الحضر" و"النزوح"

بالنظر إلى الافتقار لوجود تعريف مشترك لما يمكن أن يشكل المنطقة الحضرية ولحاجة هذا التقرير لتعريف اصطلاحي تم تعريف الحضر على أنه "تركز مكاني للسكان والثروات التي عادة ما تعتمد على الاقتصاد النقدي والعلاقات القائمة بين كلا العنصرين والتي تتشكل وتنتظم من خلال مجموعة من المؤسسات السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية".[314] وبناء على التعريف السابق تعتبر المدن والبلدات مناطق حضرية (انظر المعجم ص. 105).

تعرّف المبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي النازحين بأنهم "أشخاص أو مجموعة من الأشخاص الذين أجبروا على الهروب وترك منازلهم أو أماكن إقامتهم لتجنب آثار النزاع المسلح أو حالات العنف المتفشي أو انتهاك حقوق الإنسان أو الكوارث سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، والذين لم يعبروا حدود معترف بها دولياً".[315] يتضمن النزوح في المناطق الحضرية تنقلات قسرية من المناطق الريفية للمناطق الحضرية أو من منطقة حضرية لمنطقة حضرية أخرى والمشار إليها بتعبير (بين المدن) أو داخل المنطقة الحضرية ذاتها والتي يطلق عليها تعبير (داخل المناطق الحضرية) (أنظر الشكل 19).

تعتبر المدن والبلدات وجهة غالباً ما يقصدها الأشخاص الهاربين من النزاعات والعنف والكوارث والمشاريع التنموية، إضافة إلى انتزاع الملكية وفقدان مصدر الدخل في المناطق الريفية. ومن المتوقع في هذا القرن الحضري أن تزداد حالات النزوح التي تبدأ تنقلها وتنهيه في حدود نفس المدينة. تتفاوت بشكل ملحوظ قدرة المراكز الحضرية بحسب مساحتها وثرواتها وتصنيفها من حيث كونها مدن مركزية أو ثانوية على التعامل مع ظاهرة النزوح.

يعتبر النزوح في المناطق الحضرية موضوعاً معقداً يتطرق إلى العديد من القضايا. لا نحاول فيما يلي من هذا التقرير تغطية كافة الجوانب المتعلقة بالموضوع، ولكن سنركز على الطرق التي من خلالها يؤثر النزوح سلباً على التجمعات في المناطق الحضرية والآثار المترتبة على ذلك، إضافة إلى الجوانب الرئيسية للحياة الحضرية التي تؤثر على مدى تكيف النازحين ومنها فرص العمل وسبل المعيشة والسكن وأمن الحيازة والخدمات الأساسية والبنية التحتية. كما سيقدم التقرير مقترحات تتعلق بمعالجة التحديات التي يفرضها النزوح الداخلي على المدن والبلدات حول العالم.

الشكل رقم 19: تدفقات النزوح في المناطق الحضرية

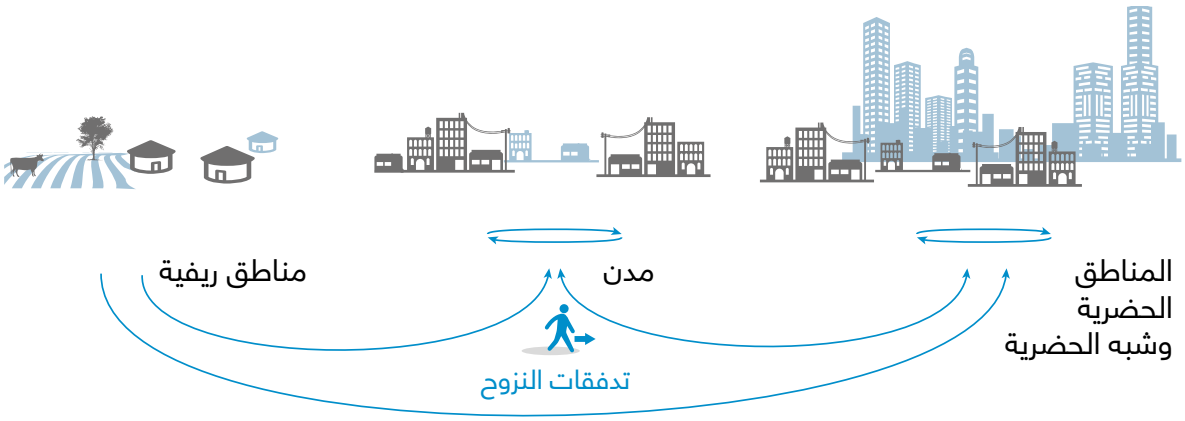

النزوح في المناطق الحضرية في سياق النزاع والكوارث والتنمية

يعمل الصراع وتدهور الأمن والصدمات المناخية والتغيرات الحاصلة في المناطق الريفية على تدمير سبل كسب العيش وتشجيع النزوح باتجاه المدن في الكثير من البلدان. وعلى هذا النحو ترتبط بشكل كبير الأنظمة والنمو الحضري بما يحدث في الأراضي المحيطة بالمناطق الحضرية والريفية. كما يقال إن النزوح يزداد بشكل كبير في المدن سواءً كان ذلك نتيجة للصراع الحضري أو الكوارث أو البنية التحتية أو مشاريع التجديد الحضري.

أهمية الظروف الريفية

تعتبر الكوارث والنزاعات وندرة سبل كسب العيش والاستيلاء على الأراضي والإخلاء القسري للسكان الأصليين والفئات الفقيرة في المجتمع وفقدان الأراضي والإنتاجية والفرص المتاحة في المناطق الريفية جميعها عوامل تدفع الناس باتجاه المدن.[316] فعلى سبيل المثال، أثّر الجفاف الممتد على نحو كبير في القرن الأفريقي سلباً على قدرة الرعاة والمزارعين على كسب رزقهم في السنوات الأخيرة. وتفاقمت محدودية تنويع هذه الفئة لرزقها مع مرور الزمن مما أجبرهم على التوجه للمناطق الحضرية بحثاً عن سبل كسب عيش بديلة.[317]

يندفع كذلك العديد من سكان الريف للعيش في المدن على أمل - سواء اعتماداً على أدلة حقيقة أو مجرد تصور- الحصول على مصادر دخل وسبل معيشة أفضل، ناهيك عن الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والأسواق، والتمتع بمساحة أكبر من الحرية الشخصية والحراك الاجتماعي.

ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن العديد من النازحين الذين يستقرون في المدن لا يفكرون في العودة لمناطقهم الريفية خاصة الفئة التي تشمل الشباب والمتعلمين. على سبيل المثال، قرر النازحون من بوتيمبو وجمهورية الكونغو الديموقراطية الاستقرار في المدينة لأنها توفر لهم ظروف وفرص اجتماعية واقتصادية أفضل من تلك المتاحة في مناطقهم الريفية. أظهرت دراسة أجريت في الخرطوم- السودان أن النازحين ممن يتمتعون بتعليم ومستوى معيشة أفضل وقدرة أعلى على التكيف إضافة إلى الأمن الوظيفي لديهم دافع أكبر للاستقرار وتأسيس حياة حضرية لأنفسهم.[318] وتعتبر عوامل الدفع والجذب والعلاقات والتداخلات بين النازحين العامل الرئيسي في فهم متى ولماذا قد ينتقل أويستقر النازحون في المدينة أو يعودون لأماكن سكنهم الأصلية.[319]

تلعب الاستثمارات التي تربط بين المناطق الريفية والحضرية وتعمل على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في أماكن السكن الأصلية لها دوراً في زيادة الخيارات المتاحة أمام النازحين والتقليص من النزوح في المناطق الحضرية.[320]

النزاع الحضري والعنف والنزوح

قد يؤدي النزاع والعنف في المدن إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان سواء داخلها أو خارجها، كما أن الدمار والتخريب الحاصل قد يخلق عوائق طويلة الأمد تمنع من رجوع المشردين والوصول إلى حلول مستدامة.[321] وقعت أغلب النزاعات الأخيرة حول العالم في أماكن حضرية مكتظة بالسكان كما هو الوضع في العراق وليبيا وسوريا واليمن، إلا أنه قد تعتبر مصادر أخرى للعنف والتي قد لا تشتمل على الحد الأدنى من النزاع المسلح سبباً هاما في الحث على النزوح كما يمكننا ملاحظة ذلك في مدن أمريكا اللاتينية المتأثرة بالعنف الإجرامي والعصابات.

تحرض النزاعات الحضرية على النزوح من خلال عدة طرق حيث تستخدم الأطراف المتحاربة المدن كقواعد عسكرية وكمعاقل للتخفي، إضافة إلى استخدام الكمائن المتفجرة والقناصة والتي قد تحوّل حياة السكان اليومية إلى ممارسات تهدد حياتهم. يسبب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المزدحمة بالسكان إصابات حرجة بين المواطنين مما يدفعهم إلى النزوح.[322] ارتفعت حصيلة الوفيات في المناطق الحضرية داخل العراق وسوريا لتصبح أعلى بثمانية مرات مقارنة بغيرها من المناطق، حيث تسبب القصف الجوي وقذائف الهاون بنزوح مئات الآلاف من السكان في السنتين الأخيرتين من مدن مثل الحديدة في اليمن والرقة في سوريا، وبالتالي يكون لتعطيل الخدمات الأساسية وتدمير المنازل والمستشفيات ومحطات الطاقة والمياه آثارها المباشرة والغير مباشرة والمتراكمة أيضاً. وبهذا الصدد تم تحديد أنماط النزوح المتعلقة بالنزاع الحضري والعنف.[323]

ينتقل بعض الأشخاص إلى أحياء سكنية أكثر أماناً في نفس المدينة كما لوحظ أثناء المعارك الدائرة في مدينة الموصل العراقية، بينما يفضل البعض قطع مسافة أطول وعبور الحدود. [324] قد تقوم أيضاً بعض الأطراف ذات العلاقة بالنزاع بالسعي إلى فرض سيطرتها على بعض الأراضي في المدن مما يدفعها إلى طرد جماعات سياسية أو عرقية أو دينيه معينة كما حدث في مدن مثل بغداد وحلب حيث تم عزل المواطنين هناك والقضاء على ما اعتادوا عليه من تعايش سلمي.[325]

يحتمل أن تدوم السياسات القائمة على العزل لفترات طويلة حتى بعد انتهاء النزاع.[326] استخدم الحصار أيضاً في النزاعات القائمة في الشرق الأوسط مؤخراً من خلال منع السكان من الوصول للطعام والرعاية الصحية أو الهروب من المناطق شديدة الخطورة، والذي يعتبر بدوره انتهاك صريح للقانون الدولي الإنساني.[327]

يعتبر الدمار والعزل واستخدام الكمائن المتفجرة والذخائر الغير متفجرة وغيرها من المخاطر المتعلقة بالمتفجرات من المعيقات الأساسية لرجوع النازحين أو الوصول لحلول مستدامة. قد يعود النازحين واللاجئين إلى منازلهم المدمرة أو المتضررة والتي تكون لا زالت شديدة الخطورة مما يعني استمرارهم في نمط حياة قائم على النزوح الداخلي.[328] يؤدي النزاع كذلك إلى تقليص المناطق الحضرية إذا ما تسبب في توقف الخدمات وانهيار الأنظمة كما حدث في مدن مثل بانتيو وروبكونا في ولاية الوحدة جنوب السودان عام 2013، حيث جعلت ندرة المنشئات والخدمات من الصعب اعتبار هذه المناطق مراكز حضرية.[329]

أصبحت تكلفة إعادة الإعمار باهظة كما هو الحال في مدينة ماراوي الفيليبينية (أنظر الفلبين ص.32)، إلا أنه يمكن التغلب على التحديات المتعلقة بهذا الأمر. يتضمن إطار للتخطيط تم وضعه من قبل الأمم المتحدة لإعادة إعمار الموصل والذي نشر في يناير من عام 2019 إعادة بناء المرافق الاجتماعية والعامة مع التركيز على الأسواق، ولا يقتصر بذلك على بناء المنازل. تهدف الخطة إلى تشجيع الاستثمار وتحفيز الاقتصاد الحضري مما يمكن العائدين من إيجاد سبل كسب العيش ومصادر الدخل، كما تضع الخطة إصلاح الخدمات العامة وترميم البنية التحتية للمواصلات في قائمة الأولويات.[330]

من الممكن أن تصل آثار العنف الإجرامي في شدتها إلى ما تخلفه الحروب من تهجير آلاف الأفراد من المراكز الحضرية أو ضمن حدودها، فعلى سبيل المثال سجلت مدن أمريكا الوسطى مثل سان بدرو صولا في هوندوراس وسان سلفادور في السلفادور بعض أعلى معدلات جرائم القتل في العالم وذلك نتيجة الانتشار الواسع للنشاط الإجرامي والعصابات. استمر عنف العصابات في مدن أخرى مثل مديين في كولومبيا مما أدى إلى نزوح البعض على الرغم من المكاسب التنموية (أنظر ميديين وسان سلفادور ص.81).[331]

ميدلين وسان سلفادور

النزوح الحضري والعنف الإجرامي

تعتبر ميديلين ثاني أكبر مدينة في كولومبيا بكثافة سكانية تصل إلى 2.5 مليون نسمة، وبمجرد تسجيلها أعلى معدلات العنف على مستوى العالم قامت باتخاذ إجراءات للتقليل من الفقر والعنف خلال العقد الماضي. لكن لا زالت العصابات الإجرامية تمارس نشاطها في الأحياء الجانبية حيث تجبر الأفراد والعائلات على الهروب، والذين وصل عددهم ما بين 5,000 إلى 15,000 سنوياً.

غالباً ما يكون النزوح المرتبط بالعنف الإجرامي في ميديين داخل المراكز الحضرية بحيث ينتقل الأفراد من حي لآخر بحثا عن الأمان. تتميز الأماكن التي ينتقل إليها النازحون بعدة عوامل منها الروابط العائلية والفرص الاقتصادية وطبيعة التهديدات التي يواجهونها أيضاً. أجاب خُمسة المشاركين في دراسة حديثة أنهم هربوا من العنف أكثر من مرة.[332] تبدأ رحلة العودة عند هؤلاء النازحين بمجرد فرض عصابة جديدة السيطرة على المنطقة حيث يكون بذلك قد زال السبب وراء الاقتتال والذي قد يتمثل بدفع ديون متراكمة أو خفوت حدة العنف. يتضح بشكل عام أن ممارسات العصابات التي تحدث في الشوارع هي المسبب الرئيسي لحالات النزوح.

قامت نفس الدراسة بتعريف نوعين مختلفين من دوافع النزوح: عنف العصابات الموجه ويتضمن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع والتجنيد القسري والابتزاز والتهديد الموجه لقادة المجتمع نظراً لدورهم الفاعل في المجال الحقوقي والعنف العام الذي يشعل فتيله حوادث إطلاق النار بين العصابات أو الاشتباك بين العصابات وعناصر الشرطة والتي قد تؤدي إلى نزوح أحياء سكنية بأكملها.

يتميز نازحو ميديين بظروف وخصائص اجتماعية واقتصادية مشتركة منها صغر السن وإنجاب عدد أكبر من الأطفال، كما يزيد احتمال أن يكونوا أكثر نشاطاً في مجتمعاتهم من غيرهم الغير نازحين وأكثر قدرة على تحمل الخسائر المالية والاجتماعية الفادحة التي قد تنجم عن تشردهم. هنالك أيضاً ظاهرة فقدان وثائق ملكية منازلهم وملكياتهم الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار في ظل العنف القائم. يناضل العديد من النازحين من أجل الحصول على فرص عمل وتحمل تكلفة توفير ثلاث وجبات في اليوم، ناهيك عن تعطيل الدراسة حتى لو كان لفترات مؤقتة.

ظهرت أشكال جديدة في مدينة سان سلفادور عاصمة السلفادور حيث يدفع العنف الإجرامي وفقدان الأمان الأفراد إلى ترك منازلهم. قد تكون الجرائم والاضطهاد الموجه لبعض الضحايا السبب الوحيد في هربهم من أماكن سكنهم بينما قد تكون هذه الأسباب لأناس آخرين مجرد جزء من عدة اعتبارات منها الظروف الاقتصادية ولم شمل العائلات، إضافة إلى عوامل أخرى مثل العنف الممارس من قبل قوات الأمن والجفاف ونقص الغذاء.[333]

تعتبر أغلب حالات النزوح في السلفادور غير ملحوظة وذلك بسبب تفضيل غالبية المتضررين بقاءهم مجهولين خوفاً من الأعمال الانتقامية، كما أنهمن المعروف أن الكثير منهم ينتقلون من المستوطنات العشوائية في المناطق المحيطة بالمدن والبلدات المركزية إلى أحياء أكثر أماناً في نفس المنطقة في محاولة منهم لتجنب تعطيل العمل والتعليم أو تفكك الروابط العائلية والاجتماعية. في حال عدم تمكن الناس من إيجاد بديل محلي صالح أو اشتداد التهديدات والعنف فإنهم سيفكرون باللجوء لأماكن أكثر بعداً سواء كانت مدينة أخرى أو خارج البلاد. في الحقيقة بدأت ظاهرة النزوح داخل المناطق الحضرية المتفاقمة سابقاً بالتضاؤل، وتم رصد بعض حالات النزوح من الحضر للريف واعتقد البعض أنها آخذة في التزايد إلا أن أعداد أكبر من الناس تفضل مغادرة البلاد بدلاً من ذلك.

ظهرت أنماط نزوح مشابهة في ميديين وسان سلفادور حيث تقع أغلبها في أحياء جانبية مما يدفع سكانها إلى النزوح ضمن حدود المدينة نفسها للتقليل من الآثار السلبية التي قد تلحق بحياتهم، إلا أن البعض الآخر قد ينزح خارج المدينة أو البلاد. إن إلقاء الضوء من خلال العديد من الدراسات على دوافع ومسببات وآثار النزوح المرتبط بالعنف الإجرامي في مدن أمريكا اللاتينية جعل من الصعب تجاهل هذه الظاهرة.[334]

الكوارث الحضرية والنزوح

من الأشياء المسلم بها تماماً العلاقة الوطيدة بين التوسع الحضري السريع والغير منظم وزيادة خطر الكوارث، فعندما تضرب الكوارث المناطق الحضرية يؤدي تركز السكان والمنشآت بالإضافة إلى هشاشة المجتمع والبيئة المبنية إلى نتائج كارثية.[335] بدأت السياسات المحلية والأطر الدولية مؤخراً بأخذ النزوح المرتبط بالكوارث بعين الاعتبار. في هذا السياق يتبين لنا أهمية إطار سينداي للحد من أخطار الكوارث لأنها تتطرق للنزوح الناجم عن الكوارث وأخطاره كواحد من التحديات العالمية التي يتم تناولها بالنقاش للتأكيد على صلابة الدول والمجتمعات.[336] وبهذا الصدد تقوم الأجندة الحضرية الجديدة بتعزيز هذه الحاجة التي تنطبق على المدن والبلدات.[337]

من المحتمل استمرار النزوح الناتج عن الكوارث في ظل التوسع الحضري السريع الحاصل على مستوى العالم. تقع العديد من المناطق الحضرية الرئيسية في أماكن معرضة للمخاطر مثل المناطق الزلزالية والسواحل ومناطق الدلتا ومصاب الأنهار، كما يزيد تغير المناخ من شدة وتكرار حدوث الكوارث الطبيعية المتعلقة بالمناخ. قد تتعرض المدن لآثار التغير المناخي بحسب موقعها، وقد تتمثل هذه الآثار بارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل السواحل والملوحة وارتفاع درجات الحرارة للحد الأقصى وندرة المياه.[338]

بعيداً عن شدة هذه المخاطر بات تحديد خطر النزوح يعتمد بشكل كبير على الطرق التي من خلالها يتم تخطيط وتطوير وبناء المدن، حيث تعتبر مدينة كاتماندو- التي تتعرض لنمو حضاري عشوائي سريع وغير منظم في العقود الأخيرة-مثالاً واضحاً على ذلك. نزح معظم سكان المدينة والذين قدر عددهم ب 2.6 مليون نسمة بسبب الزلزال المدمر الذي ضرب نيبال عام 2015 بعد أن كان محل استقرارهم في العاصمة.[339]

كانت سلطات المدينة مدركة للعلاقة بين خطر الكوارث والتنمية الحضرية ولذلك قاموا بوضع خطة عشرية لاستغلال الأراضي مع الأخذ بعين الاعتبار الأماكن المعرضة للكوارث حيث تبدأ الخطة في 2010 وتنتهي في 2020. تهدف هذه الخطة إلى توجيه التنمية الحضرية بطريقة تحد من مخاطر الزلازل وتحسن من القدرة على مواجهة الكوارث.[340] كان للزلازل أثرها المدمر على النظام الحضري لمدينة كاتماندو إلا أنها ساهمت في تسريع تنفيذ الخطة لاعبةً بذلك دور المنبه الذي يؤكد على

المجتمعات المهمشة في حي ارتابالابا في مدينة المكسيك لا زالت تعيش في أماكن النزوح بعد مرور سنة على زلزال 2017 مواجهة بذلك مخاطر الفيضانات والأمراض.
الصورة بواسطة: مركز رصد النزوح الداخلي/فيسينت إنزيليني، أغسطس 2018

حقيقة أن التخطيط الحضري القوي وتنظيم استغلال الأراضي وتحديد المناطق ووضع المعايير جميعها عوامل فاعلة في تقليل الكوارث الحضرية وخطر النزوح. ينطبق ما سبق على المدن والمخاطر الأخرى خاصة الفيضانات التي تتسبب في نزوح أعداد كبيرة من الناس سنوياً (أنظر خطر النزوح بسبب الفيضانات ص. 84).[341]

يوجد اختلافات شاسعة بين المدن من حيث تأثير المخاطر على مناحي الحياة فعادة ما تتركز آثار الكوارث الى حد كبير في أماكن معينة، وبالتالي تؤثر على شريحة محدودة من السكان. في الحقيقة هنالك فصل حضري بين الكوارث وخطر النزوح،[342] فعلى سبيل المثال ليست كل مناطق مدينة ريوديجنيرو معرضة للفيضانات والانهيارات الأرضية، كما أنه ليست كافة المنازل عرضة للتدمير. ومن الخصائص التي تجمع بين الأحياء ذات الدخل المنخفض والمستوطنات العشوائية ندرة المياه وانعدام وجود بنية تحتية للصرف الصحي.[343]

يلعب الفقر وعدم المساواة في الأماكن الحضرية دوراً هاماً في ديناميكيات الكوارث الحضرية وتوزيع خطر النزوح، حيث تعاني مدن مثل مومباي وكلكتا في الهند من ارتفاع مستويات التعرض للكوارث الطبيعية مثل الفيضانات، إضافة إلى معدلات الهشاشة العالية وضعف التعليم ومحدودية الوصول إلى هياكل أساسية حيوية وسبل كسب العيش.[344] ولا يقتصر أثر هذه العوامل فقط على زيادة خطر النزوح وآثاره وإنما ينسحب على طول الفترة الازمة للانتعاش خاصة في حال عجز الموارد المالية على إعادة الإعمار أو الانتقال لمكان آخر، وبالتالي يسهم الفقر المدقع في إطالة زمن النزوح.

يتسبب النمو الحضري غير المنظم والضعيف والفقر في تفاقم آثار النزوح الناجم عن الكوارث. على الرغم من تزامن التوسع الحضري في نيجيريا مع الازدهار الاقتصادي إلا أن نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المدقع لا زالت في ارتفاع مستمر.[345] تتنامى مدينة لاغوس المصنفة على أنها محور النشاط التجاري في نيجيريا بشكل متسارع حيث أنه من المتوقع أن تنضم لقائمة أكثر عشرين مدينة مزدحمة على مستوى العالم.[346] استقطبت المدينة العديد من الاستثمارات في السنوات الأخيرة وشهدت عدداً من الأنشطة تمثلت في بناء المزيد من الطرق وتعزيز البنية التحتية، إلا أنها لا زالت غير قادرة على التعامل مع المياه الجارية في ظل سوء شبكات الصرف الصحي التي لا تستطيع التصدي لموسم الأمطار وبالتالي تحدث الفيضانات.[347] يكون تأثير هذه الفيضانات على سكان المدينة الذين جلُهم من الفقراء متفاوت، ويُجبر البعض على النزوح كما حدث بشكل واضح في 2012 وتكرر لمرة أخرى في السنة الماضية.

يعتبر الفساد أيضاً من أهم الدوافع المنتشرة التي تؤدي إلى خطر النزوح الناجم عن الكوارث الحضرية، فعلى سبيل المثال تتبنى مدينة المكسيك معايير بناء صارمة إلا أن الفساد يستمر في تقويض الامتثال لهذه المعايير. يترتب على هذا الوضع عواقب وخيمة كما حدث حين وقوع زلزال 2017 حيث انهارت العديد من المنازل التي لم تلتزم بقانون البناء آنذاك.[348] علاوة على ذلك يؤثر الفساد على عمليات إعادة الإعمار ويعيق التعامل مع الأمر بشفافية.[349] وبهذا الصدد قامت منظمات المجتمع المدني بوضع تدابير مشجعة للحد من الفساد ومعالجته قبل وأثناء وبعد حدوث الكوارث، إلا أنه لا زالت هناك حاجة لفهم أفضل حول أثر الفساد المستمر على مستويات الخطورة والأفراد المتضررين بما فيهم النازحين.[350]

من المتوقع أن يقع الجزء الأكبر من النزوح المستقبلي المتعلق بالكوارث الطبيعية في المناطق الحضرية، حيث أنه من المحتمل ان تتسبب الكوارث بانهيار الأنظمة الحضرية كالأسواق وسلاسل التوريد، إضافة إلى الآثار قصيرة وطويلة الأمد المتعلقة بسكان المدن واقتصادها. بناء على ما سبق تتضح الحاجة الملحة لتوسيع دائرة النقاش حول النزوح من حيث تقليل وإدارة مخاطر الكوارث الحضرية التي لا بد أن تشتمل على تخطيط وإدارة والتقليص من الفقر.

مخاطر النزوح الناجم عن الفياضات

أفق حضري

تعتبر الفيضانات من أكثر أشكال الكوارث الطبيعية التي تضرب المدن والبلدات حول العالم والذي يعني أن تخفيف مخاطر الفيضانات الحضرية سيقلل إلى حد كبير من النزوح الناجم عن الكوارث مستقبلاً. طور مركز رصد النزوح الداخلي من نموذجه العالمي لخطر النزوح بسبب الكوارث الطبيعية والذي يركز فيه على خطر الفيضانات حيث أظهرت النتائج أن 80% من الأشخاص المعرضين لخطر النزوح المرتبط بفيضان ضفاف الأنهار يعيشون في الحضر والمناطق المحيطة به.

أصبح باستطاعة مركز رصد النزوح الداخلي - من خلال استخدام بيانات التعرض الأكثر دقة في نمذجة وتصنيف النتائج بحسب المواقع الحضرية والريفية - عمل حسابات تدل على أن ما متوسطه 17.8 مليون نسمه في جميع أنحاء العالم معرضين للنزوح بسبب الفيضانات سنوياً وهي إحصائية تجاوزت التوقعات السابقة ويعيش 80% منهم أي ما معدله 14.2 مليون نسمه في الحضر والمناطق المحيطة به (انظر الشكل 20). ترتفع معدلات خطر النزوح بسبب الفيضانات في جنوب وشرق آسيا وشرق المحيط الهادي كما أنها مرتفعة أيضاً في جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا (أنظر الشكل 21).

يساعد النموذج أيضاً على تقييم خطر النزوح على المستوى ما دون الوطني وذلك لكشف البؤر الساخنة التي تبين بشكل غير مفاجئ وقوعها في مناطق حضرية. يجري في عاصمة بنغلادش- مدينة دكّا - والتي يقطنها 9 ملايين نسمة - ستة أنهار كانت تستغل بشكل حيوي في النشاط التجاري والمواصلات وسبل كسب العيش لعدة قرون، إلا أن التوسع الحضري المتسارع في السنوات الأخيرة وسوء إدارة السدود ومخططات الصرف الصحي فاقمت من خطر الفيضانات وتشبع التربة بالمياه.[351]

الشكل رقم 20: خطر النزوح بسبب الفيضان في العالم

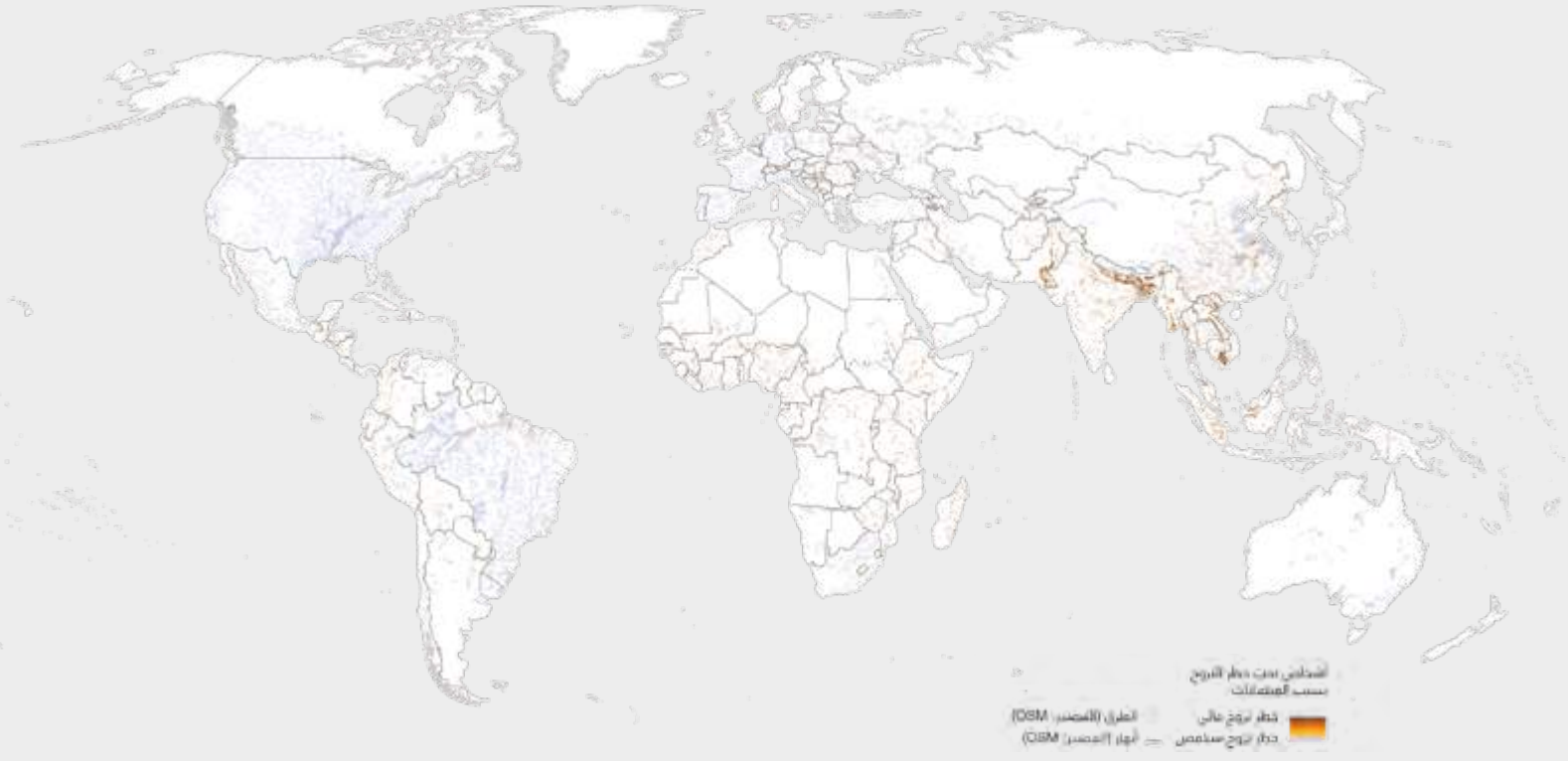

الشكل رقم 21: خطر النزوح بسبب الفيضان، بحسب الإقليم

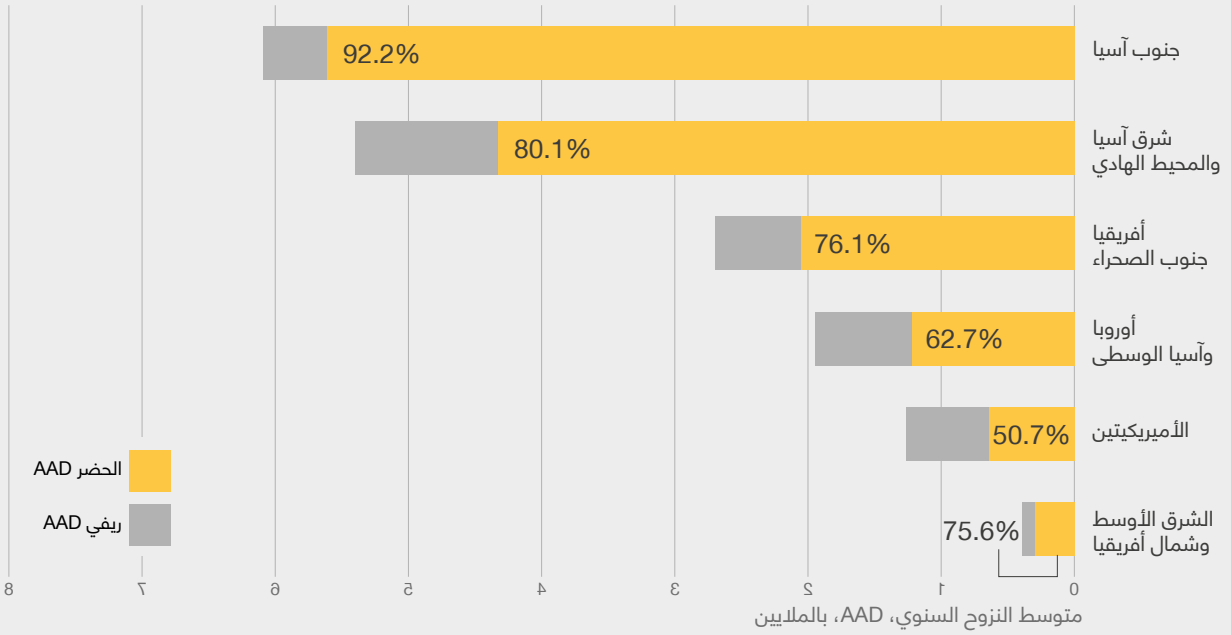

وبما أن المدينة آخذة في التوسع سيتنامى هذا الخطر مع ازدياد عدد السكان ما لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة. ساعد الكشف عن أماكن تركز خطر النزوح بسبب الفيضانات في دكّا على تحديد المناطق الأكثر حاجة للتدخل (أنظر الشكل 22).

تكمن أهمية هذه القياسات في مساعدة صناع القرار على الصعيد المحلي والوطني والعالمي في إثراء جوانب التخطيط والاستثمارات للتقليل من خطر الكوارث، والذي بدوره سيحد من النزوح ويقلل من آثاره. من المحتمل أيضاً أن تزيد التغيرات المناخية المتوقعة والنمو الحضري من مخاطر النزوح بالنظر إلى عدم تطبيق أيٍ من سيناريوهات التغير المناخي على النموذج الذي لا زال يستخدم مستويات التعرض الحالية.

الشكل رقم 22: خطر النزوح بسبب الفيضان في دكا، بنغلاديش

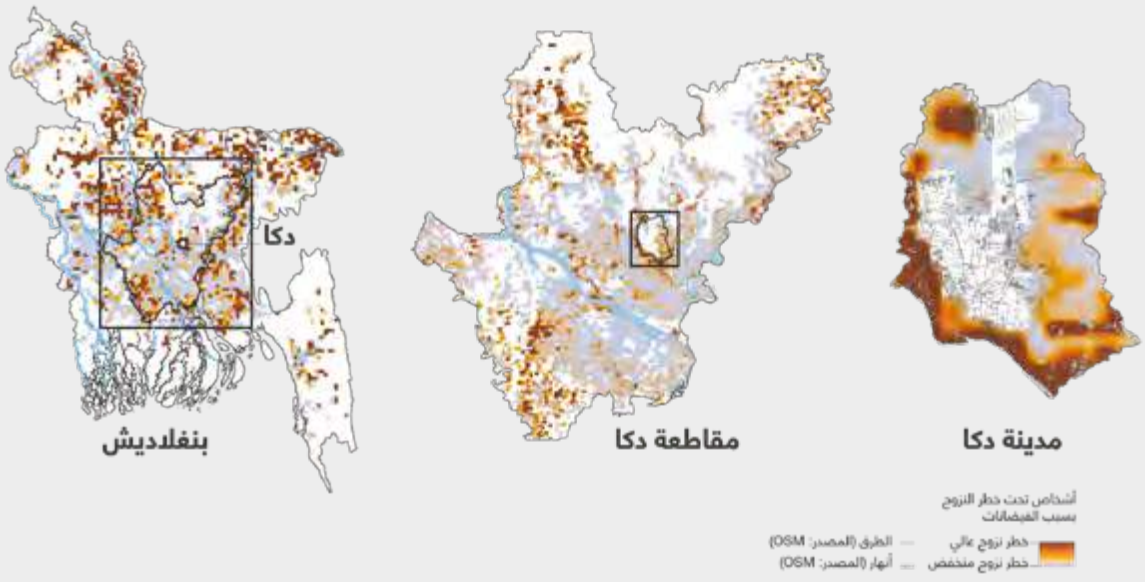

مشاريع التنمية الحضرية والنزوح

قد تؤدي التنمية الحضرية إلى النزوح سواءً من خلال مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق أو مبادرات رفع المستوى المعيشي حيث انه بالإمكان لعوامل كثيرة مثل إنشاء البنية التحتية ورفع مستوى الأحياء السكنية والتغيرات التدريجية الطارئة على الأسواق العقارية إجبار الأشخاص - دون الاهتمام بالحد الأدنى لحقوقهم في التعويضات وتكاليف الانتقال- على تغيير أماكن سكنهم. تختلف معايير شدة ووضوح هذا النوع من النزوح بحسب المشروع أو التغيير الحاصل، مع أخذ اختلاف هذه الظاهرة بشكل كبير بين البلدان والأقاليم بعين الاعتبار.

يتوجب بذل جهود إضافية لسد الثغرة المعلوماتية في ظل ندرة وصعوبة الحصول على البيانات، كما أنه لا يوجد حالياً أي تقديرات عالمية بخصوص معدلات النزوح المتعلقة بالمشاريع التنموية، إلا أن المحاولات الأولى في هذا المضمار كشفت عن خطر كبير في المناطق الحضرية (أنظر صندوق 7).

قد يكون النزوح الناجم عن التنمية عملية بطيئة تتطور مع مرور الشهور او حتى السنوات، لكنها قد تحدث بشكل مفاجئ عندما يتعرض السكان للإخلاء. لا يعتبر الإخلاء بحكم تعريفه إجراءً غير قانوني، إلا أنه لا يمكن تجاهل المخاوف التي تتعلق بحقيقة أن الكثير من عمليات الإخلاء تنتهك حقوق الأفراد (أنظر نيروبي في دائرة الضوء ص.88). يبرر أصحاب المشاريع التنموية ما يسببونه من حركات نزوح بأن هذه المشاريع تخدم الصالح العام، لكنهم دائماً ما يفتقرون إلى اقتراح حلول مستدامة للأشخاص المتضررين.[352]

كما يتضح من المبادئ التوجيهية التي وضعتها الأمم المتحدة فإن الإخلاء القسري الناجم عن مشاريع التنمية يتشارك ذات النتائج مع النزوح القسري. كما تلقي هذه المبادئ الضوء على حقيقة أن الإخلاء القسري يعتبر انتهاكاً للحق في المسكن. تشكل المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة مع الحق الكافي بالمسكن إطار معياري قوي من أجل توجيه السياسات والممارسات المتعلقة بالسكن الحضري وتجديد الأحياء السكنية مما سيؤدي إلى منع النزوح والتخفيف من آثاره.[353]

يعتبر تبني النهج القائم على حقوق الإنسان والذي يهدف إلى إبراز تحديات النزوح والإخلاء وإعادة التوطين المرتبطة بمشاريع التنمية أمراً مفيداً، إلا أنه لا يترجم بسهولة إلى خطوات عملية. قد يساعد تضمين هذا النهج في الأطر التنموية المستدامة على الصعيد الوطني والدولي في تحديد خطوات للعمل على

صندوق 7: التنمية والنزوح: رؤية حضرية لقضية عالمية

بدأ مركز رصد النزوح الداخلي باستكشاف أساليب تساعد على تقدير أعداد الناس المعرضين لخطر النزوح بسبب المشاريع التنموية في عام2017. تمثلت إحدى هذه الأساليب بمراجعة البيانات الخاصة بالمشاريع الممولة من قبل البنك الدولي والتي تشكل جزءً صغيراً من تلك المشاريع التي تتضمن تهجير وإعادة توطين السكان، لكن ما يساعد على دراستها هو توفر الوثائق الخاصة بها.[354]

يتميز البنك الدولي بإتباعه لبعض المعايير البيئية والاجتماعية التي يمكن وصفها بأنها الأكثر صرامة، إضافة إلى متطلبات تقديم التقارير من أجل استثمارات البنية التحتية. ويعتبر البنك الدولي من المؤسسات القليلة التي تنشر خطط إعادة التوطين.[355] تم تحديد 130,000 شخص ممن هم عرضة لخطر النزوح في 77 دولة وذلك بعد تحليل قرابة 600 من خطط إعادة التوطين الخاصة بالبنك الدولي والتي نشرت ما بين عامي 2014 و2017. وتقع أغلب المشاريع التي تم تقييمها في جنوبي الصحراء الكبرى في أفريقيا وجنوب آسيا وشرق آسيا بالإضافة إلى شرق المحيط الهادي.

إذا ما أخذنا المشاريع المدرجة في مجموعة البيانات والتي يمكن تحديد موقعها الجغرافي سنجد أن 70% من الأشخاص المعرضين لخطر النزوح يعيشون في المناطق الحضرية أو شبه الحضرية. يختلف حجم المشروع وطبيعته حيث يتراوح ما بين المشاريع الصغيرة والمحلية إلى حد بعيد من جهة إلى المبادرات المتوسطة والواسعة النطاق من جهة أخرى والتي يشتمل بعض منها على بلديات ومحافظات أو دول كاملة كما هو الحال مع الطرق وخطوط الأنابيب، كما يشتمل بعضها على قطاعات كاملة.

لا زالت الجهود المبذولة من أجل فهم الظاهرة بشكل كلي وتوثيقها من خلال التقارير في مراحلها الأولى، إلا أنه بوجود المناهج ووسائل التكنولوجيا الحديثة مثل تحليل الصور الملتقطة بواسطة الأقمار الصناعية وتوقعات البيئة الاقتصادية والإنشائية وتحليل التغير الديموغرافي يمكن بشكل تدريجي تقديم صورة شاملة لها.

الحد من خطر النزوح وآثاره من خلال تطبيق أساليب أكثر شمولية تحترم حقوق الأفراد وتعزز الحلول الدائمة.[356]

هنالك أمثلة جيدة على الأساليب الشاملة الموضوعة للتعامل مع إعادة التوطين، فعلى سبيل المثال يشمل مشروع التنمية الحضرية التي يقودها البنك الدولي في نواكشوط – موريتانيا في عام 2004 توطين 2,300 أسرة. استخدم المشروع النهج القائم على المشاركة إضافة إلى الدراسات الاجتماعية والاقتصادية التي توفر معلومات تساعد في التقليل من الآثار السلبية التي تلقي بظلالها على المجبرين على النزوح. يتضمن أيضاً مشروع الفنان ومدينة فاس في المغرب برنامج إعادة توطين حيث يركز على الحفاظ على وظائف النازحين - حتى أولئك الذين يمارسون العمل الغير رسمي - خلال وبعد انتهاء المشروع.[357]

على الرغم من ذلك يتكرر نزوح الفقراء والفئات المهمشة في المجتمع دون أن يقدم لهم أي شكل من أشكال الدعم حيث أن معاناتهم قلما تجذب انتباه المؤسسات المحلية والدولية والإعلام.[358] يؤثر إخلاء السكان من المستوطنات العشوائية سلباً على حياتهم سواءً على المدى البعيد أو القريب خاصة أن فقدان المنزل بالنسبة للكثير منهم هو خسارة لسبل كسب العيش أيضاً.[359] في العادة لا يستفيد هؤلاء الفقراء من المشاريع التي كانت السبب الرئيسي في فقدانهم لأماكن إقامتهم مثل الأحياء الجاري تجديدها ومراكز التسوق وقطار المدينة السريع.[360]

تميزت مشاريع الإسكان ميسورة التكاليف والممولة من قبل الدولة بأنها جاءت بمثابة ترقية للأحياء السكنية ووسيلة للحد من الفقر. قامت بعض مدن الهند مثل مومبي، فيشاكهابتنام ورايبور بتبني مبدأ المدن الخالية من الأحياء السكنية وذلك من أجل تبرير مشاريع البني التحتية الكبرى التي تقوم بها التي تضر بالفقراء وتؤدي إلى إخلاءهم من منازلهم.

العديد من الأشخاص أجبروا على النزوح إلى المناطق الحضرية النائية من دون استشارتهم أثناء عمليات أخذ القرار.[361] كما صرح البعض الآخر بأن مواقع منازلهم الجديدة لم تراعي مسألة القدرة على الوصول إلى سبل كسب العيش، حيث عزلتهم عن الأسواق وغيرها من الخدمات الحضرية. بعيداً عما سبَّبه النزوح من فقدان مادي وحرمان للنازحين فقد كان له أثره السلبي على راحة السكان وغيرها من القضايا المتعلقة بالصحة النفسية التي خرجت للضوء.[362]

تطرح كثير من الأسئلة المتعلقة بالنزوح الناجم عن المشاريع التنموية نفسها ومنها ما يمس الدور الذي يلعبه القطاع الخاص خلال هذه الأزمة. تعتبر الحكومات هي المسؤول الأول عن معالجة آثار النزوح إلا أن هذا لا يعفي الأطراف الأخرى من المسؤولية،[363] فهنالك حاجة لفهم أفضل للكيفية التي يتسبب فيها قطاع العقارات والقطاع الخاص بالنزوح في المناطق الحضرية، والدور الذي من الممكن أن تلعبه في التخفيف من آثار النزوح.

لعب تجديد الأحياء السكنية بشكل متزايد دور هام في التغير الديموغرافي للحضر وعمليات النزوح.[364] تقوم العديد من المدن ذات الاقتصاد الناشئ أو ذات الدخل المرتفع باستثمارات رأسمالية ضخمة في مجال تجديد المناطق الحضرية والتي بدورها تؤدي إلى تغيرات تطرأ على البيئة الإنشائية واستغلال الأراضي الواقعة في الأحياء الغير جاذبة للسكان من أجل رفع وضعها الاجتماعي والاقتصادي، كما أنها قد تؤدي إلى إخلاء السكان بالإضافة إلى أشكال أخرى من النزوح.[365]

جعلت المعدلات المرتفعة لتجديد الأحياء في سان فرانسسكوا أنَّ من الصعب على السكان المحليين تحمل تكلفتها مما أدى إلى نزوح بعض العائلات من ذوي الدخل المنخفض.[366] سجلت الولايات المتحدة سنوياً عدد كبير من حالات الإخلاء القسري لكن بدون توفر معلومات جلية حول المدة التي قضاها هؤلاء المتضررين في النزوح.[367] يمكننا القول أنه لم يكشف النقاب سوى عن القليل حول العلاقة المعقدة التي تربط بين تجديد الأحياء السكنية والنزوح بما في ذلك آثار هذه العلاقة وأنماطها.[368]

يرتبط التشرد أيضاً من خلال بعض المواقف بعمليات تجديد الأحياء السكنية،[369] فمن الصعب تعريف العلاقة التي تربط بين النزوح والتشرد. وبالتالي فإن التمييز بين المتشردين والنازحين ليس بالأمر السهل خاصة في المناطق الحضرية.[370] مع ذلك من غير المحتمل اعتبار أغلب المتشردين نازحين حيث يمتلك العديد من النازحين مأوى، ولا يصنفون أنفسهم كمتشردين.[371] على أي حال تعاني الفئتان من نفس أنماط التمييز والتهميش والفقر وانتهاك حقوق الإنسان.

لا يجب أن تنقص الفجوة المعرفية وندرة البيانات حول النزوح في المناطق الحضرية المرتبط بالمشاريع التنموية من أهمية هذه الظاهرة، كما يجب ألا يتم تجاهل إجبار الأشخاص على النزوح بسبب التنمية والتجديد وتمدد المدن والبلدات في عالم بات متحضراً أكثر من أي وقت مضى.

نيروبي

التنمية والنزوح

تعتبر نيروبي من أكثر المدن سرعة في النمو على الصعيد العالمي.[372] حيث ساهم ازدياد عدد المواطنين والمهاجرين الدوليين واللاجئين والنازحين والمهاجرين بسبب الوضع الاقتصادي الداخلي في تشكل المشهد والديموغرافية الحضرية. ساهمت أيضاً النزاعات العرقية والسياسية والاقتصادية على الأراضي والملكيات في عملية التنمية على مدار عقود كاملة، حيث سخر أصحاب النفوذ المدينة لصالحهم من خلال حيازة الأراضي وعمليات الإخلاء.[373]

ترتب على هذه الممارسات تقسيم المدينة بحسب مستوى الدخل والعرقيات مما أدى إلى تركز نصف السكان فقط فيما نسبته 2% من مساحة العاصمة.[374] تسبب العنف الانتخابي والكوارث بالنزوح في المناطق الحضرية، إضافة إلى التقسيم الاجتماعي والمكاني الذي فاقم من خطر حدوث نزوح جديد أو إجبار النازحين على الانتقال مجدداً.[375]

في يوليو 2018، أُجبر أكثر من 30,000 شخص على مغادرة المستوطنات العشوائية بهدف إنشاء طريق، وكالعادة تم تبرير المشروع والعواقب المترتبة عليه بأنه يصب في مصلحة السكان العامة. توصلت سلطة الطرق الحضرية في كينيا بالتعاون مع المفوضية القومية للأراضي ومفوضية حقوق الإنسان إلى اتفاقية أفادت خطياً بأن هذه العملية تتفق مع القانون.

ينص قانون النزوح الداخلي في كينيا لعام 2012 على أنه في حال عدم توفر بدائل مجدية يتوجب على الحكومة الحصول على موافقة حرة ومسبقة عن علم من السكان إذا تطلب الأمر نزوحهم بسبب مشروع تنموي، كما أنها ملزمة بتوفير حلول مستدامة للمتضررين.[376]

يختلف الأمر على أرض الواقع حيث يتم إخلاء السكان دون منحهم مهلة كافية وتشرع الجهات المعنية من فورها بهدم المنازل والمدارس. أدان مقرر الأمم المتحدة الخاص بشأن الحق في المسكن اللائق هذا الوضع وصرح كالتالي "إن هدم المنازل والمدارس ودور العبادة الواقعة في أكثر التجمعات فقراً في كينيا يتعارض مع ما ألزمت الحكومة نفسها بتطبيقه من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة".[377] توضح نيروبي المشاكل المتوقع أن تواجهها العديد من المدن الواقعة في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط خلال العقود المقبلة في حال ما لم تتم معالجة خطر ومسببات النزوح في المناطق الحضرية. كما ستلعب جودة البنية التحتية وكيفية إنشائها دور هام في تحديد مخاطر وآثار النزوح، إضافة إلى تحديد أشكال إدارة وآليات تحمل المسؤولية من أجل الإشراف على التنمية الحضرية وإدارتها.[378]

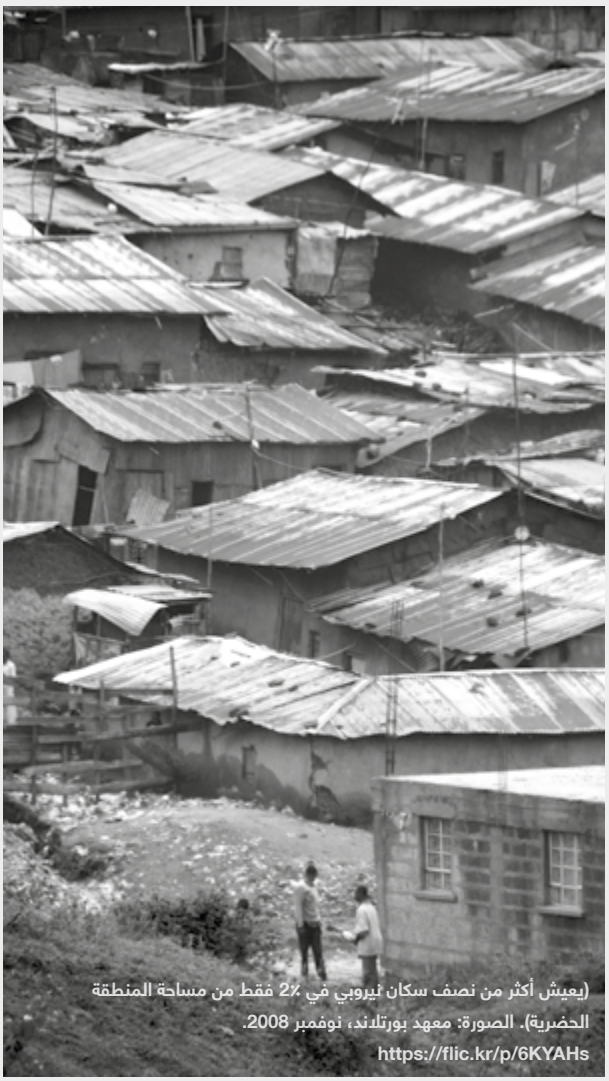

(يعيش أكثر من نصف سكان نيروبي في 2٪ فقط من مساحة المنطقة الحضرية). الصورة: معهد بورتلاند، نوفمبر 2008.
https://flic.kr/p/6KYAHs

آثار وظروف النزوح في المناطق الحضرية

عندما يصل النازحون للمناطق الحضرية يواجهون تحديات عدة كما تحد من الفرص المتاحة عوامل عدة منها هوية المكان وتركيبه الديموغرافي ومساحته والبنية التحتية والديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية والأمور الإدارية.[379] كما ستعتمد خبرات النازحين وقدراتهم على التكيف مع جنس الشخص وعرقه وخلفيته الثقافية وموارده الاقتصادية وروابطه الاجتماعية قبل وبعد النزوح. يحتاج أي تحليل عميق للنزوح الحضري التفكير بالكيفية التي تختلف من خلالها آثاره عن تلك التي لوحظت في المناطق الريفية والمخيمات، إضافة إلى الكيفية التي يتوجب من خلالها تنوع التدخلات بحسب الأطر الزمنية والجهات المعنية والأساليب المتبعة والتمويل.

إذا ما أخذنا مدينة مايدوغوري النيجيرية على سبيل المثال سنجد أن البطالة الموجودة مسبقاً في المنطقة وندرة سبل كسب العيش لها أثرها على النازحين والمجتمعات المضيفة، حيث يواجه هؤلاء النازحون تحديات تتعلق بالحصول على ميزة الائتمان والانخراط في الأنشطة الاقتصادية. تكافح المرأة النازحة على وجه التحديد من أجل الحصول على فرصة عمل والاندماج في الحياة الحضرية، وعلى الرغم من انعدام الأمان والقيود المفروضة على حرية الحركة ومحدودية سبل كسب العيش في المناطق الريفية إلا أن مايدوغوري لا زالت وجهة للكثيرين.[380]

وعلى العكس من ذلك استطاع الكثير من النازحين الذين أجبروا على الهرب إلى المدن العراقية أثناء موجة العنف التي شهدها العراق ما بين عامي 2014 و2015 تأسيس حياتهم في بيئتهم الحضرية الجديدة. كما كانت فرص الحصول على وظائف غير رسمية وتأمين سبل كسب المعيشة أكثر سهولة بالنسبة لمن نزح من مدينة إلى أخرى مقارنة بغيرهم ممن قدموا من مناطق ريفية. وبالمثل كان موظفو القطاع العام أكثر قدرة على الانخراط مجدداً في بيئة العمل وتوفير مصدر دخل من نظرائهم القادمين من القطاع الخاص.[381]

يختلف النازحون في كيفية الانتقال والتكيف في المناطق الحضرية بحسب أماكن تواجدهم وطبيعة الجماعات والأفراد. لا يوجد دليل كافي على اختلاف آثار النزوح فيما بين النازحين والمجتمعات المضيفة والجماعات المهمشة، ولكن تعتبر أنشطة التصنيف على وجه التحديد مفيدة في المساعدة على فهم أفضل للظاهرة، وبالتالي يجب اعتمادها كأولوية بهدف إمداد التدخلات المخطط لها بالمعلومات. (أنظر دائرة الضوء صفحة 90).[382]

مع ذلك يواجه النازح الحضري تحديات وآثار مشتركة عبر المدن والدول والأقاليم (أنظر الشكل 23).

الشكل رقم 23: النزوح في المناطق الحضرية: الآثار الرئيسية على النازحين.[383]

سبل كسب العيش

تعتبر الوظائف متاحة بسهولة في الحضر أكثر مما هو عليه الحال في الريف والمخيمات، كما أنه من الممكن أن تدعم المدن الاعتماد على النفس على المدى البعيد. تزداد الظروف الاقتصادية للنازحين سوءً لدرجة أن تصبح مشابهة إن لم تكن أسوأ من ظروف الطبقة الفقيرة في المجتمعات الحضرية، فعادة ما يعاني هؤلاء من انخفاض الدخل ومحدودية العلاقات الاجتماعية، والتي بدورها تنعكس سلباً على قدرة النازحين على التكيف مع بيئتهم الجديدة، فمثلاً هنالك المزارعين وعمال الزراعة الهاربين من المناطق الريفية الذين لا تتوافق مهاراتهم مع متطلبات المدينة.

الصحة

توفر المدن إمكانيات أفضل للوصول للخدمات الصحية عن تلك التي توفرها المناطق الريفية، إلا أن الازدحام الذي يعيشه النازحون وعدم توفر المياه الصالحة للاستهلاك البشري والصرف الصحي يزيد من خطر إصابتهم وإصابة المجتمع المضيف كذلك بالأمراض. وعلى الرغم من الاعتراف بالمشاكل النفسية التي يسببها النزوح على نطاق واسع إلا أنها تواجه بالتغاضي عنها.

التعليم

تقدم المدن فرص أفضل للتعليم من تلك التي توفرها المناطق الريفية. يضع النازحون في الحضر التعليم على قائمة أولوياتهم مقارنة بغيره من الخدمات لاعتباره رأسمال بشري متنقل قد يكون له الدور الرئيسي في بناء حياتهم من جديد. كما أنه أثناء حدوث أزمات في المناطق الحضرية يمكن استخدام المدارس كمراكز للإيواء في حالة الطوارئ، ولا يعني هذا أنها ليست عرضة للتدمير خلال حدوث النزاعات والكوارث. تجدر الإشارة إلى أنه يجب أن يكون ضمان توفر التعليم للأطفال النازحين وغيرهم من سكان المجتمعات المضيفة على رأس الأولويات.

البيئة

قد يسبب التدفق الكبير للنازحين للمناطق الحضرية التي تعاني مسبقاً من التكدس السكاني تلوث المياه والتربة، كما أنه يخلق تحديات بشأن النفايات الصلبة. يجدر القول هنا أنه على المدن أن تكون جاهزة للتأقلم مع إدارة النفايات والصرف الصحي والبنية التحتية للمياه وذلك من أجل التكيف مع موجات النزوح الكبيرة.

الحياة الاجتماعية والثقافية

تسهل المدن بشكل أكبر الحراك الاجتماعي والاندماج المحلي إلا أن الكثير من النازحين يجدون أنفسهم معزولين ومهمشين بناءً على حياتهم السابقة، لذلك فإن بناء علاقات مع المجتمعات المضيفة يدعم اندماجهم في المجتمع. في هذا السياق يتوجب على السلطات المحلية أن تتبنى نهجاً تشاركياً في صناعة القرار من خلال السماح للنازحين والسكان المحليين بالمشاركة في هذه العملية.

الإسكان والبنية التحتية

يعيش الكثير من النازحين في مناطق مزدحمة بمعايير حياتية دون المستوى المقبول، حيث أنه غالباً ما يستقر هؤلاء النازحون في أحياء جانبية فقيرة ومن خلال إجراءات غير رسمية تجعلهم عرضة للطرد والاستغلال من قبل ملاك الأراضي. عادة ما يتكلم النازحون عن دفع الإيجار باعتباره يحتل الجزء الأكبر من مصروفاتهم، لذلك يجب أيضاً اعتبار ضمان حصول النازحين على مساكن لائقة بالإضافة إلى وثائق حيازة تضمن لهم حقوقهم أولوية لدى السلطات الحضرية. إن عدم الوصول لمرافق البنية التحتية قد يؤدي إلى موجات نزوح جديدة أو انتقال النازحين إلى مناطق أخرى.

الأمن

تساعد المدن النازحين على إخفاء هويتهم وتشعرهم بالأمان، إلا أن التواجد في مستوطنات عشوائية ومراكز تجمع عشوائية تعاني سوء الإدارة قد يحمل أيضاً عدداً من المخاطر. ربما يصبح الأطفال والنساء وغيرهم من الفئات الهشة عرضة للاستغلال والمضايقات والعنف، فمثلاً من الممكن أن يتعرض الفتيان النازحون للعنف الإجرامي ويجبروا على الانضمام للعصابات.

تصنيف النزوح الداخلي في المناطق الحضرية

تعتمد التدخلات الفاعلة لمعالجة النزوح الداخلي على وجود أدلة قاطعة وموثقة تشير إلى نجاعة أثرها. وكما ذُكر سابقاً فإن تعقيد ديناميكيات النزوح داخل المدن يجعل من عملية جمع البيانات أمر صعب يميل في البداية نازحو الحضر إلى الانزواء أكثر من ساكني المخيمات لأنهم لا يتمركزون في منطقة واحدة مما يجعل من الصعب الوصول إليهم لتقديم المساعدة والحماية.

تدعم أنشطة التصنيف الدليل على وجود النزوح في المناطق الحضرية من خلال الجمع بين الجهات المعنية للتعاون في جمع وتحليل البيانات، والذي من شأنه أن يشكل أساساً للمعلومات ويجعلها أكثر اتساقاً وفائدة في توفير المعلومات التي تساعد على استمرار الحلول الدائمة. لا تشمل العملية فقط تحليل حاجات النازحين بل تلك المتعلقة بكافة سكان المنطقة لفهم كيفية تأثير النزوح على كلى المجموعتين. استخدمت مجموعة من الطرق لجمع البيانات التكميلية والتي اشتملت على التعداد الإحصائي والدراسات الاستقصائية لمعيشة الأسر على أساس العينات والمقابلات مع الشخصيات الرئيسية لمصادر المعلومات ومجموعات النقاش المركزة ومراجعة البيانات الثانوية. أثبتت هذه الأساليب أنها الأكثر فعالية في الوصول إلى فهم عميق ومشترك للتحديات التي يواجهها النازحون والمجتمعات المضيفة. أسفرت سلسلة من أنشطة التصنيف في مدن في دول مثل الصومال والعراق وسوريا عن عدد من الدروس الهامة التي ساعدت في صقل المنهجية ونطاق العملية وموائمتها مع غيرها من حالات النزوح في المناطق الحضرية.

ساعد نشاط تم القيام به في مقديشو في عامي 2014 و 2015 على توفير خرائط وإحصاءات حول المستوطنات العشوائية مما ساهم في تعريف النازحين وتمييزهم عن مجتمعاتهم المضيفة. ركز التحليل على تحديات معينة يتعرض لها النازحون عبر مناطق عدة في المدينة، حيث قلّت أو أنعدمت البيانات الموجودة مسبقاً حول ظروفهم. غطى النشاط أماكن معينة لتجمع النازحين ولم يشمل كافة مناطق المدينة، وعلى الرغم من ذلك استفادت السلطات المحلية في مقديشو منه خلال دعمها للحلول الدائمة.

أُجري نشاط ثاني - مع أخذ تجربة مقديشو بعين الاعتبار- في المدينة العراقية إربيل في عامي 2015 و2016 والذي أتبع نهجاً يقوم على أساس المناطق. قدم هذا الإجراء تحليل كلي وشامل ليس فقط عن مجموعات النازحين أو غير النازحين وإنما غطى مناطق مختلفة من المدينة أيضاً. عرضت النتائج أيضاً معلومات للخطط الحكومية واسعة النطاق مثل توفير الخدمات التي يستفيد منها النازحون وغيرهم من السكان على حد سواء. لم يفلح النشاط مع ذلك في تحليل الضغط الذي يفرضه النزوح على توفير الخدمات، وبذلك خرج النشاط بخلاصة مفادها وجود حاجة للمزيد من الخبرات المختصة بالتخطيط الحضري، إضافة إلى توفير المزيد من الوقت والموارد للوصول إلى المزيد من النتائج التفصيلية.

بنيت هذه الاعتبارات بالارتكاز على سلسلة من إجراءات التصنيف الجاري تنفيذها في مدن سورية مختلفة وتضمنت تحديد الفجوات بين حاجات السكان وإمكانيات المدن المتاحة لتلبية هذه الحاجات، وبالتالي يعتبر فهم الأنظمة الحضرية وقدرتها على الاستجابة لحاجات النازحين هي الخطوة الهامة التالية ليتم إدراجها في تصنيفات النزوح في المناطق الحضرية.

ساهمت الدروس المستفادة من أنشطة التصنيف المذكورة هنا وغيرها بشكل ملحوظ في الجمع الفاعل للبيانات حول الأزمات الحضرية وتحليلها.[384] كما يساعد الخبراء الفنيين بجانب السلطات المحلية وغيرهم- من خلال إقامة الشراكات القوية وتشجيع التخطيط المشترك بين المؤسسات المسؤولة عن التدخلات الإنسانية والتنموية - على مساعدة النازحين في المناطق الحضرية في التغلب على التحديات التي يفرضها النزوح.

مصدر: الدائرة المشتركة لتصنيف فئات النازحين داخلياً JIPS.[385]

لا تشكل هذه الآثار معيقات للحلول الدائمة والتنمية الحضرية المستدامة فقط ولكنها قد تؤدي إلى نزوح جديد أو ثانوي. لجأ الكثير من النازحين الفارين من الصراعات والكوارث وسوء الأحوال المعيشية في الصومال إلى العاصمة مقديشو بحثاً عن الأمان والفرص. بمجرد وصول هؤلاء إلى وجهتهم تبدأ معاناتهم مع ظروف السكن المتكدس والملكية غير الرسمية والوصول المحدود للخدمات ومرافق البنية التحتية، بالإضافة إلى تحديات أخرى مثل صعوبة إيجاد سبل كسب العيش وزيادة احتمال التعرض للعنف بما في ذلك العنف القائم على النوع، بالإضافة عن الفقر والتهميش والابتزاز والإخلاء القسري والكوارث التي تجبر الكثيرين على النزوح مجدداً.[386]

يواجه النازحون في المراكز الحضرية الرئيسية تحديات مشتركة في مواجهة النزوح والتي يتشاركون فيها مع أمثالهم في الدول والأقاليم الأخرى. ليست المدن وحدها هي ما يصعب إدارتها حيث يزيد التدفق الضخم للناس من أعباء الأنظمة الضعيفة في أساسها أيضاً. لا تستطيع عمليات التوسع الحضري المنتظمة مجاراة النزوح المتزايد بشكل ملحوظ في سرعته وحجمه باتجاه المناطق الحضرية، مما يعني أنه على الأنظمة الحضرية بما فيها من عمليات التخطيط والخدمات والأسواق وأدوات التمويل التكيف مع النزوح بشكل أسرع من ذي قبل.[387]

التوظيف والسكن والخدمات الأساسية: الإدارة الحضرية للنزوح

يضع النزوح الداخلي العديد من التحديات أمام الأنظمة الحضرية، وفي حال لم تستطع السلطات المحلية التواؤم والاستجابة بشكل فعّال سيضطر النازحون والمجتمعات المضيفة تحمل مسؤولية آثاره كاملة لوحدهم مما سيقود إلى المزيد من الهشاشة والنزوح. تعتبر قدرة المدن على دعم النازحين وخلق الفرص لهم منوطة بالتقليل من هذه المخاطر حيث يقع الدور الرئيسي على عاتق السلطات المحلية والوطنية وعلاقاتها في ضمان التوصل لحلول مستدامة.[388]

يتكون هذا القسم من ثلاثة جزئيات والتي ستركز على منع وتجنب والتقليل من آثار النزوح في المناطق الحضرية: اولاً تأتي فرص العمل التي تؤثر على اعتماد النازحين على أنفسهم ودمجهم في المجتمعات المحلية، ثانياً يأتي دور السكن اللائق في التخفيف من النزوح الجديد والثانوي الذي يستمر لفترات طويلة، وأخيراً هنالك الطرق التي يمكن من خلالها للبنية التحتية والخدمات الأساسية مساعدة النازحين وغيرهم ممن هم عرضة لخطر النزوح على تحسين ظروف معيشتهم وصحتهم النفسية.

تتضمن المشاركة السياسية والإدارة الحضرية الثلاث جوانب السابقة، فالمدن الجامعة هي الأكثر قدرة على معالجة النزوح والتخفيف منه. إن مشاركة واستشارة النازحين ومجتمعاتهم المضيفة في الشؤون المتعلقة بصناعة القرار قد تشكل حياتهم وتزيد من احتمالية تحقيق حلول مستدامة لهم.

التوظيف وسبل كسب العيش

يعتبر تأمين سبل كسب العيش الدائمة أحد أكبر مصادر القلق لدى النازحين، حيث أن ضمان ذلك يحسن فرصهم في الاعتماد على أنفسهم ويقلص من فرص إطالة مدة نزوحهم،[389] كما أنه يساعدهم على الاندماج اجتماعياً ويقلل من اعتمادهم على الحكومة والمساعدات الإنسانية، ويساهم كذلك في تنمية الاقتصاد المحلي.[390]

يزيد احتمال دمج النازحين اقتصادياً وتحسين أوضاعهم العامة مع مرور الوقت في المناطق الحضرية.[391] تقترن المدن بعدة مميزات منها تنوع الفرص وزيادتها خاصة بالنسبة للقادمين من الريف حيث محدودية فرص الدخل وقلة تنوعها، إلا أن نجاعة هذه العوامل يرتبط بوجود الظروف الملائمة.[392] إن إحصائيات التوظيف في المدن لا تعني بالضرورة ارتفاع معدل التوظيف، ولكن عموماً تشير الأدلة إلى أن المدن أكثر قدرة على توفير فرص العمل وأن هذه الفرص تصبح أفضل في المدن الكبرى والمتنوعة على الصعيد الاقتصادي.[393]

تتوافر معلومات قليلة نسبياً حول إلى أي مدى يمكن للنازحين الاستفادة من هذه الفرص، ولكن تشير الأبحاث إلى أن أكثر من نصف النازحين بسبب الصراع - ممن تتوفر بيانات حول أماكن استقرارهم - يعيشون في المناطق الحضرية. يفترض أيضاً أن نصف هؤلاء النازحين في مرحلة عمرية تمكنهم من العمل، وبذلك يجب - على الأقل نظرياً - أن يكونوا بوضع يمكنهم من الاستفادة من الفرص التي توفرها المدن.[394] تساعد المزيد من البيانات التفصيلية على إثراء هذا النوع من التحليل.

قد يؤثر النشاط الاقتصادي للنازحين إيجاباً على المناطق الحضرية من خلال مهاراتهم ومشاريعهم التي من الممكن أن يستفيد منها المجتمع المضيف. يمارس لاجئي الصومال ونازحي أثيوبيا النشاط التجاري في مدينة أديس أبابا من خلال جلب البضائع من مناطقهم الأصلية مساهمين بذلك بتنشيط الاقتصاد في العاصمة الأثيوبية.[395] ساعد اللاجئون والنازحون أيضاً في تنوع الاقتصاد المحلي لمدينة كاتشانغا في جمهورية الكونغو الديمقراطية شمال محافظة كيفو حيث استطاع الكثير من النازحين هناك إيجاد مصادر دخل بديلة مكّنت بعضهم من تملك الأراضي والاستقرار الدائم.[396]

يتسبب التدفق الكبير للنازحين خلال فترة زمنية قصيرة بآثار عكسية على الاقتصاد المحلي فعلى الأقل سيعمل مبدئياً في كثير من الحالات على تقليص الأجور وارتفاع بدل الإيجار.[397] وفي المقابل يصبح من الصعب على النازحين الاستقرار سواءً بشكل مؤقت أو دائم خاصة إذا ما كانت المدينة المعنية تتميز بمعدلات البطالة المرتفعة أو نقص العمالة قبل وصولهم.

أنهكت سنين من النزاع وانعدام الأمن حول وداخل المدينة النيجيرية مايدوغوري الاقتصاد المحلي حيث وصل معدل التوظيف الإقليمي في عام 2017 إلى 30% مما أجبر العديد من الأسواق والمشاريع التجارية على تصفية أعمالها.[398] وبدلاً من أن يجد النازحون فرص لكسب المعيشة يتلقون المساعدات الإنسانية والذي من شأنه ليس فقط أن يزيد من احتمال هشاشتهم وتهميشهم بل إنه يزيد من أعباء الحكومة التي تقوم فعلياً بتزويد النازحين بالمأوى والطعام والمياه.[399]

عندما تندر فرص العمل الرسمية تظهر الأعمال التجارية غير الرسمية. أظهرت بيانات تابعة للأمم المتحدة أن أكثر من نصف القوى العاملة وأكثر من 90% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة حول العالم مدرجة ضمن الاقتصاد غير الرسمي،[400] حيث تعكس هذه الحقيقة التحديات والفرص معاً.

يساعد الاقتصاد غير الرسمي النازحين في المناطق الحضرية على تعزيز مصادر رزقهم واعتمادهم على أنفسهم.[401] فبالنسبة لنازحي مدينة سواتشا الواقعة في ضواحي بوغوتا يبقى العمل الرسمي مصدرهم الرئيسي لسبل كسب العيش حتى بعد مرور سنوات على نزوحهم.[402] اعتمد أيضاً الكثير من النازحين واللاجئين في العاصمة الأوغندية كامبالا استراتيجيات كسب المعيشة الغير رسمية للتكيف مع النزوح في المناطق الحضرية حيث تقل فرص العمل.[403]

يعاني القطاع الغير رسمي من الممارسات القائمة على التمييز واستغلال النازحين، كما أنه قد يشجع على أنشطة عالية الخطورة. يصل متوسط الأجور لليوم الواحد في أعمال البناء المؤقتة في مدينة غوما عاصمة جمهورية الكونغو الواقعة شمال محافظة كيفو إلى 1.80 دولار، إلاّ أن ما يتلقاه النازحين لا يزيد عن 1.20 دولار.[404] وبهذا الصدد أظهرت إجراءات التصنيف في مقديشو أن ما يقارب نصف النازحين يعملون بنظام المياومة مقارنة بغيرهم من المهاجرين الاقتصاديين الذين يشكلون 36% من سكان المستوطنات غير الرسمية وأفراد المجتمع المضيف الذي يشكل 30% من التعداد الكلي لسكان هذه المستوطنات غير الرسمية.[405]

نازح نيجيري يصلح الهواتف النقالة من أجل كسب العيش العيش في مدينة مايدوغوري القديمة - نيجيريا).
الصورة بواسطة: المجلس النرويجي للاجئين

من الممكن أيضاً أن تؤدي أزمة النزوح إلى ظاهرة عمالة الأطفال، فمثلا يعتمد الكثير من أطفال النازحين الأفغان في كسب المال على عملهم في الشوارع كباعة متجولين أوفي غسيل السيارات، مما قد يعرضهم لخطر حوادث الطرق والاستغلال والعنف.[406] تواجه المرأة النازحة أيضا عدة تحديات فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل وسبل كسب العيش داخل المدن.[407] أظهرت الإحصائيات لعام 2016 في أوكرانيا أن ما معدله 68% من النازحين الذين يعانون من البطالة هم من النساء.[408] لذلك لجأت الكثير من النساء النازحات في مدينة أبوجا في نيجيريا إلى التوظيف الذاتي وقررن البقاء إما بدون عمل أو العمل بعيداً عن سوق العمل الرسمي.[409]

تتطلب معالجة هذه التحديات الشروع في الاستثمار على صعيد المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لسوق العمل أكثر من التركيز على المبادرات التي توفر الدخل لمرة واحدة. ومن الإجراءات التي يمكن اتخاذها بهذا الصدد تزويد النازحين والمجتمعات المضيفة بالوثائق التي يحتاجونها للانخراط بالعمل الرسمي، بالإضافة إلى دعمهم من خلال الحوافز مثل الإعفاءات الضريبية وإعانات الأجور التي تقدم لأصحاب العمل ممن يبدون استعداداً لتوظيف النازحين وغيرهم من الفئات المحرومة، كما يمكن التطوير والاستثمار في استراتيجيات النمو الاقتصادي طويلة الأمد على صعيد البلديات التي تأخذ بعين الاعتبار آثار التدفق السكاني على عنصري العرض والطلب للعمالة.[410]

قد يكون تقبل أسواق العمل غير الرسمية على أنها واقع معاش في العديد من المدن هو الخطوة الأولى في ضمان إيجاد حلول لكل من النازحين والفئات الفقيرة في المناطق الحضرية. يجدر بالذكر أنه ثبت بالأدلة وعلى صعيد عالمي أن قيام الأنظمة الرسمية باستيعاب الأسواق الأقل نظامية من سواها وسن قوانين لتنظيمها يقلل من المخاطر التي قد تنجم عن التوظيف والسكن والخدمات غير الرسمية.[411]

كما قد يساعد دمج النازحين والمواطنين العاطلين عن العمل في تنمية المجتمع على تحريرهم من حالة الفقر التي قد يجدوا أنفسهم في مواجهتها، فبدلاً من طرد الباعة المتجولين الذين يتاجرون بالبضائع القادمة من مناطقهم الأصلية يفضل التفاوض بشأن الاستخدام المنظم لمساحات من السوق الذي بدوره سيدعم الأعمال التجارية الصغيرة بجانب الاستثمار المحدود من قبل السلطات المحلية. تعتبر العديد من المستوطنات أماكن للأنشطة التجارية الصغيرة حيث ينشأ الناس أعمال تجارية يتم انجازها بالبيت أو الشارع والتي غالباً ما تتضافر لتصبح إقتصادات معقدة.[412]

يساعد فهم وتحسين معيشة ومهارات النازحين وتدريبهم مهنياً على دعم اندماجهم في المجتمع المحلي. قد يجد النازحون المهارات التي اكتسبوها في بيئتهم الأصلية غير صالحة في المناطق الحضرية، ولذلك فإن مساعدتهم في تطوير مهارات جديدة تعود بالنفع عليهم وعلى المدن المضيفة على حد سواء.

قدمت أساليب الإعانة الإنسانية ومنها المساعدات المادية وعوداً بشأن وضع النزوح في المناطق الحضرية.[413]

تعتبر المساعدات النقدية وسيلة فعالة في دعم المستفيدين ومنحهم المزيد من الخيارات والمرونة في الإنفاق،[414] كما أنها تساعد على إنعاش الأسواق المحلية والتجارة أكثر مما باستطاعة المساعدات العينية فعله. من المهم الإشارة إلى أن المستفيدين ليسوا متلقين سلبيين للإغاثة وإنما لهم دور فاعل في تنشيط الاقتصاد المحلي للمناطق الحضرية،[415] ويتطلب هذا الأمر فهم مفصّل لأنظمة الأسواق والمنتجات والخدمات ومقياس الطلب على الصعيد المحلي، ويزداد النظر للأمر على أنه وسيلة محتملة للانتقال من مرحلة المساعدات الإنسانية إلى التدخلات التنموية طويلة الأمد.[416]

من الممكن أن تكون التغيرات على نطاق واسع في الإجراءات المؤسساتية أهم من البرامج الموجهة، والتي تشمل حوافز التجارة المحلية والأنشطة التجارية الأخرى وقوانين سوق العمل والقدرة على التعامل مع المعاملات المصرفية وبوليصات التأمين التي تسهل توليد المزيد من فرص العمل.[417]

فعلى سبيل المثال حصل النازحون وغيرهم من الفئات الهشة في مدينة الموصل على فرص عمل من خلال مشاريع صغيرة تعنى بإعادة الإعمار وعملية الإنعاش. ساعد الدعم القائم على البناء الذاتي للمنشآت السكنية النازحين واللاجئين على العودة، وساهم في إنعاش أحياء سكنية كاملة ودعم الاقتصاد المحلي في الحضر.[418] يوجد أمثلة إيجابية أخرى تشتمل بشكل أساسي على اللاجئين ولكنها تحمل دروس قيّمة يمكن تطبيقها على نازحي المناطق الحضرية.[419]

الإسكان والأراضي والملكية

يعتبر إيجاد المأوى من الأولويات الأساسية للنازحين تماماً كما هو الحال بالنسبة لمن يوفرون الاستجابة الانسانية لمواجهة الأزمة. وبعيداً عن الأزمة أصبح توفير السكن مسألة غاية في الأهمية بالنسبة للمسؤولين عن التخطيط في الحضر والهيئات البلدية والمنظمات المدنية، كما أنها تقع في مركز عملية الكشف عن التحديات المرتبطة بالنزوح في المناطق الحضرية. على الرغم من ذلك هنالك العديد من الدول التي لا تقوم بالجهد الكافي لضمان حقوق السكن والأرض والملكية للنازحين، والذي يوصف بكونه قضية قديمة وقائمة من دون إيجاد أية حلول مما يستلزم تجديد الاهتمام بها.

تميل المراكز الحضرية لبناء المجمعات السكنية أكثر من نظيراتها الريفية، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن النازحين والفئات الفقيرة قادرين على الحصول على مسكن لائق بتكلفة معقولة، وحتى لو استطاعوا ذلك سيكون عليهم أن يكافحوا من أجل إجراءات حيازة منازلهم حيث أن هذه المسألة لا تلقى الاهتمام المطلوب من قبل السلطات الوطنية والمحلية. ولا يمكن في النهاية إنكار حقيقة أن انعدام الأمان بشأن مسألة الحيازة من أهم الأسباب التي تقود لخطر النزوح.

هنالك العديد من أشكال الملكية منها الملكية المطلقة وعقود الإيجار العامة والخاصة والأنظمة التعاونية والعرفية وحتى الدينية منها حيث أن لكل منها إيجابيات وسلبيات.[420] إن قدرة النازحين- القادمين حديثاً إلى المناطق الحضرية - على الوصول إلى أي من وثائق الملكية المذكورة أعلاه والكيفية التي تضمن بها حقهم في حيازة ممتلكاتهم تؤثر على تكيفهم مع حياتهم الجديدة (أنظر الصندوق 8).

غالباً ما يكون السبب في انعدام الأمان المتعلق بالملكية هو سعي النازحين والفقراء لإيجاد أماكن بتكلفة ميسورة للسكن، ففي بعض الحالات تصل نفقات السكن إلى ثلاثة أرباع الدخل الشهري لهؤلاء الناس،[421] مما يجعل الكثير من النازحين خاصة الجدد منهم أمام خيارات محدودة لا تسمح إلا بالعيش في المستوطنات العشوائية المزدحمة وغير الآمنة والتي تفتقد لجلّ الخدمات الأساسية. وبذلك لا تشتمل تحديات السكن التي يواجهها النازحون في الحضر فقط على عدم القدرة على تحمل نفقاته وإنما تمتد إلى النقص والهشاشة.

يفتقر كل من النازحين والمجتمعات المضيفة في مدينة غوما في جمهورية الكونغو الديمقراطية للسكن الكافي وتوفر خدمات الصرف الصحي والصحة العامة، إلا أن النازحين أكثر عرضة لانعدام الضمانات فيما يتعلق بالملكية وخطر الإخلاء القسري.[422]

يلجأ البعض إلى أخذ القروض لتغطية دفعات الإيجار في محاولة منهم لتجنب الطرد مما ينتج عنه عبء الديون التي تفوق احتمالهم، وبالتالي هنالك حاجة لمعالجة هذه القضايا من خلال سياسات الإسكان طويلة الأمد والتخطيط الحضري وتنفيذ القوانين وبرامج الإسكان البلدية.[423]

صندوق 8 : غموض الحيازة في أفغانستان وفانواتو

يعيش الكثير من النازحين الأفغان في مستوطنات عشوائية داخل مدينة كابول وحولها حيث يجعل الغموض المتعلق بملكية الأراضي من الصعب على العديد منهم الحصول على سندات وعقود إيجار رسمية، كما أن هذا الأمر يسهل الاستيلاء على الأراضي واحتلال المنازل الفارغة وغيرها من المباني بواسطة النازحين العائدين واللاجئين.

تفاقمت الظاهرة الأخيرة من خلال حقيقة أن الكثير من اللاجئين العائدين إلى أفغانستان يجدون منازلهم قد احتلت من قبل نازحين آخرين أو أصحاب النفوذ المحليين مما يعني بدأهم لمرحلة جديدة من النزوح الداخلي، حتى أولئك الذين يملكون سندات ملكية قد يصبحوا بحاجة للنضال من أجل إثبات ملكيتهم وذلك بسبب عدم فعالية الآليات الموضوعة لحل النزاعات القانونية.

قاد فقدان قوانين واضحة تنظم الملكية إلى نزاعات حول الأراضي والمضايقات وزيادة غير مبررة في معدلات بدل الإيجار والإخلاء القسري من دون مراعاة للأصول القانونية، والتي بدورها أدت إلى حدوث نزوح ثانوي.[424] وعلى الرغم من أن الحكومة وضعت سياسات لضمان الملكية وترقية المستوطنات العشوائية ما بين 2006 و2013 إلا أنها تنفيذ بنودها سار على نحو بطيء.[425]

بالنسبة لمدينة بورت فيلا عاصمة فانواتو ظهرت قوانين الملكية العرفية جنباً إلى جنب مع القوانين الصادرة حديثاً صانعةً بذلك نظام قانوني مهجن والذي جعل بدوره من الصعب تسوية نزاعات الأراضي كما أنه عادة ما طبق بشكل تعسفي. تستغل الصفوة القوية سواء الخاصة أو العامة من الناس الثغرات القانونية التي تفتقد للوضوح لتبرير إجبارهم الناس على الإخلاء القسري الذي قد يشمل في بعض الحالات مجتمعات بأكملها.

ساهم هذا الوضع في تغيير الشكل الكلي للمدينة ودفع بحدودها بعيداً لمناطق نائية من المدينة التي لم يخطط لها بشكل كافي لتستوعب هذا التمدد. لا زالت السياسة الجديدة المتعلقة بالنزوح الجديد والتي تبنتها فانواتو في 2018 تعنى بمعالجة هذه القضايا القانونية والتنظيمية إلا أنها كانت على حساب نازحي بورت فيلا.[426]

(تم تسجيل حوالي 248,000 حالة نزوح جديدة على إثر الزلزال والتسونامي الذي ضرب مدينة بالو في إندونيسيا). الصورة بواسطة: الهيئة الاستشارية الاثنوجرافية على مستوى الأقاليم - مارتن دودي

إعادة الإعمار وإعادة التوطين والحق في السكن

يعتبر وضوح الحق في السكن والأرض والملكية إضافة لعمليات تسوية النزاعات عامل حيوي في ايجاد حلول للنزوح الحضري.[427] لذلك يجب جعل ضمان حق الملكية وتأمين الحق في السكن ضمن أجندة منع النزاع والتقليل من خطر الكوارث ومبادرات الحلول الدائمة، كما أنها يجب أن تكون جزءً من العدالة الانتقالية وتحقيق السلام وعمليات المصالحة عقب انتهاء النزاع.

تعتبر هذه القضايا محركاً رئيسياً في ضمان عودة النازحين واللاجئين وتقليل خطر النزوح الجديد أو الثانوي.[428] وفي هذا السياق تعتبر النزاعات حول الملكية والأراضي في مناطق السكن الأصلية سبباً في حدوث النزوح.

هنالك العديد من الحوادث التي حصلت في السودان، فعلى سبيل المثال قامت الحكومة بإخلاء القاطنين الجدد من المنازل المهجورة قسراً للسماح للنازحين بالعودة إليها، مما أجج المزيد من التوتر وأدى إلى موجات جديدة من النزوح.[429] أظهرت أيضاً الجهود المبذولة مؤخراً لإعادة الإعمار في سوريا أن غياب قوانين واضحة تحكم الحق في السكن والتملك وملكية الأراضي يساهم في جعل مخططات إعادة التوطين تؤدي إلى الاستيلاء المتعمد على ملكيات النازحين (انظر دائرة الضوء ص.96).

قامت العديد من المدن بعمليات تجديد رئيسية للأحياء السكنية والتي تشمل برامج إعادة التوطين على نطاق واسع لساكني الأحياء الفقيرة وغيرهم من النازحين. وتحمل هذه المبادرات بجعبتها مخاطر تتعلق بالفقر الذي يحتاج لطرق معالجة خاصة عندما تبدو الأساليب المتبعة لفعل ذلك تركز على الأعراض أكثر من مسببات نقص السكن اللائق، كما هو الحال غالباً.[430]

سوريا

إعادة الإعمار والتحديات المتعلقة بالسكن والأراضي والملكية

خلَّفت ثمان سنوات من الحرب الأهلية في سوريا قرابة ثلث المجمعات السكنية في المناطق الحضرية في حالة من الدمار الكامل.[431] وبينما تقوم الحكومة باستعادة سلطتها عبر المدن والبلدات تبدأ عمليات إعادة الاعمار في ظل استمرار سياسات العزل والنزوح التي يستخدمها النظام كجزء من عملية تعزيز سلطة الدولة ومكافأة الموالين لها. كما أنه تم سن قوانين جديدة تتعلق بحق السكن والأرض والملكية والذي من شأنه أن يطرح تساؤلات حول كيفية تضمين النازحين وغيرهم من الجماعات في عملية إعادة الاعمار.[432]

تبنت الحكومة في شهر أبريل من عام 2018 قانوناً يسرع من إجراءات نزع الملكية لدعم جهود إعادة الاعمار وإعادة تصميم المناطق السكنية غير القانونية وغير المرخصة. عرف هذا القانون بالقانون رقم عشرة وهو امتداد للمرسوم 66، والذي نفذ لأول مرة في العاصمة دمشق. وضع القانون بشكل مبدئي مدة لا تتجاوز 30 يوم أمام السكان لإثبات حيازتهم للممتلكات الخاضعة للمصادرة، إلا أن هذه المدة مددت في شهر نوفمبر بضغط دولي لتصبح المهلة الزمنية عاما كاملا. [433]

بمجرد انتهاء المدة الزمنية المقررة لن يكون هناك أي إمكانية لتعويض الناس وستنتقل حقوق الملكية للدولة او السلطات المحلية.[434] قد يؤثر هذا القانون على 6.1 مليون نازح سوري وأكثر من 5.7 مليون لاجئ ممن لا يستطيعون اثبات ملكيتهم سواءً كان ذلك بسبب فقدان الوثائق أو عدم وعيهم بالقانون الجديد أو عدم قدرتهم على السفر لمتابعة الإجراءات الرسمية المطلوبة،[435] كما تمخضت الحرب عن تدمير الكثير من وثائق تسجيلات الأراضي.[436]

علاوة على ما يسببه القانون 10 من فقدان للملكيات من دون تعويض او مساعدة فإنه يجعل من الصعب على المواطنين السابقين إقامة حياة جديدة لهم في مناطقهم الأصلية،[437] والذي من شأنه ان ينفر النازحين من العودة أو أن يتسبب في نزوح جديد.

يطبق القانون في المستوطنات العشوائية غير المخطط لها حيث يفتقر السكان هناك الحصول على تصاريح للبناء وسندات حيازة العقارات، حتى أنه قبل الصراع الدائر كان ما نسبته 30% إلى 50% من المواطنين يعيشون في هذه المناطق ما معناه أن هذه الفئة قادرة على إحداث تغير هام في التركيب الديموغرافي للمدن السورية.[438]

هناك مخاوف تدور حول أنه قد يستخدم القانون رقم 10 وغيره من التشريعات المتعلقة بالحق في السكن والأرض والملكية في تعزيز سلطة الحكومة على حساب خصومهم كما حدث في واقعة حي بساتين الرازي في دمشق، الذي يوصف على أنه مستوطنة عشوائية مرتبطة بالمعارضة حيث تم إخلاء سكان الحي اللذين ينتمون في غالبيتهم للطبقة العاملة والمتوسطة لإفساح المجال للوصول لمدينة ماروتا التي خطط لها لتكون مشروعا عقاريا فارها.[439] كما تفرض تشريعات أخرى إجراءات أمنية صارمة فيما يتعلق بمعاملات الملكية التي تبدو ظاهرياً كإجراءات ضد الإرهاب، والتي تنص على مصادرة أملاك أولئك الذين لم يلتحقوا بالخدمة العسكرية.[440]

بالنظر لحقيقة ان نصف سكان سوريا في فترة ما قبل الحرب قد نزحوا خلال الصراع فذلك يجعل إيجاد حلول لقضايا السكن والأراضي والملكية خطوة أُولى ومركزية باتجاه إحلال السلام والاستقرار على مستوى البلاد كافة. يبدو القانون رقم 10 في صيغته الحالية عائداً بالنفع على قلة من السكان طارحاً بذلك العديد من الأسئلة الجادة حول دوره في عملية الإنعاش في فترة ما بعد انتهاء الصراع.

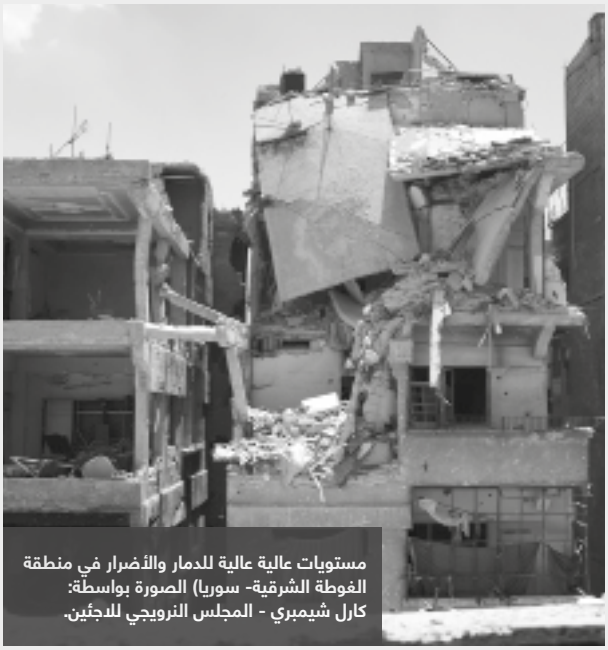

مستويات عالية عالية للدمار والأضرار في منطقة الغوطة الشرقية- سوريا) الصورة بواسطة: كارل شيمبري - المجلس النرويجي للاجئين.

على سبيل المثال قامت الحكومة البرازيلية بتدشين مشروع رائد تحت عنوان "منزلي حياتي" في عام 2008 لبناء مليون منزل عبر البلاد خلال أربع سنوات، إلا أن التركيز كان على الكم وليس الكيف مما أدي إلى إعادة توطين الناس في مساكن دون المستوى المقبول في المناطق الحضرية النائية بعيداً عن أماكن عملهم ووسائل الراحة.[441]

لم تتعلم الحكومة الدرس من مشروع سابق تم إنشائه قبل أربعة عقود، حيث انتقل 30% من سكان مدينة ريو الغير رسميين للسكن في مناطق نائية ومهمشة في نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، مما أدى إلى خلق المزيد من الأحياء الفقيرة وارتفاع معدلات انعدام الأمان والفقر، ناهيك عن تجدد خطر النزوح.

أساليب جديدة للتعامل مع تحديات السكن

يعتقد أن أكثر من مليار إنسان حضري حول العالم لا يملكون مساكن لائقة أو أمان فيما يتعلق بإجراءات الحيازة على الرغم من ارتفاع الوعي العالمي حول أهمية السكن على الأقل مع صدور الأجندة الحضرية الجديدة وهدف التنمية المستدامة 11. تعاني الكثير من المدن حول العالم حتى تلك التي لم تتأثر بالنزوح من نقص السكن المتاح واللائق.[442]

يسعى هدف التنمية المستدامة 11.1 لضمان السكن الكافي والآمن إضافة إلى الخدمات الأساسية والرفع من مستوى الأحياء الفقيرة. يعكس الهدف التنموي الألفي لتحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة فقط اعتراف ضمني بوجود قصور كبير في المناطق الحضرية يتعلق بتوفير السكن الكافي ذو التكلفة التي يمكن للناس تحملها. وبالتالي فإن تحقيق هذا الهدف سيعمل بشكل كبير على تحسين فرص النازحين في تحسين حياتهم والوصول لحلول مستدامة ستشمل ملايين النازحين ممن يعيشون حالة نزوح طويلة الأمد.[443]

ليس بالضرورة أن تلبي مخططات الإسكان ميسورة التكلفة في العديد من البلدان حاجة الناس لأنها في الكثير من الحالات غير قادرة على مجاراة المتطلبات المتزايدة باستمرار، ناهيك عن نزوح الحضر الذي يزيد المسائل تعقيداً كما هو الحال في كولومبيا (أنظر الصندوق 9).[444]

الصندوق 9: التوفيق بين سياسات الإسكان وحاجات النازحين في كولومبيا

تصنف كولومبيا عالمياً على أنها من أكثر البلدان التي ترتفع فيها نسبة النازحين بسبب النزاعات حيث يسجل سنوياً حالات نزوح جديدة بسبب الصراع والكوارث. سنَّت الحكومة تشريعات فاعلة من أجل معالجة التحديات الناجمة عن النزوح في المناطق الحضرية، ولكن بحسب ما أوضحه التقرير الصادر عن المكتب الرسمي لأمين المظالم لعام 2014، كان هنالك افتقار للقوانين والسياسات التي تجعل من السهل على النازحين الحصول على مسكن ميسور التكلفة. وأشار التقرير إلى أن التشريعات المتعلقة بالإسكان فشلت في عكس هشاشة النازحين ودعت إلى منهجية تميز النازحين على أساس أنهم فئة هشة.[445]

أشارت المحكمة الدستورية لنفس الملحوظة في عام 2016 عندما أفادت أن الحكومة قامت بتقدم لا يتجاوز المستوى الأدنى أو المتوسط في توفير المساكن للاجئين. كما أنها علقت على قيام بعض البلديات الحضرية بتوزيع أموال بهدف بناء المنازل بدون التأكد من وجود قطع أراضي كافية للإنشاءات. لذلك دعت المحكمة الحكومة لتسريع اتخاذ إجراءات تستهدف سد هذا النقص والنواقص الأخرى.[446]

ردت وزارة الإسكان من خلال إصدار مرسوم في أواخر العام 2017 راجعت من خلاله تشريعات الإسكان وأضافت منهجية تنظر للنازحين على أنهم فئة تختلف عن غيرها،[447] حيث أخذ المرسوم أزمة النزوح الناجمة عن الصراعات والكوارث بعين الاعتبار واقترح خطوات عملية رئيسية وجعل المؤسسات الريادية مسؤولة عنها. تحتاج السياسات الاجتماعية والتي تتعلق بالإسكان أن تهتم بالنازحين وتعترف بخصوصية وضعهم.

تحظى الجهود المبذولة من أجل التوفيق بين سياسة الإسكان وحاجات النازحين بالإشادة، لكنها تترك الكثير من الأسئلة بدون إجابات مثل تلك التي تناقش كيفية استفادة النازحين وقدرة المنازل على التصدي لخطر الكوارث الطبيعية ومدى ما تتمتع به مواقع المنازل من أمن وأمان وماهية فرص كسب العيش المتاحة. باختصار لم يتضح بعد إلى أي حد ستساعد الإصلاحات القانونية النازحين في تحقيق حلول مستدامة تتخطى مسألة توفير أربعة جدران وسقف.

تم تطوير العديد من المنهجيات الواعدة للتعامل مع تحديات الإسكان خلال العقود الماضية، حيث وضع العديد منها لمجابهة الافتقار للمساكن الحضرية وتكييفها مع الاستمرار في إيجاد حلول مستدامة. يمكن تصنيف هذه المنهجيات إلى منهجيات قائمة على السكن وأخرى قائمة على المنطقة. تشتمل المنهجيات المتعلقة بالسكن على مخططات إسكان تدريجية وشراء سندات ملكية تستهدف الأفراد الذين هم بحاجة لها، بينما تركز منهجيات المنطقة على مخططات أوسع مثل ترقية الأحياء السكنية وسياسة التملك التدريجي ومبادرات دعم المنح والتنمية التعاونية.[448]

يعتبر الاعتراف بأن الإسكان والتنمية الحضرية في العديد من المدن مرتبط بالعمليات غير الرسمية هو خطوة هامة باتجاه إيجاد طرق تعتمد على الاحتمالات القائمة كما هو الحال في أسواق العمل غير الرسمية. فعلى سبيل المثال في أمريكا اللاتينية تم بناء المزيد من المنازل في كل كيلو متر مربع حيث تتم الصيانة والاهتمام بهذه المنازل من قبل القاطنين غير الرسميين أنفسهم وليس بواسطة الحكومة أو المسؤولين عن عملية التطوير.[449] يتضمن تقبل هذه الحقيقة تبني منهجيات جديدة تعمل على تحويل التدخلات المؤقتة إلى حلول مستدامة للجميع.

مثال آخر تضربه مدينة ماريوبل في أوكرانيا من خلال اعترافها بحاجتها لتوفير مساكن للإيجار بتكلفة ميسورة للنازحين بالإضافة إلى زيادة فرصهم في حيازة العقارات. دشنت المدينة مبادرة تحت عنوان "استأجر لتملك" حيث تكاتف من خلالها مجموعة من المساهمين مثل البنك الدولي للتنمية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمقاولون من أجل خلق فرص إسكان ميسورة التكلفة للنازحين. استلم المؤهلون لهذه المبادرة منازل مع عقود تمنح حامليها صكوك ملكية للعقار المستأجر بعد مرور عشر سنوات.[450]

تبنت فنزويلا بعض الأساليب التعاونية من خلال تجريبها في مدينة بيتاري التي تعتبر أكبر مستوطنة عشوائية في العاصمة كاراكاس. كان الهدف من ذلك تسهيل الحصول على قروض لمجموعة من العائلات والمجتمعات المترابطة في مواجهة قيمة العقارات الأكبر حجماً. ولتحقيق ذلك منح القاطنين غير الرسميين حقوق تملك الأراضي من خلال عقود إيجار جماعية وليست فردية. يمكن تطبيق هذه المنهجية على حالات النزوح في المناطق الحضرية في حال التأكد من أن النازحين غير قادرين أو ليست لديهم الرغبة في العودة إلى مناطقهم الأصلية. سيسمح لهم ذلك بالاستثمار في منازلهم وأحيائهم بالإضافة إلى التقليل من المخاطر الناجمة عن تجديد الأحياء السكنية والنزوح الثانوي على المدى البعيد.[451]

تقدم هذه الأمثلة خطوات في الاتجاه الصحيح إلا أنه لا تزال هنالك ثلاثة تحديات رئيسية: توفر البيانات حول أعداد النازحين وقدراتهم ومتطلباتهم والعقبات القانونية واستدامة التمويل المقدم لمخططات الإسكان المهمشة. يتحد التحدي الثاني والثالث في ماريوبل ليحدا من الدعم المتاح، حيث أن توزيعات الميزانية الوطنية لا تشمل النازحين الذين هم فعلياً غير مسجلين رسمياً مما يحد من قدرتهم على ممارسة حقهم في التصويت مع حقيقة أنهم غير قادرين على ممارسة سوى القليل من الضغط على أصحاف النفوذ المحليين.[452]

الخدمات الأساسية والبنية التحتية المرنة

يحتل توفير الخدمات مثل الإسكان قائمة اهتمامات المخططات الحضرية والتنموية، حيث أن توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم والأمن والنقل يحدد ظروف معيشة كافة السكان الحضريين، كما أنها تحدد قدرة النازحين على الاندماج في المجتمع المحلي وتساعد على معالجة والتقليل من النزوح على نطاق أوسع.[453]

تعكس أهداف التنمية المستدامة الأهمية العالمية لهذه الخدمات والبنية التحتية المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف.[454] يغطي الهدف المستدام 3 قطاع الصحة والهدف 4 قطاع التعليم والهدف 6 قطاع المياه والصرف الصحي والهدف 9 البنية التحتية مشتملة المواصلات. يسعى الهدف 11 المتعلق بالحضر لتحقيق خدمات أفضل كجزء من مناداته بتوفير إسكان آمن وميسور الحال. يؤكد الهدف 11.1 و11.5 على أهمية توفر الرعاية الصحية والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وبرامج الحماية الاجتماعية. تركز إحدى الأهداف السبع لإطار عمل سنداي على التقليل من اضطراب الخدمات الأساسية الناجم عن الكوارث.[455]

تعاني الكثير من المدن من نقص حاد في تغطية وجودة القدرة على تحمل التكاليف، حيث أنه فقط 43% من سكان الحضر في الدول ذات الدخل المنخفض قادرين على الوصول إلى الخدمات الأساسية للصرف الصحي.[456] في هاييتي، تستوفي أقل من واحدة بين كل عشر مستوطنات للنازحين المعايير الدنيا للمياه والصرف الصحي والصحة العامة،[457] كما تفتقر أغلب العائلات النازحة في كاثماندو إلى هذه الخدمات.[458] يعيش 20% من النازحين في ليبيا في المدارس أو المخازن التي تفتقر لخدمات الصرف الصحي الكافية.[459] أظهرت أدلة من أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى أن النازحين في الحضر أكثر عرضة للشعور بعدم الرضا حول خدمات الصحة العامة المقدمة لهم من نظرائهم غير النازحين، حتى بعد مرور 10 او 15 عام على نزوحهم.[460]

عادة ما يقترن القصور في توفير الخدمات الحضرية بضعف البنية التحتية والتي قد تساهم في إجراءات العزل وزيادة التوتر والصراع والمخاطر الناجمة عن الكوارث.[461] تعاني الكثير من المناطق الحضرية ذات الدخل المنخفض والمتوسط من ضعف البنية التحتية والذي يعني أن السلطات المحلية قد

تناضل من أجل التكيف مع موجات النزوح الكبيرة سواءً كان خط سيرها إلى المدن أو ضمن حدودها.[462]

اضطراب الخدمات الأساسية

قد يؤدي مقدار اضطراب الخدمات الأساسية والأضرار اللاحقة بالبنية التحتية بسبب الصراع الحضري إلى جعل بعض المدن غير صالحة للسكن، فهي قادرة على التسبب بانهيار أنظمة المدن كلياً وقد ينجم عنها آثار غير مباشرة أو تراكمية التي من الممكن أن تنتقل للمناطق المحيطة بالحضر أو حتى للمناطق الريفية.[463] يعتبر إصلاح هذه الخدمات عنصراً هاماً في خلق ظروف مواتية لعودة مستدامة للنازحين.

تأثرت البنية التحتية لغرب مدينة الموصل بشدة من خلال تدمير تسعة مستشفيات مما مجموعه ثلاث عشرة حيث شهدت المدينة الجزء الأكبر من المعارك مع تنظيم الدولة الإسلامية. خلال هذه الأحداث هرب الطاقم الطبي متسبباً بوصول الخدمات الطبية إلى حالة كاملة من الشلل، مما أجبر الأشخاص ممن هم بحاجة للعلاج للانتقال للمناطق الشرقية للمدينة. يعيش أغلب النازحين العائدين لمدينة الموصل في منازل متضررة أو مدمرة من دون وصول أي من الخدمات لهم.[464]

تتسبب الكوارث أيضاً بأضرار فادحة للبنية التحتية وتعيق توفر الخدمات، بينما قد تستمر آثار هذه الظروف إلى ما بعد انتهاء الأزمة. تسبب الإعصار المداري هايان بأضرار على نطاق واسع في المدينة الفيليبينية تاكلوبان في عام 2013. أدى الإعصار إلى إلحاق الضرر بسبع عشرة منشأة صحية منها مستشفيان يتبعان القطاع العام وخمسة مستشفيات تتبع القطاع الخاص، كما تضرر بشدة 90% من المنشآت التعليمية وتعرضت أغلب خطوط الطاقة للدمار. وصفت عملية الإنعاش في تاكلوبان بالفاعلة مقارنة بمدى الدمار الحاصل، إلا أن إعصار هايان بقي كدليل قاطع على أهمية البنية التحتية المقاومة للكوارث الطبيعية.[465]

التعامل مع قصور البنية التحتية والخدمات

لا تكمن فقط أهمية البنية التحتية الحيوية في أنه لا غنى عنها في عملية توفير الخدمات وإنما هنالك الدور الفاعل لها في تحديد احتمالات خطر النزوح المستقبلية، حيث أن الممارسات المتبعة حالياً في العديد المدن تزيد من احتمالية حدوثه أكثر من الحد منه.[466] فمثلاً تعتبر البنية التحتية القديمة والمتهالكة في الولايات المتحدة والطريقة التي من خلالها يتم فهم التنمية الحضرية وتنفيذها في العقود الأخيرة محفزات رئيسية لخطر الفيضانات. ليس خطر الفيضان وحده هو ما يتفاقم وإنما هناك آثاره التي تميل للتركز في المناطق الفقيرة.[467]

تطورت الأساليب التي تهدف للتعامل مع قصور البنية التحتية وتعمل بالتوازي على دمج الأحياء والأنظمة العشوائية ضمن المدينة ككل في العقود الأخيرة، حيث تتبنى أمريكا اللاتينية هذا النوع من التخطيط. ركزت هذه المبادرات بالإضافة إلى اهتمامها بالإسكان على البنية التحتية للنقل للدرجة التي جعلت سياسات النقل من أكثر السياسات الحضرية قوة وفاعلية.[468]

أصبحت مشاريع مثل التلفريك وشبكات الحافلات السريعة التي تصل الأحياء الفقيرة بمراكز المدن تعرف بالعلاج بالوخز بالإبر، التي تتضمن ممارسة الضغط والتغيير على جزء صغير من المدينة ويترتب عليها آثار إيجابية تعم النظام بأكمله. أصبح الوخز بالإبر الحضري إستراتيجية علاج رئيسية تستخدم في بناء المدن مثل مدينة ميديين في كولومبيا وكوريتيبا في البرازيل وغيرهم من المدن التي تنتمي لقارات أخرى، والتي تقدم دروس هامة لمعالجة النزوح في المناطق الحضرية من خلال توضيح أهمية البنية التحتية في تعزيز الدمج (أنظر الصندوق 10 ص.100).[469]

يلعب توفير الخدمات وتطوير البنية التحتية قبل وأثناء وبعد الأزمة دوراً هاماً في تشكل هشاشة النازحين وأنماط وآثار النزوح في المناطق الحضرية.[470] في حال التغلب على التحديات الراهنة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة عالمياً سيكون على الهيئات المسؤولة عن التخطيط والتمويل - خاصة السلطات المحلية - التفكير في التغيرات الديموغرافية الجديدة بما فيها خطر النزوح.

قدرت تكاليف تحقيق أهداف التنمية المستدامة من حيث تمتع سكان العالم جميعاً بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والكهرباء على صعيد المناطق الحضرية والريف في عام 2030 بعدد 3.5 ترليون دولاراً في السنة، وهو ما يعادل 0.3% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتجاوز نسبة هذه التقديرات السيناريوهات التي تتصورها الاستثمارات الراهنة.[471] لا زالت الكثير من الدول التي تحاول التعامل مع حالات النزوح الداخلي في طور محاولة سد جوانب العجز في البنية التحتية وتقديم الخدمات الأساسية، ولكن في الحقيقة هم بحاجة للمزيد من الاستثمارات الحضرية الشاملة للوفاء بالتزاماتهم أمام أهداف التنمية المستدامة.[472]

الصندوق 10: ربط العشوائيات والمناطق الرسمية بعلاج وخز الإبر الحضري

تمت محاكاة النظام الريادي للنقل السريع بالحافلات في مدينة كوريتيبا في 170 مدينة حول العالم.[473] صمم هذا النظام في السبعينيات لخدمة هدف رئيسي وهو مجاراة النمو الحضري السريع الذي يخنق المدينة، بالإضافة إلى ربط المناطق النائية بالمركز الاقتصادي للمدينة. استكمل المخطط من خلال مجموعة أخرى من الاستثمارات في المدارس والحدائق والمنشآت الثقافية التي تم دعمها من أجل تحسين عدد من الأحياء الفقيرة دون المساس بهويتها وخصائصها.[474]

قامت مدينة ميديللين بسلسلة من الاستثمارات التي تتبنى سياسة "الوخز بالإبر" خلال العقود الماضية شملت تجديد شبكة الطرق وتحسين قطاع المياه ومنشآت الصرف الصحي في الأحياء الفقيرة وتركيب الإضاءة في شوارع المناطق الأقل أمناً والورش الفنية التي تمنع الشباب من الانخراط في أعمال العصابات الإجرامية.[475] أثبتت هذه الاستثمارات المركزة والمنخفضة التكلفة نجاحها في حي كومونا 13 الذي تأثر بالنزوح، كما أنها ساعدت المدينة بأكملها على تغيير صورتها.[476] تم تنفيذ مبادرة مشابهة في بوغوتا حيث نجحت هناك أيضاً.

هنالك العديد من الدروس الواجب تعلمها من تطبيق المنهجيات القائمة على المجتمعات والتي يتبناها سكان المستوطنات العشوائية في جنوبي الصحراء الكبرى في أفريقيا وفي جنوب آسيا وجنوب شرقها الذين استعانوا بقوة التفاوض المشتركة لضمان الوصول كمجتمع متكامل للكهرباء والماء وإدارة النفايات والرعاية الصحية والتعليم.[477] ساعدت الجهود المبذولة من خلال ما يسمى باتحادات سكان الأحياء الفقيرة في ضمان تطوير المستوطنات العشوائية بدلاً من تدميرها، مما يعمل على منع أي نزوح حضري محتمل.

نجحت المبادرة القائمة على المجتمعات في نيروبي في نقل المقيمين في مدينة كيبيرا التي تصنف كأكبر مستوطنة عشوائية، حيث سهلت عليهم إيجاد مساكن جديدة بالقرب من منازلهم القديمة مما قلص من احتمالات تعطل حياتهم وحياة المجتمعات المحلية من خلال المحافظة على شبكة علاقاتهم الاجتماعية ووظائفهم ومصادر كسبهم للعيش وفرص التعليم كذلك.[478]

طور المسؤولون عن التخطيط الحضري من مهندسين ومعماريين في المدن حول العالم حلول مبدعة للمشاكل المستعصية التي من الممكن أن تدعم دمج النازحين في المجتمعات المحلية وتحقيق حلول مستدامة. في عاصمة البيرو ليما على سبيل المثال استخدمت الطائرات بدون طيار وإعداد الخرائط للمجتمع المحلي والطباعة الثلاثية الأبعاد، وذلك من أجل توفير بيانات على مستوى الأحياء تؤثر على رسم السياسات المحلية والوطنية بطريقة تعود بالنفع على الفقراء القاطنين في المناطق الحضرية.[479]

أصبح باستطاعة المجتمعات والسلطات البلدية تصور وتركيب الأبعاد المكانية المطلوبة من أجل التخطيط بمساعدة النتائج المترتبة على معاينات العائلات القائمة على جهود مبذولة من قبل المجتمع ومخططات الهشاشة، وكل ذلك من خلال الإنتاج المشترك والعرض البصري للبيانات المكانية سواء كانت كمية أو كيفية. جعلت الممارسات السابقة الحكومة واعية بالمجهود والوقت والدخل الذي يبذله الفقراء في المناطق الحضرية على إمكانية الوصول الجماعي للخدمات والتخفيف من الضغوط التي تفرضها أزمة السكن،[480] كما أن هذه الجهود غيرت من المفاهيم السائدة حول الفقراء في المدن باعتبارهم عبء على المجتمع وساعدت على إظهار قوتهم وقدرتهم على الإنتاج.

من الممكن تبني منهجية مماثلة للتركيز على واستغلال الاستثمار الضخم الذي يقوم به النازحون على مر الوقت بهدف الاندماج والقدرة على الاستمرار بالعيش في مدنهم المضيفة. قد تستغرق المفاوضات حول مخططات التطوير وإعادة التوطين المتبناة من قبل النازحين وغيرهم من سكان المستوطنات العشوائية وقت طويل باتجاه التصدي للآثار السلبية المترتبة على الإخلاء القسري والتقليل من خطر النزوح الثانوي.

نحو منهجية تنموية للتعامل مع النزوح في المناطق الحضرية

أعاد التقرير العالمي حول النزوح الداخلي لهذا العام التأكيد على حقيقة أن النزوح الداخلي هو مصدر قلق على المستوى الإنساني والتنموي. ركزت البيانات العالمية على أن الإعداد المستمرة بالارتفاع لموجات النزوح الجديدة المرتبطة بالصراع والكوارث ما هي إلى نتيجة لتقارب محفزات الخطر، والتي في أغلبها تدور حول قضايا التنمية وتتركز في المدن.

هنالك حاجة ماسة لأساليب تنموية شاملة بالإضافة للاستجابة الإنسانية، ولكن المؤسسات والسياسات وأدوات التمويل اللازمة لتصميم منهجية متكاملة ليست متوفرة حتى الآن. يتطلب دعم النازحين في المدن إلى عدد من الخطوات الحيوية من أجل منع النزوح وتجنب حصوله مستقبلاً. وعلى الرغم من الخصوصية العالية التي تتميز بها طبيعة أي من حالات النزوح في المناطق الحضرية نفذ القليل من الاستنتاجات العامة المتعلقة بهذه الخطوات الهامة..

سد فجوات البيانات وإنشاء قاعدة من الأدلة

هنالك قصور كبير في البيانات والمعرفة اللازمة حول النزوح في المناطق الحضرية، بالإضافة إلى عدم توافر الفهم الواضح عن نطاقه ومدته وشدته وعلاقته بالتحديات التنموية على نطاق حضري واسع، مما يعيق تصميم وتنفيذ أساليب وقاية مناسبة وإجراءات الاستجابة الإنسانية والتقليل من المخاطر. من أهم الخطوات الفاعلة التي يمكن إتباعها للتعامل مع هذه الظاهرة والتقليل من مخاطرها هو العمل على توفير قاعدة أدلة مشتركة لتوجيه السياسات والممارسات.

تم تطوير أساليب تعاونية واعدة لعمل الخطوات آنفة الذكر وأصبحت في حيز التنفيذ، ولكن الأمر بحاجة للمزيد من الجهود المبذولة والاستثمارات لضمان أن البيانات المتاحة قابلة للتشغيل. تعمل الأدلة العملية على توضيح أهمية مشاركة المخططين المحليين ومختلف القطاعات وأقسامها والمنظمات الواقعة في الأحياء السكنية وأصحاب الأعمال التجارية المحلية والنازحين أنفسهم في هذه العملية.

رؤية وأسلوب جديد للتعامل مع النزوح في المناطق الحضرية

يجب تغيير الرؤية والفكر السائد حول النزوح في المناطق الحضرية، وفي هذا السياق قد يساعد لفت الانتباه باتجاه النازحين على تطوير إسهامات الاستجابة المحلية ودعمها لصمود النازحين لتتخذ دور المشاركة والاندماج بدلاً من اعتبارها مجرد مساعدة لا تنتمي بشكل رسمي لرؤية المدينة طويلة الأمد. إن التركيز على وضع النازحين في قالب الضحية والهشاشة سيعمل فقط على نقل صورة سلبية عن النازحين في المناطق الحضرية.[481]

لا يمكن تجاهل ضعف وهشاشة فئة النازحين الذي قد يتفاقم مع مرور الوقت، ولكن يتوجب على اللغة التي تنقل معاناتهم والأنظمة التي تأطرهم أن تعمل على تعزيز ودعم النازحين كعامل فاعل في إيجاد الحلول، كما أن دور المجتمعات الحضرية والسلطات المحلية بحاجة للانتقال من طور المسهل إلى دور المستفيد من صمود هؤلاء النازحين.

تقبل الاندماج في المجتمع المحلي كحل للنزوح

هنالك حاجة أيضاً لفهم جديد وتقبل لطبيعة ومدة النزوح في المناطق الحضرية. تشير الأدلة بشكل متزايد على أن عدد كبير من النازحين في المناطق الحضرية يخططون للاستقرار في أماكن نزوحهم. تحتاج الاستجابات المتخذة بشأن النزوح في المناطق الحضرية الشديد وطويل الأمد للاعتراف بهذه الحقيقة، كما تحتاج المجتمعات المضيفة والسلطات المحلية تقبل حقيقة ان اندماج هؤلاء النازحين في المجتمعات المحلية سيكون الحل المجدي الوحيد للكثيرين.

تتطلب المخاوف المشتركة حول الأثر الذي سيتركه النزوح على الإسكان والبنية التحتية والخدمات وسوق العمل والاستقرار والتركيب الديموغرافي والثقافي للمدينة للتعامل معها من خلال منظور طويل الأمد.

بناء القدرة على القيادة لدى المجتمعات المحلية والبلديات

تقع القضايا المتعلقة بالبنية التحتية الضعيفة والإسكان والخدمات وفرص العمل المحدودة وفرص الوصول للهيئات القضائية والمشاركة في الحياة العامة خارج اختصاص القطاع الإنساني، ولكن عند حدوث الأزمة تجد المؤسسات التي تقدم تدخلات إنسانية نفسها مضطرة للتعامل مع هذه التحديات.

تعتبر القيادة والتدخل المستمر للسلطات المحلية قبل وأثناء وبعد حدوث الأزمة من الإجراءات التي هي في غاية من الأهمية إضافة إلى أهمية المشاركة الفاعلة للنازحين ومجتمعاتهم المضيفة في المجريات التي تؤثر على حياتهم جميعاً. يشكل هذا الاندماج في إدارة التخطيط الحضري وتقديم الخدمات عاملاً رئيسياً في نجاح الجميع، حيث ثبت أن إجراءات مثل جمع البيانات بواسطة المجتمع المدني وتقييم الاحتياجات وتحليل المخاطر في المناطق العشوائية المصنفة على أنها عرضة للمخاطر وغيرها من المناطق الحضرية لها دور بارز في تنفيذ أساليب مستدامة للدمج الحضري وإعادة التوطين.

دعم السلطات المحلية في استضافة ودمج النازحين

تحتاج الحكومات المحلية والمجتمع الدولي إلى استحداث أساليب جديدة لدعم السلطات المحلية ومقدمي الخدمات ورجال الأعمال في التعامل مع النزوح والحد من حدوثه بدلاً من التركيز على المساعدات الإنسانية.

يتضمن هذا الإجراء التعرف على طرق جديدة لتقديم المساعدة على المستوى المحلي من خلال الحكومات الوطنية والمنظمات، بالإضافة إلى الاستفادة من مصادر تمويل التنمية المتاحة وتطوير أخرى جديدة لدعم الحكومات والمنظمات المدنية، هنالك أيضاً تقديم الحوافز للسلطات المحلية مما يدعم قبولهم تحمل مسؤولية النازحين والمساعدة في دمجهم محلياً.

دمج الأسواق والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية

ستقوم الأنظمة الغير رسمية بوظائف الجهات الرسمية في حال غياب دور الإسكان الرسمي وأسواق العمل والإدارة والمؤسسات القوية في التعامل مع المظالم وإقامة العدالة، وهذا هو الوضع القائم الذي يواجهه النازحون خاصة الجدد منهم.

تحتاج الجهات المعنية بالتنمية والتدخلات الإنسانية إلى فهم وقبول الدور الذي يقوم به المستنفذين غير الرسميين محلياً في تسهيل حياة المدينة للنازحين، والسماح للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية بدعمهم ضمن عملية دمجهم في المجتمع المحلي. يتطلب هذا الأمر التعامل بحذر مع مخاطر وايجابيات الإجراءات غير الرسمية بما في ذلك النزاهة والمسائلة القانونية.

وضع منهجيات جديدة لتنظيم الإسكان والملكية

لا يمكن إنكار الدور الجوهري الذي يلعبه ضمان الملكية في حياة النازحين والفئات الفقيرة، لذلك ظهرت أساليب جديدة في العقد الأخير للتعامل مع غموض الإجراءات المتعلقة بالحيازة والتي يعاني منها الكثير من النازحين وتسهيل قدرتهم على التعامل مع إجراءات وأسواق أكثر رسمية مع مرور الوقت.

سيكون للإبداع والتكيف دور فاعل في تنظيم ترتيبات الحيازة للنازحين ومساعدتهم على الانتقال من أسواق الاستئجار القائمة على الاستغلال إلى مساكن أكثر أماناً. إن ظهور أساليب تقدمية لرسم سياسات الإسكان والأسواق العشوائية تصب في قناة الاستثمار في طرق جديدة للتوطين غير الرسمي، مما سيسمح بتطوير أساليب ستعود بالنفع على المدينة بأكملها.

وضع الأهداف ومتابعة التقدم على المستوى المحلي

يجب متابعة الإجراءات الجاري تنفيذها - على صعيد المدينة - باتجاه إيجاد حلول محلية ومستدامة وذلك من أجل فهم التقدم الحاصل في معالجة النزوح في المناطق الحضرية والتقليل من خطر حدوثه على مستوى العالم.[482] يتضمن هدف التنمية المستدامة 11 على أهداف ثانوية ومؤشرات حول تخطيط وتمويل التنمية الحضرية والتي يلزمها أيضاً المتابعة الفاعلة من أدنى سلم السلطات المعنية إلى أعلاه، حيث أنه يجب على السلطات العليا توفير أساس قوي للتخطيط وليس فقط للتوثيق.

على الرغم من أن التقدم هو مجهود جماعي ويقاس في النهاية على المستوى الوطني، إلا أن النتائج لا تعكس بالضرورة الحقائق في المناطق الحضرية. هنالك أيضاً تشجيع على تحليل البيانات المتعلقة بالموقع والجنس والعمر وحالة التنقل، ولكن الإمكانيات المتاحة تشير إلى توفر القليل من الأدوات التي لا تسمح بجمع البيانات بشكل نظامي وتحليلها إلا على نطاق ضيق.[483] وبالتالي فإن أهداف التنمية المستدامة ستكون أكثر فعالية في متابعة أداء الحكومات المحلية أكثر من نقل المعلومات وتصميم الإجراءات على المستوى المحلي.[484]

الخاتمة

من الحلول العالمية للمحلية

قام مركز رصد النزوح الداخلي في عام 2018 بإجراء تقييم حول التقدم الحاصل في العشرين سنة الأخيرة، وذلك منذ تبني المبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي. تمر في هذه السنة الذكرى العاشرة لاتفاقية كمبالا، حيث قام الاتحاد الأفريقي- بهدف تمييز هذه المناسبة، بإعلان عام 2019 عاماً للاجئين والعائدين والنازحين كذلك. ستجذب الأنشطة المقامة عبر القارة الانتباه باتجاه النزوح الداخلي والحاجة لا يجاد حلول مستدامة. على الرغم من ذلك لم يحدث تحسن كبير في وضع النازحين سواءً على الصعيد الإقليمي أو العالمي.

تكشف الأرقام المعروضة في هذا التقرير أن هنالك العديد من الدول التي تأثرت بالصراعات بحيث لم تقتصر عواقب ذلك على إطالة أمد النزوح وإنما أدى إلى نزوح المزيد من موجات النزوح والذي من شأنه أن يعمق الأزمة على مستوى قومي وإقليمي. هنالك أيضاً دول بعينها تتعرض بشكل دائم للكوارث عاماً بعد عام حيث يواجه النازحون مواطن ضعف حادة وعدم القدرة على حماية أنفسهم وكونهم عرضة لخطر النزوح مجداً ضمن حدود المناطق الحضرية خاصة في حال عدم توفر الضمانات المتعلقة بالحيازة والتوظيف والدعم الاجتماعي الذي من شأنه أن يضمن دمجهم محلياً.

لا تكفي الاستجابة الإنسانية وحدها لحل أزمة النزوح الداخلي التي تؤثر على العديد من الدول حول العالم، كما أنها لا تستطيع التقليل من خطر النزوح المستقبلي. ستكون السلطات المحلية في مقدمة المبادرين في الاستجابة الإنسانية للأزمات والتقليل من مخاطرها على المدى البعيد حيث أن المدن آخذة بالتمدد مما سيغير من المشهد العام للنزوح الحضري. وفي هذا السياق نجد أنه يجب جمع المسؤولية الوطنية والقيادة والمسؤولية الدولية مع الدعم الكبير والبارز للتدخلات المحلية. وبالنظر لأعداد النازحين الآخذة بالتزايد في المناطق الحضرية حول العالم يتوجب توسيع التدخلات المحلية لتشمل البلدات والمدن.

يظل تزويد النازحين بالخدمات الأساسية تحدي إنساني هام في الأزمات الحالية وفي أماكن المخيمات، كما أنه يشكل محور أساسي في الجهود التنموية المبذولة للتعامل مع النزوح المعقد والممتد لفترات طويلة.[485] يجعل النزوح طويل الأمد خاصة إذا تمركز في مناطق تعاني فعلياً من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة من الصعب على السلطات المحلية توفير الخدمات لكافة سكان المنطقة الحضرية. أدت عقود من الصراع والنزوح إلى فقدان هيكلية البلديات والخدمات قدرتها على تلبية احتياجات الفقراء في الحضر. يرزح العديد من النازحين في قيود الفقر والذي من شأنه أن يسهم في إطالة مدة النزوح، لذلك يتوجب بناء على هذه الظروف تطوير جهود متكاتفة ومركزة للحد من الفقر بما في ذلك المساعدة التي تستهدف فئات معينة وتوسيع دائرة الحماية الاجتماعية بدلاً من التدخلات الإنسانية قصيرة المدى والمتجزئة.[486]

يتوجب أيضاً على المدن التوائم مع أطر التنمية العالمية والوطنية وتطبيقها كجزء من أجندة التنمية المستدامة إلا أنها دائماً ما تناضل من أجل تحقيق ذلك. سيحدد مدى وكيفية عدم تمركز السلطة والمراكز قدرتها على الإدارة والتنفيذ الفاعل. تختلف المقدرة المالية المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية ومعالجة الأزمات الإنسانية من دولة لأخرى، وتعتبر مساحة المدينة والقدرة الإنتاجية على الصعيد الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والإجراءات المؤسساتية من العوامل التي تحدد قدرة إدارة المدينة ومجتمعها على منع حدوث الأزمة والتكيف معها بما في ذلك مشكلات النزوح الداخلي.[487]

يتطلب تحقيق التغيير على صعيد المدينة بأكملها إحراز التقدم عبر ثلاثة مجالات. تعتبر المعرفة وجمع الأدلة حول مسببات، آثار ومخاطر النزوح في المناطق الحضرية والأساليب الملائمة والفاعلة في التعامل مع الأزمة متطلبات يجب تحقيقها قبل الشروع باتخاذ الإجراءات العملية لمواجهة المشكلة. كما أن القدرة على الاستجابة بناءً على الأدلة المتاحة يحتاج للمزيد من الدعم خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض وغيرها من الدول التي تواجه موجات كبيرة من النزوح.

على أي حال فإن من أهم جوانب الأزمة على المستوى المحلي والبلديات هي الحوافز التي تدعم الإرادة السياسية وذلك من موائمة التخطيط والاستثمار والقوانين والخدمات مع واقع النزوح العشوائي طويل الأمد. وبالتالي لا يمكن إظهار الفرص التي يوفرها الحضر بدون حلول سياسية، إضافة إلى أن هذه الحلول بحاجة إلى ألاّ تقتصر على كونها حلول قصيرة الأمد مما يمكّنها من أن تساهم في التنمية الجامعة والحد من المخاطر طويلة الأمد.

مع التقدم في مناقشة الثلاثة مجالات السابقة يتبين أن تجهيز قائمة من التصنيفات سيكون مفيداً في تحديد الأولويات المتعلقة بالإجراءات المتخذة على المستوى المحلي، كما أنه سيشجع على الدعم المحلي والدولي للقطاعات والمؤسسات ذات الصلة والموكل لها أمور كل مدينة. تعتبر البيانات والرؤية والقدرة على توفير الأدلة المسؤولة عن خلق حوافز للوصول لإرادة سياسية غاية في الأهمية ويتطلب مجموعة أولية من المناطق ذات الأولوية ليتم اتخاذ خطوات عملية بشأنها على

المستوى المحلي (أنظر الشكل 24).

وبالنظر للسنوات القادمة نستطيع ملاحظة أن نتائج التقارير الدولية الأخيرة لا زالت مثيرة للقلق، حيث أن مرور أكثر من عشرين عاماً من موجات النزوح الكبيرة التي تستمر لفترات زمنية طويلة عبر العالم تركتنا اليوم في مواجهة معدلات النزوح الأعلى في العالم على الإطلاق. وعلى الرغم من تطور السياسات في دول عديدة، إلا أن الأسباب الرئيسية التي تقود للنزوح لا زالت قائمة.

يظهر هذا التقرير على أي حال أنه على الرغم من التحديات الكبيرة إلا أن الأساليب المبشرة تثبت وجودها على أرض الواقع. في ظل اتساع بقعة التحضر بسرعة كبيرة تتمركز الكثير من الحلول المتوقع فعاليتها في معالجة أزمة النزوح في المدن وحولها. يحتاج نازحو الحضر إلى تشريعات جامعة وسكن مستقر ووصول للخدمات للتخلص من حالة النزوح الطويل والمتجدد التي يعيشونها ويصبحوا جزء لا يتجزأ من المشهد الحضري.

يعتبر دمج النازحين وتوجيههم ضمن الخطط الحضرية وتوفير الخدمات الأساسية لهم مع مرور الوقت من أهم عوامل نجاحهم. تتوصل الدول للحلول كما يصبح مستقبل النازحين أقل قتامة ويتقلص خطر النزوح العالمي في ضوء عمل هذه الجهات الرسمية يداً بيد مع الحكومات والمجتمعات المحلية بدعم من المجتمع الدولي. .

الشكل رقم 24: باتجاه عمل قائمة لتدخلات النزوح في المناطق الحضرية والتي تبدأ ببناء قاعدة أدلة

البيانات والتحليل

- الإبلاغ عن النازحين في المناطق الحضرية بشكل منتظم وتسجيل أعدادهم ومدة نزوحهم ووضع نزوحهم وتصنيفهم حسب الجنس والعمر والإعاقة وغيرها من المعايير ذات الصلة.
- مراقبة تحركات وظروف هؤلاء النازحين مع مرور الزمن وليس فقط أثناء حدوث الأزمة وبعد انتهائها مباشرة.
- القيام بإجراءات تصنيف تشمل النازحين والمجتمعات المضيفة على حد سواء.
- التعاون مع الجهات المعنية من مؤسسات إنسانية وتنموية للتقليل من هشاشة النازحين والمخاطر المترتبة على ذلك، ولضمان أن تكون البيانات المجموعة قابلة للتبادل.

القدرة والمشاركة

- البناء على القدرات الموجودة لدى المجتمعات بما في ذلك جمع البيانات حول هشاشتهم وحاجاتهم، بالإضافة إلى الموارد المتوفرة لديهم والمهارات والخدمات المدنية.
- دعم قدرة المنظمات والإدارات الحكومية المحلية للحصول على البيانات والتحليل الإحصائي.
- العمل مع النازحين وغيرهم ممن هم عرضة لخطر النزوح، وذلك من أجل إعطاء الأولوية للمناطق التي هي بحاجة للخدمات وتطوير البنية التحتية.
- تحديد أساليب التنمية الحضرية التي تستوعب حالة العشوائيات من خلال إجراءات حيازة مرنة وآمنة واستراتيجيات سوق عمل تتماشى مع مبادرات التنمية المستدامة الدولية والمحلية.

المحفزات والإرادة السياسية

- تقدير أثر النزوح على تنمية المدينة والمخاطر المترتبة على التخاذل في عمل الإجراءات اللازمة، والذي قد يشمل اقتصاد المدينة والأمن والاستقرار والرفاه الاجتماعي.
- الاستفادة من تقييم المخاطر في عملية دعم آليات التمويل الجديدة والمناسبة لدعم استجابة المدن، وجعل خطر النزوح من أهم الأمور الواجب أخذها بعين الاعتبار ضمن عمليات التخطيط والتنمية الحضرية.
- توثيق الأساليب الناجحة في إدارة النزوح الداخلي في المدن والتقليل منه، وإنشاء منصة لتبادل الخبرات والتعلم فيما بين البلديات وشركائها.
- الاعتراف بالنازحين كمواطنين محليين لو كانت العودة إلى مناطقهم هي الحل بعيد المدى بالنسبة لهم من خلال منحهم حق التصويت والمشاركة في الحياة العامة ودعم حصولهم على وثائق رسمية.

المعجم

النزاع المسلح: مواجهة مسلحة بين القوات المسلحة للدول (النزاع الدولي المسلح)، أو بين لسلطات الحكومية والجماعات المسلحة المنظمة مثل الجماعات التي تتواجد داخل البلد الواحد (نزاع غير دولي مسلح).[488]

العنف الطائفي: العنف المرتكب من قبل الجماعات العرقية او الدينية أو الطائفية الذي لم يصل للحد الأدنى من النزاع غير الدولي المسلح. قد يتداخل العنف الطائفي- خاصة العنف القبلي – لدرجة كبيرة مع العنف السياسي بحيث يؤدي إلى سلسلة من العنف يحرض فيها اشتعال نوع ما ظهور نوع آخر.[489]

العنف الإجرامي: جرائم القتل والتهديد والابتزاز وأجواء العنف العامة بسبب جملة من الأمور مثل عصابات المخدرات والجرائم المنظمة ونشاط العصابات بحيث لا يصل العنف للحد الأدنى من النزاع غير الدولي المسلح.[490]

النزوح عبر الحدود: انتقال الناس الإجباري عبر الحدود سواء كان ذلك بسبب النزاع أو الكوارث الطبيعية أو غيرها من دوافع النزوح بما في ذلك مشاريع التنمية بغض النظر عن الوضع القانوني في الدول المستقبلة.[491]

الكوارث: تعطل حاد في وظائف مجتمع ما بأي شكل بسبب حصول أحداث خطيرة تفاعلت مع ظروف التعرض والهشاشة والمقدرة، مما يؤدي إلى خسائر وآثار بشرية ومادية واقتصادية وبيئية.[492]

دافع النزوح: العوامل الهيكلية الأساسية التي تجتمع وتتداخل وتتراكم مما يؤدي إلى انفجار الأزمة. هنالك مترادفات لهذا المصلح مثل السبب الجذري أو عامل الدفع أو عامل التوتر، فعلى سبيل المثال هنالك الدوافع البيئية مثل التصحر والدوافع الاجتماعية مثل التوترات العرقية والدوافع السياسية مثل الفساد والدوافع الاقتصادية مثل الفقر وعدم المساواة.[493]

الحلول الدائمة: الوضع الذي يتوقف فيه النازحون عن تلقي أي مساعدة معينة بما في ذلك الحاجة للحماية نظراً لوضعهم كنازحين مما يمكنهم من الاستمتاع بحقوقهم الإنسانية دون تمييز مبنى على مسألة نزوحهم.[494]

التدفقات: عدد الأفراد أو الأمثلة على النزوح والتي تتسبب في أن يزيد العدد الكلي للنازحين (المجمل) أو ينقص. تشتمل التدفقات على حالات النزوح والعودة والنزوح من خلال عبور الحدود والتوطين في أماكن أخرى والاندماج مع المجتمع المحلي.

الإخلاء القسري: المغادرة الدائمة أو المؤقتة للأفراد والعائلات والمجتمعات لمنازلهم أو أراضيهم رغماً عنهم واحتلالها دون الرجوع إلى أي من الإجراءات القانونية أو معايير الحماية المناسبة.[495]

المستوطنات العشوائية: استخدم هذا المصطلح ضمن هذا التقرير للإشارة للنطاق الواسع من الإسكان غير المتوفر في المناطق الحضرية. ولكن إذا ما تم وضع المصطلح في سياق محدد سنجد أن المصطلح الأوسع انتشاراً والاكثر استخداماً هو المستخدم من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UNHABITAT) والذي يتضمن: 1) المناطق السكنية حيث يعاني السكان من انعدام الأمان وضمانات الحيازة مما قد يجعلهم يقوموا بالاحتلال أو الاستئجار بشكل غير رسمي، 2) الأحياء التي تفتقر للخدمات الأساسية والبنية التحتية، 3) السكن الذي لا يتوافق مع قوانين التخطيط والبناء والذي قد يتم إنشاءه في مناطق حساسة بيئياً.[496]

الاندماج المحلي: موقف يصل من خلاله نازحين سابقين بناء على قرار حر وطوعي إلى حالة من الاندماج الآمن والدائم والكريم في المنطقة التي نزحوا إليها. لا يزال مسمى نازح يسري على أولئك الذين لا تنطبق عليهم المعايير الواردة في هذا التعريف.

العنف السياسي: استخدام القوة بواسطة مجموعة لهدف أو حافز سياسي مثل السيطرة على عملية انتخابية أو خلال اضطراب مدني أو حالات شغب أو عمليات قمع تمارسها الدولة أو مظاهرات، وذلك ضمن مشهد لا يصل للحد الأدنى من النزاع الدولي غير المسلح.

النزوح طويل الأمد: الحالة التي تتوقف خلالها فرص إيجاد حلول مستدامة للنزوح، أو عند تهميش النازحين كنتيجة لعدم حماية تمتعهم بحقوقهم الإنسانية.

الإجلاء: نقل الأشخاص الذين تم إخلائهم إلى أماكن أخرى ريثما يعودوا أو ينتقلوا للعيش في مكان آخر ضمن حدود الدولة أصبح ممكن (مؤقتاً)، أو نقل الأشخاص إلى مكان آخر داخل البلاد ليستقروا هناك في حال انعدام إمكانية رجوعهم لمنازلهم أو أماكن إقامتهم (دائم).

إعادة التوطين: الحالة التي يستقر فيها نازحين سابقين بناءً على اختيار حر ومطلع في مكان غير مكان إقامتهم السابق أو مكان نزوحهم بحيث يندمجوا في هذا المكان بشكل آمن وكريم ودائم.[497]

العودة: تتضمن العودة - بالنسبة للنزوح الداخلي - الانتقال من مكان النزوح إلى مكان السكن السابق الذي يوصف لكونه المنزل الذي نزح منه هؤلاء الأشخاص، بينما تكون العدة في حالة عبور حدود دولة أخرى عبارة عن الانتقال من البلد المضيف إلى الموطن الأصلي.[498]

العائدين: يجب التمييز بين اللاجئين العائدين والنازحين العائدين، ففي حالة النزوح الداخلي العائد هو نازح سابق عاد بناء على اختيار حر ومطلع من طرفه إلى مكان إقامته الأصلي، أما بالنسبة للاجئين السابقين أو المهاجرين الذين ليس بمقدورهم العودة لمكان إقامتهم السابق لسبب من الأسباب المدرجة في وثيقة المبادئ التوجيهية أو لعدم قدرتهم على الاندماج بشكل دائم في مكان آخر يبقى وضعهم قائم تحت مسمى نازحين. كما تنطبق حالة اللاجئين بالمثل على اللاجئين السابقين أو المهاجرين الذين حتى بعد عودتهم أجبروا على ترك محل إقامتهم لسبب من الأسباب المدرجة في وثيقة المبادئ التوجيهية، ويعتبروا أيضاً في هذه الحالة نازحين.

الخطر: احتمال فقدان الحياة أو التعرض لإصابة أو تعرض المباني والمنشآت العقارية للتدمير أو الضرر على مستوى الأنظمة والمجتمعات خلال فترة زمنية معينة، وذلك للدلالة على احتمال وقوع كارثة أو التعرض أو الهشاشة أو المقدرة.[499]

الرصيد (المخزون): عدد الأشخاص الذين يعايشون النزوح الداخلي كنتيجة للنزاع والكوارث الطبيعية أو غيرها من العوامل التي تدفع للنزوح في فترة زمنية معينة. قد يضم الرصيد الكلي النازحين الذين حاولوا الرجوع لمناطقهم الأصلية أو الاستقرار في مكان آخر أو الاندماج في مناطق نزوحهم.

المحفز: حدث ينتمي للدائرة البيئية الأشمل والذي من شأنه أن يهدد أمن الأفراد. قد تؤدي أو لا تؤدي المحفزات للنزوح، حيث يقيِّم الناس مستوى التهديد الذي يفرضه الحدث تبعاً للوضع الحالي الذي يتعلق بأمنهم الجسماني والاقتصادي وقدرتهم على مغادرة منازلهم. تعتبر هذه المحفزات - التي قد تؤدي بشكل مباشر على حدوث النزوح- نتاج تفاعلات معقدة بين دوافع النزوح الرئيسية.[500]

المنطقة الحضرية: بالنظر لعدم توفر تعريف مشترك حول ماهية المنطقة الحضرية، وبهدف دعم هذا التقرير تم تعريف المنطقة الحضرية على أنها "تركز السكان مكانياً بالإضافة للثروة التي تعتمد على الاقتصاد القائم على النقد والعلاقات القائمة بين كلا الجانبين، والتي يتم تنظيمها وصياغتها من خلال مجموعة من المؤسسات السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية"، وبذلك تعتبر المدن والبلدات مناطق حضرية.[501]

النزوح في المناطق الحضرية: يشمل الانتقال القسري للأشخاص من المناطق الريفية للمناطق الحضري (الريف - الحضر)، والانتقال بين المدن أو المراكز الحضرية أو ضمن المنطقة الحضرية الواحدة (داخل المدينة).

الهشاشة: الخصائص التي يتم تحديدها من خلال مجموعة من العوامل الجسمانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية أو بواسطة العمليات التي تجعل الأفراد أو المجتمعات أو المنشآت أو الأنظمة أكثر عرضة لآثار الكوارث الطبيعية.[502]

(Kampala Convention)", 2009.

28. UNHCR, "Niger becomes the first country in Africa to adopt a national law for the protection and assistance of Internally Displaced Persons", December 5, 2018.
29. The World Bank, "Urban population (% of total) | Data", available at, https://data.worldbank.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS?locations=ZG.
30. DESA, "World Urbanization Prospects - Population Division - United Nations", available at, https://population.un.org/wup/Download/; Patel, "Figure of the week: Africa is home to the 10 fastest growing cities in the world", October 5, 2018.
31. Satterthwaite, "The impact of urban development on risk in sub-Saharan Africa's cities with a focus on small and intermediate urban centres", December 1, 2017.
32. Lall et al., "Africa's cities: opening doors to the world", 2017; Dr. Ibidun O. Adelekan, "Urban Dynamics and Everyday Hazards and Disaster Risks in Ibadan, Nigeria", September 2018.
33. de Boer et al., "Conceptualizing City Fragility and Resilience", October 2016; Lall et al., "Africa's cities: opening doors to the world", 2017.
34. Satterthwaite, "The impact of urban development on risk in sub-Saharan Africa's cities with a focus on small and intermediate urban centres", December 1, 2017
35. IDMC, "City of Challenge and opportunity Employment and livelihoods for internally displaced people in Maiduguri", Borno State, February 2018; International Rescue Committee, "Urban Refuge: How Cities Are Building, Inclusive Communities", October 31, 2018; IDMC, "City of flight, New and secondary displacements in Mogadishu, Somalia", November 2018.
36. African Union, UNDP, African Development Bank, "2018 Africa Sustainable Development Report, Towards a Transformed and Resilient Continent", November 2018.
37. Addis Fortune, "Ethiopia: Displacement, No Easy Way Out", August 28, 2018.
38. OCHA, "Ethiopia: Oromia - Somali. Conflict-Induced Displacement. Situation Report no.4", June 20, 2018.
39. IDMC, "Ethiopia: Government recognition of conflict IDPs crucial to addressing their plight. A profile of the internal displacement situation", April 2006.
40. Refugees International, "The crisis below the headlines: Conflict Displacement in Ethiopia", November 2018.
41. OCHA, "Humanitarian Bulletin, Ethiopia", 16-29 July, 2018.
42. Ethiopia Insight, "Tens of thousands flee Benishangul after Oromia border dispute flares", October 4, 2018.
43. OCHA, "Humanitarian Bulletin, Ethiopia, 29 October-11 November", 2018.
44. ECHO, "Ethiopia: Internal Conflict, Displacement, Daily Flash", December 21, 2018.
45. International Federation of the Red Cross, "Emergency Plan of Action (EPoA), Ethiopia: IDP Population Movement", August 29, 2018.
46. The New York Times, "Thousands Are Arrested in Ethiopia After Ethnic Violence", September 25, 2018.
47. OCHA, "Ethiopia: Conflict Displacement Situation Report", January 23, 2018.
48. Government of Ethiopia, IOM, "Somali region durable solutions strategy 2017-2020", October 6, 2017.
49. Refugees International, "The crisis below the headlines: Conflict Displacement in Ethiopia", November 2018.
50. Human Rights Watch, "These killings can be stopped": abuses by government and separatist groups in Cameroon's Anglophone regions", July 19, 2018.
51. Journal du Cameroun, "Rights group says over 100 villages burnt in Cameroon's Anglophone regions", August 22, 2018.
52. OCHA, "Emergency Response Plan, Summary, Cameroon North-West and South-West", May 2018.

NOTES

1. Human Rights Watch, "Yemen: Key Concerns for Hodeida Battle", June 15, 2018.
2. Reuters, "As Hodeidah battle grinds on, residents suffer lack of clean water, electricity", June 22, 2018.
3. The Independent, "Saudi airstrike kills 19 civilians, including children, near Yemeni city of Hodeida", October 25, 2018; BBC News, "Battle for vital Yemeni port intensifies", November 7, 2018.
4. OCHA, "Yemen Humanitarian Update, 7-21 October", issue 30, 2018.
5. These were figures that could be verified. Several unvalidated media reports cited hundreds of thousands of displacements and the true figure is likely to be much higher. See Middle-East and North Africa Regional Overview and Table 3 for more information about the Yemen figure.
6. NRC, "10 things to know about the crisis in Yemen", February 22, 2019.
7. UNHCR, "The power of cities", November 25, 2016.
8. See: http://www.internal-displacement.org/global-report/grid2019/
9. The regional breakdown used in this report is based on the World Bank region classification, with the difference that it merges North American and Latin America and the Caribbean under a single region, the Americas.
10. Ethiopian News Agency, "Newly Formed Ministry of Peace Aims to Enhance Cherished Values of Peace among Public", October 16, 2018.
11. UNITAR-UNOSAT, "Ethiopia-Flooding, Flash Update 2. The National Meteorology Agency forecast continued risk of localized flooding", May 10, 2018.
12. Congo Research Group, "What's happening in Ituri?", March 5, 2018.
13. ACAPS, Start Network ", DRC/Congo-Brazzaville, Yumbi - IDPs and refugees to Congo-B, Briefing note", February 14, 2019.
14. The Guardian, "He will bring light into our darkness': DR Congo pins hope on a new leader", December 15, 2018; Al Jazeera News, "DR Congo election observers say setbacks kept many from voting", January 3, 2019.
15. NRC, "Troubling trend sees evictions in Somalia double", August 28, 2018; IDMC, "City of flight, New and secondary displacements in Mogadishu, Somalia", November 2018.
16. UN Security Council, "Report of the Secretary-General on Somalia", May 2, 2018.
17. Radio Ergo, "Life unbearable for 7,000 families cut off by floods in villages in Bala'ad", November 22, 2018.
18. International Crisis Group, "Stopping Nigeria's Spiralling Farmer-Herder Violence", July 26, 2018.
19. UNHCR, Fleeing violence, "Cameroonian refugee arrivals in Nigeria pass 30,000", November 9, 2018.
20. ACLED, "South Sudan: This War is not Over", October 5, 2018.
21. Reuters, "Aid delivered after deadly mudslides in Sudan's Darfur", September 24, 2018.
22. Sudan Tribune, "Darfur rebels declare three-month ceasefire to rescue landslides victims in Jebel Marra", September 19, 2018.
23. Radio Dabanga, "Again voluntary returnees killed in South Darfur", April 22, 2018.
24. Sudan Tribune, "S. Darfur begins to transform IDPs camps into permanent residential areas", February 12, 2018.
25. Human Rights Watch, "By Day We Fear the Army, By Night the Jihadists, Abuses by Armed Islamists and Security Forces in Burkina Faso", May 21, 2018.
26. OCHA, "Flash Update #5 , Floods in Kenya", May 10, 2018.
27. African Union, "African Union Convention for the Protection and Assistance of Internally Displaced Persons in Africa

ion", October 2018.
84. Foreign Policy, "The New Frontlines Are in the Slums",July 3, 2018.
85. IDMC, "Nowhere to return to, Iraqis' search for durable solutions continues", November 2018; New Yorker, "A Year After the End of ISIS Control in Raqqa, a Ruined City Looks to Rebuild", December 5, 2018.
86. ICRC, InterAction, "When War Moves to Cities: Protection of Civilians in Urban Areas", May 2017.
87. Time, "Raqqa Needs Rebuilding After ISIS Fight. Who'll Pay for It?", 2019, available at, http://time.com/rebuilding-raqqa/.
88. The World Bank, "Cities of Refuge in the Middle East, Bringing an Urban Lens to the Forced Displacement Challenge", September 14, 2017.
89. The law originally gave land owner 30 days to prove ownership, but in June 2018 the Syrian government extended the period to one year. The Washington Institute, "Assad's Law 10: Reshaping Syria's Demographics", September 17, 2018.
90. Human Rights Watch, "Q&A: Syria's New Property Law, May 29", 2018.
91. OCHA, "Turkey | Syria: Recent Developments in Northwestern Syria (Idleb Governorate and Afrin District), as of 13 February", 2018.
92. OCHA, "East Ghouta, Humanitarian Update, Facts and Figures", 22 April, 2018.
93. OCHA, "Syrian Arab Republic: East Ghouta Response to the East Ghouta Crisis in rural Damascus Situation Report No. 3", April 2018.
94. NRC, "Intense fighting in southern Syria creates largest displacement since start of war", July 6, 2018.
95. OCHA, "Syrian Arab Republic: Dar'a, Quneitra, As-Sweida, Situation Report No.1", July 4, 2018.
96. The Independent, "UN warns of "worst humanitarian disaster" of 21st century as 30,000 flee Syria's Idlib", September 10, 2018.
97. Interviews with aid agency on the ground, Syria, 2018
98. The Economist, "Turkey and Russia cut a deal over Syria", September 20, 2018.
99. Interview with NRC staff in Syria, 2018.
100. Syria Direct, "Life after reconciliation marred by arrests, broken promises as Syria's southwest returns to government control", October 16, 2018.
101. Interviews with NRC staff in Syria, 2018
102. BBC News, "Who will help rebuild the former "capital" of IS?", October 22, 2018.
103. Washington Post, "Why Syrian refugees are at risk of a forced return to Syria", February 13, 2019.
104. UNHCR, "Internally displaced persons and returnees in Libya", April 2018.
105. International Crisis Group, "Watch List 2018, Third update", October 5, 2018.
106. OCHA, "Flash Update #1", September 4, 2018; UNHCR, Protection Cluster, "Protection sector update on the protection situation in Tripoli, Libya", September 5, 2018;
107. Médecins sans Frontières, "Conflict in Tripoli puts lives in danger, demonstrating that Libya is not a place of safety", August 31, 2018; UNHCR, "Tripoli violence threatens civilians, displaced, refugees and migrants", September 4, 2018.
108. Voice of America News, "Armed Clashes in Tripoli Take Heavy Toll on Migrants, Refugees", August 31, 2018; ECHO, "Libya, Inter-militia Fighting in Tripoli, Daily Flash", September 4, 2018; The Guardian, "Libya is a war zone. Why is the EU still sending refugees back there?", October 4, 2018.
109. Reuters, "Impact of fighting on civilians in Libya's Derna "devastating": U.N.", May 24, 2018.
110. REACH Initiative, "Libya: Public services break down as
53. UNICEF, "Humanitarian Action for Children - Cameroon", 2019, available at, https://www.unicef.org/appeals/cameroon.html.
54. OCHA, "Emergency Response Plan, Summary, Cameroon North-West and South-West", May 2018.
55. OCHA, "Cameroon: Situation Report N°1, North-West and South-West Crisis", November 30, 2018; UNICEF, "Humanitarian Action for Children - Cameroon", 2019, available at, https://www.unicef.org/appeals/cameroon.html.
56. OCHA, "Cameroon: Situation Report N°2, North-West and South-West Crisis, 31 December 2018", January 18, 2019.
57. OCHA, "Emergency Response Plan, Summary, Cameroon North-West and South-West", May 2018.
58. International Federation of the Red Cross, "Nigeria: Floods, Emergency appeal", September 23, 2018; International Federation of the Red Cross, "1.4 million people in Nigeria affected by floods disaster", September 25, 2018.
59. OCHA, "Lake Chad Basin: Crisis Update no.23", April 2018.
60. OCHA, "North-East Nigeria: Humanitarian Situation Update", November 2018.
61. Al Jazeera, "Nigeria displaced return to ruin homes, fear violence", August 12, 2018.
62. OCHA, "Fact Sheet North East Nigeria: Bama LGA", October 6, 2018.
63. UNHCR, Government of Nigeria, "Borno State Return Strategy, Draft", September 2018.
64. International Crisis Group, "Stopping Nigeria's Spiralling Farmer-Herder Violence", July 26, 2018.
65. ACAPS, Start Network, "Nigeria, Displacement in Plateau State", July 10, 2018.
66. Nigerian Tribune, "102,000 children of IDPs out of school in Benue", March 25, 2018.
67. ACAPS, Start Network, "Nigeria, Displacement in Plateau State", July 10, 2018.
68. International Federation of the Red Cross, "1.4 million people in Nigeria affected by floods disaster", September 25, 2018.
69. ACAPS, "Nigeria: Floods Update II", October 2, 2018.
70. BBC News, "Reality Check: Why does Nigeria keep flooding?", September 27, 2018.
71. International Federation of the Red Cross, "Nigeria: Floods, Emergency appeal", September 23, 2018.
72. Business Report, "These are the biggest economies in Africa - IMF", July 10, 2018.
73. Bukar, "Nigeria needs to take responsibility for its IDPs", August 2012.
74. International Crisis Group, "Five Steps to Save Yemen's Stockholm Agreement", January 15, 2019.
75. Shelter Cluster, "Iraq, Jan-August 2018", 2018.
76. IDMC, "Nowhere to return to, Iraqis' search for durable solutions continues", November 2018.
77. IOM, "DTM Iraq Water Crisis (Central-South)", November 2018.
78. Human Rights Watch, "Egypt: Army Intensifies Sinai Home Demolitions", May 22, 2018.
79. World Bank, "Urban population (% of total) | Data", 2018, available at, https://data.worldbank.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS?locations=ZQ.
80. ICRC, "I saw my city die: the human toll of urban warfare, June 15, 2017; Foreign Policy, The New Frontlines Are in the Slums", July 3, 2018.
81. ICRC, "Displaced in Cities. Experiencing and Responding to Urban Internal Displacement Outside Camps", August 16, 2018.
82. Syria Deeply, "A Timeline of the Tightening Siege in Eastern Ghouta", December 27, 2017; OCHA, "East Ghouta, Humanitarian Update, Facts and Figures", 22 April, 2018.
83. IDMC, "For cities, specify the neighbourhood, Expert opin-

138. Takabatake et al., “Field Survey of 2018 Typhoon Jebi in Japan”, November 2018.
139. The Straits Times, “Powerful Typhoon Jebi kills at least 10 in Japan; 3,000 stranded at Kansai airport transferred to Kobe by boat”, September 5, 2018.
140. Takabatake et al., “Field Survey of 2018 Typhoon Jebi in Japan”, November 2018.
141. Cabinet Office Japan, “Damage situation on Heisei 30 Hokkaido Eastern Chubu Earthquake: Disaster Prevention Information Page”, 2018.
142. Reuters, “Power returning to Hokkaido, but quake exposes flaws of Japan grid”, September 7, 2018.
143. Cabinet Office Japan, “White Paper, Disaster Management in Japan 2017”, 2017.
144. Information provided by Japan Platform - Emergency humanitarian aid organization, available at, https://www.japanplatform.org/E/.
145. Cabinet Office Japan, “White Paper, Disaster Management in Japan 2017”, 2017.
146. The Straits Times, “Philippines’ longest urban war ruins Marawi”, October 20, 2017; Disaster Response Assistance and Management Bureau, “Armed Conflict in Marawi City as of 03 April 2018”, 2018; UNHCR, Protection Cluster Philippines, “Mindanao Displacement Dashboard”, October 2018.
147. South China Morning Post, “Philippine troops using ‘maximum force’ to drive militants out of Marawi”, May 27, 2017; Philstar, “Marawi crisis: What we know -and don’t know- so far”, May 29, 2017; South China Morning Post, “Life after Islamic State: Marawi faces its next battle – rebuilding”, December 8, 2018;
148. Al Jazeera News, Duterte: Marawi “liberated” from ISIL-linked fighters, October 19, 2017; South Chinad Morning Post, Life after Islamic State: Marawi faces its next battle – rebuilding, December 8, 2018.
149. MindaNews, “Marawi’s Ground Zero residents can start rebuilding homes by “middle of 2020””, November 3, 2018; South China Morning Post, “Life after Islamic State: Marawi faces its next battle – rebuilding”, December 8, 2018.
150. UNHCR, Protection Cluster Philippines, “Mindanao Displacement Dashboard”, October 2018.
151. UNHCR, Protection Cluster Philippines, “IDP Protection Assessment Report, Armed Confrontations and Displacement in Marawi”, April 16, 2018.
152. Ibid; ABS-CBN News, “Palace satisfied with Marawi rehab efforts”, May 22, 2018; UNHCR, Protection Cluster Philippines, “Mindanao Displacement Dashboard”, October 2018.
153. Ibid.
154. ABS-CBN News, “A year after the war, displaced Marawi children still “at risk” - UNICEF”, May 22, 2018.
155. The Straits Times, “Philippines’ longest urban war ruins Marawi”, October 20, 2017;Government of Philippines, “Gov’t working on funding mix for P62-B Marawi rehab”, July 16, 2018; Government of Philippines, “PHL receives P35.1-B pledges for Bangon Marawi rehab program”, November 28, 2018.
156. Al Jazeera News, “India’s Kerala state hit by worst flood in a century”, August 19, 2018.
157. ACT Alliance, “Cyclone Gaja Emergency Response in Tamil Nadu, India, Rapid Response Fund”, December 5, 2018; BBC News, “Cyclone Titli: Eastern India battered by deadly storm”, October 11, 2018.
158. ACLED, “ACLED 2018: The Year in Review”, January 11, 2019.
159. The World Bank, “Urban population growth (annual %) | Data”, available at, https://data.worldbank.org/indicator/SP.URB.GROW?locations=8S-Z7-ZJ-ZG-Z4-XU.
160. Deb, City Systems in South Asian Urbanization and Growth, Paper for the IARIW-ICRIER Conference: Experiences and Challenges in Measuring Income, Inequality and Poverty in conflict escalates in encircled city of Derna”, June 5, 2018.
111. Libya Inter-Sector Coordination Group, “Sebha Rapid Situation Overview”, March 27, 2018.
112. OCHA, “Sebha Flash Update 2”, May 13, 2018.
113. Libya Inter-Sector Coordination Group, “Sebha Rapid Situation Overview”, March 27, 2018.
114. UNSMIL, “Statement on the Security Situation in Southern Libya”, October 19, 2018.
115. UNHCR, “UNHCR convoy reaches displaced people in southern Libya”, April 20, 2018.
116. International Crisis Group, “Libya’s Economic Reforms Fall Short”, October 25, 2018.
117. AFP News Agency, “Libya’s south falls prey to foreign armed groups”, October 29, 2018.
118. The Guardian, “Libya: reconciliation conference delay could fuel military solution”, January 18, 2019.
119. WMO, “Devastating tropical cyclones Florence and Mangkhut raise renewed questions about climate change”, September 12, 2018.
120. The Diplomat, “Bringing Peace to the Philippines’ Troubled South: The Bangsamoro Organic Law”, October 2, 2018.
121. ACAPS, Start Network, “Myanmar: Floods in Yedashe, Taungoo, Oktwin and Kyaut Gyi Townships,Bago Region”, September 10, 2018.
122. ACLED, “Myanmar’s Changing Conflict Landscape”, January 17, 2019.
123. ACLED, “Understanding Inter-Ethnic Conflict in Myanmar”, September 28, 2018.
124. Phys.org, “Australia drought extends despite “widespread, significant rain”, September 9, 2018.
125. AHA Centre, “Disaster Monitoring”, available at, https://ahacentre.org/disaster-monitoring/.
126. Government of Fiji, “Planned Relocation Guidelines, A framework to undertake climate change related relocation”, 2018.
127. Government of Vanuatu, “National Policy on Climate Change and Disaster Induced Displacement 2018”, 2018.
128. World Bank, “Urban population (% of total) | Data”, available at, https://data.worldbank.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS?locations=Z4-ZJ-8S-Z7-ZG-ZQ.
129. World Bank, “East Asia and Pacific Cities: Expanding Opportunities for the Urban Poor”, July 19, 2017.
130. ESCAP, “Measuring Disaster Risk for Urban areas in Asia-Pacific”, available at, http://communities.unescap.org/system/files/urban_areas_at_risk.pdf.
131. National Geographic Society, “Ring of Fire”, January 6, 2015.
132. Asian Development Bank, “The emergence of Pacific urban villages, urbanization trends in the Pacific Islands”, 2016; Australian Council for International Development, Pacific Island Towns and Cities, A resilience agenda urbanisation and urban growth in Pacific Island Countries”, February 2019.
133. World Bank, “East Asia and Pacific Cities: Expanding Opportunities for the Urban Poor”, July 19, 2017.
134. Cabinet Office Japan, “White Paper, Disaster Management in Japan 2017”, 2017.
135. Cabinet Office Japan, “The July 2018 Heavy Rainfall Emergency Response Headquarters: Disaster Prevention Information”, 2018.
136. Based on an extrapolation from a survey conducted by the Prefectural University of Hiroshima on the needs of evacuees and issues related to shelter management in Hiroshima, Okayama and Ehime following Typhoon Jongdari, only 400 out of the 10,000 people surveyed were considered evacuees, The Japan Times Online, “Only 3.6 percent of Hiroshima residents had evacuated when July rain disaster struck”, August 3, 2018.
137. The Japan Times Online, “Japan hit by worst weather disaster in decades”, July 11, 2018.

age of 1,000 crore for cyclone relief", November 20, 2018.

187. The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by IDMC. The final status of Jammu and Kashmir has not yet been agreed upon by the parties.
188. Hindustan Times, "India, Pakistan hold flag meet to discuss Jammu and Kashmir border firing", June 4, 2018.
189. Firstpost, "Incessant ceasefire violations by Pakistan derail life in Kashmir's border towns as India struggles to protect locals", May 28, 2018.
190. Contraloría General de la República, Colombia, "Gestión de las autoridades ambientales en el proceso de licenciamiento, Proyecto Hidroeléctrico Ituango", August 2018.
191. BBC News, "The bridge of desperation", August 22, 2018.
192. UNHCR, "UNHCR to intensify aid to Venezuelans in Colombia", October 8, 2018.
193. IMF Blog, "Outlook for the Americas: A Tougher Recovery", July 23, 2018.
194. Figures reported by the government of Ecuador.
195. UNODC, "Colombia, Monitoreo territorios afectados por cultivos ilícitos 2017", September 2018.
196. Cámara de Diputados, México, "Ley General de Víctimas con Reformas 2017", January 3, 2017; Senado de la República de México, "Presentan propuesta de ley para atender a víctimas de desplazamiento forzado interno", April 3, 2018.
197. IDMC, "Crime and displacement in Central America", available at, http://www.internal-displacement.org/research-areas/crime-and-displacement-in-central-america.
198. IDMC, "Understanding and estimating displacement in the Northern Triangle of Central America", September 2018.
199. Jordán et al., "Desarrollo sostenible, urbanización y desigualdad en América Latina y el Caribe", September 2017.
200. Leguízamo, Solano, "El Desplazamiento Forzado como generador de nuevos ordenes sociales, culturales y urbanos: los casos de Puebla-México y Bogota-Colombia", 2016.
201. DESA, "2018 Revision of World Urbanization Prospects", May 16, 2018.
202. Jordán et al., "Desarrollo sostenible, urbanización y desigualdad en América Latina y el Caribe", September 2017.
203. University of Maryland, Texas A&M University, "The growing threat of urban flooding: a national challenge", 2018.
204. World Bank, "Population living in slums (% of urban population)", 2019, available at, https://data.worldbank.org/indicator/EN.POP.SLUM.UR.ZS?locations=ZJ.
205. World Economic Forum, "Latin America is the world's most dangerous region. But there are signs it is turning a corner", March 14, 2018; IDMC, "Understanding and estimating displacement in the Northern Triangle of Central America", September 2018.
206. IDMC, Forced displacement linked to transnational crime in Mexico, May 2012; Senado de la República de México, "Estancia de Investigación Proyecto: "Organizaciones Paramilitares, Grupos de autodefensas y Desplazamientos Internos forzados en México 2006-2013", July 10, 2018.
207. Martson, "The Urban Displaced: Fleeing Criminal Violence in Latin American Cities", 2019; IDMC, Refugee Law Initiative, "An Atomised crisis. Reframing displacement caused by crime and violence in El Salvador", September 2018.
208. Magalhães, Villarosa, "Slum Upgrading: Lessons Learned from Brazil", June 2012.
209. Instituto de Desarollo Urbano, Alcaldía Mayor de Bogota, "TransMiCable", available at, https://www.idu.gov.co/Archivos_Portal/Micrositios/Transmicable/.
210. Inter-American Development Bank, "Una mirada de la gestión de riesgo de desastres desde el nivel local en Argentina", September 2016; UN Habitat, "Pro-Poor Climate South Asia", October 30, 2017.
161. Humanitarian Policy Group, "Sanctuary in the city? Urban displacement and vulnerability in Peshawar, Pakistan", May 2013; UNESCAP, Urbanization trends in South Asia: Issues and Policy options, Presentation", December 17, 2014; The World Bank, "Leveraging Urbanization in South Asia", 2016; World Economic Forum, "These are the world's most populous cities", October 30, 2017.
162. The World Bank, "Slums. End Poverty in South Asia", February 10, 2016.
163. The World Bank, "South Asian Urbanization: Messy and hidden. End Poverty in South Asia", September 28, 2015.
164. Kanbur et al., "Inequality in Asia and the Pacific: Trends, drivers, and policy implications", February 24, 2014.
165. Patel, "Upgrade, rehouse or resettle? An assessment of the Indian government's Basic Services for the Urban Poor (BSUP) programme", April 2013.
166. Jain, "India: Building 20 Million Homes", 2016; De, "Slum improvement in India: determinants and approaches", October 3, 2017;
167. Environmental Justice Foundation, "Climate Displacement in Bangladesh", March 20, 2019, available at, https://ejfoundation.org/reports/climate-displacement-in-bangladesh.
168. IDMC, "2018 GRID, South Asia, Regional Overview", 2018.
169. Ahsan et al., "Climate Migration and Urban Changes in Bangladesh", January 2016.
170. Alam et al., "Building Climate-Resilient, Migrant-Friendly Cities and Towns", July 2018.
171. Abdoh, Hirsch-Holland, "Stuck in the Mud, Urban Displacement and Tenure Security in Kabul's Informal Settlements", 2019.
172. Government of Afghanistan, "White paper on tenure security and community based upgrading in Kabul", 2006; Nazire et al., "Afghanistan: A Case Study of Afshar Area, Effects of Informal Settlement Upgrading in Kabul City, " December 28, 2016.
173. Seconded European Standardization Expert in India, "Report on Smart City Mission-India", 2018.
174. Housing and Land Rights Network, "India's smart cities mission: Smart for whom? Cities for whom?", 2018.
175. OCHA, "Afghanistan Drought Impact & Needs Assessment, Part I: Internally Displaced People in Badghis, Ghor and Hirat Provinces", August 2018.
176. OCHA, "Afghanistan: Drought Response Situation Report No. 2", September 16, 2018.
177. Reuters, "Drought drives desperate Afghans to marry off children for money", November 27, 2018.
178. Interim results of IOM Return Intentions Survey, January 2019: DTM Afghanistan, "Drought Response Situation Report, Herat, Badghis", February 1, 2019.
179. Abdoh, Hirsch-Holland, "Stuck in the Mud, Urban Displacement and Tenure Security in Kabul's Informal Settlements", 2019.
180. Ibid.
181. This spotlight was built based on inputs provided by the NRC country office in Afghanistan.
182. International Federation of the Red Cross, "Swathes of South India underwater after worst floods in a century", August 20, 2018.
183. Sphere India, "Kerala Floods 2018 Joint Detailed Needs Assessment Report", September 2018.
184. Ministry of Home Affairs, India, "Situation report on Heavy Rain fall in Himachal Pradesh, Kerala, Karnataka, Assam, Odisha, Nagaland and Punjab", October 10, 2018.
185. NDTV, "Over 11,000 Evacuated In Odisha As Cyclone Phethai Hits Andhra", December 18, 2018.
186. Hindustan times, "Cyclone Gaja leaves 40 dead, over 80,000 stranded; TN seeks Central funds", November 17, 2018; Times of India, "Tamil Nadu announces relief pack-

234. Agencia EFE, “La Defensoría de Colombia registró 172 líderes sociales asesinados durante 2018”, January 10, 2019.

235. OCHA, “Boletín Humanitario Mensual, Colombia, Marzo 2018”, March 2018.

236. NRC, “Colombia: escalamiento del conflicto, civiles en riesgo”, March 20, 2018; NRC, “Attacks on schools deny access to education”, July 10, 2018.

237. UNHCR, “UNHCR to intensify aid to Venezuelans in Colombia”, October 8, 2018.

238. UNHCR, “Hay más víctimas de desplazamiento forzado en Colombia que número de habitantes en Costa Rica”, December 26, 2018.

239. La Opinión, “Aumentó el desempleo en Cúcuta”, December 28, 2018.

240. La Opinión, “Cúcuta sigue siendo líder en empleo informal”, August 15, 2018.

241. IDMC, ““Stuck in the middle” - Seeking durable solutions in post-peace agreement Colombia”, March 2019.

242. Brookings, “Integrating Venezuelans into the Colombian labor market”, December 3, 2018.

243. Semana, “Alerta por xenofobia en contra de los venezolanos en Colombia”, June 2, 2018; UNHCR, “UNHCR to intensify aid to Venezuelans in Colombia”, October 8, 2018.

244. UNHCR, “Vulnerable Venezuelans find help in Colombia”, October 5, 2018.

245. UNHCR, “Campaña somos panas Colombia - Fact Sheet”, December 2018.

246. Especiales Semana, “Venezolanos en Colombia, las cifras oficiales”, accessed on January 11, 2019.

247. Reuters, “Ukraine suspects sabotage after ammo depot explosions”, October 9, 2018.

248. Reuters Graphics, ”Kurdish heartland of Turkey reshaped”, May 7, 2018; The New Humanitarian/IRIN, “For Kurds in Southeast Turkey, the urban conflict continues”, July 9, 2018.

249. Reuters, “In Turkey’s Kurdish heartland, a battle for homes and votes”, May 7, 2018; The New Humanitarian/IRIN, “For Kurds in Southeast Turkey, the urban conflict continues”, July 9, 2018.

250. International Federation of the Red Cross, “Tajikistan: Floods. Emergency Plan of Action (EPoA)”, June 2, 2018; FloodList News, “Tajikistan – Floods in South Leave 6 Dead”, June 6, 2018.

251. BBC News, “River Seine bursts banks in Paris”, January 24, 2018.

252. Munich Re, “Heatwaves, drought and forest fires in Europe: Billions of dollars in losses for agricultural sector”, July 31, 2018.

253. International Federation of the Red Cross, “Greece: Wildfires, Emergency Plan of Action Final Report”, March 26, 2019.

254. European Commission, “rescEU: a new European system to tackle natural disasters”, November 23, 2017.

255. The World Bank, “Urban population (% of total)”, available at, https://data.worldbank.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS?locations=Z7.

256. OSCE, “Internal Displacement in Ukraine”, August 12, 2014.

257. OCHA, “Breaking the impasse, Reducing Protracted Internal Displacement as a Collective Outcome”, 2017.

258. NRC, “Housing, Land and Property Rights of Displaced and conflict-affected communities in Eastern Ukraine”, January 2016.

259. NRC, “Pursuing compensation for properties damaged or destroyed as a result of hostilities in the armed conflict in eastern Ukraine: Gaps and opportunities”, October 2018.

260. NRC, “Social housing solutions for internally displaced and conflict-affected population: comparative analysis of Bakhmut, Slovyansk and Kramatorsk projects”, 2018.

Resilience In Marginalized Neighbourhoods”, 2017; Centro de Estudios y Prevención Perú, “Reducción del riesgo en áreas vulnerables de Pamplona Alta, distrito San Juan de Miraflores, provincia de Lima, Perú”, 2018.

211. DESA, “World Urbanization Prospects - Population Division - United Nations”, available at, https://population.un.org/wup/Download/.

212. Jin et al.”,Identification of two distinct fire regimes in Southern California”, September 2015.

213. California Department of Water Resources, “Drought in California, Fall 2015 Drought Brochure”, 2015; Auburn University, “Case Study: California - Climate, Energy, and Society”, May 23, 2018, available at, https://cla.auburn.edu/ces/climate/california-case-study/.

214. Radeloff et al., “Rapid growth of the US wildland-urban interface raises wildfire risk”, March 27, 2018; EcoWest, “Wildland urban interface”, available at, http://ecowest.org/fires/wui/.

215. Government of California, “Fire Statistics”, January 24, 2018, available at, http://cdfdata.fire.ca.gov/incidents/incidents_stats?year=2018; Government of California, Archived Fires, available at, http://cdfdata.fire.ca.gov/incidents/incidents_archived.

216. Government of California, “Camp Fire Incident Update 11/25/2018”, 2018.

217. National Fire Protection Association, “Old & In Harm’s Way: How demographics and topography collided to make the Camp Fire California’s deadliest and most destructive wildfire ever”, January 2, 2019.

218. Ibid.

219. USA Today, “Camp fire: Paradise, California destroyed, 27,000 forced to evacuate”, November 9, 2018.

220. Wired, “The Terrifying Science Behind California’s Massive Camp Fire”, November 9, 2018.

221. Science News, “Development near natural areas puts more Californians in the path of wildfires”, November 15, 2018.

222. National Fire Protection Association, “Old & In Harm’s Way: How demographics and topography collided to make the Camp Fire California’s deadliest and most destructive wildfire ever”, January 2, 2019.

223. CityLab, “What California’s Cities Can Do to Prevent Wildfires”, November 16, 2018.

224. NBC News, “’Where’s everybody going to go?’ Survivors of California’s Camp Fire struggle to find housing”, November 21, 2018.

225. Vox, “The Paradise fire is catastrophic. And the wildfire threat to California is only growing”, November 16, 2018.

226. UNHCR, “Venezuelan outflow continues unabated, stands now at 3.4 million”, February 22, 2019.

227. Especiales Semana, “Venezolanos en Colombia, las cifras oficiales”, accessed on January 11, 2019.

228. Coordination Platform for Refugees and Migrants from Venezuela, “Regional Refugee and Migrant Response Plan for Refugees and Migrants from Venezuela, January - December”, 2019; The World Bank, “Migracion desde Venezuela a Colombia”, October 2018.

229. Refugees International, “Crises Colliding: The Mass Influx of Venezuelans into the Dangerous Fragility of Post-Peace Agreement Colombia”, January 13, 2019.

230. Unidad de Manejo y Análisis de Información Colombia, “Proyección de desplazamiento forzado en Colombia para 2016-2018”, December 2018; OCHA, “2019 Humanitarian Needs Overview”, January 15, 2019.

231. Red Nacional de Información, Unidad Victimas, Gobierno de Colombia, “Reportes”, March 1, 2019, available at, https://cifras.unidadvictimas.gov.co/Home/Vigencia.

232. Defensoría del Pueblo, Colombia, “Defensoría del Pueblo urge proteger derechos de la población en el Catatumbo”, April 17, 2018.

233. UNODC, “Colombia, Monitoreo territorios afectados por cultivos ilicitos 2017.”, September 2018.

283. IOM Iraq, “Displacement Tracking Matrix, DTM Round 107”, December 2018.
284. iRevolutions, “Tracking Population Movements using Mobile Phones and Crisis Mapping: A Post-Earthquake Geospatial Study in Haiti”, October 13, 2011.
285. Hodge et al., “Comparing Population Displacement Estimates from Mobile Network Data and Other Sources, Working Paper: Evidence from the Highlands Earthquake in Papua New Guinea”, 2019.
286. IDMC, “GRID 2018”, 2018.
287. The World Bank, “Tanzania Urban Resilience Program (TURP)”, available at, http://www.worldbank.org/en/programs/tanzania-urban-resilience-program.
288. Winsemius et al., “Global drivers of future river flood risk”, December 2015; NRC, “Disasters will displace 14 million people every year”, October 20, 2017.
289. Dar Ramani Huria, “Community Mapping for Flood Resilience”, available at, http://ramanihuria.org/.
290. Humanitarian OpenStreetMap Team, “Urban flood resilience: Ramani Huria, April 1, 2015”, available at, https://www.hotosm.org/projects/dar_ramani_huria_dar_open_map; Msilanga, Community Mapping for Flood Resilience – The case of Dar es Salaam, Tanzania, June 12, 2018.
291. Humanitarian OpenStreetMap Team, “Students Complete Industrial Training – 228 Mapped Subwards and Action Maps for Disaster Management of Dar es Salaam”, September 26, 2018.
292. IDMC, “The ripple effect: economic impacts of internal displacement”, June 2018.
293. Following the IASC Framework on Durable Solutions for Internally Displaced People, “a durable solution is achieved when internally displaced persons no longer have any specific assistance and protection needs that are linked to their displacement and can enjoy their human rights without discrimination on account of their displacement”. Brookings-Bern Project on Internal Displacement, “IASC Framework on Durable Solutions for Internally Displaced Persons”, April 2010.
294. JIPS, “Indicator Library”, available at, http://inform-durablesolutions-idp.org/indicators/.
295. IDMC, “The ripple effect: economic impacts of internal displacement”, June 2018.
296. IDMC, “Unveiling the cost of internal displacement”, February 2019.
297. IDMC, “Impact and experience, Assessing severity of conflict displacement. Methodological Paper”, February 2019.
298. Government of India, “Kutcha House”, available at, https://data.gov.in/keywords/kutcha-house; The Hindu, “New houses for flood-hit”, August 15, 2006.
299. Cabinet Office Japan, “The July 2018 Heavy Rainfall Emergency Response Headquarters: Disaster Prevention Information”, 2018.
300. Natural Hazards Center, “Do I stay or do I go? Hurricane risk perception and evacuation behavior”, November 1, 2017.
301. Horney, “Thousands of people didn’t evacuate before Hurricane Matthew. Why not?”, October 17, 2016.
302. IDMC, “Crime and displacement in Central America”, available at, http://www.internal-displacement.org/research-areas/crime-and-displacement-in-central-america.
303. IDMC, “Global Disaster Displacement Risk - A Baseline for Future Work”, 2017.
304. UNISDR, “The GAR Atlas - Unveiling Global Disaster Risk”, available at, https://www.preventionweb.net/english/hyogo/gar/atlas/.
305. IDMC, “Global Disaster Displacement Risk - A Baseline for Future Work”, 2017.
306. As of 2018, 8,159,307 persons were estimated to live in Bogota according to Government of Colombia, “Censo Nacional de Población y Vivienda”, April 13, 2018, available at, https://censo2018.dane.gov.co/resultados-ecenso.
261. Government of Kosovo, “Kosovo: Regulation on the Return of Displaced Persons and Durable Solutions (GRK) - NO. 01/2018”, February 5, 2018.
262. This policy builds on previous policies in the years of 2002, 2008 and 2013. For more information see: Global Protection Cluster, “Serbia, Global Database on IDP Laws and Policies”, available at, http://www.globalprotectioncluster.org/2018/07/27/serbia/.
263. Ivlevs, “Are IDPs satisfied with the quality of public health and education services they receive?” 2019.
264. The Diplomat, “Spectacular Cities and Urban Transformation in Central Asia”, October 17, 2018.
265. Council of Europe, “Humanitarian needs and rights of internally displaced persons in Europe”, April 9, 2018.
266. UN, “Guiding Principles on Internal Displacement”, 1998; Brookings-Bern Project on Internal Displacement, “Addressing Internal Displacement: A Framework for National Responsibility”, April 2005; Brookings-Bern Project on Internal Displacement, “IASC Framework on Durable Solutions for Internally Displaced Persons”, April 2010; Brookings-Bern Project on Internal Displacement, “IASC Operational Guidelines: The Protection of Persons in Situation of Natural Disasters”, January 2011.
267. Eurostat, “Technical Report on Statistics of Internally Displaced Persons: Current Practice and Recommendations for Improvement”, March 2018.
268. IASC, “Guidelines Common Operational Datasets (CODs) in Disaster Preparedness and Response”, November 2010.
269. JIPS, “Indicator Library”, available at, http://inform-durablesolutions-idp.org/indicators/.
270. Humanitarian Exchange Language (HXL), available at, http://hxlstandard.org/.
271. Nadeem, The Centre for Humanitarian Data, “IOM and OCHA: Partners in Displacement Data”, June 28, 2018.
272. Megginson, The Centre for Humanitarian Data, “Using HXL to Combine IOM’s Displacement Data”, February 5, 2019.
273. OCHA, “HDX Tools”, available at, https://tools.humdata.org/.
274. O’Donoghue, Punch, “Qualitative Educational Research in Action: Doing and Reflecting”, 2003.
275. IDMC, “Part 2: Making progress in reducing internal displacement.” 2018; IDMC, “Getting to 2030: internal displacement and sustainable development, summary report”, October 18, 2018.
276. UNICEF, “A Call to Action: Protecting children on the move starts with better data”, February 14, 2018.
277. Overseas Development Institute, “Mass displacement and the challenge for urban resilience”, 2017; IDMC, “Unsettlement: Urban displacement in the 21st century. Research Agenda and call for partners”, February 2018.
278. Moreno, UN-Habitat, “Concepts, definitions and data sources for the study of urbanization: the 2030 Agenda for Sustainable Development”, September 5, 2017.
279. Hazeu et al., “European environmental stratifications and typologies: An overview”, July 1, 2011; Goerlich, Cantarino, “Urban/Rural Areas: Population density (from a 1 km2 grid), land cover and remoteness as basic elements for an urban/rural typology at LAU2 level”, 2013; Beynon et al., “Measuring and understanding the differences between urban and rural areas”, November 1, 2016; Dijkstra, Pesaresi, “Applying the degree of urbanisation to the globe: a new harmonised definition reveals a different picture of global urbanisation”, September 2018; Eurostat, “Glossary: Functional urban area”, available at, https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Glossary:Functional_urban_area.
280. European Commission, “Global Human Settlement Layer”, available at, https://ghsl.jrc.ec.europa.eu/.
281. Melchiorri, Siragusa, “Analyzing Cities with the Global Human Settlement Layer: A Methodology to Compare Urban Growth Using Remote Sensing Data”, April 2018.
282. See IDMC, “GRID Methodological Annex”, 2019.

man toll of urban warfare", June 15, 2017.

328. IDMC, "Nowhere to return to, Iraqis' search for durable solutions continues", November 2018.
329. Kang, "Urbanization as a Result of Displacement. A Case Study of Bentiu", South Sudan, 2019.
330. UN Habitat, "UNESCO, The Initial Planning Framework for the Reconstruction of Mosul", 2018; IDMC, "Nowhere to return to, Iraqis' search for durable solutions continues", November 2018.
331. IDMC, "Understanding and estimating displacement in the Northern Triangle of Central America", September 2018; Martson, "The Urban Displaced: Fleeing Criminal Violence in Latin American Cities", 2019.
332. Martson, "The Urban Displaced: Fleeing Criminal Violence in Latin American Cities", 2019.
333. IDMC, Refugee Law Initiative, "An Atomised crisis. Reframing displacement caused by crime and violence in El Salvador", September 2018.
334. See: IDMC, "Understanding and estimating displacement in the Northern Triangle of Central America", September 2018; Ibid; IDMC, "Cristosal, Refugee Law Initiative, A web of violence, Crime, corruption, and displacement in Honduras", April 2019.
335. UN Economic and Social Council, "International Decade for Natural Disaster Reduction, Note by the Secretary-General", June 21, 1994; UNISDR, "Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction", 2009; UNISDR, 'Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction", 2013; UNISDR, "Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction", 2015.
336. UN, "Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015 - 2030", March 18, 2015.
337. IDMC, Leaving no one behind: internal displacement and the New Urban Agenda", 2016; UN, Habitat III Secretariat, "New Urban Agenda, 2017.
338. Fuchs, "Cities at Risk: Asia's Coastal Cities in an Age of Climate Change", July 2010.
339. IDMC, "GRID 2016, Nepal Spotlight, Obstacles to protection and recovery", 2017; Rimal et al., "Monitoring Urban Growth and the Nepal Earthquake 2015 for Sustainability of Kathmandu Valley", Nepal, June 2017.
340. German Federal Foreign Affairs Office, EMI, "Risk-Sensitive Land Use Plan, Kathmandu Metropolitan City, Nepal", February 28, 2010.
341. IDMC, "GRID 2018", 2018.
342. UNISDR, "Making development sustainable: the future of disaster risk management, Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction", 2015.
343. Assis Dias et al., "Estimation of exposed population to landslides and floods risk areas in Brazil, on an intra-urban scale", October 1, 2018.
344. Gupta, "Urban flood resilience planning and management and lessons for the future: a case study of Mumbai, India", September 1, 2007; Rumbach, "Do new towns increase disaster risk? Evidence from Kolkata, India", July 2014.
345. Urama et al., "Impact of extreme climate events on poverty in Nigeria: a case of the 2012 flood", 2019.
346. DESA, "World Urbanization Prospects - Population Division - United Nations", available at, https://population.un.org/wup/Download/.
347. Quartz Africa, "It's only just started, flooding is going to get a lot worse in Nigeria", August 17, 2017.
348. Reinoso et al., "Evaluation of building code compliance in Mexico City: mid-rise dwellings", February 17, 2016.
349. OHCHR Mexico, "Comunicado de Prensa: A un año de los sismos, la ONU-DH llama a proteger los derechos humanos en emegencias humanitarias y procesos de reconstrucción", September 18, 2018.
350. IDMC, "Civil society engagement in urban displacement: lessons from Mexico City a year after the 19-S earthquake, September 2018.
307. Alcaldía Mayor de Bogota, "Víctimas: Bogota cuenta con Centros Locales de Atención", May 20, 2017; Alcaldía Mayor de Bogota, "Información para población vulnerable, 2018", available at, http://www.gobiernobogota.gov.co/transparencia/control/informacion-poblacion-vulnerable.
308. Especiales Semana, "Venezolanos en Colombia, las cifras oficiales", accessed on January 11, 2019.
309. Alcaldía Mayor de Bogota, "Alcalde Peñalosa anuncia atención integral a venezolanos migrantes en Bogota", September 12, 2018; Alcaldía Mayor de Bogota, "Distrito adelantó la primera mesa de trabajo para atender migración venezolana", November 29, 2018.
310. See: IDMC, "GRID 2017", 2017; IDMC, "Positioned for action: Displacement in the Sendai Framework for disaster risk reduction", February 16, 2017; IDMC, "Two steps forward, one step back: Internal displacement and the 2030 Agenda on Sustainable Development", July 13, 2017; IDMC, "Leaving no one behind: internal displacement and the New Urban Agenda", 2016.
311. Maha Al-Zu'bi, Radovic, "SDG11 and the Associated Challenges to Implementation", October 24, 2018.
312. European Commission, "The Urban Amplifier: Adapting to Urban Specificities", 2018.
313. IDMC, "Unsettlement: Urban displacement in the 21st century. Research Agenda and Call for Partners", February 2018.
314. IDMC, "Home sweet home: housing practices and tools that support durable solutions for urban IDPs", 2015.
315. UN, "Guiding Principles on Internal Displacement", 1998.
316. IDMC, "City of flight, New and secondary displacements in Mogadishu, Somalia", November 2018; The Oakland Institute, "The highest bidder takes it all. The World Bank's scheme to privatize the commons", 2019.
317. Adow, "Pastoralists in Kenya", October 2008; Bonneau, "Drought and Internal Displacements of Pastoralists in Northern Kenya in 2012: An Assessment", September 2013; NRC et al., "On the margin: Kenya's pastoralists.", March 2014.
318. Raeymaekers, "Forced Displacement and Youth Employment in the Aftermath of the Congo War: From Making a Living to Making a Life", January 2011.
319. Jacobsen, "Khartoum, Sudan: Case 1 of the Tufts-IDMC Profiling Study of IDPs in Three Urban Areas", August 2008.
320. FAO, "Achieving the Sustainable Development Goals requires investing in rural areas", October 2017.
321. Beall et al., "Cities and Conflict in Fragile States in the Developing World", November 1, 2013; ICRC, "I saw my city die: the human toll of urban warfare", June 15, 2017.
322. OCHA, "Explosive Weapons in Populated Areas", available at, https://www.unocha.org/es/themes/explosive-weapons-populated-areas.
323. ICRC, "Urban Services during Protracted Armed Conflict: a call for a better approach to assisting affected people", 2015; International Rescue Committee, "Mosul in crisis: The end of the battle does not mean an end to suffering", July 9, 2016; ICRC, "I saw my city die: the human toll of urban warfare", June 15, 2017; ICRC, "Displaced in Cities. Experiencing and Responding to Urban Internal Displacement Outside Camps", August 16, 2018.
324. IDMC, "For cities, specify the neighbourhood, Expert opinion", October 2018; IDMC, "Nowhere to return to, Iraqis' search for durable solutions continues", November 2018.
325. Damluji, ""Securing Democracy in Iraq": Sectarian Politics and Segregation in Baghdad, 2003–2007", 2010; Sassen, "Welcome to a New Kind of War: The Rise of Endless Urban Conflict", January 30, 2018.
326. Cottyn, "Small towns and rural growth centers as strategic spaces of control in Rwanda's post-conflict trajectory", April 3, 2018.
327. UNHCR, "Humanitarian evacuations in violence and armed conflict", June 17, 2016; ICRC, "I saw my city die: the hu-

Mukuru Kwa Njenga Nairobi, 1991-2013", December 2017.
374. Lines, Makau, "Taking the long view: 20 years of Muungano wa Wanavijiji, the Kenyan Federation of Slum Dwellers", August 3, 2018.
375. Mwaniki et al., "Urbanisation, Informality and Housing Challenge in Nairobi: A Case of Urban Governance Failure?", 2015; Njiru, "Outsiders in their own nation: Electoral violence and politics of 'internal' displacement in Kenya", October 31, 2017; ReliefWeb, "Kenya: Floods - Mar 2018", available at, https://reliefweb.int/disaster/ff-2018-000030-ken.
376. Republic of Kenya, "Prevention, Protection and Assistance to Internally Displaced Persons and Affected Communities Act. No.56", 2012.
377. OHCHR, "Kenya: Stop forced evictions from Nairobi's Kibera settlement, say UN rights experts", July 26, 2018.
378. Arup, "Urban Africa Risk Knowledge, Risk beyond the red line. Urban risk and large scale infrastructure projects in Kenya", 2018.
379. Guiu, Siddiqui, "Cities as a refuge, cities as a home", 2019.
380. IDMC, "City of Challenge and opportunity. Employment and livelihoods for internally displaced people in Maiduguri, Borno State", February 2018.
381. Davis et al., "Comparing the Experiences of Internally Displaced Persons in Urban vs. Rural Areas: Findings from a Longitudinal Study in Iraq", 2015-2017, 2019.
382. IDMC, "Unsettlement: Urban displacement in the 21st century. Research Agenda and call for partners", February 2018; Cotroneo, "Specificities and challenges of responding to internal displacement in urban settings", May 7, 2018.
383. National Centre of Competence in Research North-South, "Addressing issues and concerns of Internally Displaced Persons in Nepal", 2011 ; Syria Response Education Cluster, "Schools under Attack in Syria", 2015; Ibáñez, Moya, "The Impact of Intra-State Conflict on Economic Welfare and Consumption Smoothing: Empirical Evidence for the Displaced Population in Colombia", 2016; Cotroneo, "Migration and Displacement: Specificities and challenges of responding to internal displacement in urban settings", 2017; Overseas Development Institute, "Mass displacement and the challenge for urban resilience", 2017; Boyd et al., "Emerging Infectious Diseases", 2017; Faust, Kaminsky, "Building Water & Wastewater System Resilience To Disaster Migration: Utility Perspectives", 2017; ICRC, "Displaced in cities: experiencing and responding to urban internal displacement outside camps", 2018; Ivlevs, "Are IDPs satisfied with the quality of public health and education services they receive?" 2019.
384. Global Alliance for Urban Crises, "Resource Library", available at, http://urbancrises.org/resource-library/.
385. JIPS, "Joint IDP Profiling Service, Homepage", available at, https://www.jips.org/; Weihmayer et al., "Displacement profiling in urban areas. Methodological approaches for collecting and analysing data on internal displacement in cities", 2019.
386. IDMC, "City of flight, New and secondary displacements in Mogadishu, Somalia", November 2018.
387. Brandt, Earle, "The Global Compact for Refugees. Bringing Mayors to the table: why and how", 2018.
388. IDMC, "Home sweet home: housing practices and tools that support durable solutions for urban IDPs", 2015.
389. OCHA, "Breaking the impasse, Reducing Protracted Internal Displacement as a Collective Outcome", 2017.
390. IOM, "Framework for Addressing Internal Displacement", 2017.
391. Huang, Graham, "Are Refugees Located Near Urban Job Opportunities?", June 2018.
392. Davis et al., "Comparing the Experiences of Internally Displaced Persons in Urban vs. Rural Areas: Findings from a Longitudinal Study in Iraq, 2015-2017", 2019.
393. Florida et al., "Global Metropolis: Assessing Economic
351. The World Bank, "IBRD, Flood Risk Management in Dhaka: A Case for Eco-Engineering Approaches and Institutional Reform", January 2015.
352. Gupte et al., "Forced evictions, demolitions and wellbeing in the city", 2019.
353. OHCHR, "Basic Principles and Guidelines on Development based Evictions and Displacement", 2007; UN Habitat, UNCHR, "The Right to Adequate Housing: Fact Sheet No. 21/Rev.1", November 2009.
354. IDMC, "GRID 2018", 2018.
355. Asian Development Bank, "Resettlement Plans", available at, https://www.adb.org/projects/documents/doctype/Resettlement%20Plans; The World Bank, Involuntary Resettlement, available at, http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTSOCIALDEVELOPMENT/EXTINVRES/0,,menuPK:410241~pagePK:149018~piPK:149093~theSitePK:410235,00.html.
356. Ghertner, "India's Urban Revolution: Geographies of Displacement beyond Gentrification", July 1, 2014; Gupte et al., "Forced evictions, demolitions and wellbeing in the city", 2019.
357. The World Bank, "Urban land acquisition and involuntary resettlement : linking innovation and local benefits", February 1, 2017.
358. Satterthwaite, Mitlin, "Reducing Urban Poverty in the Global South", 2014.
359. Sheng, Brown, "Prosperity for all: Enhancing the informal economy through participatory slum upgrading", February 2018.
360. Gupte et al., "Forced evictions, demolitions and wellbeing in the city", 2019.
361. See in particular Principle 7: UN, "Guiding Principles on Internal Displacement", 1998.
362. Gupte et al., "Forced evictions, demolitions and wellbeing in the city", 2019.
363. OHCHR, "Basic Principles and Guidelines on Development based Evictions and Displacement", 2007.
364. Urban Displacement Project, available at, http://www.urbandisplacement.org/.
365. Clark, "The order and simplicity of gentrification-a political challenge", 2005, p. 258; Freund, "Perpetuating segregation or turning discrimination on its head? Affordable housing residency preferences as anti-displacement measures", April 2018; Gupte et al., "Forced evictions, demolitions and wellbeing in the city", 2019.
366. CityLab, "The Complex Connection Between Gentrification and Displacement", September 8, 2015.
367. Nic Jay, "20 Years of evictions in San Francisco", available at, https://public.tableau.com/profile/nic.jay#!/vizhome/SFEvictions_0/20YearsofEvictions; Eviction Lab, Eviction Rankings, available at, https://evictionlab.org/rankings/.
368. Zuk, Chapple, "Case studies on Gentrification and Displacement in the San Francisco Bay Area", July 2015.
369. The Homeless Hub, "Pushed Out - The Hidden Costs of Gentrification: Displacement and Homelessness", 2009; UN Human Rights Council, "Report of the Special Rapporteur on adequate housing", December 30, 2015.
370. IDMC et al., "National Instruments on Internal Displacement. A guide to their Development", August 2013.
371. UNISDR, "Disaster Displacement: How to Reduce Risk, Address Impacts and Strengthen Resilience. A companion for implementing the Sendai Framework target E", 2018, p. 2.
372. Ngetich et al., "Policies and strategies for tackling informal settlements: lessons for Kenya", April 1, 2016; Patel, "Figure of the week: Africa is home to the 10 fastest growing cities in the world", October 5, 2018.
373. Metcalfe et al., "Sanctuary in the city? Urban displacement and vulnerability in Nairobi", September 2011; Omari, "From rhetoric to practice: a study on the right to accessible and adequate housing in Kenya", March 18, 2015; Mwangangi, "Elections Related Evictions in Urban Slums: the Case of

416. Smith, Mohiddin, “A review of evidence of humanitarian cash transfer programming in urban areas”, December 2015.

417. Humanitarian Policy Group, “Protracted displacement: uncertain paths to self-reliance in exile”, September 2015; Clemens et al., “The Economic and Fiscal Effects of Granting Refugees Formal Labor Market Access”, October 9, 2018.

418. UN Habitat, UNESCO, “The Initial Planning Framework for the Reconstruction of Mosul”, 2018.

419. Graham, “Where are the World’s IDPs and What Does that Mean for Their Economic Integration?”, 2019.

420. IDMC, “Home sweet home: housing practices and tools that support durable solutions for urban IDPs”, 2015.

421. Satterthwaite, Mitlin, “Reducing Urban Poverty in the Global South”, 2014.

422. NRC, “Living conditions of displaced persons and host communities in urban Goma, DRC”, October 15, 2014.

423. Global Shelter Cluster, “The State of Humanitarian Shelter and Settlements 2018”, December 18, 2018.

424. Oxfam, “Returning to Fragility: Exploring the link between conflict and returnees in Afghanistan”, January 2018.

425. Abdoh, Hirsch-Holland, “Stuck in the Mud, Urban Displacement and Tenure Security in Kabul’s Informal Settlements”, 2019.

426. Day, Wewerinke-Singh, “Learning from Survivors of Development-Induced Displacement: Operationalising Vanuatu’s New Displacement Policy toward an Inclusive Capital City”, 2019.

427. UN Habitat, “Toolkit and Guidance for Preventing and Managing Land and Natural Resources Conflict”, 2012; NRC, International Federation of the Red Cross, “The Importance of addressing Housing, Land and Property (HLP). Challenges in Humanitarian Response”, April 2016.

428. IDMC, “Home sweet home: housing practices and tools that support durable solutions for urban IDPs”, 2015.

429. Sudan Tribune, “South Sudan’s Kiir directs to vacate newcomers from IDPs land”, December 11, 2018.

430. Cernea, Maldonado, “Challenging the Prevailing Paradigm of Displacement and Resettlement. Risks, Impoverishment, Legacies, Solutions”, 2018.

431. The World Bank, “The Toll of War: The Economic and Social Consequences of the Conflict in Syria”, July 10, 2017.

432. Daher, “Decree 66 and the Impact of its National Expansion”, March 7, 2018; Daher, “Reconstructing Syria: How the al-Assad regime is capitalizing on destruction”, December 2018.

433. Human Rights Watch, “Q&A: Syria’s New Property Law”, May 29, 2018.

434. Ibid.

435. UNHCR, “Situation Syria Regional Refugee Response”, March 11, 2019, available at, https://data2.unhcr.org/en/situations/syria.

436. Prettitore, “Will forcibly displaced Syrians get their land back?”, July 21, 2016.

437. PAX for Peace, “Legal Obstacles to Housing, Land and Property Rights in Syria”, March 6, 2019.

438. Daher, “Reconstructing Syria: How the al-Assad regime is capitalizing on destruction”, December 2018; Chatham House, “Property Law no.10 and its implications on Syrian cities”, June 2018.

439. IRIN, “Decree 66: The blueprint for al-Assad’s reconstruction of Syria?” April 20, 2017.

440. PAX for Peace, “Legal Obstacles to Housing, Land and Property Rights in Syria”, March 6, 2019.

441. McGuirk, “Radical cities: across Latin America in search of a new architecture”, 2014.

442. World Resources Institute, “Confronting the Urban Housing Gap”, July 12, 2017. UN, “Goal 11:. Sustainable Development Knowledge Platform”, available at, https://sustainaActivity in Urban Centers Based on Nighttime Satellite Images”, May 1, 2012; Duranton, “Growing through Cities in Developing Countries”, February 1, 2015; Graham, “Where are the World’s IDPs and What Does that Mean for Their Economic Integration?”, 2019.

394. Ibid.

395. Brown et al., “Urban refugee economies: Addis Ababa, Ethiopia”, March 2018.

396. Mathys, Büscher, “Urbanizing Kitchanga: spatial trajectories of the politics of refuge in North Kivu, Eastern Congo”, March 21, 2018.

397. Furlanetto, Robstad, “Immigration and the macroeconomy: Some new empirical evidence”, December 10, 2016; Calderón-Mejía, Ibáñez, “Labour market effects of migration-related supply shocks: evidence from internal refugees in Colombia”, 2016; Depetris-Chauvin, Santos, “The Impacts of Internal Displacement Inflows on Host Communities in Colombia”, 2017; World Economic Forum, Migration and Its Impact on Cities”, October 2017 Ruhs, Vargas-Silva, “The Labour Market Effects of Immigration”, December 14, 2018

398. Adekola et al., “Unemployment in Nigeria; a challenge of demographic change?” May 2016.

399. The World Bank, UNHCR, “Forced Displacement by the Boko Haram Conflict in the Lake Chad region”, June 2016; IDMC, “City of Challenge and opportunity. Employment and livelihoods for internally displaced people in Maiduguri, Borno State”, February 2018.

400. ILO, “Informal economy”, available at, https://www.ilo.org/global/topics/employment-promotion/informal-economy/lang--en/index.htm.

401. Brown, Smith, “Topic Guide: Livelihoods and urbanisation”, March 2016; Sheng, Brown, “Prosperity for all: Enhancing the informal economy through participatory slum upgrading”, February 2018.

402. Aysa-Lastra, “Integration of Internally Displaced Persons in Urban Labour Markets: A Case Study of the IDP Population in Soacha, Colombia”, June 1, 2011.

403. Anyanzu, “Livelihood and Informality: The Case of Urban Refugees and Internally Displaced Persons in Kampala”, October 2016.

404. NRC, “Living conditions of displaced persons and host communities in urban Goma, DRC”, October 15, 2014.

405. JIPS, “Internal displacement profiling in Mogadishu”, April 2016.

406. NRC et al., “Challenges of IDP Protection. Research study on the protection of internally displaced persons in Afghanistan”, November 2012.

407. Aysa-Lastra, “Integration of Internally Displaced Persons in Urban Labour Markets: A Case Study of the IDP Population in Soacha, Colombia”, June 1, 2011.

408. ILO DWT, Country Office for Central and Eastern Europe, “Employment needs assessment and employability of internally displaced persons in Ukraine: summary of survey findings and recommendations”, 2016.

409. Nor et al., “Forced Migration and the City: the urban experience of IDPs in Abuja, Nigeria”, 2019.

410. Graham, “Where are the World’s IDPs and What Does that Mean for Their Economic Integration?” 2019.

411. Satterthwaite, Mitlin, “Reducing Urban Poverty in the Global South”, 2014.

412. Sheng, Brown, “Prosperity for all: Enhancing the informal economy through participatory slum upgrading”, February 2018.

413. Davis et al., “Comparing the Experiences of Internally Displaced Persons in Urban vs. Rural Areas: Findings from a Longitudinal Study in Iraq, 2015-2017”, 2019.

414. Smith, Mohiddin, “A review of evidence of humanitarian cash transfer programming in urban areas”, December 2015.

415. Oxfam GB, “Cash-transfer programming in emergencies”, 2006.

Study of Bentiu, South Sudan", 2019.

467. Rufat et al., "Social vulnerability to floods: Review of case studies and implications for measurement", December 1, 2015; University of Maryland, Texas A&M University, "The growing threat of urban flooding: a national challenge", 2018.
468. McGuirk, "Radical cities: across Latin America in search of a new architecture", 2014.
469. Lerner, "Acupuntura urbana", 2005.
470. Faust, Kaminsky, "Building Water and Wastewater System Resilience to Disaster Migration: Utility Perspectives", August 2017.
471. Oxford Economics, Global Infrastructure Hub, "Global Infrastructure Outlook. Infrastructure investment needs. 50 countries, 7 sectors to 2040", July 2017.
472. IDMC, "Two steps forward, one step back: Internal displacement and the 2030 Agenda on Sustainable Development", July 13, 2017.
473. Global BRTData, available at, https://brtdata.org/.
474. Pérez Caballero, "Acupuntura Urbana. Intervención en la ciudad y participación: cuatro experiencias. Thesis", 2016.
475. Telemedellin, "Así se aplica la teoría de la Acupuntura Urbana en Medellin", June 20, 2018.
476. Verdad Abierta, "La comuna 13, en continuo desplazamiento forzado", November 25, 2011; Saville, "Comuna 13: How Medellin's Most Infamous Community Reinvented Itself", March 5, 2018; The Telegraph, "How Medellin went from murder capital to hipster holiday destination", January 4, 2018.
477. Ibid.
478. Muungano wa Wanavijiji, "Railway Relocation - A Collaborative Development Approach", June 5, 2015; Muungano wa Wanavijiji, "Homeless but not hopeless: Working together for eviction alternatives in Kibera", July 30, 2018.
479. Build a Better Future, "Reimagining Lima", available at, https://bartlett100.com/article/reimagining-lima.
480. Ibid.
481. Metcalfe et al., "Sanctuary in the city? Urban displacement and vulnerability in Nairobi", September 2011.
482. Global Taskforce of Local and Regional Governments et al., "Roadmap for localizing the SDGs: Implementation and monitoring at subnational level", 2015.
483. Independent Expert Advisory Group, "United Nations Secretariat, A World that Counts. Mobilising the data revolution for sustainable development", 2014, p. 22.
484. Satterthwaite, "Where are the local indicators for the SDGs?, International Institute for Environment and Development", March 9, 2016.
485. ICRC, "Urban Services during Protracted Armed Conflict: a call for a better approach to assisting affected people", 2015.
486. Gutteres, "A coherent approach to poverty reduction, development and displacement, Ideas for Development", November 26, 2009.
487. Sampaio, "Our fast-growing cities are becoming hotbeds of unrest. It doesn't have to be that way", November 10, 2016.
488. ICRC, "Exploring Humanitarian Law. Glossary. Terms used in EHL", 2009.
489. UNODC, "Chapter 4: Homicide, Violence and Conflict. Global study on homicide, Trends, Contexts, Data", 2013.
490. IDMC, "Forced displacement linked to transnational organised crime in Mexico", May 2012.
491. IDMC, "The displacement continuum, research agenda and call for partners", November 2017.
492. UN General Assembly, "Report of the open-ended intergovernmental expert working group on indicators and terminology relating to disaster risk reduction", December 1, 2016.
493. IDMC, "Understanding the root causes of displace-

bledevelopment.un.org/sdg11;

443. NRC, "From Shelter to Housing: Security of Tenure and Integration in Protracted Displacement Settings", December 2011; UN Habitat, "Housing at the Centre of the New Urban Agenda", October 2015; UN, "Tracking Progress Towards Inclusive, Safe, Resilient and Sustainable Cities and Human Settlements. SDG 11 Synthesis Report. High Level Political Forum", July 12, 2018.
444. World Economic Forum, "Migration and Its Impact on Cities", October 2017.
445. Ministerio del Interior, República de Colombia, "Ley 1448, Ley de Víctimas y Restitución de Tierras", 2011; Congreso de Colombia, "Ley 1523", April 24, 2012; Defensoria del Pueblo, Colombia, "Derecho a la vivienda para los desplazados", November 2014.
446. Corte Constitucional de Colombia, "Pautas y criterios para el levantamiento del estado de cosas inconstitucional en materia de desplazamiento forzado", August 23, 2016.
447. Ministerio de Vivienda, República de Colombia, "Decreto 2231", December 27, 2017.
448. IDMC, "Home sweet home: housing practices and tools that support durable solutions for urban IDPs", 2015.
449. Bredenoord, van Lindert, "Pro-poor housing policies: Rethinking the potential of assisted self-help housing", July 1, 2010; McGuirk, "Radical cities: across Latin America in search of a new architecture", 2014,
450. OCHA, "Addressing Protracted Internal Displacement: National and Sub National level workshops. Presentation", November 2018.
451. McGuirk, "Radical cities: across Latin America in search of a new architecture", 2014.
452. OCHA, "Addressing Protracted Internal Displacement: National and Sub National level workshops. Presentation", November 2018.
453. ICRC, "Urban Services during Protracted Armed Conflict: a call for a better approach to assisting affected people", 2015.
454. UN, "Sustainable Development Knowledge Platform", available at, https://sustainabledevelopment.un.org/.
455. UN, "Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015 - 2030", March 18, 2015.
456. The World Bank, "People using at least basic sanitation services, urban (% of urban population)", available at, https://data.worldbank.org/indicator/SH.STA.BASS.UR.ZS?end=2015&locations=XM-XN-XT-XD&start=2000.
457. Boyd et al., "Centers for Disease Control and Prevention Public Health Response to Humanitarian Emergencies, 2007–2016", December 2017.
458. IDMC, NRC, "Nepal: Failed implementation of IDP Policy leaves many unassisted", January 28, 2010.
459. OCHA, "2015 Libya: Humanitarian Needs Overview", September 2015.
460. Ivlevs, "Are IDPs satisfied with the quality of public health and education services they receive?" 2019.
461. Conflict in Cities, "Rethinking Conflict Infrastructure: How the built environment sustains divisions in contested cities", November 2012; McKinsey Global Institute, "Bridging Global Infrastructure Gaps", June 2016; Watkins et al., "Lessons from Four Decades of Infrastructure Project-Related Conflicts in Latin America and the Caribbean", September 7, 2017.
462. European Commission, "The Urban Amplifier: Adapting to Urban Specificities", 2018.
463. ICRC, "Urban Services during Protracted Armed Conflict: a call for a better approach to assisting affected people", 2015.
464. IDMC, "For cities, specify the neighbourhood, Expert opinion", October 2018.
465. Paragas et al., "Tacloban after Haiyan Working together towards recovery", September 2016.
466. Kang, "Urbanization as a Result of Displacement. A Case

ment: towards a comprehensive approach to prevention and solutions", December 8, 2015.

494. The Brookings Institution-Bern Project on Internal Displacement, "Annex I: Glossary, IASC Operational Guidelines on the protection of persons in situations of natural disasters", January 2011.

495. UN Habitat, OHCHR, "Forced Evictions, Fact sheet No.25/Rev.1", 2014.

496. UN Habitat et al., "Informal Settlements, Habitat III Issue Paper 22", May 2015; Brown, "Topic guide: Planning for sustainable and inclusive cities in the Global South", 2015.

497. OCHA, "Breaking the impasse, Reducing Protracted Internal Displacement as a Collective Outcome", 2017.

498. The Brookings Institution-Bern Project on Internal Displacement, "Annex I: Glossary, IASC Operational Guidelines on the protection of persons in situations of natural disasters", January 2011.

499. UN General Assembly, "Report of the open-ended intergovernmental expert working group on indicators and terminology relating to disaster risk reduction", December 1, 2016.

500. IDMC, "Understanding the root causes of displacement: towards a comprehensive approach to prevention and solutions", December 8, 2015.

501. IDMC, "Home sweet home: housing practices and tools that support durable solutions for urban IDPs", 2015.

502. UN General Assembly, "Report of the open-ended intergovernmental expert working group on indicators and terminology relating to disaster risk reduction", December 1, 2016.

الجدول الأول

الإحصائية الجديدة والشاملة للنزوح في عام 2018

الدولة أو المنطقة	العدد الكلي للنازحين حتى 13-8102-21 (نزاع)	نزوح جديد في 8102 (نزاع)	نزوح جديد في 8102 (كوارث)
منطقة أبيي	31,000	150	2
أفغانستان	2,598,000	372,000	435,000
ألبانيا			110
الجزائر			19
ساموا الأمريكية			4,600
أنغولا			11,000
الأرجنتين			16,000
أستراليا			11,000
أذربيجان	344,000		390
جزر البهاما			230
بنغلادش	426,000	300	78,000
بلجيكا			50
بنين	3,500	3,500	23,000
بوليفيا			2,400
البوسنة والهرسك	99,000		
بوتسوانا			1,600
البرازيل			86,000
بلغاريا			50
بوركينا فاسو	47,000	42,000	5,100
بوروندي	49,000	5,100	35,000
كامبوديا			37,000
الكاميرون	668,000	459,000	
كندا			19,000
جمهورية أفريقيا الوسطى	641,000	510,000	9,300

الدولة أو المنطقة	العدد الكلي للنازحين حتى 13-8102-21 (نزاع)	نزوح جديد في 8102 (نزاع)	نزوح جديد في 8102 (كوارث)
تشاد	90,000		2,000
تشيلي			2,500
الصين			3,762,000
كولومبيا	5,761,000	145,000	67,000
الكونغو	107,000		
كوستاريكا			5,800
ساحل العاج	302,000	700	3,200
كرواتيا			140
كوبا			52,000
قبرص	228,000		8
جمهورية التشيك			12
كوريا الشعبية الديمقراطية			69,000
جمهورية الكونغو الديمقراطية	3,081,000	1,840,000	81,000
جيبوتي			9,400
دومينيكا			350
جمهورية الدومينيكان			27,000
الأكوادور		420	4,200
مصر	97,000	15,000	8
السلفادور		246,000	4,700
مملكة إسواتيني			110
أثيوبيا	2,137,000	2,895,000	296,000
فيجي			12,000

بعض الأرقام الإجمالية قد لا تتوافق مع مجموع الأرقام المنفصلة بسبب التقريب

الدولة أو المنطقة	العدد الكلي للنازحين حتى 13-8102-21 (نزاع)	نزوح جديد في 8102 (نزاع)	نزوح جديد في 8102 (كوارث)
فنلندا			51
فرنسا			6,300
جورجيا	293,000		310
ألمانيا			510
غانا	5,000	5,000	61,000
اليونان			9,200
جرين لاند			170
غرينادا			27
غوام			2,400
جواتيمالا	242,000		27,000
غينيا			3,900
غينيا-بيساو			3,700
غويانا			170
هاييتي			8,800
هندوراس	190,000	950	17,000
هونغ كونغ، الصين			1,400
الهند	479,000	169,000	2,675,000
إندونيسيا	16,000	4,500	853,000
إيران			74,000
العراق	1,962,000	150,000	69,000
إسرائيل			80
إيطاليا			3,300
جامايكا			7
اليابان			146,000
الأردن			2,000
كازاخستان			400
كينيا	162,000	10,000	336,000

الدولة أو المنطقة	العدد الكلي للنازحين حتى 13-8102-21 (نزاع)	نزوح جديد في 8102 (نزاع)	نزوح جديد في 8102 (كوارث)
كوريا			1,100
كوسوفو	16,000		
قيرغيزستان			4,700
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (لاوس)			19,000
لاتفيا			24
لبنان	11,000		
ليسوتو			1,400
ليبيريا			15,000
ليبيا	221,000	70,000	
مكاو، الصين			5,700
مقدونيا	140		50
مدغشقر	2,000	1,700	75,000
مالاوي			20,000
ماليزيا			38,000
جزر المالديف			20
مالي	120,000	126,000	19,000
موريتانيا			450
موريشيوس			3,600
المكسيك	338,000	11,000	20,000
منغوليا			5,900
مونتينيجرو (جمهورية الجبل الأسود)			6
موزمبيق	14,000	3,800	31,000
ميانمار	401,000	42,000	298,000
ناميبيا			13
نيبال			12,000
كاليدونيا الجديدة			48

الدولة أو المنطقة	العدد الكلي للنازحين حتى 13-8102-21 (نزاع)	نزوح جديد في 8102 (نزاع)	نزوح جديد في 8102 (كوارث)
نيوزلندا			990
نيكاراغوا			6,900
النيجر	156,000	52,000	40,000
نيجيريا	2,216,000	541,000	613,000
جزر ماريانا الشمالية			14,000
عمان			10,000
باكستان	119,000	1,800	2,100
فلسطين	238,000	490	
بابوا غينيا الجديدة	12,000	360	61,000
باراغواي			30,000
البيرو	59,000		8,600
الفلبين	301,000	188,000	3,802,000
البرتغال			410
بورتو ريكو			400
رومانيا			1,200
روسيا	2,300		3,600
رواندا			47,000
ساموا			330
المملكة العربية السعودية			2,000
السنغال	18,000		2
صربيا			130
سيراليون	3,000	3,000	
سلوفاكيا			270
سلوفانيا			340
جزر سليمان			1,100
الصومال	2,648,000	578,000	547,000

الدولة أو المنطقة	العدد الكلي للنازحين حتى 13-8102-21 (نزاع)	نزوح جديد في 8102 (نزاع)	نزوح جديد في 8102 (كوارث)
جنوب أفريقيا			2,100
جنوب السودان	1,869,000	321,000	6,600
إسبانيا			3,300
سيريلانكا	37,000	1,100	100,000
السودان	2,072,000	41,000	121,000
السويد			130
سويسرا			18
سوريا	6,119,000	1,649,000	27,000
تايوان، الصين			19,000
طاجاكستان			5,400
تنزانيا			29,000
تايلاند	41,000		4,600
تونغا			5,700
ترينيداد وتوباغو			860
تونس			3,300
تركيا	1,097,000		640
أوغندا	32,000	9,000	164,000
أوكرانيا	800,000	12,000	
المملكة المتحدة			160
الولايات المتحدة			1,247,000
أوروغواي			300
فانواتو			13,000
فنزويلا			32,000
فيتنام			143,000
اليمن	2,324,000	252,000	18,000
زامبيا			21
زيمبابواى			1,100

جدول 2
أكبر الكوارث الطبيعية التي أدت إلى النزوح وفق كل إقليم في عام 2018

الإقليم	اسم الكارثة	شهر بداية الكارثة	الدول والمناطق	موجات نزوح جديدة	مصدر الإحصائيات
9,332,000 54.3% من المجموع الكلي عالمياً	إعصار مانجهوت	سبتمبر	الصين الفلبين الصين(مكاو) غوام الصين (هونغ كونغ) جزر ماريانا الشمالية تايلاند	3,191,000 1,610,000 1,570,804 5,650 2,143 1,400 1,116 6	الحكومة الحكومة الحكومة السلطات المحلية السلطات المحلية الحكومة والمفوضية الأوربية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية
	إعصار مونسون الجنوب غربي (هاباجات) منخفض جوي استوائي متعدد، أعاصير، عواصف: سون-تنه (هنري)، المنخفض الجوي الاستوائي جوسي العاصفة الاستوائية انداي الخ.	يوليو	الفلبين كمبوديا لاوس الصين فيتنام تايلاند	970,000 902,312 31,990 18,000 14,000 3,852 262	الحكومة منتدى الاستجابة الإنسانية الأمم المتحدة الحكومة الحكومة السلطات المحلية
	إعصار ماريا	يوليو	الصين الصين (تايوان)	521,000 517,800 3,430	الحكومة الحكومة
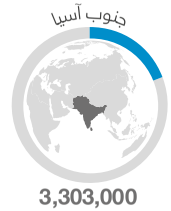 3,303,000 19.2% من المجموع الكلي عالمياً	موسم مونسون	مايو	الهند	1,967,000	الحكومة، السلطات المحلية
	إعصار تيتلي	أكتوبر	الهند	400,000	الحكومة والمنظمات غير الحكومية
	الجفاف	يناير	أفغانستان	371,000	المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

قد لا تتوافق بعض الأرقام الكلية مع مجموع الأرقام منفصلة بسبب التقريب

الإقليم		اسم الكارثة	شهر بداية الكارثة	الدول والمناطق	موجات نزوح جديدة	مصدر الإحصائيات
الأمريكتين 1,687,000 9.8% من المجموع الكلي عالمياً		إعصار فلورانس	أغسطس	الولايات المتحدة الأمريكية (فلوريدا)	464,000	الحكومة والسلطات المحلية
		إعصار ميتشل	أكتوبر	الولايات المتحدة الأمريكية (فلوردا) كوبا	375,000 375,000 300	الحكومة والسلطات المحلية اللجنة الدولية للصليب الأحمر
		حرائق وولسي	نوفمبر	الولايات المتحدة الأمريكية (كاليفورنيا)	182,000	الحكومة
جنوب الصحراء الكبرى، أفريقيا 2,611,000 15.2% من المجموع الكلي عالمياً		فيضانات نيجيريا	أغسطس	نيجيريا	600,000	مكتب تنسيق الشؤون الانسانية
		فيضانات كينيا	إبريل	كينيا	327,000	الإنسانية مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الصليب الأحمر الكيني
		فيضانات الصومال	إبريل	الصومال	289,000	الإنسانية مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، شبكة رصد العودة والحماية
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 214,000 1.2% من المجموع الكلي عالمياً		زلزال ساربو-إيزاهاب	نوفمبر	إيران	47,000	الإغاثة الإيرانية ومنظمة الإنقاذ
		فيضانات العراق	نوفمبر	العراق	35,000	المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وجمعية الهلال الأحمر الإيراني
		العواصف الثلجية الإيرانية	يناير	إيران	23,000	جمعية الهلال الأحمر الإيراني
أوروبا وآسيا الوسطى 41,000 0.2% من المجموع الكلي عالمياً		حرائق أتيكا	يوليو	اليونان	7,200	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر
		فيضانات طاجاكستان	مايو	طاجاكستان	5,400	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر
		الانهيارات الأرضية في جلال أباد	إبريل	قيرغيزستان	4,700	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر

تعريفات

نزوح جديد: ينطبق على حدوث موجات جديدة من النزوح الداخلي في 2018.

العدد الكلي للنازحين: ينطبق على العدد الكلي للأشخاص الذين يعيشون حالة النزوح الداخلي حتى 13 ديسمبر 2018.

عدد النازحين الذين حققوا تقدم جزئي في إيجاد حلول مستدامة: ينطبق على النازحين الذين تم تعريفهم من قبل مصادر بياناتنا على أنهم عادوا أو تم توطينهم أو دمجهم محلياً في 8102، وهم أيضاً الذين ينطبق عليهم وصف مركز رصد النزوح الداخلي بأن التقدم الذي حققوه باتجاه حلول مستدامة ما هو إلا حل جزئي بالنظر لأحوالهم المعيشية. قد يشير هذا العدد في بعض الأمثلة للتحركات وليس الأشخاص أنفسهم.

عدد النازحين الذين لا يمكن التحقق من تحقيقهم تقدم باتجاه حلول مستدامة: ينطبق هذا على النازحين الذين تم تعريفهم من قبل مصادر بياناتنا على أنهم عادوا أو تم توطينهم أو دمجهم محلياً في 8102، ولكن بدون توفر أدلة تدعم وجود هذا التقدم باتجاه إيجاد حلول مستدامة. قد يشير هذا العدد في بعض الأمثلة للتحركات وليس الأشخاص أنفسهم.

الدولة أو المنطقة	نزوح جديد	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية الغير مثبتة		ملاحظات حول الأعداد
			عدد النازحين الذين حققوا تقدما جزئي في إيجاد حلول مستدامة	عدد النازحين الذين لا يمكن التحقق من تقدمهم باتجاه حلول مستدامة	
منطقة أبيي	150	31,000 كان آخر تحديث لهذا العدد في 2018			ارتكزت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي حول العدد الكلي للنازحين في منطقة أبيي على منطقتي أباثوك وأجوك في شهري أبريل ونوفمبر لعام 2017. استثنى مركز رصد النزوح الداخلي العدد المقدر للعائلات التي تعتبر نفسها اندمجت محلياً في منطقة نزوحها بحسب الاستقصاء، ولكنه أضاف النازحين الجدد في عام 2018، وذلك بناءً على تحليل المنظمة الدولية للهجرة - مصفوفة رصد التنقلات. ترتكز تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لعدد حالات النزوح الجديدة في عام 2018 على تحليل البيانات الذي أجري من قبل متتبعي الأحداث في مصفوفة رصد التنقلات التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، والتي عرفت حوادث النزوح مبدئياً على أنها تحدث بسبب الهجوم المسلح في بلدة أبيي في منتصف يوليو لعام 2018.

Due to rounding, some totals may not correspond with the sum of the separate figures

الدولة أو المنطقة	نزوح جديد	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية الغير مثبتة		ملاحظات حول الأعداد
			عدد النازحين الذين حققوا تقدما جزئي في إيجاد حلول مستدامة	عدد النازحين الذين لا يمكن التحقق من تقدمهم باتجاه حلول مستدامة	
أفغانستان	372,000	2,598,000 كان آخر تحديث لهذا العدد في 2018			تعتمد تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في أفغانستان على تحليل البيانات الذي أجرته منظمة الهجرة الدولية، والتي تم جمعها من مصادر معلومات رئيسية بين عام 2017 و2018. تعتمد تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لعدد النازحين الجدد في عام 2018 بشكل رئيسي على عدد النازحين الجدد المسجلين من قبل نظام تتبع النزوح لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، مع العلم أنه تم التحقق من حالات النزوح المسجلة. كما أن التقديرات تشمل النازحين بسبب الإخلاء القسري الموثق من قبل OCHA، بالإضافة إلى حالات النزوح المؤقتة والغير مسجلة التي تم توثيقها من قبل برنامج المساعدة الإنسانية التابع لمنظمة الهجرة الدولية. قد يكون عدد حالات النزوح الجديدة الموثق لدى مركز رصد النزوح الداخلي أقل من الواقع بالنظر إلى أنه لم تقم الوكالات الإنسانية بالتحقق من الكثير من حالات النزوح المؤقت.
أرمينيا				8,400 حتى 2004	تعتمد تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للنزوح الداخلي في أرمينيا على المسح المتعلق بإعداد الخرائط الذي أجرته وزارة الخارجية الأرمينية من أجل اللاجئين والمهاجرين، والذي نشر في 2004. يشير هذا التقرير إلى أن أغلب نازحي أرمينيا المقدر عددهم 8,400 ممن نزحوا نتيجة للنزاع مع دولة أذربيجان في عام 1994 قد أعيد توطينهم ضمن ظروف مجهولة بحلول عام 2004، وبالنظر لنقص البيانات المحدثة حول ظروفهم اعتبر المركز إعادة توطينهم حلاً غير مؤكد.
أذربيجان		344,000 كان آخر تحديث لهذا العدد في 2018	301,000 حتى 31 ديسمبر 2018		تعتمد تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للاجئين في أذربيجان على تحليل البيانات المقدم من قبل اللجنة الحكومية لشؤون اللاجئين والنازحين داخلياً. وبحسب ما تشير إليه البيانات فإن هنالك حوالي 644,000 نازحاً في أذربيجان حتى شهر ديسمبر لعام 2018 كنتيجة للنزاع الدائر بين أرمينيا وأذربيجان على إقليم ناغورنو-كاراباخ. ينقسم العدد أعلاه إلى مجموعتين: 344,000 شخص يعيشون نزوح طويل الأمد ولا زالوا بحاجة ماسة لخدمات السكن والتوظيف والتعليم والصحة و300,000 شخص أفادت الدولة أنه تم نقل أماكن إقامتهم إلى سكن مؤقت. أفاد مركز رصد النزوح الداخلي بالنسبة للمجموعة الثانية أنهم حققوا حلاً جزئياً فيما يتعلق بحالة نزوحهم لأنه تم نقل أماكن إقامتهم وتلقوا المساعدة م الحكومة. أفادت الحكومة أيضاً أن 750 نازح غادروا إلى جوجوق مارجانلي في 2018. يعتبر المركز أن عودة هؤلاء هي حل جزئي ريثما يتم جمع معلومات أكثر حول أحوالهم المعيشية في القرية.

بنغلادش	300	426,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2007			تشمل تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في بنغلاديش مجموعتين من أعداد النازحين الذين ارتبط نزوحهم بالنزاع: المجموعة الأولى هم نازحي أراضي هضبة شيتاغونغ الذين نزحوا بسبب النزاع الداخلي المسلح بين عام 1973 و1997، والمجتمع البهاري الناطق بالأوردو، كما يطلق عليهم أيضاً "الباكستانيون العالقون" الذين نزحوا بسبب حرب استقلال بنغلاديش عام 1971. لا تتوفر مؤخراً تقديرات محدثة لأعداد هذه المجموعات. اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي حول أعداد نازحي أراضي هضبة شيتاغونغ على استقصاء تم إجراءه عام 2009 من قبل مركز بحوث التنمية الإنسانية، وهو منظمة بنغلادشية غير حكومية، والتي تشير إلى أن 31%من نازحي شيتاغونغ تم إجلائهم على الأقل مرة واحدة ما بين عام1977 و2007. بالنظر للإحصائية السابقة وبيانات التعداد قدر مركز رصد النزوح الداخلي وجود 275,000 نازح في شيتاغونغ. اعتمد المركز في تقديراته حول أعداد نازحي البهاري على دراسة متعلقة بتحديد السمات أجرتها مفوضية شؤون اللاجئين ومؤسسة الفلاح غير الحكومية في عام 2006. أشارت هذه الدراسة إلى أن أكثر من 151,000 شخص تم إجلائهم ليستقروا في مخيمات ومستوطنات غير عشوائية في ذلك الوقت. ارتكزت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لأعداد النازحين الجدد في 2018 على متابعة الحدث من خلال مصادر إعلامية.
بنين	3,500	3,500 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018			ارتكزت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي لنازحي بنين بالإضافة إلى أعداد النازحين الجدد في 2018 على بيانات الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر، حيث تشير هذه التقديرات للأشخاص الذين نزحوا بسبب الاشتباكات المسلحة بين الرعاة والمزارعين في أتاكوارا في يوليو لعام 2018. لجأ المركز إلى عدد من مصادر المعلومات منها تقارير نشرت من قبل منظمات المجتمع المدني المحلية. لم يصل المركز إلى أي دليل حول رجوع هؤلاء النازحين إلى مناطقهم أو تحقيقهم لأي شكل من أشكال الحلول الدائمة، وبالتالي تم إدراجهم في إحصائية نهاية العام للنازحين.
البوسنة والهرسك		99,000 تم تحديث هذا العدد آخر مرة في عام 2015			ارتكزت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي لنازحي البوسنة والهرسك على الإحصاءات الحكومية الرسمية التي تعتمد بشكل كبير على القوائم التي تعدها اللجنة الانتخابية. شاركت البعثة الدائمة للبوسنة والهرسك في الأمم المتحدة بجنيف هذه الإحصائيات مع المركز. أدت الحروب التي تبعت انفصال يوغوسلافيا السابقة للنزوح، حيث تم تحديث البيانات لآخر مرة في عام 2015. يعيش أكثر من نصف نازحي الدولة في جمهورية صربيا وأكثر من ثلثهم في اتحاد البوسنة والهرسك والقلة منهم تتواجد في مقاطعة برتشيكو.
بوركينا فاسو	42,000	47,000 تم تحديث العدد آخر مرة في عام 2018			ارتكزت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي لنازحي بوركينا فاسو وعدد النازحين الجدد في عام 2018 على تحليل تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) والتي تحتوي بدورها على البيانات التي تم جمعها من قبل الصليب الأحمر البلجيكي والصليب الأحمر في بوركينا فاسو والمجلس الوطني للإغاثة الطارئة وإعادة التأهيل ولجنة الصليب الأحمر الدولية مجلس اللاجئين الدنماركي واليونيسيف وغيرها من المنظمات.

الدولة أو المنطقة	نزوح جديد	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية الغير مثبتة		ملاحظات حول الأعداد
			عدد النازحين الذين حققوا تقدما جزئي في إيجاد حلول مستدامة	عدد النازحين الذين لا يمكن التحقق من تقدمهم باتجاه حلول مستدامة	
بوروندي	5,100	49,000 تم تحديث هذا العدد آخر مرة في عام 2018		25,000 (1 يناير - 31 ديسمبر2018)	اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي لنازحي بوروندي بشكل أساسي على تحليل البيانات الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة. أغلب النازحين هم ممن هربوا من العنف السياسي في 2015، حيث استمر هذا العنف في التسبب بنزوح السكان في السنوات التي تلته بما في ذلك عام 2018. يشمل العدد الكلي للنازحين الصادر عن المركز اللاجئين العائدين من تنزانيا في 2018 والذين أصبحوا نازحين عتد عودتهم. يرتكز تقدير المركز لأعداد النازحين الجدد في 2018 على تحليل صافي الارتفاع الحاصل في الأعداد الشهرية الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة، بالإضافة إلى تحليل أحداث معينة ساهمت في حدوث النزوح في 2018. وفي ظل تحسن الوضع الأمني تضاءل العدد الكلي للنازحين بسبب النزاع والذي قدر ب 25,000 شخص بين 2017 و2018 بحسب المنظمة الدولية للهجرة. يعتبر المركز هذا التغيير حلا غير مؤكد في ضوء غياب معلومات مستقبلية حول الوضع.
الكاميرون	459,000	668,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018	382,000 (1 يناير 31- ديسمبر2018)		اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي لنازحي الكاميرون وعدد النازحين الجدد في 2018 على البيانات الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة. تشتمل الأعداد المقدرة على النازحين الذين هجروا بسبب الأزمة الإقليمية الناجمة عن بوكو حرام في أقصى شمال الإقليم، والعنف الحاصل في المناطق الناطقة باللغة الإنجليزية في الشمال، والشمال الغربي والأقاليم الساحلية. ساءت أزمة الأقاليم المتحدثة باللغة الانجليزية كثيراً مما أدى إلى القيام بتقييمات في الأقاليم الجديدة مثلت الارتفاع الملحوظ على حالات النزوح الجديدة وأعداد النازحين في 2018. يعتبر مركز رصد النزوح الداخلي أن 288,000 شخص ممن عادوا للمنازل الغير متضررة و94,000 شخص يعيشون في منازل مدمرة أو متضررة أو ملاجئ قد وصلوا لحلول جزئية بالنظر إلى أحوالهم المعيشية وفقدان الأمن في هذه المناطق، وذلك اعتماداً على تحليل بيانات العدد الكلي للنازحين الذين تم توثيق عودتهم لمناطقهم الأصلية.

جمهورية أفريقيا الوسطى	510,000	641,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018		175,000 (1 يناير – 31 ديسمبر 2018)	تعتمد تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في جمهورية أفريقيا الوسطى على تقارير لجنة حركة السكان. تعتمد تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للنازحين الجدد في 2018 على تقارير أوتشا والتي دعمها المركز بتحليل المزيد من المعلومات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والإعلام المحلي. يعتبر المركز هذا الرقم أقل مما هو عليه في الواقع بسبب عدم القدرة على الوصول لكافة تقارير النزوح. بالاعتماد على تحليل المركز للبيانات الصادرة عن مصفوفة رصد التنقلات التابعة لمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل ضد الجوع Action Against Hunger والتي تتناول 175,000 نازح ممن ثبت عودتهم لمناطقهم، قام المركز باعتبار هذه التنقلات غير مؤكدة لعد توفر أي معلومات حول أحوالهم المعيشية بعد عودتهم.
تشاد		90,000 تم تحديث هذا العدد آخر مرة في 2018			تعتمد تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في تشاد على تقارير مصفوفة رصد التنقلات التابعة لمنظمة الهجرة الدولية. يشير العدد بشكل أساسي للأشخاص الذين اضطروا للنزوح بسبب تمرد بوكو حرام التي يتركز نشاطها حول إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وعلى الرغم من توافر الأدلة على حدوث حالات نزوح جديدة في 2018 لم يستطع المركز تقدير عدد النازحين الجدد بسبب محدودية المتابعة ونقص البيانات الكمية المنشورة في 2018.
كولومبيا	145,000	5,761,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018	1,902,000 حتى 31 ديسمبر 2018		اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي لنازحي كولومبيا على تحليل البيانات الصادر عن سجل الضحايا الذي يوثق لكل ضحايا الحرب الأهلية. تمثل بيانات سجل الضحايا كافة النازحين منذ عام 1985، كما يشتمل على الأشخاص الذين ماتوا أو حققوا انجازاً باتجاه إيجاد حلول مستدامة. عمل المركز مع سجل الضحايا RUV من أجل تقدير أعداد الأشخاص الذين لا زالوا يعيشون النزوح من خلال خصم هاتين الحالتين. ارتكز تقدير المركز لعدد الحلول الجزئية على تحليل بيانات سجل الضحايا حول المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص المدرجين في السجل، حيث قدر أن عدد 1,089,000 شخصاً استطاعوا التغلب على مواطن ضعفهم المتعلقة بالسكن ولم شمل العائلات والتوثيق والتغذية والصحة والتعليم والدخل، بالإضافة إلى 813,000 شخص استطاعوا التغلب على مشكلة السكن فقط. يعتمد تقدير المركز لأعداد النازحين الجدد في 2018 على التوقعات والإسقاطات التي قامت بها إدارة المعلومات الكولومبية التابعة للأمم المتحدة ووحدة التحليل (UMAIC) بناءً على بيانات سجل الضحايا لسنوات سابقة.

الدولة أو المنطقة	نزوح جديد	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية الغير مثبتة		ملاحظات حول الأعداد
			عدد النازحين الذين حققوا تقدما جزئي في إيجاد حلول مستدامة	عدد النازحين الذين لا يمكن التحقق من تقدمهم باتجاه حلول مستدامة	
الكونغو		107,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018			اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في الكونغو على تحليل البيانات التي جمعتها وزارة الشؤون الاجتماعية والإنسانية في الكونغو، وتشير إلى النازحين في منطقتي بوول وباوياناز. تعتبر الوزارة هي المصدر الرئيسي لبيانات النازحين في جمهورية الكونغو حيث تقوم بجمع البيانات ونشرها بالتعاون مع مكتب تنسيق شؤون اللاجئين (OCHA). بالنظر لحقيقة عودة الكثير من النازحين من باويناز إلى بوول في 2018 نجد أنه من المحتمل أن يكون العدد الكلي أكبر مما هو عليه الحال في الواقع. ضم المركز هؤلاء الأشخاص إلى العدد التقريبي وهو 107,000 نازح، ولم يتم اعتبار هذه العودة حلاً غير مؤكد، وذلك بسبب أنه لم تتوفر أي معلومات عن عدد العائدين ولا عن ظروفهم المعيشية.
ساحل العاجل	700	302,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018			اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي لنازحي ساحل العاجل بشكل أساسي على تقييم الدائرة المشتركة لتصنيف النازحين داخلياً JIPS أثناء حرب 2002 و2003 والأزمة السياسة في 2011-2010، كما يمثل هذا العدد النازحين في 2017 بسبب النزاع على الأراضي بين جماعتي باولو ووي، والذين لم يعودوا بعد لمناطقهم. كما يشتمل العدد أعلاه على الأشخاص الذين دمرت منازلهم في مايو من عام 2018 خلال نزاع على الأراضي بين السكان الأصليين (التاورا) وجماعة جياندي البوركينابية في منطقة بيانكوما. اعتمد تقدير المركز لعدد النازحين الجدد في 2018 على تقارير الإعلام المحلي التي تشير إلى النازحين في شهر مايو عام 2018 كما ذكر سابقاً.
قبرص		228,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018			اعتمدت تقدير مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي لنازحي قبرص على تقرير الحاجات والحقوق الإنسانية للأشخاص النازحين داخلياً في أوروبا "تقرير التوصيات" (وثيقة رقم 2126) الذي تم تقديمه في 2018 في الذكرى العشرين لتبني المبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي من قبل الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي. يتضمن التقرير الإحصائيات الأخيرة التي قدمها الوفد القبرصي للجمعية. تشير الإحصائيات للنازحين منذ النزاع المسلح بين قبرص وتركيا واحتلال الأخيرة للجزء الشمالي من الجزيرة في 1974.

جمهورية الكونغو الديموقراطية	1,840,000	3,081,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018	1,480,000 (1 يناير 31- ديسمبر 2018)			اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في جمهورية الكونغو الديمقراطية على البيانات المستمدة من التقييم الذي أجري على صعيد القرى، والتي قامت بجمعها مصفوفة رصد التنقلات في المنظمة الدولية للهجرة خلال عام 2018 في المناطق التالية: كاساي، كاساي الوسطى، كاساي الشرقية، سانكورو، تانجانيكا ومحافظات كيفو الجنوبية. كما أن تقدير أعداد النازحين اعتمد على تحليل مركز رصد النزوح الداخلي للبيانات المتعلقة بساكني المخيمات في شمال كيفو التي نشرها تجمع تنسيق وإدارة المخيمات، بالإضافة إلى البيانات الصادرة من مشروع أكابس عن النزوح المرتبط بالعنف في منطقة ماي - ندومبي. يعتبر المركز هذا العدد أقل بكثير مما هو عليه الحال في الواقع لأنه لا يتضمن بيانات حول المحافظات التي تأثرت بشدة بالنزوح، والتي لم يتم تغطيتها حتى الآن بواسطة مصفوفة رصد التنقل مثل إيتوريومانيما وغالبية شمال كيفو. اعتمد تقدير مركز رصد النزوح الداخلي لأعداد النازحين الجدد على المعلومات التي تتناول الوافدين الجدد على القرى التي تم تغطيتها من قبل مصفوفة رصد التنقلات والبيانات التي نشرتها أكابس حول منطقة ماي - ندومبي وإشعارات حركة السكان في المحافظات والتي تغطيها OCHA. تشمل هذه البيانات مناطق مثل هوت كاتانغا، هوت لومامي، إيتوري، مانيما، شمال كيفو، تشوبو. قامت كل من OCHA ومصفوفة رصد التنقلات في المنظمة الدولية للهجرة برصد اعداد كبيرة من العائدين في 2018. يصنف مركز رصد النزوح الداخلي من صلوا لحلول جزئية فقط بأنهم العائدون إلى منازلهم والذين لم يعد المأوى على رأس احتياجاتهم الإنسانية، ولكنهم لا زالوا بحاجة لجوانب أخرى متعلقة بنزوحهم.
إكوادور	420		420 (1 يناير 31- ديسمبر2018)			اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في الإكوادور في 2018 على التقارير الرسمية الصادرة عن وحدة إدارة الكوارث والمخاطر الوطنية في البلاد. تشير التقارير إلى النزوح الناجم عن العنف المرتبط بجماعات الاتجار بالمخدرات في محافظة إزميرالداس الواقعة على حدود كولومبيا. وحيث أشارت التقارير إلى أن هؤلاء الأشخاص قادرين على العودة وبالتالي تم إضافتهم لفئة الحلول الجزئية.
مصر	15,000	97,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018				اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في مصر بشكل أساسي على تقارير هيومن رايتس ووتش من 2015 وحتى 2018 والتي استندت إلى مزيج من تحليل مجموعة من الصور الملتقطة بواسطة الأقمار الصناعية للتدمير الذي لحق بالمنازل إضافة إلى المقابلات التي أجريت مع العائلات المتضررة، وذلك لتقدير النزوح الحاصل في شمال سيناء. وفي هذا السياق قام المركز بإكمال هذا التحليل والتحقق منه من خلال معلومات إضافية حصل عليها بواسطة مصادر إعلامية محلية. ارتكز تقدير مركز رصد النزوح الداخلي لعدد النازحين الجدد في 2018 على التقارير الأخيرة لمنظمة هيومن رايتس ووتش، ويمكن اعتبار هذا العدد أقل مما هو عليه في الواقع بسبب عدم إتباع منهجية منظمة لجمع البيانات.

الدولة أو المنطقة	نزوح جديد	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية الغير مثبتة		ملاحظات حول الأعداد
			عدد النازحين الذين حققوا تقدما جزئي في إيجاد حلول مستدامة	عدد النازحين الذين لا يمكن التحقق من تقدمهم باتجاه حلول مستدامة	
السلفادور	246,000				اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لعدد النازحين الجدد في السلفادور لعام 2018 على تحليل دراسة استقصائية تمثيلية أجريت في نوفمبر لعام 2018 بواسطة معهد الرأي العام في جامعة أمريكا الوسطى خوسيه سيميون كانياس. استنبط المركز النتائج من الاستقصاء تبعاً للإسقاطات السكانية من الإحصائية الأخيرة المنشورة عام 2007.
أثيوبيا	2,895,000	2,137,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018	412,000 1 يناير - 31 ديسمبر 2018		اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي لنازحي أثيوبيا على تحليل العديد من المصادر: بيانات مصفوفة رصد التنقلات اعتباراً من 31 ديسمبر 2018 والتي غطت من خلالها كامل الدولة وبيانات مصفوفة رصد التنقلات من 30 نوفمبر والتي غطت من خلالها غرب غوجي وغيديو وبيانات الحكومة من شهر ديسمبر 2018 والتي غطت منطقة بني شانغول غوموز. أضاف المركز 111,000 أثيوبي للعدد السابق تم إجلائهم من المملكة العربية السعودية حيث أنهم يعيشون ظروف غير مستقرة. اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لعدد النازحين الجدد في 2018 على تحليل الارتفاع الحاصل في الأعداد الموثقة بواسطة مصفوفة رصد التنقلات، وحالات النزوح الجديدة الموثقة من قبل مصادر أخرى مثل OCHA والحكومة والإعلام المحلي والدولي واللجنة الأوروبية. اعتمد تقدير مركز رصد النزوح الداخلي للحلول الجزئية على التقارير الحكومية التي تشير إلى النازحين الذين عادوا منازلهم في أديس أبابا، ولكنهم لا زالوا بحاجة إلى الكثير من الجوانب الحياتية، بالإضافة إلى النازحين العائدين لمنازلهم السابقة الواقعة على حدود أوروماي وغيرها من التي تقع في الأقاليم الصومالية، والذين عادوا دون أمعلومات عن أحوالهم المعيشية.
جورجيا		293,000 تم تحديث هذا العدد آخر مرة في 2018			تشير تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي لنازحي جورجيا إلى ثلاث حالات. تعنى الحالة الأولى والثانية بالنازحين في جنوب منطقة أوسيتيا والتي تم تقييمها بواسطة المفوضية السامية لحقوق الإنسان وOCHA في 2008 و2009، أما الحالة الثالثة تخص عدد النازحين في 11 محافظة بالاعتماد على البيانات الصادرة عن الوزارة الجورجية لشؤون النازحين داخلياً في الأراضي المحتلة والإيواء والمهاجرين في فبراير 2018. حدث النزوح من خلال موجتين كبيرتين ارتبطت كلتيهما بالنزاع مع الاتحاد الروسي في عامي 1991 و1992 وعام 2008.

غانا	5,000	5,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018			اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في غانا وعدد النازحين الجدد في 2018 على تقرير OCHA الذي يوثق حصوله على المعلومات من السلطات المحلية، كما دعم المركز مصادر معلوماته باللجوء إلى الإعلام المحلي. أدى النزاع على الأراضي بين جماعتين عرقيتين في الإقليم الشمالي إلى نزوح بعض السكان في 31 ديسمبر 2018.
جواتيمالا		242,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 1996			اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي لنازحي جواتيمالا على إحصائيات صندوق الأمم المتحدة للسكان للعام 1997 والتي تشير للأشخاص الذين لا زالوا نازحين داخلياً بعد انتهاء الحرب الأهلية، وعلى الرغم من قدم هذه الإحصائية إلا أن المركز لم يصله أي معلومات تفيد بأن هؤلاء الأشخاص لم يعودا نازحين.
هندوراس	950	190,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2016			اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في هندوراس على البيانات الصدارة عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. قامت المفوضية في تقرير صادر سنة 2015 بحساب عدد النازحين من خلال من متوسط عدد الأشخاص الذين ينزحون سنوياً من 2004 وحتى 2014، والذي وثق من خلال تصنيف أجرته اللجنة الهندوراسية المشتركة بين المؤسسات، لتوفير الحماية للنازحين بسبب العنف. تم تحديث التصنيف في 2018 إلا أنه لم يتم نشر التقرير والمنهجية المتبعة منذ صدور تقرير المركز. اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للنازحين الجدد في 2018 على التقارير الأخيرة الصادرة عن المفوض الوطني لحقوق الإنسان، والتي نشرت في 2019 وتحتوي على معلومات عما لا يقل عن 950 شخص ممن سجلوا أنفسهم لدى الحكومة في 2018 على أنهم نازحين تسبب العنف الإجرامي بشكل رئيسي في نزوحهم.
الهند	169,000	479,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018			اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي لنازحي الهند على مراجعة مجموعة من التقارير حول النزوح والتي كانت قد نشرت بواسطة البحث الإعلامي والأكاديمي. تشتمل الأرقام على أشخاص نزحوا بسبب النزاع المسلح والعنف القبلي والعنف السياسي عبر البلاد. يعتبر المركز أن هذه البيانات مجرد تقديرات تقريبية غير دقيقة بالنظر إلى أن أغلب هذه التقديرات باتت قديمة ولم يتم تحديثها. اعتمد تقدير مركز رصد النزوح الداخلي لعدد النازحين الجدد على متابعة الأحداث والبيانات المنشورة من قبل الإعلام وغيرها من المنشورات.

الدولة أو المنطقة	نزوح جديد	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية الغير مثبتة		ملاحظات حول الأعداد
			عدد النازحين الذين حققوا تقدما جزئي في إيجاد حلول مستدامة	عدد النازحين الذين لا يمكن التحقق من تقدمهم باتجاه حلول مستدامة	
إندونيسيا	4,500	16,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018		1,500 (1 يناير- 31 ديسمبر 2018)	اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين بالإضافة إلى النازحين الجدد في إندونيسيا على متابعة المصادر الإعلامية. يتضمن العدد الكلي في نهاية العام الأشخاص النازحين والغير قادرين أو ليس لديهم نية للعودة لأسباب تعود للعنف القبلي وأعمال العنف المترتبة على حركات التمرد وذلك ما بين 1998 و2004. كما تمثل التقديرات أيضاً الأشخاص النازحين بسبب الهجمات التي تشن ضد الأقليات الدينية في 2007 و2013، وغيرهم من غير القادرين على التوصل لحلول مستدامة والذين تم إخلاءهم قسراً كنتيجة للنزاع حول الأراضي والأشخاص الذين تشردوا بسبب النزاع الانفصالي طويل الأمد في بابوا، الذي كان له الدور الرئيسي في التسبب في أغلب موجات النزوح الجديدة في 2018. ارتكزت الأرقام التقديرية للنازحين الجدد كذلك على مراجعة التقارير التي تعنى بالمتحولين جنسياً الفارين من العنف الموجه. يعتبر المركز المعلومات الصادرة حول عودة 15,000 نازح في 2018 بواسطة الجيش الاندونيسي حول لم يتم التحقق منها لعدم وجود دليل كافي على عودة هؤلاء الأشخاص أو على الظروف التي عادوا إليها.
العراق	150,000	1,962,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018	1,085,000 (1 يناير- 31 ديسمبر 2018)		اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعد الكلي للنازحين في العراق بشكل أساسي على تحليل البيانات الصادرة عن أعمال التقييم التي تجريها مصفوفة رصد التنقلات التابعة للمنظمة الدولية للهجرة. يتناول هذا العدد قرابة 2 مليون شخص نزحوا بسبب النزاع المسلح الذي شهدته البلاد منذ 2014, كما يشتمل على 9,000 نازح عادوا في 2018 ولا زالوا يعيشون مع عائلات تستضيفهم في مستوطنات عشوائية أو ملاجئ جماعية. اشتملت تقديرات مركز النزوح الداخلي للنازحين الجدد في 2018 على 28,000 شخص نزحوا للمرة الأولى في حياتهم و122,000 شخص نزحوا للمرة الثانية خلال العام. صنف المركز أكثر من مليون عودة موثقة كحل جزئي لأن أغلب العائدين كانوا يعيشون في فنادق أو مرافق مستأجرة أو في منازلهم الأصلية لكنهك ما زالوا يواجهون تحديات متعلقة بنزوحهم.

كينيا	10,000	162,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018		780 (1 يناير 31- ديسمبر 2018).	اشتملت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي لنازحي كينيا على العديد من حالات النزوح وارتكزت على مصادر عدة منها الهيئة الوطنية لإدارة الجفاف والمنظمة الدولية للهجرة والإعلام المحلي والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. تضمنت الإحصائيات الأشخاص الذين نزحوا بسبب العنف المترتب على العمليات الانتخابية خلال 2007 و2008 و2017، بالإضافة إلى من نزحوا بسبب العنف القبلي والصراع على الموارد والهجمات التي شنتها حركة الشباب في 2017 و2018. ارتكزت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للنازحين الجدد في 2018 على البيانات الصادرة عن الإعلام المحلي والهيئة الوطنية لإدارة الكوارث ومنظمة العفو الدولية. يعتبر المركز إحصائيات النازحين الجدد الصادرة عنه أقل مما هو عليه الحال في الواقع، وذلك بسبب المحددات الناتجة عن النطاق الجغرافي للمعلومات وانتظامها. يصنف مركز رصد النزوح الداخلي 780 نازحا ممن غادروا مناطقهم بسبب النزاع الدائر على الأراضي وتلقوا أوامر بالعودة إلى غابة ماو الشرقية في فئة الحلول الجزئية نظراً لعدم توافر معلومات تؤكد عودتهم أو توضح الظروف التي واجهوها.
كوسوفو		16,000 تم تحديث البيانات آخر مرة في 2018	200 (1 يناير31- ديسمبر 2018).		اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لنازحي كوسوفو على قواعد بيانات وطنية لدى وزارة شؤون الطوائف والعودة. يشير العدد إلى الأشخاص الذين نزحوا خلال النزاع الحاصل في 1999-1998، حيث خضعت قواعد البيانات للتحديث بمساعدة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وغيرها من الشركاء وذلك لتوظيفها في مساعدة العائلات النازحة. يمثل الانخفاض الطفيف الذي طرأ على أعداد النازحين منذ 2017 عدد الأشخاص الذين وثقت الحكومة عودتهم لمناطقهم قام المركز باعتبار عودة هؤلاء الأشخاص تندرج تحت بند الحلول الجزئية لعدم توافر أي معلومات عن هؤلاء النازحين.
لبنان		11,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018	280 1 يناير - 31 ديسمبر 2018		اعتمد تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين على البيانات التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا. تشمل التقديرات بشكل أساسي النازحين الفلسطينيين من مخيم نهر البارد في عام 2007، باعتباره مكان إقامتهم، وبسبب عدم قدرتهم على العودة. قدر المركز أن ما عدده 280 نازحا ممن نزحوا في 2007 حققوا حلاً جزئياً من خلال عودتهم للمخيم في 2018.

الدولة أو المنطقة	نزوح جديد	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية الغير مثبتة		ملاحظات حول الأعداد
			عدد النازحين الذين حققوا تقدما جزئي في إيجاد حلول مستدامة	عدد النازحين الذين لا يمكن التحقق من تقدمهم باتجاه حلول مستدامة	
ليبيا	70,000	221,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018	107,000 (1 يناير- 31ديسمبر 2018)		اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي لنازحي ليبيا على تقارير مصفوفة رصد التنقلات التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، ويشير العدد للأشخاص الذين نزحوا بسبب النزاع الداخلي المسلح. يشتمل العدد الكلي الصادر عن المركز على الأشخاص الذين حالوا العودة لكنهم لم ينجحوا، وكان هذا العدد قد قدر بالاعتماد على تحليل مصفوفة رصد التنقلات لبيانات العائدين. اعتمد تقدير المركز لعدد النازحين الجدد في 2018 على تحليل الأحداث التي وثقتها مصفوفة رصد التنقلات بمنظمة الهجرة الدولية من خلال نظام تتبع الأحداث الخاص بها event tracker ومجموعة الحماية ومشروع أماكن وأحداث النزاعات المسلحةACLED . تعزى أغلب موجات النزوح للنزاع بين القوات المسلحة الليبية والميليشيات من جهة والاشتباكات بين المليشيات المختلفة من جهة أخرى. ارتكزت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للحلول الجزئية على تحليل تقارير مصفوفة رصد التنقلات حول العائدين، وتحتوي على أعداد العائدين ممن يعيشون في منازلهم السابقة أو منازل جديدة أو مساكن مؤقتة وخلافه من أشكال السكن.
مقدونيا		140 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018		10 حتى 31 ديسمبر 2018	اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعد الكلي للنازحين في مقدونيا على البيانات الصادرة عن وزارة العمل والسياسة الاجتماعية، وتشتمل على الأقليات الألبانية النازحة في 2001 بسبب العنف. تعود المقارنة بين العدد الأقل الذي وثقه المركز مع العدد المرصود في 2017 إلى إلغاء تسجيل عشرة أشخاص كنازحين. يصنف المركز هؤلاء الأشخاص في فئة الحلول الغير مؤكدة بالنظر لعدم توافر معلومات محددة حول أماكن سكنهم وظروفهم المعيشية.
مدغشقر	1,700	2,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018			اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في مدغشقر وأعداد النازحين الجدد في 2018 على تحليل البيانات الصادرة عن مصفوفة رصد التنقلات والمقالات الإعلامية، حيث يشير كلا منهما إلى النزوح الناجم عن أعمال النهب والسرقة. تعتبر هذه المرة الأولى التي يوثق من خلالها المركز حالات النزوح المرتبطة بالعنف والنزاع في مدغشقر.

مالي	126,000	120,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018				اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعد الكلي للنازحين في مالي على البيانات الصادرة عن لجنة تحركات السكان والتي بدورها تعتمد على البيانات التي جمعتها مصفوفة رصد التنقلات من خلال تسجيل النازحين. يشير العدد للنازحين بسبب النزاعات القبلية والعرقية، بالإضافة إلى العنف المرتبط بتنظيم القاعدة. اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لأعداد النازحين الجدد في 2018 على البيانات الصادرة عن آلية الاستجابة السريعة في مالي بقيادة المجلس النرويجي للاجئين الذي يصدر تقارير حول حالات نزوح مؤكدة ذات ارتباط بذات الأسباب.
المكسيك	11,000	338,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018	72 (1 يناير31- ديسمبر 2018)	1,800 1 يناير - 31 ديسمبر 2018		اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعد الكلي للنازحين في المكسيك وعدد النازحين الجدد في 2018 على تحليل البيانات الصادرة عن اللجنة المكسيكية لحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها. يشير العدد الكلي للنازحين للأشخاص الذين نزحوا بسبب العنف السياسي والنزاع على الأراضي والعنف المرتبط بمجموعات الجريمة المنظمة. اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لعدد النازحين الجدد والحلول الجزئية غير المؤكدة في 2018 على البيانات التي جمعتها اللجنة المكسيكية لحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها من خلال متابعتها الإعلامية للأحداث. يتضمن تقدير المركز لعدد الأشخاص الذين توصلوا لحلول جزئية لعدد 72 شخصاً ممن وثقت عودتهم لمنازلهم في ظل ظروف أمنية أفضل من ذي قبل، لكن لا يمكن التحقق منها في نفس الوقت. صنف المركز 1,800 شخص ممن وثقت عودتهم دون توفر أي معلومات عنهم في فئة الحلول الغير مؤكدة.
موزمبيق	3,800	14,000 تم تحديث العدد 2018				أُعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في الموزمبيق بشكل أساسي على تقرير نشرته اليونيسيف في 2016 حول عدد الأشخاص الذين أعيد توطينهم في محافظات مثل مانيكا، سوفالا وتيتي. تسببت أعمال العنف بين الحكومة وجماعة المعارضة في نزوح هؤلاء الأشخاص. تشمل أيضاً إحصائية النازحين الصادرة عن المركز النازحين الجدد في 2018 كنتيجة للعنف المرتبط بالجماعات المتطرفة في محافظة كابو ديلغادو، والذي لم يتمكنوا من العودة إلى نهاية العام. حصل المركز على تقدير عدد النازحين الجدد في 2018 من تقارير الإعلام المحلي الذي يتناول تدمير المساكن على إثر الهجمات التي تتعرض لها المحافظة.

الدولة أو المنطقة	نزوح جديد	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية الغير مثبتة		ملاحظات حول الأعداد
			عدد النازحين الذين حققوا تقدما جزئي في إيجاد حلول مستدامة	عدد النازحين الذين لا يمكن التحقق من تقدمهم باتجاه حلول مستدامة	
ماينمار	42,000	401,000 تم تحديث هذا العدد في 2018			اتم إعداد تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للنازحين في ماينمار على استخدام مصادر بيانات متنوعة غطت أقاليم عدة في البلاد: 131,000 في راكهيني و97,000 في كاتشين و50,000 في كارن و40,000 في تانينثاري و27,000 في كارني و22,000 في باغوو، 18,000 في مون و15,000 في شان و1,300 في تشن. اعتمدت أغلب التقديرات على البيانات التي جمعتها جهات مثل تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات ومجموعة المأوى وتحالف الحدود Border Consortium. تضم احصائية المركز أيضاً مجموعات أصغر من النازحين بالاعتماد على البيانات المستقاة من حكومة تشين المحلية وسلطات المدينة في راكهيني بالإضافة لوكالات الأمم المتحدة. تضمنت التقديرات الأشخاص الذين يعيشون النزوح طويل الأجل نتيجة للعديد من النزاعات الداخلية المسلحة والعنف القبلي. اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لعدد النازحين الجدد في 2018 على التقارير الصادرة عن OCHA وتحالف الحدود Border Consortium ومنظمات المجتمع المدني ومنها مجموعة كارن لحقوق الإنسان (Karen Human Rights Group (KHRG وحراس بورما الحرة، بالإضافة للمصادر الإعلامية. يعتبر المركز كافة بياناته تقديرات تقريبية غير دقيقة نظراً لمحدودية الوصول للنازحين.
النيجر	52,000	156,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018			اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في النيجر بشكل أساسي على البيانات الصادرة عن الحكومة والتي حصلت عليها من خلال دراسات استقصائية أجرتها السلطات المحلية. تغطي البيانات إقليم ديفا جنوب شرقي البلاد الذي يقع على حدود بحيرة تشاد حيث تأثر بشدة بتمرد جماعة بوكو حرام. كما تعكس تقديرات المركز معلومات حصل عليها من مجموعة الحماية عن النزوح الناجم عن الهجمات في تيلابيري وطاوا، والتي تعتبر من توابع العنف الممتد من مالي. كما يضم العدد الكلي للنازحين المقدر من المركز اللاجئين النيجيريين الذين أفادت الحكومة برجوعهم لمخيمات النزوح بالبلاد.

نيجيريا	541,000	2,216,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018	311,000 1 يناير - 31 ديسمبر 2018		اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في نيجيريا وعدد النازحين الجدد في 2018 على تقارير مصفوفة رصد التنقلات وأدوات التعقب في حالة الطوارئ التي تغطى شمال شرق البلاد. ارتكز تقدير عدد النازحين الجدد في 2018 على جمع البيانات من خلال أدوات التعقب في حالة الطوارئ التابعة لمنظمة الهجرة الدولية والتقارير الإعلامية حول الفترة التي لم يغطيها تقرير مصفوفة رصد التنقلات لعام 2018. كما أدرج المركز المعلومات المستمدة من الفريق الدولي المعني بالأزمات والتقارير الإعلامية التي تتناول النزوح في ولايات الحزام الأوسط، حيث ساهم العنف الممتد لمناطق كانت تتمتع بالاستقرار بشكل كبير في ارتفاع أعداد النازحين السابقين والجدد بالمقارنة مع الأعداد الموثقة في 2017، بالإضافة تغطية مساحات جغرافية أكبر من الشمال الشرقي حيث كان جامعوا المعلومات أكثر قدرة على الوصول إلى مناطق جديدة. صنف المركز 225,000 شخص ممن تم الإبلاغ عن عودتهم إلى منازلهم الغير مدمرة في مناطق تفتقر لمعايير الأمان و86,000 شخص عادوا لمنازلهم المتضررة أو المدمرة أو إلى ملاجئ على أنهم ضمن فئة الحلول الجزئية.
باكستان	1,800	119,000 تم تحديث العدد في 2018	83,000 1 يناير - 31 ديسمبر 2018		اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في باكستان بشكل أساسي على البيانات المؤكدة الصادرة عن المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية سابقاً وهيئة إدارة الكوارث. تغطي التقديرات هذه المناطق التي تعتبر حالياً جزءً من محافظة خيبر باختونخوا حيث يعيش الناس هنالك نزوح طويل الأمد بسبب العمليات العسكرية. تعتبر البيانات الصادرة عن هيئة إدارة الكوارث حول الأقاليم الأخرى غير شاملة ومن المحتمل أن تكون أقل مما هو عليه عدد النازحين في الواقع، وبناءً عليه قام المركز بتعزيز تغطية هذه المناطق من خلال المتابعة الإعلامية. يشتمل تقدير المركز لعدد النازحين الجدد في 2018 على تقديرات تتعلق بتنقلات مرتبطة بأحداث وقعت على نطاق جغرافي محدود وصدرت من خلال مصادر إعلامية أو تقارير المجتمع المدني. اعتمد تقدير المركز للحلول الجزئية على بيانات حول حالات العودة المبلغ عنها والصادرة عن هيئة إدارة الأزمات في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية.

الدولة أو المنطقة	نزوح جديد	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية الغير مثبتة		ملاحظات حول الأعداد
			عدد النازحين الذين حققوا تقدما جزئي في إيجاد حلول مستدامة	عدد النازحين الذين لا يمكن التحقق من تقدمهم باتجاه حلول مستدامة	
فلسطين	490	238,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018	15,000 1 يناير - 31 ديسمبر 2018		اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في فلسطين على تحليل البيانات الصادرة عن OCHA ومجموعة المأوى ومركز بديل للإقامة الفلسطينية وحقوق اللاجئين. يشتمل العدد على النازحين الجدد في 2018 وغيرهم من النازحين منذ عدة عقود ممن لا تتوافر عنهم سوى بيانات محدثة محدودة. تتكون تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لعدد النازحين الجدد في 2018 على النازحين في الضفة الغربية كنتيجة للأضرار اللاحقة بالمنازل والدمار الحاصل والإخلاء القسري وإغلاق الملكيات ومصادرتها. كما اعتمد تقدير المركز لعدد الحلول الجزئية على تحليل البيانات الصادرة عن مجموعة المأوى والتي تتناول عدد المباني التي أعيد بناءها في غزة في 2018.
بابوا غينيا الجديدة	360	12,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018			اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في بابوا غينيا الجديدة على البيانات التي جمعتها ونشرتها مصفوفة رصد التنقلات. يعتبر المركز هذه التقديرات تقريبية ومتحفظة بسبب عدم القدرة على الوصول إلى كل مجتمعات النزوح بالإضافة إلى عدم توفر أداة للتحقق من هذه البيانات. اعتمد تقدير المركز لعدد النازحين الجدد في 2018 على التقارير الإعلامية التي تتناول العنف ضد الأشخاص المتهمين بالشعوذة وتهجيرهم قسراً، حيث تحقق شركاء في جمع البيانات من هذه المعطيات بشكل مستقل.
البيرو		59,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2017			اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لعدد الكلي للنازحين في البيرو على بيانات صادرة عن وزارة المرأة والفئات الهشة التي تحتفظ بسجل لأعداد النازحين. تشير التقديرات إلى حالات النزوح التي حدثت خلال النزاع بين الحكومة والجماعات المسلحة في الفترة ما بين 1998 و2000، بالإضافة لما عدده 90 نازح قامت الحكومة بتغيير أماكن سكنهم بسبب الأعمال الإرهابية. لم يتغير العدد عما كان عليه في العام الماضي بسبب عدم تحديث البيانات وعدم قدرة المركز على التعرف على أي معلومات إضافية.

الفلبين	188,000	301,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018	65,000 1 يناير - 31 ديسمبر 2018		اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في الفلبين وعدد النازحين الجدد في 2018 على التقارير الصادرة عن مركز معلومات الحكومة لرصد عمليات الاستجابة للكوارث ومجموعة الحماية التي توفر إحصائيات حالية وتراكمية حول وقائع معينة ذات علاقة بالنزوح. تعزى أغلب حالات النزوح في 2018 كما هو الحال في السنين السابقة إلى النزاع الواقع في مينداناو وتشمل الهجمات المسلحة والعنف السياسي والتوتر القبلي. يعتبر المركز عودة 65,000 نازح حلا جزئيا لأنهم لازالوا يواجهون العديد من التحديات المتعلقة بنزوحهم، وذلك بالاستناد لتحليل البيانات الصادرة عن مركز معلومات الحكومة لرصد عمليات الاستجابة للكوارث ومجموعة الحماية.
روسيا		2,300 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018			اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في روسيا على البيانات الصادرة عن الحكومة. تشمل هذه التقديرات على مواطنين روسيين صنفوا كنازحين قسراً داخل البلاد كنتيجة للعنف والمضايقات والاضطهاد.
السنغال		18,000 تم حديث العدد آخر مرة في 2017			اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في السنغال بشكل رئيسي على تقرير OCHA الصادر في 2015 والذي حدثته لجنة الصليب الأحمر الدولية. يعود السبب في حالات النزوح إلى النزاعات الانفصالية بين قوات الحركة الديمقراطية في كاسامانس والجيش السنغالي في الفترة الواقعة بين التسعينات والعشرية الأولى من القرن الحالي.
سيراليون	3,000	3,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018			اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في سيراليون وعدد النازحين الجدد في 2018 على المقالات الإعلامية التي توثق مؤسسة كاريتاس كمصدر لمعلوماتها. يتعلق كلا العددين بحالات النزوح الناجمة عن أعمال العنف التي تبعت الانتخابات في إبريل من عام 2018. لم يستطع المركز الوصول إلى دليل على أن النازحين نجحوا في العودة أو تحقيق أي شكل من أشكال الحلول الدائمة، وبالتالي يصنفون كنازحين حتى نهاية هذا العام.

الدولة أو المنطقة	نزوح جديد	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية الغير مثبتة		ملاحظات حول الأعداد
			عدد النازحين الذين حققوا تقدما جزئي في إيجاد حلول مستدامة	عدد النازحين الذين لا يمكن التحقق من تقدمهم باتجاه حلول مستدامة	
الصومال	578,000	2,648,000 تم تحديث هذا العدد في 2018		200 1 يناير - 31 ديسمبر 2018	اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في الصومال على تقديرات مجموعة عمل إدارة المعلومات التي قامت بجمعها من خلال العديد من المصادر مثل إجراء المقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية وتقييم لمواقع وتقييمات مصفوفة رصد التنقلات التابعة للمنظمة الدولية للهجرة وتقييمات المنظمات المحلية غير الحكومية وبيانات التسجيل التي تقوم الهيئات المسئولة عن تنسيق وإدارة المخيمات بجمعها. يمثل العدد خليطا من الدوافع منها النزوح الناجم عن النازعات والكوارث وذلك بسبب عدم تصنيف حالات النزوح بحسب السبب الذي نتج عنه النزوح. اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لعدد النازحين الجدد في 2018 على البيانات الصادرة عن شبكة حماية ومراقبة العودة برئاسة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمجلس النرويجي للاجئين، والتي قام المركز بتعزيزها من خلال إضافة إحصائيات تضمنتها التقارير الصادرة عن المجلس النرويجي للاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للموئل والتي تتناول قضية الإخلاء القسري. لا تميز البيانات الصادرة عن شبكة حماية ومراقبة العودة بين التنقلات القسرية والطوعية، بما معناه أنه لا تعتبر كل تحركات السكان نزوحاً داخلياً. اعتمد تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للحلول التي لم يتم التحقق منها على البيانات الصادرة عن شبكة حماية ومراقبة العودة والتي تشير إلى عودة 200 شخصاً فقط دون توافر دليل يدعم هذه المعلومة.
جنوب السودان	321,000	1,869,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018		12,000 1 يناير - 31 ديسمبر 2018	اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في جنوب السودان على البيانات الصادرة عن OCHA والتي تقوم بجمع البيانات المتاحة من الشركاء داخل البلاد. وهنا يجب الانتباه إلى حقيقة أن منهجية الشركاء في جمع المعلومات تتباين كما أن البيانات المتعلقة ببعض حالات النزوح قديمة ولم يتم تحديثها. استقى مركز رصد النزوح الداخلي تقديراته لعدد النازحين الجدد والحالات التي وصلت لحلول مؤكدة من المتابعة القائمة على تتبع الأحداث، والتي تعتمد على جمع المعلومات من خلال مؤسسات مثل OCHA ومصفوفة رصد التنقلات والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومبادرة ريتش ومجموعة الحماية ولجان الإغاثة وإعادة التأهيل وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومصادر الإعلام المحلي. من المحتمل أن يعكس كلا التقديرين رقما أقل بكثير مما هو عليه الحال في الواقع بسبب محدودية تغطية المناطق وعدم اتباع منهجية منظمة في جمع البيانات المتعلقة بهذه المسألة ميدانياً.

سيريلانكا	1,100	37,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018			اشتملت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في سيريلانكا على النازحين الذين لازالوا في انتظار إعادة توطينهم بعد انتهاء الحرب الأهلية التي بدأت في 2009، وذلك بالاستناد للبيانات الصادرة عن وزارة التوطين وإعادة التأهيل والتنمية الشمالية والشؤون الدينية الهندوسية، كما أنها تشتمل على مجموعة قليلة من الأفراد الذين صنفوا على أنهم نازحين من خلال المتابعة الإعلامية القائمة على تبع الأحداث. يشكل العدد الأخير من الحالات أساساً لتقديرات المركز حول عدد النازحين الجدد في 2018.
السودان	41,000	2,072,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018		5,600 1 يناير - 31 ديسمبر 2018	اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في السودان على تحليل البيانات الواردة في تقرير مصفوفة رصد التنقلات لعام 2018 التي تغطي ولايات دارفور الخمس وجنوب وغرب كردفان، بالإضافة للبيانات الصادرة عن لجنة المساعدات الإنسانية والبيانات الصادرة عن OCHA فيما يتعلق بولاية النيل الأزرق. لم يتم تغطية ولاية سنار حيث تم الإبلاغ عن وجود نازحين هناك مما يعني أن إحصائية المركز أقل مما هو عليه الحال في الواقع. اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لعدد النازحين الجدد على البيانات الصادرة عن OCHA وتقارير الإعلام المحلي التي تغطي منطقة جبل مرة الذي يقع على تقاطع كل من شمال وجنوب ووسط دارفور. صنف المركز كافة النازحين ممن أبلغ عن عودتهم في فئة الحلول غير المؤكدة لعدم توفر معلومات حول ظروفهم المعيشية. اعتمد التقدير على بيانات جمعتها منظمة الهجرة الدولية ونشرتها في 2018. من المحتمل ان يكون العدد الحقيقي للعائدين أكبر بكثير مما تم الإبلاغ عنه وذلك لأنه يشمل العائدين المسجلين خلال جزء من السنة فقط وضمن الولايات المذكورة أعلاه.
سوريا	1,649,000	6,119,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018	715,000 1 يناير - 31 ديسمبر 2018		اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في سوريا على تحليل البيانات التي نشرها برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانيةHNAP . بدوره قام المركز بجمع عدد النازحين مع عدد الأشخاص النازحين داخل مجتمعاتهم ممن تأثروا بالأضرار التي لحقت بأماكن مأواهم. اعتمد تقدير المركز لعدد النازحين الجدد في 2018 على تحليل المركز للبيانات الصادرة عن برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية HNAP ومجموعة تنسيق وإدارة المخيمات ومجموعة عمل النازحين داخليا في سوريا. يعتبر تقدير عدد النازحين الجدد أقل من الواقع وذلك بسبب محدودية التغطية الزمنية في الفترة ما بين شهر يناير وأبريل من عام 2018 عدم شموله للأشخاص الذين لم تصل فترة نزوحهم لثلاثين يوما. يعتبر المركز كل الحالات التي أبلغ برنامج تقييم الاحتياجات الانسانية عن رجوعهم لمنازلهم الأصلية أو لأماكن سكن مؤقتة في مناطقهم مصنفين ضمن الحلول الجزئية لارتفاع مستويات انعدام الأمن والنقص الحاد في الخدمات الأساسية والبنية التحتية.

الدولة أو المنطقة	نزوح جديد	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية الغير مثبتة		ملاحظات حول الأعداد
			عدد النازحين الذين حققوا تقدما جزئي في إيجاد حلول مستدامة	عدد النازحين الذين لا يمكن التحقق من تقدمهم باتجاه حلول مستدامة	
تايلاند		41,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2007			اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في تايلاند على بيانات وردت في دراسة نشرتها جامعة هارفارد في 2010 والتي بنيت على نتائج دراسة استقصائية أجرتها جامعة الأمير سونغكلا من أجل تقييم الآثار على البوذيين المنتمين للتمرد العرقي الانفصالي في جنوب البلاد. يصف المركز تقديراته بالتقريبية بالنظر لعدم وجود منهجية منظمة لتحديد الضحايا وتوفير المساعدة للنازحين والجماعات المتضررة، بالإضافة لكون عمر هذه البيانات يعود لعدة سنوات.
تركيا		1,097,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018			تشمل تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في تركيا مجموعتين: الأشخاص الذين يعيشون نزوحا طويل الأمد منذ النزاع التركي-الكردي في التسعينات من القرن الماضي والأشخاص الذين دمرت منازلهم أثناء اندلاع النزاع من جديد وبدأ عمليات أمنية في الجنوب الشرقي لإقليم الأناضول في 2015 و2016. اعتمد تقدير المركز حول المجموعة الأولى على بيانات نشرتها جامعة حاجة تبه Hacetteppe University في 2006. حدد المركز المجموعة الثانية من خلال بيان أصدره المجلس الوطني الأعلى في نوفمبر عام2018، حيث صرح مسئولون من خلاله بعدد المنازل المدمرة أثناء العمليات الأمنية في سيزري وديار بكر وهكاري وإديل وماردين ونوسايبن وسيلوبي ومركز سيرناك ويوكسيكوفا.
أوغندا	9,000	32,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018			اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في أوغندا وعدد النازحين الجدد في 2018 على بيانات صادرة عن منظمة العفو الدولية ومرصد حقوق الإنسان والمصادر الإعلامية. تشمل التقديرات الأشخاص الذين نزحوا في الفترة ما بين 2016 و2018 والذين لم تثبت عودتهم أو تحقيقهم لأي من الحلول الدائمة. يرتبط العدد التقديري للنازحين الجدد بثلاثة أحداث اندلعت في 2018 بسبب الاشتباكات القبلية والنزاع على الأراضي بين السكان المحليين والحكومة.

أوكرانيا	12,000	800,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018	12,000 1 يناير - 31 ديسمبر 2018		اعتمدت تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في أوكرانيا وعدد النازحين الجدد في 2018 على البيانات والمعلومات الصادرة عن الأمم المتحدة ومصادر الإعلام ومجموعة الحماية. يعتبر المركز تقديره لوجود 800,000 نازحاً مبنيا على الإسقاطات السكانية التي تجريها الأمم المتحدة وشركائها. يشتمل الرقم على أشخاص يعيشون بشكل دائم في مناطق تقع تحت سيطرة الحكومة بالإضافة إلى النازحين الجدد أثناء العام الحالي. يعتبر نشطاء الاستجابة الإنسانية العدد المقدر للنازحين والبالغ 1.5 مليون نسمة بحسب قواعد البيانات التابعة لوزارة السياسات الاجتماعية في أوكرانيا رقما يزيد عما هو عليه الحال في الواقع لأنه يشتمل على 477,000 نسمة ممن لم يعودا نازحين ولكنهم لم يبلغوا عن عودتهم ليتمكنوا من استلام مستحقاتهم المالية. تتضمن تقديرات المركز الأشخاص الذين ثبتت عودتهم إلى أماكن إقامتهم الأصلية بعد إخلائهم في أكتوبر من عام 2018 على إثر سلسلة من الانفجارات التي حدثت في مستودع للذخيرة، حيث تمكن هؤلاء من تحقيق حلول جزئية بشأن أزمة نزوحهم.
اليمن	252,000	2,324,000 تم تحديث العدد آخر مرة في 2018	1,009,000 حتى يونيو 2018		تنطبق تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي للعدد الكلي للنازحين في اليمن على الأشخاص الذين تم الإبلاغ عنهم كنازحين بسبب النزاع من خلال التقرير السابع عشر لفريق العمل المعني بتحركات السكان والمنشور في 2018. حصل فريق العمل على جزء من بياناته من خلال مصفوفة رصد التنقلات التابعة للمنظمة الدولية للهجرة وأدوات التعقب في حالة الطوارئ وأنشطة متابعة تحركات السكان في المفوضية السامية لشؤون لاجئين والهيئة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعافي من الأزمات NAMCHA. اعتمد مركز رصد النزوح الداخلي في حسابه للعدد المقدر للنازحين الجدد في 2018 على البيانات الصادرة عن مجموعة الحماية ومصفوفة رصد التنقلات وأدوات التعقب في حالة الطوارئ. تعتبر تقديرات المركز للعدد الكلي للنازحين والنازحين الجدد مجرد أرقام تقريبية ومتحفظة وذلك بسبب صعوبة الوصول للنازحين ولعدم استمرار جمع المعلومات حتى حلول شهر ديسمبر من عام 2018، فعلى سبيل المثال لم يتم تحديث البيانات الصادرة عن فريق العمل المعني بتحركات السكان التي تغطي محافظة الجوف منذ شهر يناير 2018. تشتمل تقديرات المركز أيضاً على أكثر من مليون نسمة من العائدين الذين أبلغ عنهم فريق العمل المعني بتحركات السكان، والذين لا تتوفر أي معلومات حول تحقيقهم حلول جزئية.

الأوراق البحثية المرجعية

استفاد التقرير العالمي للنزوح الداخلي لعام 2019 من إسهامات العديد من الشركاء والمؤسسات البحثية والخبراء المستقلين الذين قدموا أوراقا بحثية كمرجع للتقرير الأساسي. يمكن تصفح النسخ الكاملة لهذه الأوراق إلكترونياً من خلال زيارة الموقع التالي

http://www.internal-displacement.org/global-report/grid2019/

هل الأشخاص النازحون داخلياً راضون عن جودة الخدمات العامة للصحة والتعليم التي يحصلون عليها؟

رؤية طويلة الأمد من المناطق الحضرية في بلدان ما بعد الاشتراكية

آرتجومز ايفليفز– جامعة غرب انجلترا

تعتمد الحياة الكريمة للنازحين وحصولهم على سبل كسب العيش على توفير الخدمات العامة، التي عادة ما تكون جودتها والوصول إليها أفضل في المناطق الحضرية. تقوم هذه الدراسة بتحليل التجارب المباشرة للنازحين من حيث استخدامهم للخدمات العامة الأساسية مثل الصحة والتعليم في المناطق الحضرية الواقعة في بلدان البلدان الاشتراكية سابقا في وسط وشرق أوروبا، والتي شهدت نزاعات في التسعينات والعقد الأول من القرن الحالي. كشفت النتائج أن درجة عدم الرضا لدى النازحين فيما يتعلق بجودة الخدمات الصحية أكبر من غيرهم ممن لم يتأثروا بالنزاع، كما وأشارت إلى ما يعانيه هؤلاء النازحين من هشاشة لفترات طويلة بالإضافة إلى حرمانهم من الخدمات الصحية. وفي الوقت ذاته، لم تلاحظ الدراسة حرمان النازحين القسريين من الخدمات التعليمية حيث يميل هؤلاء للاستثمار في التعليم لتعويض خسارة ممتلكاتهم.

المدن كملجأ، المدن كمنزل

العلاقة بين المكان ومفاهيم الاندماج بالنسبة لنازحي المناطق الحضرية في العراق

روجيه جويو ونادیا صديقي - البحث الاجتماعي

كيف يؤثر السياق الاجتماعي والبيئي والبنية الحضرية للمدن حيث يعيش اللاجئون على رؤيتهم للاندماج؟ قمنا باستخدام قاعدة بيانات واسعة النطاق تغطي مواقع عبر أربع محافظات في العراق بالإضافة للاستعانة بتعريف ذي شقين للاندماج من حيث الانتماء والتأثير، وذلك من أجل التحري حول إذا ما كانت عوامل المكان والتنمية والإدارة والأمن ورأس المال الاجتماعي وديموغرافيا المكان ومواصفات العائلات تؤثر في شعور النازحين بالاندماج. وجدنا أن لعامل المكان دورا هاما وأنه من الصعب على النازحين الاندماج في بيئات مضيفة أكثر استقراراً ونجاحاً من غيرها. ونحن هنا لا نطرح فقط أهمية تحسين الظروف المعيشية لكافة سكان المناطق الحضرية الهشة حيث يتواجد النازحون ولكن أيضا نطرح أهمية جعل البيئات الأكثر استقراراً أكثر شمولاً.

مقارنة تقديرات أعداد الأشخاص النازحين داخلياً باستخدام بيانات شبكات الهواتف النقالة وغيرها من المصادر

ورقة عمل: الدلائل المستمدة من زلزال المرتفعات (هايلاندز) في بابوا غينيا الجديدة.

بامنجاكاسبراهارا، أنيسة زاهارا، محمد رضا، محمد ريزال خيفي، ديكاراالكاريسيا، يوليستينا ريادي، راجيوسادزاليكا، جورج هودج، مختبر بلس في جاكارتا.

ثبت أن القياس الدقيق الذي يأتي في الوقت المناسب للنازحين بسبب الكوارث الطبيعية وغيرها من دوافع النزوح أمر معقد للغاية. يقوم هذا البحث باختبار بيانات شبكات الهواتف النقالة كمصدر لتكوين رؤية حول النزوح مع مقارنة النتائج بالممارسات الفضلى لتتبع النزوح، وعلى وجه الخصوص مصفوفة رصد التنقلات (النزوح) التابعة للمنظمة الدولية للهجرة. كما نقوم أيضاً بمقارنة هذه الرؤى مع المعلومات التي تتناول الفئات المستهدفة من الموارد الانسانية، حيث توصلنا إلى نجاعة الاستهداف فيما يتعلق بالمسوحات وآليات توزيع المساعدات الإنسانية. تقدم نتائج الدراسة وجهات نظر جديدة حول تعداد النازحين وتركز على الدور الذي قد تلعبه بيانات شبكات الهواتف النقالة في توفير معلومات غاية في الأهمية خلال الأيام والأسابيع التي عادة ما تعج بالفوضى عقب حدوث الأزمات.

مقارنة بين تجربة النازحين في المناطق الحضرية والريفية: نتائج دراسة طولية في العراق ما بين 2015 - 2017

روتشيليدافيز، سلمى الشامي، غرايسبينتون، جيك موران، كايلا ماكهو، نيكول روجيرو، معز حياة، منظمة الهجرة الدولية، جامعة العراق وجورج تاون.

نزح الملايين من العراقيين بسبب تنظيم الدولة الإسلامية في الفترة ما بين 2014 و2017. تقوم هذه الدراسة الطولية بتتبع الحاجات والتحديات والحلول التي أوجدها النازحون غير المقيمين في المخيمات بأنفسهم. يعبر الغالبية العظمى من لنازحين عن شعورهم بالأمن في أماكن إقامتهم، ولكن يمكن القول أنهم حققوا حلولاً مؤقتة فيما يتعلق بسبل المعيشة وجودة الحياة، فمثلاً لم يستطع النازحون في المناطق الحضرية العاملون في القطاع الزراعي سابقا إعادة إقامة مشاريعهم القائمة على الأعمال الزراعية وتربية الحيوانات بدون مساعدة

معتبرة لجعل الأرض آمنة من جديد. وفي هذا السياق سيساعد دعم المبادرات الزراعية العامة والخاصة ومشاريع الإسكان وبرامج القروض الصغيرة - المهاجرين في العودة وإعادة إنشاء منازلهم أو الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة.

الهدم والإخلاء القسري والرفاه في المدن

جايديب غوبتي، دولف تي لينتلو، شيلا باتل، فينود كومار راو، أليستر ماكجريجور، راجيتلاكشمان، معهد دراسات التنمية، جامعة سوسيكس، جمعية مراكز حماية موارد المنطقة، جامعة شيفلد.

يعتبر الإخلاء القسري وهدم المنازل وجها آخر لمشكلة اللجوء في الدول النامية، فلقد وجدنا في الهند أن الأشخاص الذين عايشوا هدم منازلهم يتضاءل شعورهم بالإنجاز أمام الأهداف التي وضعوها نصب أعينهم سواءً كانوا رجالا أم نساء، كما تتراجع نظرتهم الإيجابية للحياة أكثر من غيرهم ممن ينتمون لنفس العائلة لكنهم لم يعيشوا تجربة الهدم حتى ولو كانوا من نفس الفئة العمرية ونفس المستوى التعليمي ونفس محل الإقامة ويعيشون تحت سقف واحد أيضاً. لاحظنا على الرغم من ذلك أن هذا الأثر يتلاشى مع مرور الوقت، والأهم من ذلك أنه يتقلص في حال كانت عملية إعادة التوطين تتم بشكل تشاركي وبدعم من جهة محلية.

تصنيف النزوح في المناطق الحضرية

أساليب منهجية لجمع وتحليل البيانات حول النزوح الداخلي في المدن

مليسا ويماير، مارجريتا لندكفست - هاوندومادي،، لورا كيفلا، الدائرة المشتركة لتصنيف النازحين داخلياً JIPS.

تبقى الإثباتات على تجارب النازحين داخلياً في المدن قليلة على الرغم من توافق الرأي حول أثر النزوح على البيئات الحضرية. وبهذا الصدد تعمل تقنيات وعمليات جمع أدلة معينة على سد جانب النقص هذا تدريجياً. يقدم هذا البحث ثلاثة نماذج من دراسة حالات لتصنيف النزوح في المناطق الحضرية حيث قام الباحثون بتصميم كيفية جمع المعلومات وتحليلها للتوافق مع هذه السياقات من خلال طرق مختلفة. أدى استخدام هذه الأساليب إلى تكوين قاعدة إثباتات قوية تمد الهيئات المسئولة عن الاستجابة الإنسانية في حالات النزوح الداخلي داخل هذه المدن بالبيانات اللازمة. أكدت دراسات الحالات الثلاث التي غطت كلاً من مقديشو في الصومال 2015 / 2016 وأربيل في العراق 2015 / 2016 وعدد من المدن السورية 2018 / 2019، ونفذها شركاء من مؤسسات إنسانية وتنموية وحكومية وبمساعدة الدائرة المشتركة لتصنيف النازحين داخلياً JIPS من خلال تقديم الاستشارات الفنية، أكدت على التعلم المستمر للوصول لإثباتات أفضل.

ما نسبة من يعيش في المناطق الحضرية من الأشخاص النازحين داخليا؟ وما أثر ذلك على اندماجهم الاقتصادي؟

كندى هونغ، جيمي جراهام، مركز التنمية العالمي

يواجه النازحون تحديات اقتصادية عدة، وحيث أن فرص العمل تتركز حول المناطق الحضرية، تعتبر مسألة معرفة أماكن تركز النازحين أمرا أساسيا لفهم فرصهم في الاعتماد على أنفسهم. وفي هذا السياق تبين لنا أن ملايين النازحين يقيمون في المناطق الحضرية بعد تحليل الأماكن المعروف تواجد النازحين فيها في الدول النامية وعرضها من خلال خريطة تفاعلية. بناءً على ما سبق باستطاعة الجهات المعنية متابعة السعي لإيجاد حلول لمساعدة النازحين على الاعتماد على أنفسهم، حيث أن زيادة قدرة النازحين على الاعتماد على أنفسهم سيعود بالنفع عليهم وعلى المجتمعات المضيفة على حد سواء. كما تؤكد نتائج هذا التحليل على نقص البيانات حول أماكن تواجد النازحين، مما يعني أن المعدلات الحضرية التي يقدمها هذا البحث ليست سوى الحد الأدنى ولا تعتبر تقديرا دقيقا لتلك النسب. إن توفر بيانات كافية سيساعد صانعي السياسات على صياغة سياسات وتنفيذ برامج تستهدف تعزيز قدرة النازحين على الاعتماد على أنفسهم.

التعلم من تجربة الناجين من النزوح الناجم عن المشاريع التنموية

تطبيق سياسة فانواتو الجديدة للنزوح والقائمة على شعار "باتجاه عاصمة شاملة"

جنيفر داي، مارجريتا ويويرنك - سنغ، جامعة ميلبورن وجامعة جنوب المحيط الهادي

توثق هذه الورقة البحثية بعض آثار النزوح الناجم عن المشاريع التنموية في العاصمة فانواتو جنوب المحيط الهادي على خلفية ظهور سياسة جديدة: سياسة فانواتو الوطنية حول تغير المناخ والنزوح الناجم عن الكوارث. تعتبر فانواتو رائدة في تبني هذه السياسة مقارنة بغيرها من مناطق المحيط الهادي مما سيجعلها نموذجاً يحتذى به بين غيرها من البلدان النظيرة. تحتاج سياسة فانواتو إلى المزيد من الجهود لجعل سياستها شاملة لتغطي الناجين من النزوح في المناطق الحضرية، خاصة أولئك الذين استقروا في المناطق المهمشة. يقوم البحث بالاستفادة من المعطيات الميدانية الحديثة لإيضاح التحديات التي تواجه تطبيق هذه السياسة في بورت فيلا، كما يقوم بتحليل خطاب السياسة ولغتها والتركيز على حقوق الإنسان الغائبة في السياسة. يوجه البحث مجموعة من التوصيات لحكومة المدينة والتي من الممكن أخذها بعين الاعتبار أثناء تطبيق هذه السياسة.

عالقون في الوحل

النزوح في المناطق الحضرية وضمان الحيازة في مستوطنات كابول العشوائية

محمد عبده، أنّا هرزتش - هولاند، المجلس النرويجي للاجئين

تتناول هذه الورقة البحثية 3 مستوطنات عشوائية من أصل 55 واحدة في مدينة كابول للبحث آثار ديناميات السلطة المحلية والمصالح الفردية على النزوح بالإضافة لعواقبه السلبية. استطاع المقيمون في واحدة من المستوطنات محل دراسة هذا البحث شراء أرض من خلال وثيقة خطية تثبت ملكيتهم لها وفي الموقعين الآخرين يحاول أصحاب أراضي مفترضين وغيرهم من البيروقراطيين استغلال الثغرات الموجودة في الأطر القانونية والسياسات لتكريس انعدام ضمان الحيازة لصالح مصالحهم الشخصية، مثل الحصول على دخل مادي من جمع بدل الإيجار وحماية الأراضي التي قد يجرى تطوير للعقارات الواقعة عليها أو انتزاع الأراضي من الآخرين الذين قد يزعموا ملكيتها. كشف البحث عن تباين صارخ بين الثلاث مواقع، ففي المستوطنة الأولى كان السكان قادرين على بناء مساكن مستدامة وتأسيس مدرسة والتخطيط للمستقبل، بينما منع السكان في المستوطنة الأولى والثانية من بناء مساكنهم وإلحاق أطفالهم في المدارس مما جعل شعور الخوف من إخلائهم قسراً أو أن يجدوا أنفسهم بلا مأوى ملازما لهم بشكل دائم.

النازحون في الحضر

الهرب من العنف الإجرامي في مدن أمريكا اللاتينية

جيروم مارستن، جامعة براون

تجبر المنظمات الإجرامية والعنف الذي تمارسه الأفراد والعائلات على الهرب من المدن أو ضمن حدودها عبر أمريكا اللاتينية. تحاول هذه الدراسة تعميق الفهم حول هذا الموضوع الذي لم تتناوله الدراسات كثيراً من خلال طرح عدد من الأسئلة: من هم الذين يهربون من مدن أمريكا اللاتينية أو ضمن حدودها؟ ما الذي يدفعهم للهرب؟ إلى أين يتوجه هؤلاء عند هربهم وما هي تجربتهم في هذا الشأن؟ تقوم هذه الدراسة بوصف نطاق واسع من الاتجاهات المتعلقة بالنزوح في المناطق الحضرية الناجم عن العنف الإجرامي، كما تقدم رؤى مبسطة من ميديين وكولومبيا. تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات الملموسة من أجل التخفيف من النزوح في المناطق الحضرية الناتج عن العنف الإجرامي. تجدر الإشارة أن نصف التوصيات نابعة من تحليل الباحث لبيانات الاستقصاء، بينما النصف الآخر عبارة عن قصص رواها النازحون تصف تفاصيل الظروف التي ساعدتهم على البقاء في منازلهم.

التوسع الحضري كنتيجة للنزوح

دراسة حالة لمدينة بنتيو،، جنوب السودان

د. تارنجيتكانغ، وحدة نظام تتبع النزوح، منظمة الهجرة الدولية – جنوب السودان

يستكشف هذا التقرير التوسع الحضري في بلدة بنتيو وبلدة روبكونا في ولاية الوحدة جنوب السودان. تتناول دراسة الحالة هذه التي أجريت في أغسطس 2018 أثر إدخال نظام لحماية المدنيين على التوسع الحضري من خلال الرجوع إلى الاستقصاء الذي تناول سبر آراء المجتمع المضيف وإجراء المقابلات، كما وضحت أدوات جمع المعلومات العوامل والمحددات التي تؤدي إلى التوسع الحضري في الجنوب السوداني. كشفت النتائج أن انعدام الأمن في المنطقة أعاق الأعمال التنموية في البلدتين وبالتالي أثر سلباً على التوسع الحضري هناك. بينت النتائج أيضاً أنه على الرغم أهمية من قدرة الدولة على استغلال عائدات النفط باعتبارها مصدر تمويل حيوي للتنمية المستقبلية والاستقرار الاقتصادي، إلا أن الاستقصاء كشف أن هذه الانجازات مرتبطة باستتباب الأمن على صعيد البلدات والدولة بشكل عام.

الهجرة القسرية والمدينة: التجربة الحضرية للأشخاص النازحين داخليا في أبوجا، نيجيريا

العيش على حافة المدينة: التجربة الحضرية للأشخاص النازحين داخليا في أبوجا، نيجيريا

تشتهيمبا جي، نور شريف ي. عبد الرزاق، بشير عبد الله، زينب ت. خاجيجا

(سلطة تنمية العاصمة الفدرالية، أبوجا، نيجيريا، مجموعة كوناد، جامعة ولاية تارابا)

يتزايد أعداد الأشخاص النازحين بسبب العنف أو النزاع الذين يلجؤون إلى المدن أملا في الحصول على الأمن وفرص أفضل. تقوم هذه الدراسة على 17 شهرا من البحث الكمي على تجارب الأشخاص النازحين داخليا من الذين تركوا مناطقهم الأصلية وفروا إلى العاصمة النيجيرية أبوجا هربا من العنف والنزاع. تركز الدراسة التحديات التي يواجهها هؤلاء الأشخاص من أجل إيجاد مكان للعيش وفرص للحصول على الدخل. يتحدث الأشخاص النازحون داخليا عن رسم القوانين والتشريعات والتي يشعرون أنها، أكثر من أي عامل آخر، تعمل على منعهم من الحصول على الحياة المستقرة التي يطمحون لها. ويعني ذلك أن تجربتهم مع الهيكل التخطيطي والتنظيمي للعاصمة أبوجا هي أبعد ما تكون من مساعدتهم بل تجعل حياتهم أقسى وأصعب. تستكشف الدراسة أهمية تبني مفاهيم تخطيط حضري لسياقات المدن تستجيب لواقع النزوح.

شكر وعرفان

فريق مركز رصد النزوح الداخلي:

الإشراف: ألكسندرا بيلاك، بينا ديزاي.

التنسيق: فيسينت أنزيليني.

المؤلفون الرئيسيون: فيسينت أنزيليني، أدريان كالفو فالدراما، بينا ديزاي، جاستن جينتي، سلفيان بونسيرا، شادي سمناني، أفيجيل شاي. .

المؤلفون المساهمون: كرستلي كازابات، فنسنت فنغ، إيفانا هجزمانوفا، كلمنس ليدوس، مارتا ليندستروم، لويزا مينيغتي، ليوناردو ميلانو، ماريا تريزا ميراندا إسبينوسا، رافاييلا مونتاندن، إليزابث رشنغ، كلوي سدني.

البيانات والتحليل: كلمانتين أندريه، علي أنور، أدريان كالفو فالدراما، فنسنت فنغ، جاستن جينتي، إيفانا هجزمانوفا، ماريتا لندستروم، أندريس لزكانو رودريغوس، لويزا مينيغتي، ليوناردو ميلانو، ماريا تريزا ميراندا إيسبينوسا، رافاييلا مونتاندن، ألفارو ساراديزا ميراندا، جيورغوس ستاثوبولوس، سيلفيان بونسيرا.

تحليل السياسات والبحث: فيسنتي أنزيليني، كريستلي كازبات، بينا ديزاي، كليمنسي ليدوس، رافاييلا مونتاندون، روماين باولك، اليزابيث راشنغ، شادي سمناني، أفيغيل شاي، كلوي سدني، ماركو توشي.

الاتصالات والعلاقات الخارجية: ثامي إيسابه إيدافالي، كاريسا كوك، حسن محمدي، ريتشل نتالي، فرانكي باريش، فرانسيسكا دا روس، داون فاوت.

التنسيق والتصميم والخرائط والرسومات: غريغوري فان در دونك، ماريا تريزا ميراندا إيسبينوسا، ريتشل نتالي.

المحررون: جيرمي لينارد وروي أوكيفي.

المساهمات والدعم الخارجي:

يود مركز رصد النزوح الداخلي توجيه الشكر الخاص لمشورة الخبراء والتي قدمها هؤلاء الأشخاص:

مجموعة خبراء التقرير العالمي للنزوح الداخلي لعام 2019: أليسون براون (جامعة كاردف)، لوسي إيرل (المعهد الدولي للبيئة والتنمية)، إليزابيث إيستر (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين)، إليزابيث فيرس (مؤسسة بروكنغز/ جامعة جورج تاون)، فرانسوازجيمني (جامعة ليج)، سورياغوغا (البنك الدولي)، كاثرين - لوني غرايسون (لجنة الصليب الأحمر الدولية)، ميلوون كوثاري (إستشاري مستقل والمقرر الخاص السابق المعني بالسكن اللائق)، ألدن لدفيل (كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية)، روبرت ندوغوا (UNHABITAT)، سورتشا أوكالفان (مستقلة)، دونكان سوليفان (منظمة الهجرة الدولية)، غريتا زيندر (مكتب تنسيق شؤون اللاجئين).

مراجعة النظراء: غابرييلا أزنار سغوان (البرنامج العالمي للبحوث المناخية)، أسترا بونيني (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاجتماعية والاقتصادية)، مارتينا كاترينا (مستشار المقرر الخاص المعني بحقوق الأنسان للنازحين داخلياً)، كسينياتشموتينا (جامعة لوفبورو)، جيمينا كويفاسبورتيلا (جامعة المكسيك الوطنية المستقلة)، جيمس دانيل (معهد كارلسروه للتكنولوجيا- كادات)، روتشلليدافس (جامعة جورج تاون)، كريستيان دونالدسون (أوكسفام)، يوجينياجيراودي (فيسبوك)، كلاوس هانسن (يونيسيف)، بريادارشاني جوشي (يونيسكو)، لورا كيفلد (إنقاذ الطفل)، سارة كوليتزاو (منصة النزوح الناجم عن الكوارث)، أندريه كروزويكز (جامعة كلومبيا)، شانكار لير (فيسبوك)، دانيل ماغواير (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين)، باربرا ماكالين (إستشارية في شؤون النزوح القسري والإسكان والأراضي والملكيات)، إيرن موني (مشروع برو كاب/القدرات الاحتياطية للحماية)، تشامباباتيل (تشاثام هاوس)، لورا روبيودايز-ليل (المعهد التكنولوجي المستقل في المكسيك)، ماريو سالغادو-غالفيز (استشاري برنامج إدارة خطر الكوارث)، سامر صليبا (لجنة الإنقاذ الدولية)، ديفدساندرسون (جامعة نيو ساوث وايلز)، أتلي سولبيرغ (منصة النزوح الناجم عن النزوح).

المراجع البحثية والإسهامات الخارجية: جاكوب أرونسن (جامعة ماري لاند)، روتشليدافس، سلمى الشامي، غرايسبينتون، جايكموران، كايلاماكهو، نيكول روجيرو، معز خياط (المنظمة الدولية للهجرة- العراق وجامعة جورج تاون)، جينفر داي، مارغريتا ويويرنك - سنغ (جامعة ملبورن،، جامعة ليدن،، جامعة جنوبي المحيط الهادي)، ويليم إيفانس،، سارة أماند،، أميديوسكيمارو (الفريق الإنساني لخارطة الشارع المفتوحة، تنزانيا)، روجر غوي، ناديا سديكوا (البحث الاجتماعي)، جايديبغوبتي، دولف تي لنتلو، شيلا باتل، فينود كومار راو، أليستر ماغواير، راجيثلاكشمان (معهد دراسات التنمية، جامعة سوسكس، سبارس، جامعة شيفلد)، جوناثن هول (جامعة أبسالد)، أنّا هرستش-هوللاند، محمد عبده (المجلس النرويجي للاجئين، أفغانستان)، سندي هونغ، جيمي جراهام (مركز التنمية العالمية)، بول هوث (جامعة ماري لاند)، تارنجيتكانغ، وحدة نظام تتبع النزوح (منظمة الهجرة الدولية، جنوب السودان)، أرتجومزافلفز (جامعة غرب إنجلترا)، جيروم مارستون (جامعة براون)، براون ماكلين (إستشاري شؤون النزوح القسري والإسكان والأراضي والملكيات)، تشايهيمبا نور، شريف عبد الرزاق، بشير عبد الله، زينب جاجيغا (هيئة تنمية رأس العاصمة الفيدرالية، قسم الحدائق والمنتجعات الترفيهية في أبوجا ومجموعة كوناد، جامعة ولاية ترابا)، بامونغكاسبراهار، أنيسة زهارا، محمد ريزا، محمد ريزال خيفي، ديكاراألكاريسيا، يوليستينا ريادي، راجيوسإدزاليكا، جورج هودج (مختبر بلس في جكارتا)، مليساويماير، مارجريتا لندكفست-هاوندومادي، لورا كيفيلد (الدائرة المشتركة لتصنيف النازحين داخلياً JIPS).

نود أن نوجه شكراً خاصاً لحكومات الدول التالية من أجل دعمهم وتدخلاتهم في توفير وجمع البيانات حول النزوح الداخلي وتحليلها: أفغانستان، ألبانيا، أستراليا، أذربيجان، البوسنة والهرسك، كولومبيا، الإكوادور، السلفادور، جورجيا، جواتيمالا، هندوراس، إندونيسيا،

جمهورية كوريا، جمهورية شمال مقدونيا، مالي، البيرو، باكستان، الفلبين، قطر، صربيا، سلوفانيا، سيريلانكا، السودان، سويسرا، توغو، أوغندا، أوكرانيا.

كما نتوجه بالشكر لمكاتب المجلس النرويجي للاجئين في أفغانستان والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والإكوادور وأثيوبيا وهندوراس والمكتب الإقليمي في القرن الأفريقي والأردن وكينيا ولبنان ومالي وماينمار ونيجيريا والباكستان وفلسطين وجنوب السودان وسيريلانكا وسوريا وأوغندا وأوكرانيا واليمن.

كما نتوجه بالشكر لمكاتب المنظمة الدولية للهجرة في أفغانستان والجزائر وبنغلاديش وبوركينا فاسو وبوروندي، والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر والسلفادور وأثيوبيا والهند وإندونيسيا والعراق وليبيا ومالي ومدغشقر وماينمار ونيبال ونيجيريا والباكستان وبابوا غينيا الجديدة والفلبين والصومال وجنوب السودان وسيريلانكا والسودان وسوريا وتايلاند وأوكرانيا واليمن.

كما نتوجه بالشكر لمكاتب تنسيق شؤون اللاجئين (OCHA) في الدول التالية: أفغانستان وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وكولومبيا والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأثيوبيا وأمريكا اللاتينية والمكتب الإقليمي الكاريبي وماينمار والأراضي الفلسطينية المحتلة والفلبين والصومال وجنوب السودان والسودان وسوريا والمكتب الإقليمي في تايلاند وأوكرانيا واليمن.

كما نتوجه بالشكر لمكاتب وكالة اللاجئين في الأمم المتحدة (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين) في الدول التالية: أفغانستان وأرمينيا وبوروندي وكولومبيا والأردن وكوسوفو والموزمبيق والنيجر وباكستان والفلبين وصربيا والصومال وسوريا وأوكرانيا واليمن.

كما نتوجه بالشكر أيضاً لبرنامج التطوع الإلكتروني التابع للأمم المتحدة ونخص بالذكر: شيخة السويدي، عيوش بانرجي، جميلة، براغا، لوكاسكارفالهو، أنا شتورك، يونجيا أوليفيا دنغ، أوليفيا إنغل، ماريا فرايلي مورينو، سونجاهيكينن، نتاليا هركو، إليوت جونس، أولايالومباردييرومارتينز، ميج مكليلان، أندرو نيلسون، أنا بوت، دانيل برايس، فاضل رابي تشاودهوري، جولياني رومي، سودشناسينها، روتشيسرافاستي، جيفغينياتاراسوفا، فرجينيا فارغولسكا، بريانكافاكيل، لي لنغونغ.

نود أن نوجه الشكر للمؤسسات التالية من أجل تعاونهم المستمر: مؤسسة الحق، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)، مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات في سوريا، عمليات تركيا عبر الحدود، مجوعة تنسيق وإدارة المخيمات في ماينمار، مجموعة الأمم المتحدة المدنية القابضة، اللجنة المكسيكية للدفاع عن حقوق الانسان والنهوض بها CMDPDH، اللجنة الاستشارية لحقوق الانسان والنزوح CODHES، منظمة SOS – القرم، كرستوسال، قسم علوم النظم البيئية في جامعة إي تي إتش في زيوريخ، إدارة الاستعداد للكوارث واللاجئين، مركز البحوث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية، هيومن رايتس ووتش HRW، برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية NHNAP، مفوضية العون الإنساني HAC، معهد جامعة الرأي العام IUDOP، جامعة أمريكا الوسطى UCA، اللجنة المشتركة بين المؤسسات لحماية المشردين بسبب العنف (هندوراس)، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC، الفريق الدولي المعني بالأزمات، الاتحاد الدولي للصليب الأحمر IFRC، المنظمة الدولية للهجرة IOM، مع توجيه شكر خاص لستيفاني دافيوت، نانو نونيس، راؤول سوتو، المنسقين الإقليميين لمصفوفة رصد التنقلات (جولييت هالايري، كايرالوتشيني، محمد رزقي، لورينزا روسيلفونا زاكوسكا)، الدائرة المشتركة لتصنيف النازحين داخلياً IPS ، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR، مركز قبرص للبحوث PRIO، مجموعة الحماية في أوكرانيا، الحق في الحماية R2P، جامعة رافاييل لانديفار، مبادرة ريتش (REACH Initiative) (أفغانستان، جنوب السودان، أوكرانيا)، اللجنة الحكومية لشؤون اللاجئين والنازحين التابعة لجمهورية أذربيجان، مجموعة المأوى في فلسطين، الإئتلاف الحدودي لماينمار، الوحدة التنفيذية للنازحين في اليمن، وحدة العناية بالضحايا وتعويضهم عن خسائرهم (كولومبيا)، مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب - برنامج تطبيقات الأقمار الصناعية التشغيلي UNITAR-UNOSAT، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، مكتب السكان واللاجئين والهجرة في الولايات المتحدة، برنامج الغذاء العالمي (WFP).

تمت الطباعة بواسطة: غونيت إمبرمير (بيلي، فرنسا)

iDMC internal displacement monitoring centre

يعتبر مركز رصد النزوح IDMC مصدر المعلومات والتحليلات الموثوقة على الصعيد العالمي، فمنذ تأسيس المركز في عام 1998 كجزء من المجلس النرويجي للاجئين قدمنا للمجتمع الدولي خدمات اتسمت بالثقة والدقة والاستقلال. يزود علمنا قطاع السياسات والقرارات التنفيذية بالبيانات التي تحسن من حياة الملايين من الأشخاص الذين يعيشون تجربة النزوح الداخلي، او ممن هم عرضة لخطر النزوح في المسنقبل.

The Internal Displacement Monitoring Centre
3 rue de Varembé, 1202 Geneva, Switzerland
+41 22 552 3600 | info@idmc.ch

www.internal-displacement.org
www.facebook.com/InternalDisplacement
www.twitter.com/IDMC_Geneva

تمت الترجمة الى اللغة العربية
بالشراكة والتعاون مع قطر الخيرية
قطر الخيرية QATAR CHARITY